

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم الدراسات العليا

شعبة اللغة العربية



جامعة سرت

كلية الآداب

بحث بعنوان

اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في (نزول الغيث) لصلاح الدين الصفدي
في شرحه (الغيث المسجّم في شرح لامية العجم)

دراسة نحوية وصرفية.

مقدّم إلى جامعة سرت لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجة العالية
(الماجستير) في الدراسات اللغوية تخصّص (نحو وصرف).

إعداد الطالبة:

وديعه رحيل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد السلام أبشيش

العام الجامعي

2013-2014م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت كلية الآداب - قسم اللغة العربية

(اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في نزل الغيث لصالح الدين الصفدي
في شرحه الغيث المسجوم في شرح لامية العجم) "دراسة نحوية وصرفية "

إعداد الطالبة: اوديسة رحيل ابراهيم.

التوقيع
.....
.....
.....

أعضاء اللجنة المناقشة :-

د. محمد عبد السلام ابشيش.

د. ميلود ميلاد الصغير.

د. عبد الوهاب محمد عبد العالي.



يعتمد

د. عسايد محمد طاهر

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الآداب



يعتمد

د. حسين مسعود ابو مدينة

عميد كلية الآداب

تاريخ 23 / 06 / 2014م.

جامعة سرت

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم الدراسات العليا

شعبة اللغة العربية



جامعة سرت

كلية الآداب

بحث بعنوان

اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في (نزول الغيث) لصلاح الدين الصفدي
في شرحه (الغيث المسجّم في شرم لامية العجم)

دراسة نحوية وصرفية.

مقدّم إلى جامعة سرت لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجة العالية
(الماجستير) في الدراسات اللغوية تخصص (نحو وصرف).

إعداد الطالبة:

وديعه رحيل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد السلام أبشيش

العام الجامعي

2013-2014م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿زَرْقَعُ وَرَجَاسٍ مِنْ نَسَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

اللَّهُ
صَدِيقُ
الْعَظِيمِ

من الآية (76) من سورة يوسف

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابه سماحة العارفين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، وخصنا - دون سائر الأمم - بلسان عربي مبين، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً ، وأرسل لنا نبيه محمداً العربي بالحق ، هادياً ومرشداً للصالح ، وأفضل الصلوات وأتمها عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين وبعد:

فقد لقيت اللغة العربية في جميع أقسامها ، عناية كبيرة منذ القدم ، وذلك الاهتمام تمثل في تفضيل تلك اللغة الأصيلة المشرفة بنزول أقدس الكتب السماوية القرآن الكريم الذي شرف هذه اللغة وخلدها ، وجعل العقول النيرة تسارع في التفكير والتدبر ، لفهم معانيه وقوفاً على مبانيه العميقة ، فتنافس المتنافسون في تفسير معاني هذا الكلام المحكم الذي أنزل على أمة العرب بلسانهم ، حاملاً بين دفتيه معاني وأسراراً كثيرة ، فمن اهتمام العلماء العرب بالقرآن الكريم تولدت العلوم وانبثقت تسمياتها بحسب موضوعاتها وأغراضها ، وتوزعت فيها دراساتهم الخاصة بلسانهم العربي الفصيح ، حتى شملت من اللغة علمها نحوها وبلاغيتها وصرفها وانقسمت بعدها إلى هذه العلوم الجليلة .

فالتحقيق قائم بذاته وكذلك البلاغة والصرف كلاهما مستقلان باسمه ، وساعدهم في ذلك كثرة ترحالهم ، وسماعهم من العرب الفصحاء ، فسمعوا الأصول الصحيحة من أفواه أهلها ، وبنوا عليها القواعد والأسس التي يقيس عليها من لا يعرف كلام العربية ليتكلم بها ، ووضعوا في ذلك المؤلفات والكتب ، وتعددت الآراء والمذاهب ، ونشأت المناقشات والاعتراضات على بعض تلك القواعد والأسس في بعض الأحيان ، وعلى الشواهد والأدلة في أحيان أخرى ، ويضاف إلى ذلك أن دراسة المسائل والبحث فيها والنظر في المناقشات هو نوع من أنواع الاهتمام بالتراث العربي ، فدراستها تدرب الفكر على التأمل والتدقيق والمناقشة ، ومن بين هذه المناقشات اعتراضات الإمام بدر الدين الدماميني ومناقشاته في كتابه (نزول الغيث) على بعض الآراء والمسائل

تفردت الأسماء ذكره

للإمام صلاح الدين الصفدي في كتابه (غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم) وقد اخترتها للدراسة وجعلت عنوانها :

مضائق شخصية
الغيث المنسجم

(اعتراضات يثر الدين الدماميني ومناقشاته في "نزول الغيث" ، لصلاح الدين الصفدي في شرحه " الغيث المسجم في شرح لامية العجم" دراسة نحوية وصرفية) وهو موضوع اعتراضات بحثة ، خاصة بقصيدة لامية العجم تناظمتها أبي إسماعيل الطغراني (ت 515 هـ) التي درسيها الإمام صلاح الدين خليل بن أيك الصفدي (ت 764 هـ)، في كتاب سماه (الغيث المسجم في شرح لامية العجم) وقد تحصلت على جزأي الكتاب لمقارنة ما جاء فيه وما أعترض عليه من نصوصه، والمعترض هو الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 828 هـ)، الذي تتبع كتاب الإمام الصفدي بالنقد والتحليل في كتاب سماه (نزول الغيث) فقد بدأه بالتهكم والسخرية الواضحين على بعض أقوال الإمام الصفدي وليس جميعها ، فبعضها اعتراضات نحوية وصرفية ، والأخرى اعتراضات لغوية وهذه ذكرتها هنا في باب واحد مع الاعتراضات الصرفية لأنها لم تكن كثيرة إلى جانب الاعتراض البلاغي الوحيد الذي ورد في البيت التاسع من اللامية فكان من الواجب أن أنبه عليه هنا، فالدماميني بدأ اعتراضاته على وضع الكتاب معيباً على الصفدي صنعه ، ذاكرة نقده واعتراضه بعبارة واحدة في جميع الأبيات وهي : (قال الصفدي في أثناء الكلام على قول الطغراني ...) ذاكر البيت مقروناً بالقول محل الاعتراض والقول الذي رد به هو على الإمام الصفدي مدعوماً بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية وأقوال العلماء إن وجب ، وقد أفردت جزءاً من المبحث الثالث من الفصل الأول للحديث عن منهجه في الاعتراض.

وعملني في هذا هو دراسة هذه الاعتراضات دراسة نحوية وصرفية ، اتبعت فيها المنهج الوصفي التحليلي ، ووضعت له خطة قائمة على تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : بعنوان (الطغراني ولاميته والشارح والمعترض) ويحتوي على ثلاثة مباحث :

الصفحة
المصحيح

المبحث الأول: الشاعر الطغراني ولاميته ، وهو مكون من مطلبين.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته ومكانته العلمية ووفاته.

المطلب الثاني: تمهيد للامية العجم ونصها كاملة.

المبحث الثاني: الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم) وهو مكون من مطلبين

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية ، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

المطلب الثاني: منهج كتابه (الغيث المسجم).

المبحث الثالث: المعتزض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات ويتضمن مطلبين

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

المطلب الثاني: منهج الدماميني في الاعتراضات.

الفصل الثاني: الاعتراضات النحوية والصرفية واللغوية وهو مكون من:

المبحث الأول: اعتراضات نحوية في باب الحروف والأفعال.

المبحث الثاني: اعتراضات نحوية في باب الأسماء.

المبحث الثالث: اعتراضات صرفية ولغوية .

وخاتمة:

أما الدراسات السابقة فقد كان السبق للأستاذ : يوسف فرج امريويص من جامعة مصراته ، في تحقيق مخطوطة (نزول الغيث) للإمام الدماميني (ت 828هـ) ، وكذلك الأستاذ : ارحومة عبد المجيد ارحومة الذي حقق

وصف المخطوطات كالحاوية
منقولة عن الأخرى

مخطوطة (تحكيم العقول بأقول البدر بعد النزول) للإمام علاء الدين بن محمد ابن
أقبريس التركي الأصل القاهري الشافعي (ت 862هـ) وهذا الكتاب هو انتصار
لصلاح الدين الصفدي في كتابه (الغيث المسجم) وردا على بدر الدين الدماميني في
كتابه (نزول الغيث) الذي انتقد فيه كتاب الصفدي السابق الذكر ، أما عن المصادر
التي اعتمدت عليها في بحثي فقد اعتمدت على نسختين لمخطوطة (نزول الغيث)
إحدهما رمزت لها برمز (أ) وهي بخط نسخ مشرقى واضح وعليها اسم المؤلف
الدماميني وهي تقع في 62 لوحة وهي صورة ميكرو فيلم مصورة عن النسخة
المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بمصر ، تحت رقم 1286/ أدب ، ليس
عليها اسم ناسخها وتعتبر أوضح النسختين خطأ ، وهي خالية من التعليقات ، وكتب
في هامشها بعض الكلمات الساقطة ، وهي التي اعتمدت عليها في ذكر الاعتراضات
بنصها ، وبحكم أن النسخة (ب) غير واضحة الخط في معظم صفحاتها فلم استعن
بها إلا في صفحات قليلة ، وقد كتبت أيضا بخط نسخ مشرقى صغير ، ويوجد عليها
اسم المؤلف الدماميني وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها ، وتقع في 46
لوحة ، وهي نسخة ميكرو فيلم مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب
القومية بمصر ، تحت رقم 1850/ أدب ، والفضل بعد الله يرجع للدكتور الفاضل :
محمد عبد السلام ابشيش الذي كان لي سندا علميا وأمدني بالمخطوطات والكتب ،
وأنا أثني على رحابة صدره واستيعابه لطلاب العلم ، هذا إضافة إلى استعانتني بعدد
لابأس به من الشروح الأخرى على لامية العجم بما ساعد على الإمام بالموضوع
من ناحية تعدد الآراء ، حول بعض المسائل التي اعترض بها الإمام الدماميني على
الإمام الصفدي ، وقد ذكرت هذه الشروح ضمن المبحث الأول من الفصل الأول .

وقد اعتمد الإمامان الصفدي والدماميني في كتابيهما على مصادر متنوعة في
اللغة والبلاغة ، وغالبا ما أشارا إلى اسم صاحب الكتاب ، أو ذكرا ما قرره أئمة
اللغة من النحاة وغيرهم ، ومن هذه المصادر التي وردت لديهما أذكر هنا :

المؤلف لسي

لأبي حيان التورجيدي

لابن الحاجب

لابن الأنباري

لابن هشام الأنصاري

لابن عقيل

لابن مالك

لابن عصفور

للرّضي

للجوهرى

لسيبويه

لابن منظور

لابن عقيل

لابن هشام الأنصاري

لعبد القاهر الجرجاني

لابن عصفور

ارتشاف الضرب

أمالى ابن الحاجب

الإنصاف في مسائل الخلاف

أوضح المسالك على ألفية ابن مالك

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

شرح التسهيل

شرح جمل الزجاجي

شرح الرّضي على الكافية

الصاح

الكتاب

لسان العرب

المساعد على تسهيل الفوائد

مغني اللبيب

المقتصد في شرح الإيضاح

المتع في التصريف

وفي الختام وبعد أن قدمت بحثي هذا أرجو أن أوفق في هذا المجال ، وما هذا إلا جهد المقل ولا ادعي فيه الكمال ، فاصدة به وجه الله تعالى .

الفصل الأول

الطغراني ولاميته والشارح والمعترض

المبحث الأول: الشاعر الطغراني ولاميته.

المبحث الثاني: الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم).

المبحث الثالث: المعترض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات.

المبحث الأول

الشاعر الطغرائي ولاميته.

أولاً: اسمه ونسبه وحياته ومكانته العلمية ووفاته.

ثانياً: تمهيد لامية العجم ونصّها كاملة.

المبحث الأول

الشاعر الطغراني ولاميته

أولاً : اسمه ونسبه وحياته ومكاته العلمية ووفاته.

الطغراني هو مؤيد الدين أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد الأصبهاني من ولد أبي الأسود الذولي⁽¹⁾ والطغراني "بضم الطاء المهملة ، وسكون الغين ، وبعد الراء ألف ممدودة وياء النسب ، نسبة إلى من كان يكتب الطغرى وهي (الطرة) التي تكتب في أعلى المناشير والكتب فوق البسملة بالقلم الجلي ، تتضمن نعت المليك الذي صدر الكتاب عنه وألقابه، وهي لفظة أعجمية"⁽²⁾ ^{شاسمة} .

ولقب بهذا اللقب ، لأن السلطان محمد بن ملك شاه السلجوقي⁽³⁾ عيّنه رئيس ديوان الإنشاء والطغرى، كما لقب أيضا بالأستاذ⁽⁴⁾.

ولد سنة (453 هـ) بأصبهان⁽⁵⁾ ونشأ بها ، كان أديباً وشاعراً حسن النظم والنثر، عارفاً باللغة والأدب وهو صاحب بيت الشعر الشهير الذي جرى مجرى الأمثال⁽⁶⁾.

أعلل النفس بالآمال أرقبها .. ما أضيق الغيش لولا فسحة الأمل

كان حاذقاً بالذهن ، خبيراً بعلم الكيمياء فقد حل رموزها وألف فيها كتباً ذات قيمة مثل: (مفاتيح الرحمة ومصابيح الحكمة) و(جامع الأسرار) و(حقائق الاستشهادات) ورسالة سماها (ذات الفوائد) بين فيها إثبات صناعة الكيمياء ورد على ابن سينا في

(1) انظر ترجمته في معجم الأديباء 59/9، وشذرات الذهب 4/2 ، 20 ، ووفيات الأعيان 185/2 ، وكشف الظنون 55/2 .

(2) معجم الأديباء 59/9 ، وكشف الظنون 1755/2 ، ووفيات الأعيان 185/2 وسير أعلام النبلاء 454/19 ، ومعجم المؤلفين 36/4 .

(3) هو محمد بن ملك شاه بن ألب أرسلان ، توفي (1118 م) وهو سلطان سلجوقي اختلف مع إخوته على الحكم بعد وفاة والدهم جلال الدولة ملك شاه وهم بركياروق ، ومحمود وأحمد سنجر ، انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي البغدادى 330/1 .

(4) انظر وفيات الأعيان 189/2 ، والروضتين 111/1 .

(5) انظر معجم الأديباء 57/9 وشذرات الذهب 43/2 ، ودائرة المعارف الإسلامية 124/15 .

(6) هو البيت التاسع والثلاثين من اللامية .

إيطاليا بمقدمات من كتابه المسمى بـ(الثقافة)⁽¹⁾ وله مقاطع شعر في الكيمياء منها قوله:

وَمِنْ عَجَبِ الْأَشْيَاءِ أَنِّي وَقَفْتُ .. عَلَى الْكَزْرِ مَنْ يَنْظُرُ بِهِ فَهُوَ مَبْخُوتٌ
وَإِنْ كُنُوزَ الْأَرْضِ شَرْقًا وَمَغْرِبًا .. مَفَاتِيحُهَا عِنْدِي وَيُعْجِزُنِي الْقُوْتُ
وقوله:

يَا طَالِبًا لِلْكَيمِيَاءِ وَعِلْمِهِ .. مَذَحَ ابْنُ عَيْسَى الْكَيمِيَاءَ الْأَعْظَمُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا دِرْهَمٌ .. وَمَدَحَتَهُ لِأَنَّكَ ذَاكَ الدِّرْهَمُ⁽²⁾

وكان الطغراني وزيراً بمدينة الموصل، للسلطان مسعود بن محمد السلجوقي⁽³⁾ فلما اقتتل السلطان مسعود مع أخيه السلطان محمود⁽⁴⁾ وانتصر السلطان محمود فأول من أخذه أسيراً هو الطغراني وزير مسعود ، ورماه بالإلحاد فقتله⁽⁵⁾ وقد جاوز الستين من عمره.

وذكرت كتب التراجم أن السلطان محمود لما عزم على قتله ، أمر به أن يُشَدَّ إلى شجرة وأن يُقَفَّ تجاهه جماعة ليرموه بالسَّهَام ، ففعل به ذلك وأوقف رجل خلفه ليسمع ما يقول ، وأمر أرباب السَّهَام ألا يرموه إلا إذا أشار هو لهم ، فوقفوا والسَّهَام في أيديهم مصوبة لرميه فأنشد الطغراني:

وَلَقَدْ أَقُولُ لِمَنْ يُسَدِّدُ سَهْمَهُ .. نَحْوِي وَأَطْرَافُ الْمَنِيَةِ شَرَعُ
وَالْمَوْتُ فِي لَحْظَاتِ أَخُورِ طَرَفِهِ .. دُونِي وَقَلْبِي دُونَهُ يَتَقَطَّعُ
بِأَلِّهِ فَتَشْ عَنْ فَوَادِي هَلْ يَرَى .. فِيهِ لَغَيْرِ هَوَى الْأَحْيَةِ مَوْضِعُ
أَهْوَنَ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِيَهُ .. عَهْدُ الْحَبِيبِ وَسِرَّةُ الْمُسْتَوْدَعِ

(1) انظر معجم الأبناء 56/9 ، ووفيات الأعيان 190/2 ، وشذرات الذهب 43/2 ، وبغية الطلب 2697/6 والغيث المسجم 18/1 .

(2) له مقاطع أخرى في علم الكيمياء أوردها الإمام الصفدي في الغيث المسجم 24،25/1 .
(3) هو ابن السلطان محمد بن ملك شاه السلجوقي ولد سنة (502هـ) وتوفي سنة (345هـ) ذكر ابن الأثير أنه مات في أول رجب من سنة (345هـ) بهمدان انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير 11/159-160 .

(4) هو السلطان محمود بن محمد بن ملك شاه بن ألب أرسلان السلجوقي تملك بعد أبيه وهو صغير في سن اثنتي عشر ، كان ذكياً فطناً ، له معرفة بالعلم وخاصة النحو ، ضعفت دولة بني سلجوق في أواخر أيامه ، وكان عمه السلطان سنجر أعلى مرتبة منه ، توفي السلطان محمود بهمدان في شوال سنة (525هـ) انظر الكامل في التاريخ 60،61/11 .

(5) ذكر الإمام الصفدي أنهم خافوا من الطغراني لفضله ، فاعتمدوا قتله بهذه الحجة ، انظر الغيث المسجم 18/1 .

فرق قلب السلطان، وأمر بإطلاقه في ذلك الوقت ثم أن الوزير عمل على قتله فيما بعد (1).

وكان مقتله سنة (515هـ) (2) وقيل بل كان ذلك سنة (513هـ) وقيل سنة (514هـ) (3) وقيل سنة (518هـ) وفي شعره ما يدل على أنه بلغ سبعاً وخمسين سنة ؛ لأنه قال وقد جاءه مولود:

هذا الصغير الذي وافى على كبري .. أقر عيني ولكن زاد في فكري

سبع وخمسون لو مرت على حجر .. لبان تأثيرها في ذلك الحجر (4)

ومن أشعاره قوله :

ونفس بأعقاب الأمور بصيرة .. لها من طلاع الغيب حاد وقائد

وثائق أن يشفي الزلال غليلها .. إذا هي لم تشفق إليها الموارد (5)

وقال :

مرض السيم وصح والداء الذي .. أشكوه لا يرجي له إفراق

وهذا خفوق البرق والقلب الذي .. ضمت عليه جوانحي خفاق (6)

وأشدد في تقابل الشمس والقمر :

وكأنما الشمس المنيرة إذ بدت .. والبدر يجنح للغروب وما غرب

(1) انظر معجم الأنبياء 58/9، وشذرات الذهب 44/2، وبغية الطلب 2699/6، والغيث المسجم 19/1.

(2) وكذلك قال الإمام الصفدي في الغيث المسجم قال: "والخلاف في وفاته مبني على الخلاف في الواقعة التي كلفت بين الملك مسعود وأخيه السلطان محمود" انظر الغيث 19/1.

(3) ذكر صاحب بغية الطلب: "أنه قتل سنة أربع عشر وخمسمائة" 2699/6، وذكره أيضاً صاحب الكامل في التاريخ 191/9 — ١٥ — 263.

(4) هذه الأبيات ذكرها الإمام العكبري في شرحه للامية العجم لوحة رقم 13.

(5) في ديوان الطغراني ص 46، 47.

(6) البيتان في ديوانه ص 110.

مُتَحَارِبَانِ إِذَا مَجَنُّ صَاغَهُ .. مِنْ قِصَّةٍ وَإِذَا مَجَنُّ مِنْ ذَهَبٍ (1)

امتلك الطغرائي عاطفة جياشة، ومقدرة على تصوير تجاربه في الحياة وتقلب في مناصب الكتابة، حتى تولى رئاسة الديوان، ثم عزل عنه، فكان لهذا العزل أثره الشديد في نفسه وهو الطموح لأعلى المناصب، فنظم لاميته هذه معبراً عن آلامه من العزل وعطله من العمل.

ثانياً: تمهيد للامية العجم ونصّها كاملة.

عرف تاريخ الشعر العربي لامينين مشهورتين، توقف أمامهما الدارسون والمتذوقون بالنظر والتأمل والدراسة أولاهما (لامية العرب) المنسوبة للشاعر الصعلوك المعروف بالشنفري، وهو ثابت بن أوس بن حجر الأزدي، هو أخو بني الحارث بن ربيعة بن الأوس بن الحجر بن الهنوء بن الأزدي، شاعر جاهلي مشهور من قبيلة الأزدي اليمنية (2).

وقيل أنه لقب بالشنفري لحدة في طبعه، وقيل معنى اسم الشنفري هو غليظ الشفاه (3).

نشأ الشنفري الأزدي في قبيلة فيم، الذين أسروا وهو صغير، ثم انتقل إلى بني سلامان بن مفرج الأزديين، فلما عرف بالقصة حلف أن يقتل منهم مائة رجل، وقد تمكن من قتل تسعة وتسعين منهم، وأما المائة ف قيل إنه رفض جمجمة الشنفري بعد موته فكانت سبباً في موته (4).

والشنفري من أشهر عدائي الصعاليك، كتأبط شرأ، وعمرو بن براق، ولاميته المشهورة مكونة من ثمانية وستين بيتاً، تحمل حكماً عديدة، وتعتبر من أهم قصائد الشعر العربي، وإن لم تكن من المعلقة إلا أنها توازنها في البناء والثراء اللغوي ومطلعها:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيحِكُمْ .. فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِيَوَاكُمُ لَأَمِيلُ

فَقَدْ حَمَتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْلُ مُقَمَّرٌ .. وَشَدَّتْ لَطِيَّاتُ مَطَايَا وَارْحَلُ

(1) ديوانه ص 119 . (2) انظر كشف الظنون 1039/2 ووفيات الأعيان 544/7 .

(3) انظر وفيات الأعيان 545/7 وكشف الظنون 1040/2 وشذرات الذهب 51/8 والأعالي 301/2 .

(4) انظر وفيات الأعيان 545/7 وكشف الظنون 1040/2 وشذرات الذهب 51/8 والأعالي 301/2 .

وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى .. وفيها بمن خاف الفلئ متعزل (1)

توفي الشنفرى سنة (70) قبل الهجرة.

وثانيهما قصيدة (لامية العجم) للطغرائي وقيل سميت بذلك تفضيلا لها على غيرها من أشعار العجم ، وقيل تشبيها لها بلامية العرب (2) وهي من أشهر ما نظم الطغرائي ، نظمها ببغداد سنة خمس وخمسمائة هجرية (3) في فترة إعراض الدهر عنه لأنه لم يجد عند الخليفة العباسي ما كان ينتظره ، ف شعر أن مقامه في بغداد أصبح ثقيلًا مكروها ، فقرر الرحيل عن بغداد بعد أن حرم المجد الذي طمح إليه وسعة العيش التي ابتغاها ، فقال قصيدته مفتخرا بأخلاقه وفضله وشاكيا زمانه.

اكتسبت لاميته قيمتها وشيوعها من أنها حافلة بالحكمة ، ومفعمة بالتجارب العقلية الصادرة عن رجل حنكته السنون والتقلبات السياسية التي عاصرها ، وكان واحداً من صنّاع قرارها ، ومن الملفت للنظر أنه أعرض عن افتتاح قصيدته بالغزل المتعارف عليه في المطالع القديمة وافتتح قصيدته بالحكمة مباشرة (4) ومطلعها:

اصالة الرأي صانتني عن الخطأ .. وحليسة الفضل زانتني لذى الغفل

مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرع .. والشمس رأت الضحى كالشمس في الظل (5)

قال الصفدي : " وحسبك أن الناس قالوا في هذه القصيدة إنها لامية العجم في نظير تلك - أي لامية العرب - بمعنى إن كان للعرب قصيدة لامية مشهورة بالأدب والأمثال والحكم ، فإن للعجم لامية أخرى تناظرها وإضافة الشيء إلى آخر مشهور أو عظيم يدل على شرف المضاف " (6).

ذكر بمفهوم لامية العرب

وقال الدماميني : " أمّا الإضافة الواقعة في قولهم ، لامية العرب ، فمشعرة بالتعظيم والشرف للمضاف من جهة المضاف إليه ، إذ العرب هم أهل اللسان المبين ، الراسخون أقداماً في البلاغة ، مهرة البيان ، وفرسان الكلام وجهابذة الفصاحة ، فلا جرم أن إضافة المقول إليهم يوجب تشريقاً له ، أمّا العجم فليسوا بهذه المثابة ولا قريباً منها بل هم أبعد الناس عن الفصاحة وأقلهم تحصيلاً لملكة اللسان " (7).

(1) ديوانه ص 55 .

(2) انظر بغية الطلب 694/6 ومعجم الأبناء 57/9 ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان 5/5 .

(3) انظر كشف الظنون 1037/2 .

(4) انظر إطلالة نقدية على حكم وأمثال لاميتي العرب والعجم ، للدكتور أحمد علي المأخذي مجلة المسار ، العدد السادس ، المنة الثانية 1422 هـ / 2001 م ، الصفحة رقم (22) نقلاً عن شبكة الاتصالات الدولية .

(5) البيتان الأول والثاني .

(6) الغيث المسجم 27/1 .

(7) نزول الغيث مخطوطة نسخة أ - لوحة رقم (2) ونسخة (ب) لوحة رقم (2) .

يعني الالاف للنظير

وقد حظيت لامية العجم بالكثير من الشروح والتعليقات ، فانكب أدباء العصر على شرحها اللغوي تارة ، والنحوي والتاريخي تارة أخرى ، وعلى اختصارها ومعارضتها وتنشيطها وتخميسها ، بالإضافة إلى سمة أخرى يمكن أن نعرفها بـ (التعقيب على التعقيب) فعلى سبيل المثال عندما شرح الإمام الصفدي لامية العجم وسمى شرحه بـ (الغيث المسجم أو غيث الأدب الذي انسجم) تصدى الإمام الدماميني بنقد هذا الشرح وأسماه بـ (نزول الغيث على الغيث) وقام الإمام علي بن محمد أقبرس بنقد شرح الدماميني في شرح سماه (تحكيم العقول) ^(بأقول) البدر بعد النزول) وأيضاً سمة هي (العنوان المسجم) فشرح الصفدي تحت عنوان (الغيث المسجم في شرح لامية العجم) وشرح الإمام الحضرمي بعنوان (نشر العلم بشرح لامية العجم) وشرح الإمام البطاوري بعنوان (شافية الذجم على لامية العجم) ⁽¹⁾ وغيرها من شروح اللامية التي سأذكرها وهي:

1- شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المتوفى سنة (616هـ) ولدي مصورة عنها ⁽²⁾.

2- وشرح علي بن القاسم بن علي الطبري المعروف بـ ^{من ابن} ~~الإمام~~ المتوفى سنة (683 هـ) وسماه (حل المبهمة والمعجم في شرح لامية العجم) ⁽³⁾.

3- شرح علي بن محمد بن أبي القاسم بن فرحون اليعمري نور الدين ، المتوفى سنة (746هـ) وسماه (نزهة النظر وتحفة الفكر شرح لامية العجم) ⁽⁴⁾.

4- وشرح يوسف المالكي ، المتوفى سنة (750هـ) ⁽⁵⁾.

5- شرح صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، المتوفى سنة (764هـ) وسماه (غيث الأدب الذي انسجم بشرح لامية العجم) ⁽⁶⁾ وعليه عدة مختصرات:

أ- مختصر محمد بن أبي بكر بن زين الدين عباس بن أحمد بن عباس البدراني المتوفى سنة (763هـ) ويوجد مخطوط لهذا المختصر في برلين 3123،6044 ⁽⁷⁾.

(1) انظر قراءة في لاميات الأمم ، مجلة التراث العربي دمشق ، د. محمود الربناوي . المند 83 - 84 ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية .

(2) ذكره الإمام الصفدي في الغيث 1 / 20 ، وبروكلمان 7/5 ، والإمام التميمي في مختصر شرح لامية العجم ص 15.

(3) بروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 15 ، وفي مخطوط الإمام العكبري لوحة رقم (10) .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم ص 15 .

(5) انظر بروكلمان 7/5 ، وذكر الإمام التميمي بأنه ربما يكون هو يونس صاحب كتاب (الملك المشحون) انظر مختصر شرح اللامية ص 15

(6) انظر الغيث المسجم 20/1

(7) انظر بروكلمان 8/5.

ب - مختصر محمد بن موسى بن عيسى بن علي كمال الدين الدميري ، متوفى سنة (808 هـ) ولدي مصورة عنها⁽¹⁾.

ج - وقد ألف بدر الدين الدماميني الإسكندري ، المتوفى سنة (827 هـ) كتاباً سمّاه (نزول الغيث الذي انسجم في نقد الغيث المسجم) انتقد فيه شرح الصفدي (الغيث المسجم) ويوجد لدي مخطوطتان ، كلاهما مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بمصر تحت رقم (1286 أدب) و (1850 أدب) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في لندن 657 ، 658 ، وباريس 3124 ، والإسكوريال ثان 560 ، 1325 (2) وقد انتقد هذا الكتاب:-

1- علي بن محمد بن أقبرس، المتوفى سنة (862 هـ) وسمّاه (تحكيم العقول في أفول البدر بعد النزول) ويوجد مخطوط له في باريس 3/25 وقد قدمت له دراسة وتحقيق للطالب ارحومة عبد المجيد ، جامعة 7 أكتوبر كلية الآداب قسم اللغة العربية شعبة الأدبيات .

2- حمد بن محمد الحيمي ، المتوفى سنة (1151 هـ) سمّاه (نضائر الروض بلا ريث عقب نزول الغيث) (3).

د - مختصر محمد بن عمر المعروف ببهرق الحضرمي ، المتوفى سنة (930 هـ) واسمه (نشر العلم في شرح لامية العجم) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في برلين برقم 7668 ، وفي القاهرة برقم أول 595، ولدي مصورة عنها.

هـ - مختصر عبد الرحمن بن علي الحلبي بن الطبيب العلواني المتوفى سنة (1040 هـ) سمّاه قطر الغيث الذي انسجم على لامية العجم ، وهو مطبوع على هامش كتاب نفحة الأزهار لعبد الغني النابلسي في بولاق سنة 1299 هـ (4).

(1) انظر بروكلمان 815

(2) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 9/5 ، والأعلام 57/6.

(3) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام القسيري ص 16 .

(4) انظر بروكلمان 10/5 .

6- شرح تقي الدين أبوبكر علي بن عبد الله بن حجة الحموي المتوفي سنة (837هـ) وسمّاه (بروق الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم)⁽¹⁾.

7- شرح جلال الدين محمد أحمد المصري المحلي المتوفي سنة (864هـ) ويوجد مخطوط لهذا المختصر في مدريد 224 . 1⁽²⁾.

8- شرح جلال الدين بن خضر الحنفي ، المتوفى بعد سنة (966هـ) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في اسطنبول: أوبسالا 137 ، والمتحف البريطاني ثان ، 1057⁽³⁾.

9- شرح ابن رستم الكفوي الرُّومي الحنفي قاضي مكة ، المتوفى سنة (1010هـ)⁽⁴⁾.

10- شرح أبي جمعة سعيد بن مسعود الصنهاجي المراكشي ، المعروف بالماغشوني المتوفى سنة (1015هـ) سمّاه (إيضاح المبهم شرح لامية العجم) يوجد مخطوطة لهذا الشرح في الرباط ، 376⁽⁵⁾.

11- شرح عبد اللطيف بن عبد الرحمن النزيلي اليمني ، المتوفى سنة (1018هـ) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في أيا صوفيا ، 4111⁽⁶⁾.

12- شرح زين العابدين بن محي الدين بن ولي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري المتوفى سنة (1068 هـ)⁽⁷⁾ لدى مصورة عنها.

13- شرح أيوب بن موسى الكفوي، المتوفى سنة (1094هـ) يوجد مخطوط له في الموصل 49 رقم 44 ، 31 رقم 121 : 2⁽⁸⁾.

(1) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 10-9/5 . ومختصر شرح اللامية ص 16 ، ومخطوطة الإمام العكبري لوحة رقم (21) .

(2) انظر شذرات الذهب 303/7 ، 304 ، وبروكلمان 9/5 .

(3) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 9/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 17 .

(4) انظر مختصر شرح اللامية ص 17 .

(5) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 17 .

(6) انظر بروكلمان 10/5 .

(7) انظر كشف الظنون 1039/2 ، ومخطوطة الإمام العكبري لوحة رقم (8) .

(8) انظر بروكلمان 10/5 .

14- شرح عبد الوهاب بن صدقة بن عبد ربه الحجازي ، المتوفى بعد سنة (1261هـ) سَمَاهُ (ملاك النسيم بحل معاني لامية العجم)⁽¹⁾ ويوجد مخطوط له بدار الكتب المصرية.

15- شرح محمد أفندي على المنيأوي، المتوفى سنة (1335 هـ) وسَمَاهُ (تحفة الرائي للامية الطغراني) وهو مطبوع في بولاق سنة (1311هـ) ولدي مصورة عنها⁽²⁾.

16- شرح محمد المكي بن محمد بن علي البطاوري المغربي ، المتوفى سنة (1355هـ) وسَمَاهُ (شافية الذجم على لامية العجم) طبع الكتاب سنة 1364هـ ولدي مصورة عنها⁽³⁾.

وزن القصيدة :
عَدَّ المَطْبُوعَةُ

قصيدة (لامية العجم) من البحر البسيط ، وهو مكون من ثمان تفعيلات هي:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن .. مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

والبحر البسيط هو من أبحر دائرة المختلف ، إحدى دوائر العروض الخمس يتكون هذا البحر من أربع تقاعيل في كل من الصدر والعجز ، وهي من الضرب الأول المخبون والخبين هو حذف الثاني الساكن من السبب الخفيف ، ففاعلن في آخر الصدر وآخر العجز بدون ألف فعلن (والخبين إن كان زحافاً أصله عدم اللزوم لكنه في العروض والضرب علة لازمة)⁽⁴⁾ .

و

لَوَا
وَرَوِيهَا اللَّامُ ، وَلَقَدْ يُقَالُ فِيهَا لَامِيَّةٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، وَأُضِيفَتْ لِلْعَجْمِ لَكُونَ مِنْشَأُهَا

من بلاد العجم وإن كان عربي الأصل ، وعدد أبياتها 59 بيتاً اتفقت روايتها بالنص في كل من معجم الأدباء ، ووفيات الأعيان⁽⁵⁾ وبرواية الصفدي في الغيث المسجم وفي مخطوطة الإمام العكبري ، وفي نزول الغيث ، للإمام الدماميني ونصتها كما يلي:

(1) وقد ذكر الإمام النعماني في مختصر شرح اللامية بلن شرح الحجازي موسوم بـ (ملاك النسيم على معاني لامية العجم) انظر المختصر ص 18.

(2) انظر بروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 18 ، ومخطوط العكبري لوحة (9) .

(3) انظر مختصر شرح اللامية ص 18 .

(4) انظر شافية الذجم على لامية العجم للإمام البطاوري ص 9 .
(5) معجم الأدباء 56/10 ، ووفيات الأعيان 185/2 - 190 .

نص لامية العجم :

- 1- أصالة الرأي صانتي عن الخطل ** وجليّة الفضل زانثني لذي العطل (1)
- 2- مجدي أخيرا ومجدي أولا شرع (2) ** والشمس رآد الضحي كالشمس في الطفل (3)
- 3- قيم الإقامة بالزوراء (4) لا سكتي ** بها ولا نافتني فيها ولا جملي
- 4- ناء عن الأهل صفر (5) الكف منقرذ ** كالسيف عري مئناة من الخلل (6)
- 5- فلا صديق إليه مشتكي حزني ** ولا أنيس إليه مئتهى جذلي (7)
- 6- طال اغترابي حتى حن راحلي ** ورخلها وقرى (8) العسالة (9) الذبل
- 7- وضج من لغب بضوي وعج لما ** القى ركابي ولج الركب في غدلي (10)
- 8- أريد بنسطة كف استعين بها ** على قضاء حقوق للعلى قبلي
- 9- والدهر يعكس آمالي ويقتيني ** من القنينة بغد الكد بالقل
- 10- وذى شيطاط كصدر الرمح مقل ** بمثله غير هباب ولا وكيل
- 11- خلوا الفكاهة مر الجد قد مزجت ** بشدة البأس مئة رقعة الغزل
- 12- طرنت سرح الكرى عن ورد مقلته ** والليل اغرى سوام الثوم بالمقل (11)

(1) الخطل : المنطق القاسدي وقد خطل في كلامه خطلا أي : أفسح . والعطل : مصغر عطلت المرأة إذا خلا جدها من القلائد ، فهي غاطل في انظر لسان العرب مادة (خطل) و (عطل) .

(2) شرع : سواء .

(3) رآد : رونق الضحي وقيل : هو انبساط الشمس وارتفاع النهار : لسان العرب مادة (زاد) والطفل : بالتحريك بعد العصر إذا طفلت الشمس للغروب . انظر لسان العرب مادة (طفل) .

(4) الزوراء : " بخداد أو مدينة أخرى بها في الجانب الشرقي " لأن أبوابها الداخلة جعلت مزورة أي : مائلة عن الأبواب الخارجة ، انظر تاج المروس مادة (زور) .

(5) الصفر : الخالي يقال : رجل صفر اليدين أي : لاشيء فيهما .

(6) الخلل : جمع ، واحدة خلّة بالخاء المعجمة وهي بطلان كانت تُغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره

(7) الخزن : بالتحريك والسكون خلاف السرور ، والجلد : بالذال المعجمة ضد الخزن . انظر لسان العرب لغتي (خزن) و (جلد) .

(8) قرى : من القارية وهو حد الرمح والسيف ، انظر لسان العرب مادة (قرا) .

(9) العسالة : الرماح واحده عسال ، وعسل الرمح إذا اهتز واضطرب ، انظر لسان العرب مادة (عسل) .

(10) النضو : البعير المهزول والناقة نضوة .

(11) سوام : المال الراعي ، يقال سامت الماشية وهي سقمة وسوام .

- 13- وَالرُّكْبُ مِيلٌ عَلَى الْأَوَارِمِ طَرِبَ ** صَاحَ وَأَخْرَجَ مِنْ خُمَرِ الْكَرَى ثَمِلَ (1)
- 14- فَقُلْتُ أَذْغَوْكَ لِلْجَلَى لِنَصْرَتِي ** وَأَنْتَ تَخْذُلْنِي فِي الْحَاثِ الْجَلالِ
- 15- ثَنَامَ عَيْنِي وَعَيْنُ الثَّجَمِ سَاهِرَةٌ ** وَتَسْتَحِيلُ وَصَيَغُ الثَّيْلِ لَمْ يَخْسَلْ
- 16- فَهَلْ تُعِينُ عَلَى غِيْ هَمَمْتُ بِهِ ** وَالغِيْ يَزْجُرُ أَخْيَانًا عَنْ الْفُشْلِ
- 17- إِنِّي أُرِيدُ طَرَوْقَ الْحَيِّ مِنْ إِضْمٍ ** وَقَدْ حَمَاهُ رُمَاهُ مِنْ بَنِي ثَعْلِ (2)
- 18- يَحْمُونَ بِالْبَيْضِ وَالسُّمْرِ اللِّذَانِ بِهِ ** سُوْدُ الْغَدَاثِ خُمَرَ الْحَلِيِّ وَالْخُلَالِ
- 19- فَسِرَ بَنَانًا فِي زِمَامِ اللَّيْلِ مُعْتَسِفًا (3) ** فَفَحَّةُ الطَّيِّبِ تَهْدِينًا إِلَى الْجِلَالِ (4)
- 20- فَالْحَبِيبُ حَيْثُ الْعَدَى وَالْأَسَدُ رَابِضَةٌ ** حَوْلَ الْكِتَابِ لَهَا غَابٌ مِنَ الْأَسَلِ
- 21- نَوْمٌ نَاشِئَةٌ بِالْجِزْعِ (5) قَدْ سَقَيْتُ ** نِصَالَهَا بِمِيَاهِ الْغُلْجِ (6) وَالْكَحَلِ
- 22- قَدْ زَادَ طَيِّبُ أَحَادِيثِ الْكَرَامِ بِهَا ** مَا بِالْكَرَامِ مِنْ جُنْدٍ وَمِنْ بَخْلِ
- 23- ثَبِيتَ نَارَ الْهَوَى مِثْلَهُ فِي كَبِدٍ ** خَرَى وَنَارَ الْقِرَى مِثْلَهُمْ عَلَى الْقُلِّ (7)
- 24- يَقْتُلْنَ الضَّأَّ خَبًا لَا جِرَاكَ بِهِ ** وَيَنْحَرُونَ كِرَامَ السَّخِيلِ وَالْإِبِلِ
- 25- يُشْفَى لِدَيْغِ الْعَوَالِي فِي بَيُوتِهِمْ ** بِنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخُمَرِ وَالْعَمَلِ
- 26- لَعَلَّ إِمَامَةَ بِالْجِزْعِ ثَانِيَةً ** يَذُبُّ مِثْلَهَا نَسِيمُ الْبُرْءِ فِي عِلَالِي
- 27- لَا أَكْرَهُ الطَّغْنَةَ الثُّجْلَاءَ قَدْ شَفِغَتْ ** بِرَشْقَةٍ مِنْ نِبَالِ الْأَغْيَنِ السُّجُلِ
- 28- وَلَا أَهَابُ الصَّفَاحِ الْبَيْضَ تُسْعِدُنِي ** بِاللَّمَحِ مِنْ خِلَالِ الْأَسْتَارِ وَالْكَتَلِ (8)

(1) ثَمِلٌ : نشوان ، انظر الصحاح مادة (ثمل) .
 (2) بنو ثعل : حي من العرب يُعرفون بقتل وإجاعة الرمي ، انظر لسان العرب مادة (ثعل) .
 (3) صَف : الأخذ في السير على غير الطريق ، انظر الصحاح مادة (صَف) .
 (4) الحَلال : محطة القوم ، انظر الصحاح مادة (حل) .
 (5) الجِزْع : منعطف الوادي ، انظر الصحاح مادة (جِزْع) .
 (6) الغُلْج : ملاحاة العينين ، انظر لسان العرب مادة (غُلْج) .
 (7) القُلل : جمع قلة وهي أعلى الجبل ، انظر الصحاح مادة (قلل) .
 (8) الصَّفَاح : جمع صفيحة وهي السيوف المراض ، واللمح : النظر الخفيف ، والأستار : جمع ستر ، والكتل : جمع كلة وهي الستر الرقيق .

- 29- وَلَا أَخِيلٌ بِغِزْلَانِ أَغَارِلَهَا ** وَلَوْ ذَهَبْتِي أَسْوَدُ الْغِيلِ بِالْغِيلِ (1)
- 30- حُبُّ السَّلَامَةِ يُثْنِي هُمْ صَاحِبِهِ ** عَنِ الْمَعَالِي وَيُغَرِّي الْمَرْءَ بِالْكَسَلِ
- 31- فَإِنْ جَنَحْتَ إِلَيْهِ فَاتَّخِذْ نَفَقًا ** فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي الْجَوِّ فَاعْتَزِلْ
- 32- وَدَعْ غِمَارَ الْعُلَا لِلْمُقَدِّمِينَ عَلَى ** رُكُوبِهَا وَأَقْنَعْ مِنْهُنَّ بِأَنْبِلِ (2)
- 33- يَرْضَى الذَّلِيلُ بِخَفْضِ الْعَيْشِ مَسْكَنَةً ** وَالْعِزُّ تَحْتَ رَسِيمِ (3) الْأَيْتَقِ الذَّلِيلُ
- 34- فَادْرَأْ بِهَا فِي لُحُورِ الْبَيْدِ جَافِلَةً ** مُعَارِضَاتٍ مَثَائِي الْأَجْنَمِ بِالْجُدْلِ (4)
- 35- إِنْ الْعَلَى حَدَّثْتَنِي وَهِيَ صَافِقَةٌ ** فِيمَا تُحَدِّثُ أَنْ الْعِزُّ فِي النُّقْلِ
- 36- لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوغٌ مِنِّي ** لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا ذَا رَةَ الْحَمَلِ
- 37- أَهْبَتْ بِالْحَظِّ لَوْ نَادَيْتُ مُسْتَمِيعًا ** وَالْحَظُّ عَنِّي بِالْجُهَالِ فِي شُعْلِ (5)
- 38- لَعَلَّهُ إِنْ بَدَا فَضْلِي وَتَقْصُصُهُمْ ** بَعَيْنِيهِ نَامَ عَنْهُمْ أَوْ تَنْبِيهِ لِي
- 39- أَغْلَبُ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبُهَا ** مَا اضْطَيْقَ الْعَيْشُ لَوْ لَا فَسْحَةُ الْأَمَلِ
- 40- لَمْ أَرْضَ الْعَيْشَ وَالْأَيَّامَ مُسْقِبَةً ** فَكَيْفَ أَرْضِي وَقَدْ وَلَيْتُ عَلَى عَجَلِ
- 41- غَالِي بِنَفْسِي عِرْفَاتِي بِقِيَمَتِهَا ** فَصُنَّتْهَا عَنْ رَحِيصِ الْفَنَرِ مُبْتَلِ
- 42- وَعَسَاةُ النُّصْلِ (6) أَنْ يَزْهَى بِجَوْهَرِهِ ** وَلَيْسَ يَغْمَلُ إِلَّا فِي يَدِي بَطْلِ
- 43- مَا كُنْتُ أَوْثِرُ أَنْ يَمْتَدَّ بِي زَمَنِي ** حَتَّى أَرَى نَوْلَةَ الْأَوْغَادِ وَالسُّفْلِ
- 44- ثَقَدَمْتَنِي أَنْسَانَ كَانَ شَوَاطِسُهُمْ ** وَرَاءَ خَطْوِي إِذْ (7) أَمْشِي عَلَى مَهْلِ
- 45- هَذَا جَزَاءُ أَمْرِيءَ أَقْرَانِهِ تَرَجُّوا ** مِنْ قِيَلِهِ قَتْمَنِي فَسَحَّةُ الْأَجَلِ

(1) الغيل : الشجر الملتف ، وهو موضع الأسد ، انظر الصحاح مادة (غيل) .
 (2) البَل : الندوة البسيطة ، انظر لسان العرب مادة (بلل) .
 (3) رسيم : ضرب من سير الإبل . انظر الصحاح مقعة (رسم) ، الأيتق : جمع ناقة .
 (4) اللجام : هو الخيل بمنزلة الزمام للنوق .
 (5) الجهل : خلاف العلم ، انظر لسان العرب مادة (جهل) .
 (6) في بعض الروايات ، السيف .
 (7) في بعض الروايات (لو أَمْشِي) .

- 46- وَإِنْ عَلَانِي مَنْ دُونِي فَلَا عَجَبَ ** لِي أَسْوَةٌ بِالْحِطَاطِ الشَّمْسُ عَنْ رَجُلٍ
- 47- فَاصْبِرْ لَهَا غَيْرَ مُحْتَالٍ وَلَا ضَجِيرَ ** فَبِتِي خَابِثِ الدَّهْرِ مَا يُغْنِي عَنْ الْحِيلِ
- 48- أَغْدَى عَذُوكَ أَذْنِي مَنْ وَثِقْتَ بِهِ ** فَحَاذِرِ النَّاسِ وَأَصْنَحِيَهُمْ عَلَى نَحْلٍ (1)
- 49- وَإِنَّمَا رَجُلُ الدُّنْيَا وَوَاحِدُهَا ** مَنْ لَا يَقُولُ فِي الدُّنْيَا عَلَى رَجُلٍ
- 50- وَخَسَنَ ظَنُّكَ بِالْإِيمَانِ مُعْجَزَةٌ ** فَظَنَّ شَرًّا وَكَانَ مِنْهَا عَلَى وَجَلٍ (2)
- 51- غَاضُ الْوَفَاءِ وَقَاضِ الْغَرِّ وَانْفَرَجَتْ ** مَسَاحَةُ الْخُلْفِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ (3)
- 52- وَشَانَ صِدْقِكَ عِنْدَ النَّاسِ كَذِبُهُمْ ** وَهَلْ يُطَائِقُ مَفْجُوحٌ بِمُفْتَدِلٍ
- 53- إِنْ كَانَ يَنْجَعُ شَيْءٌ فِي ثَبَاتِهِمْ ** عَلَى الْغُهُودِ فَسَبَقُ السَّيْفِ بِالْغَدْلِ
- 54- يَا وَارِدَا سُورٍ (4) عَيْشُ كُلُّهُ كَذَرٌ ** أَنْفَقْتَ صَفُوكَ فِي أَيَّامِكَ الْأَوَّلِ
- 55- فِيمَ اقْتَحَمَكَ لَجٌّ (5) الْبَحْرِ تَرْكِبًا ** وَأَنْتَ تَكْفِيكَ مِنْهُ مَصَّةُ الْوُشَلِ (6)
- 56- مُلْكُ الْقَنَاعَةِ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ وَلَا ** يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْأَنْصَارِ وَالْخَوْلِ (7)
- 57- نَرْجُو الْبِقَاءَ بِذَا لَا ثَبَاتَ لَهَا ** فَهَلْ سَمِعْتَ بَظِلٍّ غَيْرَ مُثْقَلِ
- 57- وَيَا خَبِيرًا عَلَى الْأَسْرَارِ مُطْلِعًا ** أَصْنَمْتَ فِيهِ الصُّمُوتَ مَنَاجَاةً مِنَ الزَّلَلِ
- 59- فَذَرِّشُوكَ لِأَمْرِ إِنْ فَطِنْتَ لَهُ ** فَارْتَبَا بِنَفْسِكَ أَنْ تَرْغَى مَعَ الْهَمَلِ (8)(9)

(1) النُّحْلُ : المَكْر والخديعة ، انظر لسان العرب مادة (نَحْل) .
 (2) الْوَجَلُ : الخوف ، انظر لسان العرب مادة (وَجَل) .
 (3) غَاضُ الْوَفَاءِ : يقال غَاضَ الْمَاءُ إِذَا قَلَّ ، وَقَاضٍ : أَي شَاعَ .
 (4) السُّورُ : البقية .
 (5) اللَّجُّ : معظم الماء ، انظر لسان العرب مادة لَجَّ .
 (6) الْوُشَلُ : الماء القليل .
 (7) الْخَوْلُ : خَوْلَ الرَّجُلُ حَتْمَهُ وَهُوَ اسْمُ يَمَعٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ .
 (8) الْهَمَلُ : بِالْتَّحْرِيكِ ، إِبِلٌ بِلَا رَاغٍ ، انظر لسان العرب مادة (هَمَل) .
 (9) انظر ديوان الطغتراني 301 ، 309 ، ومعجم الأبناء 1110/3 - 1113 .

المبحث الثاني

الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم)

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

ثانياً: منهج كتابه (الغيث المسجم) .

المبحث الثاني

الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم)

أولاً : اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

هو صلاح الدين خليل بن عز الدين بن أيك بن عبد الله الألبكي الفاري الصفدي اندمقي الشافعي ، وكني بـ (أبي الصفاء)⁽¹⁾ ولقب بالصفدي نسبة إلى مسقط رأسه (صفد) وهي مدينة في جبال عاملية المطلة على حمص بالشام⁽²⁾.

ولد سنة (696هـ) بمدينة صفد ، وجاء في مقدمة الغيث المسجم أنه ولد سنة (697هـ)⁽³⁾ وذكر المقرئزي أنه ولد سنة (670هـ)⁽⁴⁾.

نشأ الصفدي في أسرة غنية نشأة مترفة ، فحفظ القرآن الكريم في صغره ثم طلب العلم ، وأجاد النحو واللغة والأدب والإنشاء ، وقرأ الحديث الشريف وكتبه ، واحترف صناعة الرسم قال ابن حجر : " واشتغل في صناعة الرسم فبرع فيها " ⁽⁵⁾ وذكر عن نفسه أن أباه لم يمكنه من الاشتغال حتى استوفي عشرين سنة ولعل هذا التفرغ قد أعانه على طلب العلم في تلك السن المبكرة ، قال الشعر الحسن و أكثر من النظم على طريقة أهل عصره ، وتميز بخط حسن جميل .

وتميز بذاكرة قوية ، فقد كان محفوظه من الشعر والنثر كثيراً جداً ، كما كان حافظاً لكثير من المداعبات والنوادر التي حدثت لمعاصريه من الأدباء كتاباً وشعراً ، ويذل على ذلك روايته لكثير منها في كتابه الغيث المسجم⁽⁶⁾.

وكان حسن المعاشرة محبباً إلى الناس ، جميل المودة ، كريم الأخلاق متواضعاً ، وكانت له همة عالية في التحصيل فما صنف إلا وسأل علماء عصره عما يلزم فيه من لغة أو نحو ، أو بلاغة أو فقه أو حديث ، مما جعله قادراً على

(1) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى 15/10 ، والبداية والنهاية 303/14 ، وكشف الظنون 31/1 ، والنجوم الزاهرة 21-19/11 .

(2) معجم البلدان 413/3 .

(3) انظر الغيث المسجم 7/1 .

(4) مختصر شرح لامية المعجم ، للنميري ص 22 ، والسلوك لمعرفة دولة الملوك للمقرئزي 87 / 3 .

(5) الدرر الكامنة 87 / 2 ، وشذرات الذهب 343 / 8 .

(6) انظر شذرات الذهب 343/8 ، والغيث المسجم 8/1 ، والمنهل الصافي 241/5 ، وانظر الصفدي وشرحه

لالامية المعجم ، دراسة تحليلية ، د. محمد رشاد ص 36 .

- الإفادة بالجامع الأموي ، والتحديث بدمشق وحلب وغيرها (1) وتولى العديد من الوظائف الإدارية والمالية في القاهرة ودمشق وحلب وصفد ، ومن هذه الوظائف:
- 1- كتابة الدرج بصفد ، المتمثلة في قراءة المكاتبات على الناس وكتابة الأجوبة وما يجرى مجراها (2).
 - 2- كتابة الدست بدمشق ، وكتاب الدست هم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل في المواعيد ، على ترتيب منازلهم ومراتبهم ويقرأون القصص على السلطان بعد قراءة كاتب السر ، وسموا بكتاب الدست إضافة إلى دسـت السلطان ، وهو مرتبة جلوسهم للكتابة بين يديه (3).
 - 3- كتابة السر بحلب ، وتتمثل بقراءة الكتب الواردة على السلطان ، وكتابة أجوبتها وأخذ خط السلطان عليها (4).
 - 4- وكالة بيت المال في دمشق ، المتمثلة في التحديث فيما يتعلق بمبيعات بيت المال ومشترياته (5).

مكانته العلمية:

- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " جمع الصفدي تاريخه الكبير الذي سماه الوافي بالوفيات ، في نحو ثلاثين مجلداً على حروف المعجم ، وأفرد منه أهل عصره في كتاب سماه " أعوان النصر في أعيان العصر في ست مجلدات " (6).
- وقال الذهبي في حقه : " الأديب البارع ، الكاتب ، شارك في الفنون ، وتقدم في الإنشاء ، وجمع وصنف " (7).
- وقال أيضاً " سمع مني وسمعت منه ، وله تواليف ، وكتب وبلاغة " .
- وقال ابن كثير : " كتب ما يقارب مائتين من المجلدات " (8).

(1) انظر طبقات الشافعية 17/10 ، والدرر الكامنة 88/2 ، والنجوم الزاهرة 19/11 ، وشذرات الذهب 344/8 و البدر الطالع 243/1 .

(2) انظر المنهل الصافي 241/5 ، والبدایة والنهاية 304/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 .

(3) انظر المنهل الصافي 241/5 والبدایة والنهاية 305/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 ، والوافي بالوفيات 1/15 .

(4) انظر المنهل الصافي 142/5 ، والبدایة والنهاية 305/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 .

(5) انظر المصادر السابقة والصفحات نفسها .

(6) الدرر الكامنة 87/2 .

(7) الوافي بالوفيات 30/1 ، ونبول المعبر للذهبي 364 .

(8) الوافي بالوفيات 31/1 ، والبدایة والنهاية 305/14 .

وقال السبكي : " كان الصفدي شافعي المذهب ، ولم تكن قراءاته محصورة في
فقه مذهبه فحسب ، وإنما كان له إطلاع واسع على فقه الإمامين العظيمين أبي حنيفة
النعمان ومالك بن أنس " (1).

قال ابن تغري بردي : " وشعر الشيخ صلاح الدين المذكور كثير ، وفضله عزيز
وهو شاعر مجيد ، على أن جيده يزيد على رديئه ، ولولا أنه كان ضئيلاً
بنفسه ، راضياً بشعره ، لكان ينذر له الرديء ، ويكثر منه الجيد ، لكن رأيت من
نظمه بخطه عندما يعارض بعض من تقدمه من مجيدي الشعراء في معنى من
المعاني اللطيفة ، فيأخذ ذلك المعنى أو النكتة ، فينظمها في بيتين ، ويجيد فيها
بحسب الحال ، ثم ينظم أيضاً في ذلك المعنى بعينه بيتين آخرين ، ثم بيتين ثم بيتين
ولا يزال ينظم في ذلك المعنى وهو يقول : وقلت أنا ، إلى أن يملأ النظر ، وتسامه
النفس ، ويمجّه السمع ، فلو ترك ذلك ، وتحرى في قريضه ، لكان من الشعراء
المجيدين ، لما يظهر لي من قوة شعره وحسن اختراعه " (2).

كان الصفدي محظوظاً بالاستماع إلى علماء أجلاء ، أخذ عنهم العلم ، لغة وأدباً
وبلاغة ، وقرأ كتبهم عليهم ، فأجازوا له روايتها ، وقد اتفقت كتب التراجم في سرد
عدد من أسماء شيوخه ك (أبي حيان الأندلسي ، والشهاب الحلبي ، وشيخ الإسلام
ابن تيمية ، والقاضي بدر الدين الكتاني) وغيرهم ، وسأذكر ترجمة مختصرة
لأشهرهم مرتبة بحسب تاريخ الوفاة :

1- الشهاب محمود بن سليمان بن فهد الدمشقي الحلبي ، سبغ منه الصفدي كتابه
(حُنُّ الثومل) وروى عنه الكثير من شعره ، هو من أشهر علماء البلاغة والأدب
، عمل في ديوان الإنشاء نحو خمسين عاماً قال الصفدي : " قرأت على الإمام
الشيخ شهاب الدين بن فهد الحلبي بدمشق مجلدة من نظمته في مدح سيدنا رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - مسماة (أسنى المنائح في أهنى المدائح) توفى سنة
(725هـ) (3).

2- شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية
ولد سنة (661هـ) هو أحد علماء الحنابلة ، يقول عنه الصفدي : " وكنت أحضر
دروسه ، ويقع لي في أثناء كلامه فوائد لم أسمعها من غيره ، ولا وقفت عليها في
كتابي " (4) توفي ابن تيمية في 26 من ذي القعدة سنة (728هـ) (4).

3- المحدث أبو النون يونس بن إبراهيم الدبوسي ، وقد سمع عنه الحديث في الديار
المصرية ، توفي سنة (729هـ) (5).

(1) طبقات الشافعية 18/10 .

(2) المنهل الصافي 242/5 .

(3) انظر ترجمته في شذرات الذهب 70/6 ، والوافي بالوفيات 32/1 والنفث المسج 114/1 .

(4) انظر البداية والنهاية لابن كثير 303/13 ، والدرر الكامنة 154/1 - 155 ، وسير أعلام النبلاء 292/23 ،

والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحلبي 310/2 ، والوافي بالوفيات 68/24 .

(5) الوافي بالوفيات 253/4 .

4- القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي المعروف بالإمام الكتاني ، كان إماماً محدثاً وعالمًا مصنفًا ، تولى منصب القضاء في القنس ثم مصر ثم دمشق ، كان معروفًا بتدنيته وورعه ، يذكر أنه أصيب بالعمى في آخر حياته ، توفي سنة (733هـ)⁽¹⁾.

5- الحافظ فتح الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس البعمرى ، ولد سنة (671 هـ) كان إماماً بارعاً في الحديث ، ومن أشهر الحفاظ ، أديباً شاعراً ناظماً ونائراً ، حسن الخط جيد الفكر فصيحاً ، وبه تميز الصفدي في الأدب وقرأ عليه الحديث بالقاهرة توفي سنة (734 هـ)⁽²⁾.

6- الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزى ، ولد سنة (654هـ) طلب العلم في سن مبكرة ، فأتقن فنونه ، ودرس له الكثير ، و تميز في التصريف والفقه ، درس عليه الصفدي الحديث في دار الحديث الأشرفية بدمشق توفي سنة (742 هـ)⁽³⁾.

7- أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن حيان الغرناطي الأندلسي ولد سنة (654 هـ) علامة الأدب ، تفوق في اللغة والتفسير والحديث ، تتلمذ لعلماء أجلاء كابن الصائغ وابن النحاس وغيرهم ، له مصنفات عدة قيمة كـ(البحر المحيط) و(ارتشاف الضرب) ، وقد جمع الصفدي ما سمعه من أماليه في كتاب (مجانى الهصر من أنب أهل العصر) وقرأ عليه (الأشعار الستة) و(مقامات الحريري) و (حماسة أبي تمام) وسمع من لفظه (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) وسمع عليه (الفصيح) لعلب ، توفي سنة (745هـ)⁽⁴⁾.

ونظرا لهذا الزخم ^{تعليمي} من علماء اللغة الذين عاصروهم الصفدي ، وسمع منهم وأخذ العلم عنهم ، أصبح هو من أشهر علماء العربية ، مما أدى إلى سعي طلاب العلم إليه ، فكما كان له شيوخ يجالسهم ويقرأ عنهم ، أصبح له تلاميذ يدونون ما يقرأه في حلقات العلم ، فمن تلاميذه :

1- أمين الدين بن محمد بن أحمد الحنفي الدمشقي ، ولد سنة (738هـ) سمع من ابن الخباز ، والصفدي وغيرهما ، ويعرف بابن الأدمي، توفي سنة (795هـ)⁽⁴⁾.

2- أبو الفتح الدمشقي نور الدين أحمد بن على وهو المعروف بالمحدث ، سمع عن الكثير من علماء الحديث بدمشق وحلب ، وتعلم له في الحديث عدد غير قليل من الدارسين ، أخذ عن الصفدي الأدب بدمشق توفي سنة (804هـ)⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 298/9، والوافي بالوفيات 33/1 ، وشنرات الذهب 204/7 .

(2) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 289/1 .

(3) انظر ترجمته في شنرات الذهب 136/6 .

(4) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 58/6، وشنرات الذهب 145/3، ونكت المهيان ص 281، وانظر الصفدي دراسة تحليلية ، الدكتور : نبيل محمد رشاد ص 82.

(5) انظر ترجمته في شنرات الذهب 342/7 ، ونيل نكرة الحفاظ ص 184 .

(6) انظر ترجمته في شنرات الذهب 41/7 ، 42 .

- 3- محمود بن محمد بن إبراهيم الدمشقي ، برع في الكتابة والنظم والنثر ، أخذ عن الصفدي وغيره ، توفي سنة (805هـ) ⁽¹⁾ .
- 4- شرف الدين مسعود بن عمر بن محمود النحوي ، برع في النظم والنثر و تقدم في العربية ، أخذ عن الصفدي وغيره ، توفي سنة (815هـ) ⁽²⁾ .

مؤلفاته :

للإمام الصفدي - رحمه الله - مصنفات عدة نافعة في شتى العلوم ، قال عن نفسه: " كتبت بيدي ما يقارب خمسمائة مجلد " ⁽³⁾ ولقد وقع الزركلي في وهم فقال: " زهاء منتي مصنف " ⁽⁴⁾ ولعل سبب ذلك ما قاله ابن كثير بأنه كتب المنين من المجلدات ⁽⁵⁾ فمن أشهر مؤلفاته :

- 1- أعيان العصر وأعيان النصر: وقد جعله في تراجم مشاهير القرن الثامن الهجري من الرجال والنساء أي من أدركوا سنة ولادته (696هـ) أنشأه عقب فراغه من الوافي ، وهذا الكتاب مطبوع في سنة مجلدات عن دار الفكر المعاصر ، سوريا بتحقيق د: علي أبو زيد ، ود: محمد موعد ، ود: محمود سالم ⁽⁶⁾ .
- 2- تحفة ذوي الألباب قيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والثواب ، بتحقيق إحسان بنت خلوصي ، وزهير الصمصام ، في مجلدين من منشورات وزارة الثقافة السورية سنة 1991م ⁽⁷⁾ .
- 3- تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ، بتحقيق السيد الشرقاوي ، ومطبوع عند الخانجي بالقاهرة سنة 1987م ⁽⁸⁾ .
- 4- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون ، كتاب أدبي بحث ، وهو شرح على الرسالة الجدية لابن زيدون ، وهو مطبوع في مجلد ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ونشر بالقاهرة ⁽⁹⁾ .

(1) انظر ترجمته في شذرات الذهب 53/7 ، 54 .

(2) انظر ترجمته في شذرات الذهب 114/7 ، وبغية الوعاة 287/2 .

(3) انظر شذرات الذهب 231/6 ، والفيث المسجم 44/1 .

(4) انظر الأعلام للزركلي 140/3 .

(5) انظر البداية والنهاية 306/14 .

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(7) انظر الصفدي دراسة تحليلية ص 69 .

(8) انظر المصدر السابق ص 86 .

(9) انظر الصفدي دراسة تحليلية ص 85 .

5- جنان الجناس ، وهو خاص بفنون البديع البلاغية ، وهو مطبوع عن دار الكتب العلمية ، بتحقيق سمير الحلبي سنة 1987م وأعادته نشره د. هلال ناجي (1).

6- الحسن الصريح في منة مليح ، وهو مطبوع ، بتحقيق د. أحمد فوزي المهيبي ، عن دار سعد الدين دمشق ، سنة 2003م (2).

7- رشف الرحيق في وصف الحريق ، وهي مقامة أدبية ، بصور فيها حريق دمشق سنة (740هـ) على يد النصاري ، تحقيق د. سمير الدروبي في مجلة البلقاء سنة 1995م (3).

8- الشعور بالغور ، وهو كسابقه و مطبوع بتحقيق د. عبد الرزاق حسين ، عن دار عمار ، عمان سنة 1988م (4).

9- غوامض الصحاح ، وهو مطبوع عن معهد المخطوطات العربية سنة 1985م بتحقيق عبد الإله نبيهان ، وأعيد نشره في مكتبة لبنان (5).

10- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، وهو من أهم كتب الشروح الأدبية ألفه الصفدي ليجمعه كتاباً جامعاً لأحسن ما أثير عن العرب من علوم وفنون ، وآداب واتخذ من شرح أبيات اللامية سبيلاً إلى تصنيف هذا الكتاب الجامع ، وقد ذكر الصفدي في مقدمة كتابه الغيث المسجم : " وقد علقْتُ على هذا الشرح ، وأنا في هموم قد علم الله ترانف بعوثها ، وانسكاب غمائم غمومها ... " (6).

11- فضّ الختام عن التورية والاستخدام ، هو أيضاً كتاب بلاغي بديعي ، وهو مطبوع بتحقيق د. محمد عايش ، عن الدار العثمانية ، عمان 2005م (7).

12- لوعة الشاكي ودمعة الباكي ، وهو مطبوع بتحقيق د. محمد عايش ، ونشر في دار الأوانل سوريا ، 2003م (8).

13- المختار من شعر ابن دانيال ، وهو مطبوع في الموصل سنة 1979م ، بتحقيق محمد نايف الذيلمي ، وهو الجزء الرابع عشر من التذكرة (9).

(1) انظر المصدر نفسه ص 85 .

(2) انظر المصدر السابق هامش ص 86

(3) انظر المصدر السابق ص 86 .

(4) انظر المصدر والصفحة نفسها .

(5) انظر المصدر السابق ص 85 .

(6) الغيث المسجم 14/1 ، والصفدي دراسة تحليلية ص 171 ، 172 .

(7) انظر الصفدي ، دراسة تحليلية ص 86.

(8) انظر المصدر السابق هامش ص 85.

(9) انظر المصدر السابق ص 85 .

14- نُصرة الثائر على المثل السائر ، الذي انتصر فيه لابن أبي الحديد على ضياء الدين بن الأثير ، وهو مطبوع عن مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة 1972 بتحقيق محمد علي سلطاني (1).

15- نُكت الهميان في نُكت الغميان ، وخصّ به ذوي العاهات ، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق أحمد زكي باشا في سنة 1911م ، ونشر بعناية أسعد طرازوني الحسيني (2).

16- الهول المعجب في القول بالموجب ، وهو كتاب بلاغي ، مطبوع عن دار الأفاق العربية ، بتحقيق د. محمد عبد المجيد لاشين ، سنة 2004م وكذا كتابي (الروض الناسم والثغر الباسم) وكتاب (صرف العين عن وصف العين) في جزأين ، كلاهما مطبوع عن دار الأفاق العربية ، بتحقيق د. محمد لاشين سنة 2004م (3).

17- الوافي بالوفيات ، ألفه في التاريخ ، يصفه الأستاذ سمير حسين حطبي محقق كتاب جنان الجناس بقوله : " هو أكبر معجم تاريخي من نوعه في تراجم الصحابة والتابعين والقراء المحدثين والقضاة ، والشعراء والنحاة والحكماء وغيرهم " (4) وهو مطبوع في ثلاثين مجلداً ، أشرفت على نشره جمعية المستشرقين الألمانية وساهم في تحقيقه (هيلموت ريتتر) و(دريد رينغ) ونخبة من المحققين العرب أمثال د. رمضان عبد التواب ، ود. شكري فيصل ، ود. إحسان عباس (5).

وهو الكتاب الذي قام الدماميني بنقده ، وهو مطبوع في مجلدين عن دار الكتب العلمية ، دون تحقيق ، ولعلّ اسمه الصحيح (غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم) (6).

مؤلفاته المخطوطة:

1- التذكرة الصفدية أو الصلاحية ، وهي أكبر موسوعة أدبية وتاريخية ألفها الصفدي ، وتزيد عن ستة وأربعين جزءاً ، ولم يُطبع منها غير (المختار من ديوان شعر شمس الدين بن دانيال) وهو الجزء الرابع عشر.

(1) نفسه و صفحة 85 .

(2) انظر المصدر السابق ص 69 .

(3) انظر المصدر السابق هلمش ص 86 .

(4) مقدمة محقق جنان الجناس ص 5 ، ذكره أيضاً الدكتور نبيل محمد رشك في كتابه : الصفدي دراسة تحليلية ص 68 .

(5) انظر المصدر السابق هلمش ص 69 .

(6) أغلب شراح اللامية من علماء العربية الذين جاءوا بعد الصفدي ،ذكروا هذا الاسم لشرح الصفدي بالإضافة إلى اسم (الغيث المسجم) .

2- جلوة المذاكرة في خلوة المحاضرة ، ومنها نسختان في دار الكتب المصرية برقم (168) ورقم (198) أدب / نيمورية.

3- حسن النواهد على ما في الصّحاح من الشواهد ، وقد ذكره الصفدي في كتاب (نفوذ السهم) في عدة مواضع ، وأحال إليه ، ومنه نسخة وحيدة في العالم في برلين برقم (4948) ، وهي محفوظة باسم (شواهد الصّحاح).

4- ديوان شعر صلاح الدين الصفدي ، ومنه نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (1032).

5- طرد السبع عن سرد السبع ، ومنه نسخة في كوبرلي برقم (1337) ونسخة في يكي جامع برقم (984) ونسخة في الخزانة العامة برباط الفتح بالمغرب الأقصى برقم (1926) وقد اختصره جلال الدين السيوطي وسمّاه (تشنيف السمع بتعدد السبع) ومنه الكثير من النسخ منها : نسخة مكتبة الأسد برقم (1127) ودار الكتب المصرية برقم (2593) والمكتبة الظاهرية برقم (8762/768) و (2990/870).

6- المجازاة والمجازاة ، في مجاريات الشعراء ، وقد جمعه لعلاء الدين بن فضل الله العمري حسبما طلبه منه ، ومنه منتقى في طوب قبر سراي رقم : (2618) وعنها مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم : (828 ، 829).

7- نجم الثياجي في نظم الأحاجي ، وهو حوار بين الصفدي وتاج الدين بن التريهم قائم على المحاجة بالألغاز ، وقد سجل فيه الصفدي هذه المحاورة ، ولم يصل إلينا ومن حسن الحظ أن ابن التريهم سجل هذه المحاورة أيضاً في كتاب (المحاور الصلاحية في الأحاجي الاصطلاحية) ومنه نسخة وحيدة فريدة مميزة بخطها الواضح الجميل ، وهي محفوظة بالاسكوريال برقم (432).

8- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ، ومنه نسختان ، واحدة في المكتبة العمومية ببايزيد برقم (6834) وتقع في (109 ورقة) ومنها مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية برقم (1210) والنسخة الثانية توجد في مكتبة شهيد علي برقم (2701) وتقع في (95 ورقة) ومنها مصورة في جامعة أم القرى برقم (331) ومصورة في الجامعة الأمريكية ببيروت على ميكروفيلم برقم (492073)⁽¹⁾.

(1) انظر مقالة صلاح الدين الصفدي ومؤلفه للتكتور : محمد عايش ، مجلة ملتقى أهل الحديث ، عمان الأردن ، سنة النشر 2004م ، عن شبكة الاتصالات الدولية ، بتصرف.

كتب الصفدي المفقودة:

- 1- جرّ الذئيل في أوصاف الخيل.
- 2- حرم المرح في تهذيب لمح التلمح .
- 3- حقيقة المجاز إلى الحجاز.
- 4- زهر الخمانل في ذكر الإوائن.
- 5- ساجعات الغصن الرطيب في مرثي نجم الدين الخطيب (1).
- 6- طراز الألغاز.
- 7- غرة الصبح في اللعب بالرّمح.
- 8- المثنائي والمثالث.
- 9- المختار من مجاني الهصر من أدب أهل العصر ، وقد جمعه من إملاء أبي حنّان الأندلسي.
- 10- المقترح في المصطلح (2).

وفاته:

في سنة (764هـ) انتشر الطاعون في البلاد المصرية ، وامتد الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، مما أصاب البلاد الشامية بهذا الوباء ، وكان من ضحاياه عدد من العلماء كان من بينهم صلاح الدين الصفدي ، فتوفي بدمشق في ليلة الأحد العاشر من شوال لسنة (764هـ) وعمره ثمان وستون سنة (3).

(1) أوردها الدكتور نبيل محمد رشاد في كتابه الصفدي دراسة تحليلية ص 70 ، 71 .

(2) انظر مجلة أهل الحديث.

(3) انظر طبقات الشافعية 90/3 ، والنور الكامنة 210/2 ، وشنرات الذهب 200/3 ، 201 .

ثانياً : منهج كتابه الغيث المسجم . ما اسم الكتاب

حمل كتاب (الغيث المسجم) أو (غيث الأدب الذي انسجم) في شرح لامية العجم للإمام الصفدي صورة الحياة الفكرية في مصر في العصر المملوكي الأول ، لأن مصر كانت ذات السيادة في العلوم والآداب الإسلامية ، فالإمام الصفدي شامي المولد إذ ولد بصفد من أعمال فلسطين ، كما أنه نشأ وتعلم بدمشق وحلب ، وعين كاتباً للدرج بصفد قبل انتقاله إلى القاهرة ، حيث جالس علمائها واستفاد من علمها ومعارفها .

عاش الإمام الصفدي حياته العلمية في ظل القرن الثامن الهجري ، وقد أوضح في مقدمة كتابه (الغيث المسجم) أن من أسباب تأليفه له ، ما امتازت به لامية العجم للشاعر الطغراني من معاني كريمة ، جعل الناس يحفظونها ، وتجري أبياتها على ألسنتهم فهو يقول : " فإن القصيدة موسومة بلامية العجم - رحم الله ناظم عقدها ، وراقم بردها ، مما تعاطى الناس مدام أكوابه ، وتجاوزوا هذاب أهدابه ... واقتطفوا ثمر معانيه متشابهها وغير متشابهه ... وقد أحببت أن أضع عليها شرحاً يزيد جيدها فرائداً ، وقصيدها فوانداً ... " (1) .

سأسميها الغيث
وأن مثيلتها المسماة بلامية العرب للشنفرى ، قد نالت اهتمام العلماء والشرح ، ما لم تنله لامية العجم ، السبب الذي جعل الإمام الصفدي يصنع على قصيدة لامية العجم شرحاً يناظره ، ويشابهه روعة وحسناً ، ولعل الصفدي أراد من خلال ذلك أن يصنف كتاباً جامعاً لكل ما أوتى عن العرب من علوم وآداب ليكون شاملاً للفضيلة التي امتاز بها لسان العرب ، فألف كتابه هذا .

وقد سار الإمام الصفدي في تأليفه للكتاب على منهج الموسوعية والشمول وهو في ذلك مشابه لمنهج العرب القدماء في التأليف ويتضمن ما يلي :

(1) الغيث المسجم 10/1 .

أولاً: تناول ألفاظ الأبيات لغوياً بالشرح والتحليل ، والإيضاح والتفسير وقد ذكر ذلك قائلا : " ولا أغادر فيها لغة ولا إعراباً " (1) .

ثانياً: إيضاح كل معاني أبيات اللامية ، وتقرينها ^{حفظاً} بمعانيها إلى الأفهام.

ثالثاً: إعراب جميع الألفاظ الواردة في اللامية ، والتطرق للحديث لما يتصل بها من مسائل نحوية قريبة أو بعيدة متسلسلة.

رابعاً: تناول كافة المعاني القريبة من معاني أبيات اللامية ، بالشرح وذكر ذلك حين قال: " ولا يضمه إليها سلك أو يدخل معها جراباً إلا نبهت عليه ، وأشرت بحسب الإمكان إليه " (2).

خامساً : الملاحظ بشكل كبير في منهجه هو الاستطراد في الشرح ، وذكره للكثير من الأمور الواردة في ذهنه التي رأي فيها فائدة ونفعاً ، فهو قد شعر بأنه قد أسهب في الكلام على الشرح وعلل كثرة استطراده بتشابك المعاني فقال : " ولا بدع فالمعاني بعضها متشابك ببعض ... " (3) .

سادساً: إيراد النصوص ذات القيمة الأدبية في شرحه ، وتخير أكثرها منفعة للقارئ وذلك ذكره قائلا : " على أنني لم أدع الجفلي إلى هذه المأدبة ، ولا رضىت طفيلي الكلام أن يتصغر في هذه المرتبة ... وأعرض عن منهل كان مأوه العذب غير أسن " (4) وبالرغم من ذلك إلا أنه اختصر وأوجز في بعض المواطن التي وجد فيها سبيلاً دافعاً للمثل فذكر في ذلك قوله : " نعم خشيت الإطالة ، واجتنبت العثرة خوفاً من عدم الإقالة ، وفررت من الزيادة حتى لا يكون ضغناً على إباله ... " (5). فقد ذكر في الحديث عن حرف الوار في أحد المواضع : " ففي الواو مباحث جليلة جمعتها في كراسة أضربت عن إثباتها هنا خوفاً من الإطالة ... " (6).

على الرغم من
الاعتماد على
المعنى

حفظاً

المراجع

- (1) الغيث 10/1 .
- (2) الغيث 10/1 .
- (3) الغيث 11.12/1 .
- (4) الغيث 13/1 .
- (5) الغيث 13/1 .
- (6) الغيث 71/1 .

سابقاً : تناول آراء ومواقف المتأخرين من العلماء وتأيدهم والانتصار لهم ، قائلاً
في ذلك : " وصلت في الباحث إلى أقوال المتأخرين وانتصرت ، اللهم إلا فيما ندر ،
وخان هذا الشرط وغدر " (1) خطأ .

فالصفدي سار على منهج محدد ، وجعل أبيات لامية العجم هي محور اهتمامه
فمهما استطرده في شرحه وأسهب ، رجع إليها بعبارة واحدة مكررة في كل موضوع
استطرد فيه وهي قوله : " رجع القول إلى الإعراب " (2) أي أعراب بيت اللامية ،
وقد حرص على أيراد مقطوعاته الشعرية ، عندما يقتضي الحال ويستدعي السياق
ذلك وكتابه (الغيث المسجم) ملئ بتلك المقطوعات ومن الملاحظ في شرحه أنه
أطال في الشرح النحوي وأقل في الشرح اللغوي لأبيات اللامية – بل أنه لم يوازن
بين شرحه لأبيات اللامية ذاتها ، فأطال في شرحه للأبيات الأولى من القصيدة فقد
أتى شرحه للبيت الأول في أربع وعشرين صفحة (3) ثم بدأ شرحه في الأبيات
الوسطى بالتناقص حتى أتى شرحه للبيت السادس عشر في سبع صفحات (4) .

وقد اعتمد الصفدي في كتابه على عدد من الكتب المشهورة ، ما بين الأدبي

واللغوي والتاريخي ، والنحوي والديني ، والنقدي والبلاغي ، منها :

— عبدان حيا بيتي يا رز للشرح .

1. خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الأصفهاني الكاتب (5) .

2. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (6) .

3. كتاب الأذكى لابن الجوزي (7) .

4. العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن عبد ربه الأندلسي (8) .

5. مجاني العصر لأثير الدين أبي حيان الغرناطي (9) .

(1) الغيث 13/1

(2) الغيث 133/1 على سبيل المثال .

انظر (3) الغيث 63/1 إلى 87 .

(4) الغيث 348/1 إلى 355 .

(5) الغيث 17/1 .

انظر (6) الغيث 1/ص 25، 99، 235، 333، 390، 448،

انظر ج 2/ص 179، 215، 221، 402، 367 .

(7) الغيث 390/1، و 404/2 .

(8) الغيث 201/2 .

انظر (9) الغيث 353/2 .

تستحق على حسب التخصص
الشرح
التفسير
الطبقات

6. أمالي ابن الشجري (1) .
7. البيان والتبيين ، للجاحظ (2).
8. النمل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الجزري (3) .
9. الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (4) .
10. شرح اللمع للأصفهاني (5) .
11. أسرار العربية لابن الأنباري (6).
12. إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (7).
13. المقدمة لجمال الدين بن الحاجب (8) .
14. التعليقة على المقرب لابن النحاس (9).
15. كتاب الكامل في التاريخ لعز الدين بن الأثير (10).
16. مروج الذهب للمسعودي (11) .
17. وفيات الأعيان لابن خلكان (12).
18. طبقات السعترية للقاضي عبد الجبار (13).
19. الكشاف لجار الله الزمخشري (14) .
20. مفاتيح الغيب للرازي (15).

-
- (1) الغيث 353/2 .
 - (2) الغيث 74/1 .
 - (3) الغيث 157، 158، 245، 249، 305، 386/1 وغيرها
 - (4) الغيث 356/1 .
 - (5) الغيث 409/1 .
 - (6) الغيث 201/2 .
 - (7) الغيث 110/1 ، 202/2 .
 - (8) الغيث 180/1 .
 - (9) الغيث 371/1 .
 - (10) الغيث 1/ص 17 .
 - (11) الغيث 2/ص 94 .
 - (12) الغيث 1/ص 16 /ج 2/ص 124 ، ص 296 ، ص 411 .
 - (13) الغيث 1/ص 80 .
 - (14) الغيث 1/ص 324 ، ص 399 .
 - (15) الغيث 2/ص 26 .

المبحث الثالث

المعتزض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته مكاتته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

ثانياً: منهج الدماميني في الاعتراضات.

المبحث الثالث

المعترض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات

أولاً : اسمه ونسبه ونشأته مكاتته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم البئر المخزومي القرشي الإسكندري المالكي التحوي الأديب (1) وهو عربي الأصل.
 - ينقص سن الأسماء
 كتب في العربية

ولد الدماميني بالإسكندرية سنة (764هـ) (2) وقيل سنة (763هـ) (3) ولقب بالدماميني نسبة إلى قرية دمامين (4) وهي قرية كبيرة في صعيد مصر شرقي النيل على شاطئه ، وعُرف بابن الدماميني ، وكذلك بالمخزومي نسبة إلى القبيلة المشهورة في قرش وهي قبيلة بني مخزوم (5).

نشأ بالإسكندرية مسقط رأسه ، ويبدو أن أسرته كانت قليلة ذات اليد ، فتكسب الدماميني بالتجارة ، ولم تمنعه ظروفه من تحصيل العلم ، فكان ذا ذكاء عظيم ، تميز في النحو والنظم ، والخط والعروض ، وأقر له الأدباء بالتقدم في الأدب ، وبإجادة المقاطيع والقصائد والنثر ، وقد أخذت أسرته بنصيب وافر من العلم وتنصّب أبناؤها مناصب إدارية لها مكانتها فنذكر ترجمة لبعض أفرادها أمثال:

1- جدّه لأمه (ناصر الدين بن المنير) توفي سنة (683هـ) هو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجُدّامي، عالم الحديث والتفسير والفقه وأصوله ، ناب في الحكم وولي القضاء بالإسكندرية (6).

- (1) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وإنباء الغمر 90/8 ، والنجوم الزاهرة 128/15 ، 129 ، وبخية الوعاة 66/1 ، وشذرات الذهب 181/7 ، 182 ، وانظر ترجمته أيضاً في شرح المزج 44/1 .
- (2) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وشذرات الذهب 181/7 .
- (3) ذكر في شرح المزج أنه ولد سنة (763هـ) بالاتفاق 44/1 .
- (4) انظر معجم البلدان 462/2 .
- (5) نسبة إلى جدّها مخزوم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص 464 .
- (6) انظر قوات الوفاة 132/1 ، وبخية الوعاة 384/1 .

- 2- النجم الدماميني عمر بن محمد بن سليمان توفي سنة (707هـ) وهو عم جد بدر الدين الدماميني ، أخذ العلم عن علماء وقته ، وعُرف بالأخلاق العالية وبالرياسة (1).
- 3- عمر بن أبي الفتح الدماميني ، توفي سنة (714هـ) كان كثير التَّجَدُّ والصلاة بالليل وذكر أنه كان من أصحاب الكرامات (2).
- 4- التاج الدماميني ، عتيق بن محمد بن سليمان المخزومي، توفي سنة (731هـ) له مدرسة الرُّحَابِيَّين ، وله مشاركات في الحديث والفقه والتاريخ (3).
- 5- شرف الدين الدماميني ، محمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن سليمان توفي سنة (803هـ) برع في العربية وأصولها ، وغلب عليه الحساب ، ولي وكالة بيت المال بالقاهرة والإسكندرية (4).

ثانياً: مكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته .

وُصف الدماميني بالرحال لكثرة تنقلاته وترحاله ، فقد رحل إلى القاهرة أولاً سنة (794هـ) فسمع بها من (السراج بن الملقن) وتصدَّر بالأزهر لإقراء النحو ، ثم رجع إلى الإسكندرية ، ثم عاد إلى القاهرة ، ومنها خرج إلى دمشق سنة (800هـ) ثم ذهب لمكة وسمع من القاضي (أبي الفضل النويري) وحجَّ منها ، ثم عاد إلى مسقط رأسه الإسكندرية ، فأقبل على الاشتغال بالدنيا ، فاشتغل في الحياكة وصار له دولاب متسع لها ، إلى أن جمع مالا كثيراً ثم احترقت داره ، ففرَّ من غرمائه إلى الصعيد ، فتبعوه وأحضره إلى القاهرة مُهاناً فوقف بجانبه (التقي بن حجة) وأعانه كاتب السر (ناصر الدين بن البارزي) حتى صلح حاله ، وتولى قضاء المالكية ولكنه رُمي بالعديد من التُّهم غير بعيدة عن الصحة ، ثم سافر إلى اليمن مع تلميذه (الزين عبادة) سنة (820هـ) وفيها لقي تعظيماً وتكريماً من أميرها وأهلها فنرس بجامع (زييد) حوالي سنة ، ثم سافر للهند وهناك صعد نجمه وأقبلت الدنيا عليه وتفرَّغ للتعليم والتصنيف (5).

(1) انظر ترجمته في الطالع السعيد للإدغوي ص456.

(2) انظر الترجمة في المصدر السابق ص439،438.

(3) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 48/3 ، والطالع السعيد ص360،359.

(4) انظر ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني 332/3،331، ط2 سنة1406هـ ، والضوء اللامع 64/9.

(5) انظر شذرات الذهب 182/7 ، والضوء اللامع 185/4 ، وشرح المزج 45/1.

من شعره قوله:

رَمَانِي زَمَانِي بِمَا سَاءَنِي .. فَجَاءَتْ لُحُوسٌ وَغَابَتْ سَعُودُ
وَأَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى بِالْمَشْيِبِ .. غَلِيلاً ، فَلَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ(1)

وقوله :

قَلْبٌ لَهُ وَالْذُّجَى مَوْلٌ .. وَنَحْنُ بِالْأَنْسِ فِي التَّلَاقِي
قَدْ عَطَسَ الصَّبْحُ يَا حَبِيبِي .. فَلَا تُشْعِثُهُ بِالْفِرَاقِ(2)

شيوخه:

تتلمذ الإمام الدماميني لعلماء أجلاء في عصره ، متقدمين في العربية والفقه والأصول، ولهم باع طويل في الأدب ، فمن أشهر من جالسهم أثناء حله وترحاله :

1- محي الدين عبد الوهاب محمد بن يحيى الإسكندري القروي ، علامة الحديث في الإسكندرية ، سافر إلى مكة يطلب الحديث ، توفي سنة (778هـ)(3).

2- القاضي جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري، وهو قاضي مكة وخطيبها ، توفي سنة (786هـ)(4) .

3- جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي ، عالم حديث وفقه بارع توفي سنة (790هـ)(5) .

4- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان المعروف بـ(البهاء الدماميني) كان عالماً ورعاً وثقة ، دارياً بالحديث والفقه ، توفي سنة (794هـ)(6).

5- مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ(أبي الفداء الحنفي) برع في الفقه والأدب ، ومهر في علم القراءات ، توفي سنة (802هـ)(7) .

(1) انظر شذرات الذهب 181/4 .

(2) انظر البدر الطالع ص 667 .

(3) انظر ترجمته في شذرات الذهب 302/6 .

(4) انظر ترجمته في شذرات الذهب 292/6 ، وانظر شرح المزج 46/1 .

(5) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 315/11 .

(6) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 23/3 ، وشرح المزج 46/1 .

(7) انظر ترجمته في شذرات الذهب 16/7 وشرح المزج 47/1 .

6- ابن الملقن سراج الدين عمر بن نور الدين علي بن أحمد الأنصاري الشافعي أخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام المصري ، وقد اشتهر في بلاد اليمن بـ(ابن النحوي) توفي سنة (804هـ) (1).

7- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المالكي ، الفيلسوف البارِع ، برع في العلوم وتقدّم في الفنون ، وقد ذكره الدماميني في شرحه على المغني توفي سنة (808هـ) (2) .

8- كمال الدين الدميري أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى الشافعي ، مهّـر في الأدب ، ودرس الحديث بقبة بيبرس ، وكذا بالأزهر الشريف ومكة المكرمة ، وقد صرّح الدماميني بذكره في كتابه (تعليق الفرائد) توفي سنة 808هـ (3) .

تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم له كثيراً من التلاميذ بسبب رحلته البعيدة عن القاهرة مهوى أفئدة طلاب العلم آنذاك ، وكذلك كثرة تنقلاته بين القاهرة والإسكندرية ودمشق وزبيد باليمن وكليبرجا بالهند، بل اقتصرّت على ما كانت له صلة وثيقة بهم منهم :

1- شهاب الدين أحمد بن أبي القاسم بن محمد السهامي اليمني ، إلّـحق بالدماميني عندما درّس بجامعة (زبيد) وقرأ عليه فأجازه ، اشتهر بحسن عبادته وتدينه ، توفي سنة (838هـ) (4).

2- زين الدين عبادة بن علي بن صالح الأنصاري المالكي ، صاحب شيخه الدماميني في رحلته إلى اليمن ، فحضر أغلب حلقات درسه ، ثم عاد معه إلى القاهرة ، ولبى التدريس في مدارس عدة توفي سنة (846هـ) (5) .

3- ابنه شهاب الدين الدماميني ، ولد ونشأ بالإسكندرية وبها قرأ القرآن ، وحفظ رسالة أبي زيد وألفية ابن مالك والحاجبية ، وتفقه على أبيه والكمال الشُّمَني، توفي سنة (860) (6).

(1) انظر ترجمته في الضوء اللامع 186/7 وشرح المزج 47/1 .

(2) انظر ترجمته في شذرات الذهب 79/7 ، 80 .

(3) انظر ترجمته في الضوء اللامع 61/10 ، وشذرات الذهب 118/9 ، والبدر الطالع ص 789 .

(4) انظر ترجمته في وفيات الأعيان 130/1 .

(5) انظر شذرات الذهب 258/4 ، 259 ، والضوء اللامع 16/4 ، 18 .

(6) انظر ترجمته في الضوء اللامع 105/106/2 .

4- محي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري المالكي ، برع في النحو ، والحديث والفقه والتفسير ، له كتاب (هداية السبيل في شرح التيسيل) كان حافظاً للأدب والأشعار ، توفي سنة (880هـ)(1).

مؤلفاته:

للإمام الدماميني ما يقارب واحداً وعشرين مصنفاً ، في النحو واللغة والأدب والعروض منها المطبوع ومنها لا يزال مخطوطاً ولم يُحقق ونذكر من المطبوع والمخطوط ما يلي :

أولاً المطبوع:

1- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، ويُعتبر أحد شروح الدماميني الثلاثة على مغني اللبيب لابن هشام ، وقد رجع الدكتور عمر مصطفى في كتابه (الدماميني النحوي) بأن هذا الشرح هو الثاني للدماميني على المغني وحقق الدكتور عمر مصطفى جزءاً من تحفة الغريب يبدأ من أول الكتاب حتى (أن المفتوحة المشددة) وقد نشرته دار الينابيع ، الطبعة الأولى سنة (2001م)(2) .

2- تعليق القرائد على تسهيل الفوائد ، وهو شرح لكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك ، وقد ذكر الدكتور عمر مصطفى أن الدكتور محمد عبد الرحمن المغربي قام بتحقيقه في أربعة أجزاء سنة (1983م) (3) .

3- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، وهو كتاب عروض ، والرامزة هي قصيدة من البحر الطويل للإمام ضياء الدين عبد الله بن محمد الأندلسي ، وسميت بالرامزة لأنه استعمل الرمز في كلامه على تفاعيل الأبحر والدوائر العروضية ، وقام الدماميني بشرحها في كتابه العيون الغامزة ، وحقق هذا الكتاب الدكتور الحساني حسن عبد الله ، ونشرته مكتبة الخانجي في القاهرة سنة (1994م) (4) .

4- المزج أو شرح المزج ، وهو أحد أهم شروح الدماميني على مغني اللبيب المطبوع على حاشية كتاب (المنصف من الكلام على شرح ابن هشام) للشُّعْمَني

(1) انظر ترجمته في شذرات الذهب 329/7 ، 330 .

(2) كتاب (الدماميني النحوي) هو للدكتور عمر مصطفى ، نال بها شهادة الدكتوراه في النحو والصرف سنة 1997 ، شبكة الاتصالات الدولية ، مكتبة المصطفى الإلكترونية .

(3) حققه الدكتور محمد عبد الرحمن المغربي ، الطبعة الأولى سنة 1983م ، مكتبة المصطفى الإلكترونية .

(4) وتسمى الرامزة بالخزرجية ، نسبة إلى مؤلفها ضياء الدين الأندلسي الخزرجي ، انظر العيون الغامزة للدماميني ص 5 .

توفي سنة (872هـ) وهو كتاب شرح ممزوج بكتاب مغني اللبيب لابن هشام ، وأوضح فيه المتن بالأحمر ، ووصل فيه إلى حرف الفاء ، ثم وافته المنية ولم يكمله ، ووصف بأنه من أفضل الشروح الثلاثة للمغني لو كمل ، وهو جزءان ، صدر عن مكتبة الآداب بالقاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحافظ حسن العسيلي ، الطبعة الأولى سنة (2007م) والكتاب مطبوع بمطابع الفرزدق التجارية في المملكة العربية السعودية سنة 1989م (1).

ثانياً المخطوط :

- 1- إظهار التعليل المغلق لوجوب حذف المفعول المطلق أورده بروكلمان (2) .
- 2- التحفة البدرية أورده حاجي خليفة (3) .
- 3- التعليق ، وهو شرح الدماميني الأول على المغني أورده حاجي خليفة (4) .
- 4- جواهر البحور في العروض، ذكره السخاوي (5) وابن العماد (6) والشوكاني (7) وبروكلمان (8) .
- 5- خطبة بديعية تضم أسماء السور القرآنية ، ذكرها بروكلمان (9) .
- 6- ديوان شعره ، أورده إسماعيل باشا (10) .
- 7- شرح البخاري المسمى بـ(مصابيح الجامع) أورده ابن العماد (11) والشوكاني (12) وحاجي خليفة (13) .

(1) ذكره الدكتور عمر مصطفى في (الدماميني النحوي) ص45 ، وحاجي خليفة في كشف الظنون 1753/2
(2) انظر تاريخ الأدب العربي 92/6 ، وهدية العارفين 185/6 .
(3) انظر كشف الظنون 1751/2 .
(4) انظر كشف الظنون 1752/2 .
(5) انظر الضوء اللمع 185/4 .
(6) انظر ثمرات الذهب 181/7 .
(7) انظر البدر الطالع ص667 .
(8) انظر هدية العارفين 185/6 .
(9) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(10) انظر هدية العارفين 185/6 .
(11) انظر ثمرات الذهب 181/7 .
(12) انظر البدر الطالع ص667 .
(13) انظر كشف الظنون 549/1 .

- 8- شرح جواهر البحور المسمى بـ(معين الجواهر) ذكره الشوكاني(1) وحاجي خليفة(2).
- 9- شمس المغرب في المرقص والمطرب ، وهي مجموعة قصائد في الخمر أنشأها في شبابه ، أوردها اسماعيل باشا (3) وبروكلمان(4).
- 10- عين الحياة ، وهو مختصر لحياة الحيوان للإمام الثميري ، ذكره السخاوي(5) وابن العماد(6) وحاجي خليفة(7) وبروكلمان(8).
- 11- الفتح الرباني في الرد البنياني ، المعترض على مصابيح الجامع ، أورده بروكلمان(9).
- 12- القواكه البدرية في شرح الحلاوة السكرية ، وسميت بدرية نسبة إلى اسمه البدر، جمع فيه نفائس كلامه لا غيره ، ذكره السخاوي(10) وابن العماد(11) والشوكاني(12) وبروكلمان(13).
- 13- القوافي في العروض ، ذكره بروكلمان(14).
- 14- مقاطع الشرب ، ذكرها السخاوي(15) وابن العماد(16) وحاجي خليفة(17).
- 15- المنهل الصافي في شرح الوافي للبلخي ، ذكره إسماعيل باشا(18).

-
- (1) انظر البدر الطالع ص 667
 - (2) انظر كشف الظنون 613/1 .
 - (3) انظر هدية العارفين 185/6 .
 - (4) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
 - (5) انظر الضوء اللامع 185/4 .
 - (6) انظر شذرات الذهب 181/7 .
 - (7) انظر كشف الظنون 696/1 .
 - (8) انظر تاريخ الأدب العربي 92/6 .
 - (9) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
 - (10) انظر الضوء اللامع 185/4 .
 - (11) انظر شذرات الذهب 181/7 .
 - (12) انظر البدر الطالع من 667 .
 - (13) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
 - (14) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
 - (15) انظر الضوء اللامع 185/4 .
 - (16) انظر شذرات الذهب 181/7 .
 - (17) انظر كشف الظنون 1781/2 .
 - (18) انظر هدية العارفين 185/6 .

16- نزول الغيث وهو ردّ على آراء الصفدي في شرحه (الغيث المسجم) في شرح لامية العجم ، ذكره المخاوي ⁽¹⁾ وابن العماد ⁽²⁾ والشوكاني ⁽³⁾ وفاته:

توفي الإمام الدماميني رحمه الله في مدينة كلبرجا بالهند سنة (828هـ) وقيل سنة (827هـ) ⁽⁴⁾ وقيل إنه مات مسموما ، فلم يلبث بعده إلا أياما قليلة.

ثانياً: منهج الدماميني في الاعتراضات

لم تكن اعتراضات الإمام الدماميني على شرح الإمام الصفدي هي الأولى أو الأخيرة في تاريخه ، بل كانت له اعتراضات نحوية وصرفية على أبي حبلن في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، وله اعتراضات على الأحكام النحوية عند ابن هشام وقد انتصر له فيها الإمام الشمني ، وأيضاً له اعتراضات نحوية على المرادي في ضوء شرحهم ^{شرح} للتسهيل من أول الكتاب إلى آخر باب أعمال المصدر، إضافة إلى اعتراضه على شرح الصفدي (الغيث المسجم) الذي هو موضوع دراستي ، وهذه الاعتراضات إنما تدل على موسوعية الإمام الدماميني وكثرة اطلاعه ، وهذا هو دأب العلماء .

له اعتراضات على غيث

وقد بين الإمام الدماميني قيمة كتابه (نزول الغيث) في مقدمة شرحه بقوله :

" إن بعض سكان الإسكندرية ممن يزعم أنه من طلبة العلم ، ويدّعي أنه من أولي النهى والحلم ، شاهده يطنّب في شرح الكتاب الذي وضعه صلاح الدين الصفدي شرحاً على لامية العجم ، ويرى أنه خلّو في الذوق خلّو من العجم ... فلما ارتحلت إلى الديار المصرية في أواخر سنة أربع وتسعين وسبعمان، وقفت عليه

(1) انظر الضوء اللامع 185/4 .

(2) انظر شذرات الذهب 181/7 .

(3) انظر البدر الطالع ص 667 .

(4) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وإنباء الغمر 92/8 وبغية الوعاة 66/1 ، والنجوم الزاهرة 129/15 وشذرات الذهب 181/7 ، والبدر الطالع ص 667.

وقوف منتقدٍ لِمَا فيه من الزيف ، سالكا معه سبيل الإنصاف ، مُنكبا عن طريق الحيف ... " (1).

فذكر بأن شرح الصفدي المسمى بالغيث المسجّم للامية العجم ، ما هو إلا تتبع لأبياتها وقراءة نقدية لكتاب (الغيث المسجّم) للإمام الصفدي، متتبعا لكل شاردة وواردة فيه ، ذاكرا كل قضية فيه على حدى بالشرح ، والمناقشة والموازنة ، مفصلا الكلام في استطرادات الصفدي مهما اطنب فيها وأسهب ، وهو يدعم رأيه بأقوال كبار العلماء والبلغاء مفندا ما هو غريب في كلام العرب ، مؤكدا ما تكلمت به حريصا على طرح كل فكرة أوردها الصفدي سواء تعلقت باللغة أو النحو أو البلاغة أو العروض ، مستفيدا في ذلك كله من ثقافته الموسوعية ، وحسن ذوقه في استشعار المعاني فيعرف المخالف منها لطبيعة لسان العرب، متبعا قواعد العربية التي استقاها من مجالسته لشيوخه الأفاضل وقد سمى ما يقوم به من قراءة نقدية لشرح الصفدي بـ (الاعتراضات) قال :

" فكتبت في هذه الأوراق ما تيسر من الاعتراضات التي عرضت والانتقادات الصحيحة التي أعييت المعاند ... " (2).

وسار الإمام الدماميني في منهجه في الاعتراض أسلوب (قال ، أقول) وهو أسلوب واضح وصريح ، أعانه على اختيار عين المسألة المراد انتقادها ، فبدأ من البيت الأول من الامية على نهج واحد حتى آخر بيت ، واختلفت أحكامه في انتقاداته بحسب المسائل التي رأى أن الإمام الصفدي قد أخطأ في دراستها ومناقشتها.

(1) مخطوط نزول الغيث نسخة ١ - لوحة رقم ١.

(2) المخطوط لوحة رقم ١ .

قد اتبع في أسلوبه عدة طرق:

أولاً : حصر نصّ الصفي المراد نقده بالكامل مبتدأ بقوله : قال ، ثم يبدأ في الشرح عارضاً انتقاده ورائه في النصّ مبتدأ بقوله : أقول ، ومثاله (قال الصفي) عند الكلام على قول الطبراني: "

يُشْفَى لِدَيْعِ الْعَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بِنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخَمْرِ وَالْعَسَلِ⁽¹⁾

يُشْفَى : فعل مضارع مغير لما لم يسم فاعله ، ويكتب بالياء لأنه من شَفِيت⁽²⁾.

(أقول) : هذا أيضاً ما يدلّ على معرفته بعلم الخط ، فإنّ قوله : " يكتب بالياء لأنه من شَفِيت ، يدلّ على أن كونه من ذوات الياء هو الموجب لكتابتة بالياء ، ومقتضاه أنه لو لم يكن من ذوات الياء لكتب على خلاف ذلك ، مثل (ترجى) فإنه من رجوت ، فليس من ذوات الياء فينبغي أن لا يكتب بالياء ... " ⁽³⁾.

ثانياً : صرح في نصّه المعارض به ، عن المنصوص عليه لأنمة اللغة ، والفصيح المستعمل الجاري على لسان العرب ذاكراً آراء العلماء ومثاله :

قال الصفي عندما أنشد قول ابن الساعاتي:

خَدِدتُ بِجَفْنِيهَا عَلَى رَشْفِ رِيْقِهَا .. وَمَنْ شَرِبَ الصَّهْبَاءَ يُلْزَمُ بِالْحَدِّ

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا عَنْ شَهِي رَضَائِهَا .. فَإِنْ وَجِءَ السُّمُّ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْدِ

" إنه معترض من وجهين ، أولهما بلاغي وثانيهما نحوي وهو المهم ، إنه لم يجزم جواب الشرط في (يلزم) وإن كان قد جاء في الضرورة ولكن الأفصح الجزم⁽⁴⁾.

أقول: الجواب عن هذا الاعتراض ، أننا لا نسلم أنّ (من) شرطية حتى يلزم هذا الذي ذكره ، سلمنا أنها شرطية لكن فعل الشرط وقع بصيغة الماضي فيجوز في

(1) البيت الخامس والعشرون من القصيدة .

(2) الغيث المسجم 442/1 .

(3) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 33 .

(4) الغيث المسجم 450/1 .

الفعل الواقع جواباً في الصورة الظاهرة ، الرفع في فصيح الكلام في السعة وليس ذلك مختصاً بالضرورة ، ومنه قول زهير :

وإن أئاد خليل يوم مسألة .. يقول لا غائب مالي ولا حرم

فرفع (يقول) جواباً للشرط .

نعم اختلفوا في التوجيه ، فسيبويه يرى أنه دليل الجواب لا عينه ، وأن الجواب محذوف والمبرد يرى أنه نفس الجواب محتجاً بأن الشيء إذا دخل موضعه لا ينوي به غيره ، وإلا لجاز (ضرب غلامه زيدا) (1) فتأمله.

ثالثاً: ذكر النص المراد نقده جملة واحدة ، ثم قام بتجزئته أثناء انتقاده فمثاله :

(قال) الصفدي عند الكلام على إعراب البيت :

نأى عن الأهل صقر الكف مفرداً .. كالسيف عري متناه من الخلل (2)

"من هنا هي لبيان الجنس ، لأنه يحتمل أن يعرى من الخلل ، وأن يعرى من الجفون ، وأن يعرى من الصقل والرونق والمضاء ... وجملة عري في محل جر صفة للسيف" (3).

أقول: " قد أنكر قوم مجيء (من) لبيان الجنس ، وابتداء الغاية هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه " (4).

ثم قوله: (فنصت على أن السيف عري من الخلل لا من غيرها) كلام يؤذن بجهل لمقتضيات اللسان العربي ، لأن من لا تفيد هذا المعنى الذي ذكره بوجه ...

وأما قوله: (إن الجملة الفعلية في محل جر صفة للسيف) فتمكن مناقشته فيه من حيث أن السيف معرف ، والجملة إذا وقعت بعد المعارف كانت أحوالاً لا صفات ...

225/4
(1) انظر الكتاب 68/2.

(2) البيت الرابع من القصيدة.

(3) الغيث المسجم 134/1.

(4) الجماعة منهم المبرد وابن السراج والأخفش الصغير وأبو حنبل والمرادي. من 1/رسالة العرب 17-19

رابعاً: ناقش نصر الصفدي كاملاً ، ثم دعا القارئ إلى التأمل في القولين فختّم كل اعتراضاته بقوله : (فتأمله).

خامساً: ذكر كل اعتراض له على شرح الصفدي سواء كان ضمن موضوع اللامية أو كان استطراداً من الصفدي في موضوع آخر ، وقد أكثر الإمام الصفدي من الاستطرادات في الغيث المسجّم.

فمثاله:

قال الصفدي : " ما أحسن قول شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني:

يَا بَابِي مَغَاطِفٌ وَأَعِينُ .. يَصُولُ مِنْهَا رَامِحٌ وَتَابِلُ

فَهَذِهِ ذَوَابِلُ نَوَاطِرُ .. وَهَذِهِ نَوَاطِرُ ذَوَابِلُ

هذا من أعلى طبقات هذا النوع ، لأنه ردّ العجز على الصدر بألفاظه ، مع اختلاف المعنى ... " (1).

أقول: " لا نسلم أنه ردّ العجز على الصدر بألفاظه ، وعلى أنّ هذا النوع من البديع يسمى (العكس والتبديل) وهو المفسّر عندهم بأنّ يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فتقدّم ما أخرت وتؤخر ما قدّمت ، كما في قولهم: عادات السادات ، سادات العادات وقولهم: ملوك الكلام كلام الملوك ، وأمّا ردّ العجز على الصدر فله معنى آخر لا يناسب غرض الصفدي " (2).

سادساً: اعتماده في مناقضاته واعتراضاته على أمّهات اللغة والأدب والبلاغة مُصرّحاً أحياناً باسم الكتاب ، وأحياناً أخرى باسم مؤلف الكتاب ، أو يذكر بعض الأئمة بصفة عامة بقوله: نصّ بعض العلماء ، أشار أئمة اللغة ، خالف بعض الأئمة ، ومن العلماء الذين ذكرهم أثناء شرحه : سيبويه ، المبرد ، الزمخشري

(1) الغيث المسجّم 203/1 .
(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 13 .

التفتازاني ، الجوهرى ، ابن رشيق ، الفيروز آبادي ، ابن منظور ، الجرجاني ، و
تاج الدين التبريزي .

ومن أسماء الكتب التي ذكرها في شرحه بقوله: صاحب كتاب كذا ، هي تلخيص
المفتاح للقرويني ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، وتهذيب الأسماء
والصفات لمحي الدين النووي ، والحماسة لابن الحجاج الأعمى ، والمفتاح
للسكاكي ، والمرئجل لابن الخشاب ، والمثل السائر لابن الأثير ، والكتاب لسيبويه ،
فشرحه (نزول الغيث) مليء بهذه الأسماء والكتب .

سابعاً : اتبع الوضوح في الأسلوب ، والسلاسة في التعبير ، وتلخيص الكلام دون
استطراد والوصول إلى الاستنتاج بأقصر الطرق ، فلا يسط بالذهن بعيداً عن
موضوع الاعتراض إضافة إلى استعماله لأبسط الألفاظ وأقربها لتأدية المعنى ، فمن
مميزات (نزول الغيث) أنه مثل صراع نقدي في عصره ، صراع ضد النظم
البيعية التي يمثلها الصفدي ، والذي وقف الدماميني مقابله بتعبيراته السلسة البعيدة
عن الزخرفة اللفظية حيث قال:

" لقد جرى هذا الأديب على ما هو متعارف عنده ، وعند الأدياء المتأخرين من
نظرهم في النظم إلى اشتماله على شيء من الأنواع البيعية ، وجعلهم ذلك هو
المقصود بالذات في أشعارهم ومخاطباتهم ، حتى تري كثيراً منهم يغير الكلمة عن
موضعها اللغوي ، ويخرجها عن القانون العربي ، والقياس التصريفي حرصاً على
مجانسة أو تورية ، أو غير ذلك من الأنواع التي اشتمل عليها هذا الفن " (1) .

ومما يؤخذ على الإمام الدماميني في شرحه (نزول الغيث) كثرة السخرية من
الصفدي ، بعد أغلب انتقاداته له ، فلا يكاد يخلو موضع من المواضع التي درستها ،
من تهكم واضح بالألفاظ على فكر الصفدي وطريقته في شرح وتفسير أبيات اللامية
لا بل على كتابه (الغيث المسجم) جملة وتفصيلاً وهذا مما لا يليق بالعلماء وأولو
الفضل من الناس .

(1) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 6 .

وقال: " ثم أردتُ في الوقت الحاضر تَبَكَّيتَ ذلك الكاذب العايب (1) فوجدت هذا الصلاح قد ارتكب من الفساد خطباً جليلاً ، وكادت الأداب تقول عانية له ، ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً " (2) وقوله: " لقد أبان هذا المعترض عن عجائب تنادي عليه بالفضيحة " (3) و " الظاهر أنَّ هذا المصنف مولعٌ بالاعتراض ، والتعرض لما لا يعنيه " (4) وقوله: " ولو قصر هذا الرجل عن الدخول فيما لا يعنيه لسلم من هذه المهالك التي توقعه فيها مطالبة العجيبة " (5) وغيرها الكثير.

واتهامه للصفدي بالسُرقة الأدبية في أكثر من موضع ومهما كان المأخوذ من الشعر محموداً في المعنى أو مضموماً، استُخدم سرقة مطلقاً ، وتحدث عن أنَّ الصفدي أخذه من معنى ابن نباته ، أو من محي الدين بن قرقاص ، أو ابن النبية أو شهاب الدين الشاغوري أو غيره فمثاله :

ذكر الصفدي لنفسه بيتين هما :

أَقْدِيهِ مِنْ أَهْيَفِ بَدَتْ لِي .. مِنْ مَحَاسِنِهِ الْمُنْتَقَى عَرَائِبُ

أَسْمَرُ كَالرُّمَحِ ذُو اعْتِدَالٍ .. لَا طِفْنَ فِي قَدِّهِ لِعَايِبُ

فقال الدماميني هو مأخوذ من قول ابن نباته:

بَدَتْ قَمَرًا مِنْ مَسْبِلِ الشَّعْرِ فِي جَنَحٍ .. بِسَفْحِ النَّقَا آهَا عَلَى زَمَنِ السَّفْحِ

مُحَجَّبَةً لَا طِفْنَ فِيهَا لِعَايِبٍ .. عَلَى أَنَّهَا تَمْشِي فَتَهْتَزُّ كَالرُّمَحِ

قال: عنيتُ البيت الثاني مع أنَّ المعنى فيه أقعد وأتم من بيت الصفدي (6).

وقال الصفدي قلت أنا:

(1) مخطوطة نزول الغيث ، نسخة أ - لوحة رقم 1 .

(2) مخطوطة نزول الغيث ، نسخة أ - لوحة رقم 2 .

(3) المخطوطة لوحة رقم 15 .

(4) المخطوطة لوحة رقم 15 .

(5) المخطوطة لوحة رقم 19 .

(6) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 33 .

أَثَرُكَ هَوَى الْأَثَرِكَ إِن شِئْتَ أَنْ .. لَا تُبْتَلَى فِيهِمْ بِهِمْ وَضُنِير

وَلَا تَرْجُ الْجُودَ مِنْ وَصْلِهِمْ .. مَا ضَاقَتِ الْأَعْيُنُ مِنْهُمْ بِخَيْر

قال الدماميني: أخذ الصفي معنى انقطاع الأول وغالب لفظه من قول محي الدين بن قرقاص (1):

عَلَّقَتْهُ بَيْرِيَا .. يُشْجِي الْقُلُوبَ بِيَتِيَّة

لَا يُرْتَجَى الْجُودُ مِنْهُ .. بِالْوَصْلِ مِنْ ضَيْقِ عَيْنِهِ

وفي معناه من قول ابن النبية (2):

يَمِيلُ بِطَرَفِهِ الثَّرَكِيَّ عَلَيَّ .. صَدَقْتُمْ إِنْ ضَيْقَ الْعَيْنِ بِخُلِّ

وفي مثل آخر قال الصفي نظمنا أنا في التشبيه:

كَأَنَّمَا الْأَغْصَانُ لَمَّا انْتَثَ .. أَمَامَ بَدْرِ الثَّمِ فِي غَيْهِبِهِ

بِنْتُ مُلِكٍ خَلْفًا شَبَاكِهَا .. تَقَرَّجَتْ مِنْهُ عَلَى مَوْكِبِهِ

ذكر الدماميني ، إن مقطوع الصفي الأول مع ما فيه من العيب مسروق من قول محي الدين ابن قرقاص :

وَالْيَدْرُ يُشْرِقُ مِنْ خِلَالِ غُصُونِهَا .. مِثْلُ الْمَلِيحِ يُطِلُّ مِنْ شَبَاكِ

وشتان بين هذا وذاك ، فتأمله (3)

ترجم لاندن خير
موضوع هنا قصيد
لا علام

ملاحظة: حسب تاريخ مرماهم متى

(1) محي الدين ابن قرقاص الحموي ، شاعر محيد وأديب مشهور تجد له كثيرا من شعره في خزانة الأديب لابن حجة الحموي ، وغيرها ، انظر المتيقن الصافي 122/1 .

(2) ابن النبية هو كمال الدين علي بن محمد بن النبية أديب و شاعر ، مدح بني أيوب ، توفي سنة (619هـ) له ديوان شعر مطبوع ، انظر ترجمته في فوات الوفيات 66/3 - وشذرات الذهب 85/3 .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 26 .

الفصل الثاني

الاعتراضات النحوية والصرفية و اللغوية

المبحث الأول : الاعتراضات النحوية في باب الحروف والأفعال.

المبحث الثاني : الاعتراضات النحوية في باب الأسماء.

المبحث الثالث : الاعتراضات الصرفية واللغوية.

المبحث الأول

الاعتراضات النحوية في باب الحروف والأفعال

قال الطغراني في البيت الأول من اللامية :

أصالة الرأي صانئني عن الخطل .. وجلية الفضل زانئني لدى العطل

معنى البيت: رأيي اثابت المحكم عصمني من ضعف الرأي ، وما تحليت به من مكارم الأخلاق ، وفائن انشيم . زانئني عن العطل الثاني لغيري .

قال الإمام الصفدي:

" صانئني: صان فعل ماض والتاء ضمير يرجع إلى أصالة، وهو في موضع رفع لأنه فاعل صان ، والنون الثانية نون الوقاية ، والتاء ضمير المتكلم وهي في موضع نصب على أنها مفعول صان " (1)

اعترض الإمام الدماميني بأن هذا الموضع مما هيّج الناس كثيراً بانتقاده عليه مع أن الذي ذكره قوله لبعض النحاة مرغوب عنها (2) حتى قال بعض الفضلاء إن القول بذلك خرق للإجماع ، والذي عليه الجماعة أن التاء الساكنة اللاحقة للفعل الماضي ليست ضميراً ، وإنما هي حرف ينال على تانيث الفاعل وهو في البيت المذكور ضمير مستتر يعود إلى أصالة ، وقد اهتدى الصفدي إلى سلوك الجادة في موضع آخر من هذا الكتاب ، ذلك أنه ذكر حين تكلم على إعراب قول الطغراني:

إن العلاء حدثني وهي صديقة .. فيما تحدث أن العز في النقل (3)

أن (حدث) فعل ماض والتاء علامة للتانيث ، وفاعله ضمير مستتر في حدث مؤنث بالتاء عائد إلى العلاء تقديره حدثت هي ، فالظاهر أن الإعراب الأول سيئ منه ومثل هذا لا يخفى على أصاغر الطلبة (4)

فوجه الاعتراض إذاً على أن التاء اللاحقة للفعل الماضي في (صانئني) هي ضمير رفع فاعل صان، فاعترض بأن التاء اللاحقة للفعل الماضي هي حرف دال على تانيث الفاعل ، ووصف قول الصفدي بأنه خرق للإجماع .

(1) الفيت المسج للصفدي 68/1 .

(2) الرأي هو للطلوني كما جاء في المعنى لابن هشام 116/1 ، والطلوني هو الحسن بن علي . قرأ عليه ابن سليمة عن قرائقه على محمد بن سفيان ، انظر غاية النهاية 26/1 ، وترجم الشميني له في كتبه شرح المزج بقته: الحسن بن محمد بن حمتون الامني ابو علي . كان فاضلاً ذا معرفة تامة بالأدب والكتابة توفي بستان كسرى سنة 608 هـ . انظر شرح المزج 605/1 ، وانظر معجم الأنبياء 184/1 ، 185 ، والأعلام 214/2 . وانظر رأيه في الهمع للسيوطي 156/2 وذكر العلامة كمال الدين الذميري بأن هذه القولة هي للمازني ، انظر مختصر شرح لامية العجم مطبوع ص7 .

(3) البيت 34 من لامية العجم .

(4) انظر مخطوطة نزول الفيت للدماميني . نسخة أ - لوحة رقم 6 .

وذكر الإمام العكبري ، في شرحه لامية أن (أصالة الرأي) مبتدأ .
(وصانتي) وما بعده خبر ، ويقصد بما بعده أي الفاعل ، فكأنه قال صانتي هي ،
واعبر أن التاء الساكنة هي علامة تانيث وليست فاعلا (1)

ووصف الإمام الحضرمي (ت 930 هـ) قول الصفدي في أن التاء هي ضمير
رفع فاعل بالذهول ، وأعربها علامة أو حرف يدل على تانيث الفاعل (2) ونم يذكر
أحد من علماء العربية الأجلاء بأن تاء التانيث الساكنة ضمير بل لم يذكرها على
النحو الذي ذكره الصفدي في إعراب بيت الضفراني (3) و ذكر ابن هشام في المعنى
أن تاء التانيث الساكنة في أواخر الأفعال هي حرف ، وأنها وضعت علامة
للتانيث (4) وكذا قال ابن عصفور (5) وذهب ابن هشام إلى أن الإمام الصفدي اغترى
بقوله : أن التاء في صانتي هي فاعل ، ويؤيد أن الجولي زعم أنها اسم ، وذكر أن
ذلك ممنوع صناعة لأن إجماع النحويين معناه به فيها (6)

وذكر في موضع من كتابه شذور الذهب أيضاً ، حين تكلم عن أنواع الفعل
وعلاماته ، بأن من علامات الفعل الماضي تاء التانيث الساكنة وهو بذلك بين أنها
علامة للتانيث (7)

وذكر الإمام الدماميني أن التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة
للتانيث ، أي تانيث المسند إليه كـ : قامتْ هُنا ، وطلعتْ الشمسُ (8) قال الرضوي :
” وأما التاء في مثل : ضربتُ ، وضربتُ ، فهي حرف للتانيث لا ضمير بتليل :
ضربتْ هُنا ” (9)

-
- (1) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري مطبوع ص 207 .
(2) انظر مخطوطة نشر العلم بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي ، لوحة رقم (1)
(3) إلا الإمام النعماني في شرحه على لامية العجم ، فقد سار على هدى الإمام الصفدي في إعرابه لتاء على أنها
فاعل صانتي . انظر مخطوطة شرح اللامية للنعماني لوحة رقم 12 ، ومختصر شرح لامية العجم للإمام
النعماني مطبوع ص 24 .
(4) انظر معنى اللبيب لابن هشام ص 116 .
(5) انظر المقرب لابن عصفور ص 102 .
(6) انظر معنى اللبيب بحاشية الدسوقي 264/1 .
(7) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص 22 .
(8) انظر شرح معنى اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني 602/1 .
(9) شرح الرضوي على الكافية 414/2 . وانظر رأي السيوطي في الأشباه والنظائر 225/1 ، وانظر معجم
الإعراب لإميل يعقوب ص 94 .

وضمن باب التانيث جاء أن تلك التاء هي علامة تانيث مختصة بالأفعال إذا كانت ساكنة ومختصة بالأسماء إذا كانت متحركة ⁽¹⁾ وأن الفعل يُعرف بتاء التانيث الساكنة نحو: فعلت ، إذا فهي علامة ⁽²⁾.

ومما يؤكد حرفية تاء التانيث كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معيا في نحو: الهندان قامتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت ضميرا ، لما اجتمع ضميران وذهب بعض العلماء إلى أن تاء التانيث الساكنة اسم كالتاء المتحركة .

ذهب إلى هذا الرأي البعض فقالوا: إنها شبيهة بتاء الفاعل ، وذلك أن التاء المتحركة تكون للمتكلم ، أو للخطاب والتاء الساكنة للغائب ، ثم إنها تقابل نون النسوة فإن التاء هذه للإفراد ، ونون النسوة للجمع ، ولما كانت نون النسوة اسما كانت التاء كذلك ، لأنها مفردة كالتاء المضمومة و(نا) ضمير المتكلمين في قولك (كتبنا) فإن (نا) اسم ، ومفرده وهو التاء المضمومة اسم أيضا ، فلماذا لا تكون التاء الساكنة اسما ؟ ⁽³⁾

وهذا القول مردود بأنك تأتي بعد هذه التاء بالفاعل ظاهرا فتقول : ذهبت ليلي ، وخرجت سعاد ، في حين لا يصح ذلك مع بقية الضمان فلا يوتى بالفاعل بعد التاء المتحركة ، ولا بعد نون النسوة ، فلا يقال: ذهبت خالد ، على أن خالدا فاعل ، ولا: ذهبن الهندات ، على أن الهندات فاعل ، فاختلَف الأمر بين هذه التاء ، والتاء المتحركة ⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن يعيش بأن ما يدل على أنها ليست اسما هو قولك : هذه ضربت جاريها ، فترفع الجارية بأنها فاعلة ، ولو كانت التاء اسما لم يجز رفع الاسم الظاهر ، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمير والآخر ظاهر ، ومنها أنها لو كانت اسما ، لكنت إذا قلت : (قامت هذه) قدمت المضمير على المظهر وذلك لا يجوز ⁽⁵⁾.

ورجع الحديث إلى قول الدماميني بأن هذه ^{محرلة}قولة لبعض النحاة مرغوب عنها فإن قلت: كان من حقه التنبيه على ضعف هذه القولة ، ^{أنتي}أتى رد ابن أقبرس بأن لكلام

(1) انظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك لابن هشام 218/4 ، وشرح عدة الحفاظ وعدة الالفاظ لابن مالك 104/ .

(2) انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك 44/1 ، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري 487/2 .

(3) انظر مع الهوامع للسيوطي 170/2 ، ومعاني النحو لفاضل الممارشي 44/1 .

(4) الشبهة القائلة بأن نون النسوة جمع لتاء التانيث الساكنة ، هي وهم فلو كانت كذلك لجمعنا قولنا: (حضرت الأم) بقولنا (حضرتن الأمهات) وهذا باطل غير صحيح ، انظر رصف المبتلي في شرح حروف المعاني للملطي 241/ ، ومعاني النحو 45/1 .

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش 88/3 .

الصفدي وجه في ذلك وهو الإيدان بكونه كثير الاطلاع في هذا الفن ، فإن الأقوال العربية إذا ذكرت دلت على اعتناء بالتنقيب عليها ولعله اكتفى بشهرة ذلك ، وبأجملة فالخطب هين في مثل هذا ، فكتابه لم يوضع لتعليم دقائق علم العربية ، بل يفتقر فيه النكتة العامة (1).

وعلى ما سبق نلاحظ أن علماء العربية اتفقوا على رأي واحد وهو أن التاء الساكنة متى ألحقت بالفعل اعتبرت علامة لتأنيث الفاعل (2) وعلى الأرجح فقد ~~سهى~~ ~~سها~~ الإمام الصفدي عنها ، كما ذكر الإمام النمامني.

(1) انظر تحكيم العقول بأفول البحر بالفلزول لابن أقيرس ، رسالة ماحسنتور ، جامعة 7 أكتوبر مصراتة للأستاذ : ارحومة عبد المجيد ص 74/73 .

(2) أشار لنا الإمام الأنصاري في شرح لامية المعجم مخطوطة لوحة رقم (13) والإمام البطوري في شافية النجم على لامية المعجم مطبوع ص 6 . والإمام علي المنبوي في شرحه على اللامية في تحفة الرازي مطبوع ص 9 .

قال في البيت الرابع:

صنّاع
نام عن الأهل صفر الكف مغرباً .. كالسيف عرّي متناذ من الخلل

معنى البيت: وأنا بعيد عن أهلي فقير لا أملك شيئاً من المال ، منفرداً عن الناس كالسيف الذي جرد عن حليته مع أن مضائه وحدته هما المطلوبان عند الحاجة لا حليته وغمضه وحمائله .

قال الصفدي: "سوف يأتي انكلام على (من) وتقسيميا ، ولكن هي هنا لبيان الجنس ، لأنه يحتمل أن يعرّي من الخلل التي تغطي بها الجفون وأن يعرّي من الجفون ، وأن يعرّي من الصقل والرونق والمضاء وغير ذلك ، فنص على أن السيف عرّي من الخلل لا من غيرها ، وهذه الجملة أعنى - عرّي - وما بعدها في موضع جر على الصفة للسيف ، ومن الخلل: متعلق بعرّي ... " (1)

قال الدماميني معترضاً: "قد أنكر قوم مجيء (من) لبيان الجنس ، وابتداء الغاية هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه (2) فالأولى أن تجعل (من) في البيت لابتداء الغاية ، أي ابتداء تعرية السيف وقع من الخلل ، ثم من أثبت مجيئها لبيان الجنس يقول: هي الواقعة بعد اسم فيه إيهام فيفسر بها وبمدخولها (3) وكثيراً ما تقع بعد (ما ومهما) وهما بها أولى ، لإفراط إيهامهما ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ (4) وقوله: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾ (5) ونحو قوله: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (6) " (7)

فالمسألة المعترض عليها هي في كون (من) حرف الجر لبيان الجنس كما أثبتته الصفدي ، أو لابتداء الغاية كما ذكر الدماميني .

وقد اختلف في المعاني الأولى لـ (من) فذكر بعض العلماء أن المعنى الذي يعم (من) هو ابتداء الغاية ، وذكر ابن الخباز بأنها تكون للتبعية وزائدة ، وذكر ابن جني في اللامع معنى التبيين ، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ

(1) الغيث المسجم 134/1 .

(2) منهم المرتد وابن السراج وأكثر المغاربة ، انظر المقتضب 136/4 ، وارتشاف الضرب 1719/4 .

(3) وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه ، فيترك لو وضعت (الذي هو) موضعه لاستقام المعنى ، انظر الكافية الكبرى في علم النحو للإسعدي ص 289 .

(4) الآية 2 من سورة فاطر .

(5) الآية 106 من سورة البقرة .

(6) الآية 132 من سورة الأعراف .

(7) المخطوطة نسخة أ - اللوحة رقم 12 .

أرجح
السويحي في الجمع 213/4

الأوثان⁽¹⁾ لأن الرّجس يحتمل الأوثان وغيرها⁽²⁾ فذكرت من لبيان أنه من الأوثان لا من غيرها فالرّجس مجتبى. ومن الأوثان بيان له .

وعلى هذا سار الإمام الذميري فذكر أن (من) في بيت الطغراني هي لبيان الجنس⁽³⁾ أما الإمام ابن جماعة النحوي فقد أعربها بأنها لابتداء الغاية وذكر أنها يجوز أن تكون للبيان⁽⁴⁾.

وذكر ابن حمدون في حاشيته التبيين من معاني (من) الجارة⁽⁵⁾ وقد بين الرضوي أن معنى بيان الجنس يمكن رجعه إلى الابتداء كما يمكن رجعه إلى التبعض وهو ما ذكره سيبويه أيضاً ، و أن كل تلك المعاني هي الأولى لـ(من) و بيان الجنس والتبعض هي من توسع بعض المتأخرين⁽⁶⁾.

ورجح ابن هشام أن تكون من في الآيات السابقة للابتداء ، وأعربها بأنها مع مخفوضها في موضع نصب على الحال ، وفي قوله - تعالى- : ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثان﴾ تكون (من) للابتداء والمعنى فيها فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو عبادتها⁽⁷⁾.

قد وجه الدماميني كلامه إلى أن عبارة الصفدي (نصت على أن السيف غري من الخل لا من غيرها) إنما هو كلام يؤذن بجهل لمقتضيات اللسان العربي ، معللاً ذلك بأن (من) لا تفيد هذا المعنى الذي ذكره بوجه كما لا تدل عليه بطريق من طرق الدلالات ، بل إن الصفدي لم يصرح بأن هذا المعنى الذي أبداه مستفاد بالمفهوم من السياق حين ادعى أن (من) مفيدة للنصرة عليه والتعيين له .

فاعترض الدماميني موجه إلى ادعاء الصفدي انحصار في عبارته : (السيف غري من الخل لا من غيرها) في حين انتصر ابن أقبرس للصفدي ، فذكر أنه لا

(1) ذكر الرضوي قول الرمخشري في تفسير هذه الآية 30 من سورة الحج : " والرّجس مجتبى ، ومن الأوثان: بيان للرّجس وتمييز له يتناول غير شيء ، كانه قبل : فاجتنبوا الرّجس الذي هو الأوثان " انظر شرح الرضوي على الكافية 266/4 .

(2) انظر توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جنى . 288 .

(3) انظر مختصر شرح اللامية للإمام الذميري . ص 30 .

(4) انظر شرح إيضاح المبيد لوجه 16 .

(5) انظر حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي 309 / 1 .

(6) انظر تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الرمخشري 240/239 .

(7) انظر معنى اللبيب 319 .

إحسان في صرف معناها عن البيان عند من له ذوق . لأنَّ العَرَبِيَّ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ الْمُشْعِرَ بِهِ لَفْظُ (عَرَبِي) تَحْتَهُ الْإِحْتِمَالَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّفْدِي ، فَتَكُونُ (مِنْ) بِحَسَبِ تَفْسِيرِهِ وَاقْعَهُ بَعْدَ اسْمٍ فِيهِ إِيْهَامٌ ، فَهِيَ وَاقْعَةٌ مِنَ الْبَيَانِ مَوْقَعُهَا .

أَمَّا مَنَاقِشَتُهُ لِلدَّامِغِيِّ فِي أَنَّ الصَّفْدِيَّ مَوْصُوفٌ بِالْجَهْلِ لِلْسَّانِ الْعَرَبِيِّ ، فَفِيهِ تَنْبِيْهُ ، فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْمُتَكَنِّمَ عَلَى مَعَانِي الْحُرُوفِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعَانِي حِينَ يَقُولُ: نَصْنَتْ ، لَمْ يُرَدِّ بِذَلِكَ النَّصُّ الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ إِفَادَتَهَا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ مَفَاهِيمِ الْأَلْفَاظِ ، لِأَنَّ إِفَادَتَهَا الْمَعْنَانِي مَشْرُوطٌ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا مَعَ مَا يُؤَيِّدُهُ مِنْ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنْ كَلَامِ الطَّغْرَاوِيِّ أَنَّهُ شَبَّهَ الْبَاقِيَّ عَنِ الْأَهْلِ ، الْفَقِيرَ الْمُنْفَرِدَ بِالسَّيْفِ الْمَجْرَدِ مِنَ الْخِلِّ لَا مِنْ غَيْرِهَا (1)(2) .

وَاعْتَرَضَ الدَّامِغِيُّ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ الصَّفْدِيِّ " إِنَّ الْجُمْلَةَ انْفَعْلِيَّةً (عَرَبِيَّ مُتَنَاهٍ) فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةِ السَّيْفِ " وَذَكَرَ بِأَنَّ السَّيْفَ مُعْرَفٌ ، وَالْجُمْلُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ كَانَتْ أَحْوَالًا لَا صِفَاتٍ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حِينَئِذٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنَ السَّيْفِ ، وَتَقْدَرُ فِيهَا (قَدْ) وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ (أَل) فِي السَّيْفِ جَنْسِيَّةً لَا تَعْرِيفِيَّةً ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ جَازٍ جَعَلَ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةً لِقَرَبِهِ مِنَ الْفَكْرَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ بِصُورَةِ التَّعْرِيفِ .

وَالَّذِي أَحْجِزَ فِيهِ هُوَ أَنَّ يَكُونُ حَالًا وَصِفَةً مَعًا ، فَلَا تَتَمُّ فِيهِ الْمَنَاقِشَةُ حِينَئِذٍ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ الشَّهَارَ﴾ (3) وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَخْمَلُ اسْفَارًا﴾ (4) .

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر ينزلون ص 100 .

(2) تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض روايات القصيدة جاءت بحرف الجرّ (عن) بدلا من (من) وعلى ذلك سار شراحها في إعرابهم على أن (عن) حرف جرّ و(الخلل) اسم محرور وشبه الجملة متعلّق بقوله: (عَرَبِي) ومنها شرح العكبري ص 208 ، وشرح الحضرمي لوحه 5 ، وشرح السيوطي ص 5 ، وشرح الطنطاوي ص 10 ، وشرح المنيلاوي ص 13 ، وعلى هذا فالبيت لا شاهد فيه .

(3) الآية 37 من سورة يس .

(4) الآية 5 من سورة الجمعة .

ولقد أمرُ على اللّثيم يَسْبُنِي .. فَمَضِيَتْ ثَمْتُ قَلْتُ لَا يَغِينُنِي (2)

في شرحه على مغني اللبيب : ذكر الدماميني أن الجمل الواقعة بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، فمنها ما يقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة ، ومنها ما يقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ، ومنها ما يحتمل فيه الحال والصفة بعد النكرة ، ونوع أخير هو ما يحتمل أن يكون حالا وصفة بعد المعرفة (3) ، والمقصود هنا (المعرف الجنسي) وهو موضع الشاهد في بيت الطغرائي.

فالسيف في (كالسيف غري متناه) من النوع الرابع ، وهو الواقع بعد معرفة غير محضة ، وهي التي تدخل عليها (أل) الجنسية فيحتمل فيه وجهان: أحدهما الحالية ، لأن السيف بلفظ المعرفة وإن كان نكرة في المعنى ، والثاني: الوصفية لأنه كاتنكرة في المعنى وإن كان معرفة بحسب الظاهر.

وقد اختلف في الأولي منهما ، فذهب الزمخشري إلى تقديم الحال لأن العمل بظاهر الحال أولى ، وذكر ابن هشام أن ابن الملك في شرحه لـ (المصابيح) ذهب إلى أن الأولي أن يجعل صفة (4).
هو ابن الملك المستقيم المستعصر بن الملك.

وذكر الإمام الذميري أن الجملة تحتمل إعرابها حالا وصفة ، وإنما جوز إعرابها صفة. - كما أعربها الصفدي - كون المعرفة هو (أل) الجنسية فهي تقترب في المعنى من النكرة (5) في حين صرح ابن أقيرس بإعتراف الدماميني بانتهاء المناقشة ، إن كان السيف معرف بالجنسية ، وما كان كذلك جاز جعل الجملة

(1) البيت من الكامل ، وهو لرجل من ملول ، انظر شرح شواهد المغني 310/1 . وشرح التصريح 11/2 .

(2) انظر المخطوطة نسخة أ ، لوحة رقم 13 .

(3) انظر شرح الدماميني على المغني المسمى بشرح المزج 329/2 .

(4) ذكره شيخ زاده وقال المحقق: "ابن الملك كثيرا ما استعان به الشارح في عبارته" انظر شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ص 59 .

(5) انظر مختصر شرح اللامية للزميري ص 87 .

بعده صفة ، لقرينه من النكرة . وإن وقع بصورة التعريف (1) وكذلك ما ذكره الإمام
الحضرمي من أن جملة (غَرْيٌ مَتَاه) هي حال من السيف أو نعت له ، لأنه
كالنكرة في المعنى كما قيل في البيت :

ولقد أمرُ على اللبيم يسئني

..... تخريب البيت

ووافقه في ذلك الإمام المنياوي (2) وأعرب الإمام أبو يحيى الأنصاري الجملة بأنها
نعت للسيف أو حال لأنها جملة وقعت بعد معرفة (3).

(1) انظر تحكيم العقول ص 99.

(2) انظر شرح نشر العلم لوحة رقم 5، وثيقة الزاوي لوحة رقم 13.

(3) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ص 58.

وقال في البيت الخامس:

فلا صديقٌ إليه مُشْتَكِي حَزَنِي .. ولا أُنَيْسَ إليه مُنْتَهَى جَذَلِي

معنى البيت: ما أجد رفيقا يكون مستمعا ليومومي وحزني ، ولا أرى شخصا يأنس لفرحي . وهذه حالة صعبة على من تلتبس بها.

قال الإمام الصفدي: " فلا صديق: هذه لا النافية للجنس ... والفرق بين لا وليس هو أن (ليس) تنفي الواحد ، و (لا) الجنس ؛ لأنك إذا قلت: لا رجلا في الدار بالفتح فمعناه ليس في هذه الدار هذا الجنس ، فلا يكون فيها واحد ولا اثنان ولا أكثر ، وإذا قلت: لا رجلا بالضم والتثنية ؛ كان معناه نفي الرجل الواحد ، وقد يكون فيها اثنان وثلاثة وأكثر (1) .

اعترض الإمام الدماميني قائلا: " هذا الفرق ليس بصحيح ؛ فإننا لا نسلم أن (ليس) موضوعة لنفي الواحد كما ذكره ، وإنما الفرق من جهة أخرى وهي أن نقول: (لا) موضوعة لنفي الجنس والماهية على سبيل الاستغراق نصا ، فإذا قيل: لا رجلا في الدار ، فمعناه نفي ماهية الرجل من الدار ، فيستحيل عندها وجود واحد أو أكثر من أفراد الماهية المذكورة مع نفيها ، وأما إذا قيل: لا رجلا في الدار ولا امرأة ، بالرفع فهو محتمل لنفي الماهية ، فيكون النفي مستغرقا كما كان مع (لا) التي لنفي الجنس ، فلا يصح على هذا التقدير أن يقال: لا رجلا في الدار بل رجلا ، إذا قصد هذا المعنى ، ومحتمل لنفي الوحدة فيصح أن يقال: بل رجلا مثلا ، وحكم (ليس) في احتمال المعنيين المذكورين هو حكم (لا) هذه التي بمعناها ، وإنما كانت (لا) العاملة عمل (إن) تفيد التخصيص على استغراق الجنس ؛ لأن قولك: لا رجلا في الدار ، مثلا مبني في لسان العرب على جواب سؤال محقق أو مقدر ، كأنه قيل: هل من رجل في الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار ، ليكون الجواب مطابقا للسؤال ، إلا إنه لما جرى ذكر (من) في السؤال ؛ استغنى عنها في الجواب ، وقد تظهر في بعض الأحيان (2) .

وقد ذكر النحاة (لا) بمعنى (ليس) وجعلوها عاملة عملها ، فذهب ابن الحاجب إلى إيراد قول الشاعر (3) :

من صدَّ عَنْ بُيْرَانِهَا .. فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

(1) الفهيد المصحح 152/1 .

(2) مخطوطة نزول الفهيد نسخة أ - لوحة رقم 13 .

(3) البيت من الكامل ، وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب 28/1 ، وفي الخصائص 102/2 ، وشرح شواهد المعنى 198 وحاشية الصبآن 399/1 ، والإنصاف 367 ، ورصف المباني 337 .

فجعل (لا) في البيت بمعنى (ليس) (1).

ويكون اسم (لا) التي لنفي الجنس نكرة ؛ لأنها تنفي نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين ، فهي في هذا نظيرة (ربّ وكم) في الاختصاص بالنكرة (2).

وربما اقتصر إعمال (لا) عمل (ليس) فقط على الشعر ، وقد منعه القراء وجعله ابن الحاجب سماعياً . وعنه الثقة هو نقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقاً و(ليس) لنفي الحال . وقد ذكر ابن مالك في التيسيل بأن إعمال (لا) عمل (ليس) كثير ، وذهب السيوطي إلى أن ابن مالك ذكر أن عمل لا أكثر من عمل أن وكلاهما مشبهات بليس ، وذكر أبو حيان أن الصواب عكس ذلك لأن (أن) قد عملت نظماً ونثراً ، و(لا) إعمالها قليل جداً بل لم يرد منه قولاً صريحاً سوى بيت سعد ابن مالك السابق (3).

وذكر ابن مالك أنه في حال قصد بـ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق ؛ اختصت (لا) بالاسم ؛ لأن قصد الجنس هنا على سبيل الاستغراق والتخصيص يستدعي وجود (من) لفظاً أو معنى ، وذلك لا يستوي إلا بالأسماء النكرة ، لأن النفي العام يكون بها ، فقولك: لا رجل في الدار ، تقديره: لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار ، وهذا ما ذكره الإمام الذماميني في اعتراضه ، فكان من حق (لا) عند حصول قصد الجنس أن تعمل فيما بعدها من النكرات (4) وإليه ذهب الأشموني فقد ذكر أن من شروط إعمال (لا) أن تكون نافية ويكون الجنس هو المنفي بها ، وأن يكون نفيه نصاً ، فإن كانت لنفي الوحدة ، أو لنفي الجنس دون تخصيص أي ليس نصاً ، عملت (لا) في هذه الحال عمل ليس ، فقد ذكر هنا الفرق بين (لا) وبين (ليس) فـ(لا) لنفي الجنس العام على سبيل التخصيص ، أما (ليس) فهي لنفي جنس الوحدة لا على سبيل التخصيص ، وهي دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة كما ذكر ابن هشام (5).

فجمله (لا رجل في الدار) تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم (لا) مفرداً ؛ احتمال أمرين: نفي الخبر وهو (الغياب) عن رجل واحد ، ونفي الغياب عن جنس

(1) انظر أمالي ابن الحاجب 2/ 62.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعين 103/2.

(3) انظر حاشية الصبان 399/1 ، وجمع الهوامع 145/1 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 279/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 215/1 ، ورصف السبائي ص 337، 338 ، وشرح الثرة البتيمة للحضرمي ص 453-454.

(4) انظر شرح عمدة الحفاظ 254/1 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 85/1 ، وشرح قطر الندى ص 168.

(5) انظر شرح الأشموني 5-6-7-8/2 ، وتوجه النعم لابن الخباز ص 158 ، ومغني اللبيب 307/1 ، وأوضح

الملك 26/2 ، وشرح قطر الندى ص 168-169.

الرجال كنه فرداً فرداً فلا غياب لواحد أو أكثر. ولو قلنا : لا رجلان غائبين ، ولا رجل غائبين ، لكان الأمر محتملاً نفي الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملاً أيضاً نفي الغياب عن جنس الرجل كنه فرداً فرداً ، بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب (1) فإذا أردنا أن يدلّ المثال السابق على النفي الصريح العام ، أي القاطع في أمر واحد ولا مجال فيه للاحتمال بين أمرين والذي يشمل نفي المعنى عن الواحد وما زاد عليه ؛ وجب ضبط المثال السابق ضبطاً آخر. فنقول : لا رجل في انداز ، فبناء الاسم على الفتح ، يجعل النفي صريحاً في غرض واحد لا احتمال معه لتغيره ، ويجعله عاماً يتوجه على كل فرد فيقع على الواحد وعلى المثنى وعلى المجموع وعلى ما زاد عليه ، ولا يمكن لفرد أو أكثر الخروج من نصّه ، وهذا هو المراد من قولك : (لا) تدلّ على نفي الحكم عن جنس اسمها نصّاً ، وعلى هذا لم يذكر أحد من النحاة أن (ليس) لنفي الواحد كما ذكر الإمام الصفدي ، وذكروا ما ذهب إليه الإمام الدماميني في اعتراضه ، ف(لا) لما دلّت على نفي يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط أو على فرد واحد وما زاد عليه ، ولما كان النفي بها صالحاً لوقوعه على انفرد الواحد سماها النحاة بـ(لا) التي لنفي الوحدة) وكذلك سُميت بـ(لا النافية للجنس) أي التي قصد بها التخصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله من غير ترك أحد ، ويسمونها البعض (لا التي للتبرئة) لأنها تدلّ على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر ، وقد وردت بهذا الاسم في بعض الكتب القديمة لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى (2).

ف(لا) النافية إذا كانت مثل (ليس) في معناه وعملياً ، أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي إلا إذا دلّت قرينة على نفي معنى الخبر في زمن آخر ، فالحجازيون يعملون (لا) عمل ليس ويجعلون النفي به متجهاً إلى معنى الخبر في الزمن الحالي عند عدم قرينة تدلّ على زمن غير الحال ، والتميميون يعملونها فيقولون : لا معروف ضائع ، ولا معروف ضائع ، بالإعمال أو بالإهمال ، سواء (3).

(1) انظر النحو الوافي 1/ 601 ، 602.

(2) المصدر السابق 1/ 686 ، 687.

(3) نفسه 1/ 537.

وقال في البيت السابع عشر:

إني أريد طرؤق الحي من إضم .. وقد حمأه رماء من بني ثعل

معنى البيت: يقول نصاحبه إن الغي الذي طلبت منك إعانتني عليه في البيت السابق في قلبي:

فهل تُعين علي غي هممت به .. والغى يزجر أحياناً عن الفشل (1)

هو أنني أريد إتيان القوم النازلين على جبن إضم ليلاً ، والحالة أنه قد حمأه رماء مجيدون في رميهم ومضيقون فيه ، فهل لك في اقتحام الأخطار والإعانة على المسير إليهم من غير مبالاة ، وكون الرماة يحمون الحي مما لا يهابه العُشاق ولا يصنّدهم عن زيارة أحبائهم .

قال الصفدي: " إن : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وإنما عملت هذا العمل ، لأنها وأخواتها أشبهت الفعل ... (2) فأعطي هذا الباب أحسن حالات العمل وأقراها ، وهو تقدّم المفعول على الفاعل فشبه اسمها بالمفعول ، وخبرها بالفاعل ، فإن قلت: أحسن الحالات للفعل تقديم الفاعل قلت : إنما منع ليكون للأصل مزية ، وتعلم فرعية إن وبابها في العمل " (3)

اعترض الدماميني قائلاً : " إن الجواب منتقض لتسليم ما ذكر في السؤال من أن أحسن الحالات تقديم الفاعل ومقرر لذلك ، وهو خلاف ما ذكره أولاً حيث قال : فأعطي هذا الباب أحسن حالات العمل ، وهو تقديم المفعول على الفاعل ، فالتناقض في ذلك ظاهر " (4).

فوجه الاعتراض هو أحسن حالات العمل لأن وأخواتها ، الذي اكتسبته من مشابهتها للفعل ، حيث إن أحسن حالات العمل للفعل هو تقديم الفاعل ، وأحسن حالات العمل في باب إن المشبهة بالفعل هو تقديم المنصوب على المرفوع للإشعار بإحطاط الفرع عن الأصل ، فاختلف الدماميني مع الصفدي في قوله : (أعطي باب إن وأخواتها أحسن حالات العمل) وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع ، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير ، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ قبل دخولها ، أمّا مذهب البصريين فنكره

(1) البيت السّاس عشر من لامية العجم .

(2) ووجه الشبه الذي فكره بين إن وأخواتها وبين الفعل هو في المعنى فمعنى (إن) أكتت وحققت ، و(كان) شبيهاً ، و(لكن) استكرهت ، و(ليت) تمنيت و(لعل) ترجيت ، ولأنهن مفتوحات الآخر كما انفتح آخر الفعل ، ولأنها تدخلها نون الوقاية ، وهناك أوجه أخرى ، انظر القيث المسج 356/1 .

(3) القيث المسج 356/1 .

(4) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 28.

ابن جماعة في شرحه ، وأشار إلى أن (إن وأخواتها) حروف توكيد ونصب ، تنصب الاسم اتفاقاً وترفع الخبر ، وإنما عملت هذا العمل ، وإن كانت حروفاً ، لكونها شبيهة بالفعل باتفاقهم⁽¹⁾ إلا أنهم اختلفوا فذهب الأندلسي والزمخشري وابن الحاجب (2) إلى أنها شبيهة بالفعل المتعدي لفظاً ومعنى كما ذكر سابقاً من أن (إن وأخواتها) تحمل معاني الأفعال أي موضوعاً على ثلاثة أحرف ، وبُنيت على الفتح ، وتتصل الضمان ونون الوقاية بها كالفعل المتعدي.

واتفقوا على أنها عملت عمل الفعل الفرعي تنبيهاً على الفرعية عنه ، وقيل لما كان معناها لا يتحقق إلا عند ذكر الخبر الذي هو عين الفائدة ، فإتباعها تنزلاً من منزل العمد فاعطيت إعرابها وأعطى الاسم إعراب الفعل لتنزله منزلتها ، وهذا التعليل بعينه جاز في جميع أخواتها ولم يعلق شراح لامية العجم على هذه النقطة ، بل أعربوا (إن) في البيت إعراباً عادياً ، فإن حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية والياء اسمها ، أريد : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والجملة خبر إن (2) (3)

وأورد المبرد وجهاً آخر من أوجه مشابهة هذه الحروف للأفعال فقال : " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي ، والتمني وغيرها ، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من انفعّل ما قدم مفعوله ، نحو : ضرب زيداً عمرو" (3)

وذكر ابن يعيش أن هذه الحروف هي إن وأخواتها ، إنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها :

- 1- أنها مختصة بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.
- 2- أنها تكون على لفظ الأفعال إذا كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.
- 3- أنها تكون مبنية على الفتح فهي كالأفعال الماضية.
- 4- أنها يتصل بها المضمّر المنصوب ، ويتعلّق بها مثل تعلّقه بالفعل تماماً ، نحو : ضربك ، وضربه ، وضربني.

(1) انظر شرح لامية العجم لابن جماعة النحوي . لوحة رقم 41 .
(2) انظر ارتشاف المضرب 1237/1 ، والمفصل في علم العربية ص 304-306 ، وأمالى ابن الحاجب 35/4 .
(3) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري ص 215 ، ونشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم (15) .
وشرح اللامية للإمام السيوطي ص 8 ، وشرح اللامية للإمام الأنصاري مخطوطة لوحة رقم (5) وشافية التجم للإمام البطاوري . ص 25 ، وتحفة الراي للإمام المنياوي ص 29 ، في مختصر شرح اللامية للإمام النعيري ص 22 .
(4) المقضب 108/4 ، 109 ، والحقل في إصلاح الخلل من كتب الحمل ، للطليوسي ص 181 .

5- أنها تدلّ على معاني الأفعال ، كما ذكرت سابقاً مثل (لكن) استدركت ، و(لعل) تمنيت ... وغيرها.

فلما اقتضت ذلك جرت مجرى الفعل المتعدي ، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الأفعال ، بما قُدم مفعوله على فاعله ، فقولك: إن زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وإنما قُدم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول .

وذكر ابن يعيش الفرق بين الأفعال ، وبين إن وأخواتها في العمل وهو أن هذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ، ومحمولة عليها ، جعلت دونها (1) ويقصد بدونها بأن قُدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل (2).

وذهب ابن مالك إلى أنها شبيهة بالفعل الناقص في كونها لازمة للدخول على المبتدأ والخبر والاستفهام بما بعدها ، فلما كان معنى كل حرف من هذه الأحرف لا يحصل إلا في الأخبار ، تنزلت منزلة النعم من الأفعال ، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات ، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب (3) ونبه ابن مالك على فرعية هذه الأحرف فقال : " إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروعا ، كان في عمل الرفع والنصب ، قُدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيها على الفرعية ، لأن الأصل تقديم الرفع " (4).

ومما تقدّم نلاحظ أن علماء النحو أنزلوا إن وأخواتها ، منزلة الفرع للفعل الذي هو الأصل ، والأصل فيه تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول به ، وإن وأخواتها المشبهات بالفعل ، قُدم لهن النصب للاسم ، وتأخر الرفع للخبر ، ولا وجه يُوجب التناقض في قول الإمام الصفدي أن (إن وأخواتها) أعطيت أحسن حالات العمل وأقواها ، وهو تقديم المفعول على الفاعل من حيث كونها فرعا ، ثم يجيب بأنه قد مُنعت (إن وأخواتها) من تقديم الفاعل على المفعول التي هي أحسن حالات العمل وأقواها من جهة الأصل ، ليكون للأصل مزية ، وتعلم فرعية إن وأخواتها في العمل .

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 102/1

(2) انظر شرح المفصل 102/1 ، والإيضاح في شرح المفصل 379/1 ، وشرح الرضوي 287/1 .

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 8 / 2 ، وحاشية الصبان 423/1 ، والثر للوامع للتشقيطي 280/1 ،

والتعليق على كتاب سيبويه لأبي حسن الفارسي 236/2 .

(4) شرح التسهيل 9/2

وعن ذلك يجيب ابن أثير بأن انظر في كلام الإمام الصفدي عدم التقاض ، بحجة أنه أعطى إن وأخواتها أحسن حالات العمل الخاصة بها وهو تقديم المفعول وهي فرع ، وأعطى الفعل أحسن حالات العمل الخاصة به ، أي تقديم الفاعل وهو أصل ، وأورد ذلك في سؤال ، وأجاب بلزوم مزية الفرع على الأصل فيه في باب إن وهذا من وجهة نظره لا تقاض فيه (1).

وخلاصة القول هي أن (إن وأخواتها) تعتبر فروعا من أصول ، وإن أشبهت الفعل في المعاني ، فالفرع أبدا لا يستوي كاملا مع الأصل ، وإلا لما سمي فرعا ، والفعل أصل لذلك أخذ أحسن حالات العمل بالأصالة من رفع الفاعل ونصب المفعول ، والأجدر بالقول أن (إن وأخواتها) باعتبارها فرع عن الأصل الذي هو الفعل أن تأخذ مزية أقل رتبة من عمل الفعل وهي تقديم المفعول على الفاعل والإمام الصفدي وإن عثر عن تميز الفعل في العمل كونه أصل عن الفروع الأخرى ، إلا أن موضوع اعتراض الإمام الدماميني عليه هو في قوله: إن وأخواتها أشبهت الفعل فأعطيت أحسن حالات العمل وأقواها ، ثم ناقض كلامه بالأصل والفرع ، وعمل كل منهما ومزيته .

(1) انظر تحكيم العقول بالعقول البئر بالنزول ، ص 170 .

وقال في البيت التاسع عشر:

فسر بنا في ذمام الثيل مستبفا .. فنفحة الطبيب تهدينا إلى الجلل

معنى البيت: يخاطب الشاعر صاحبه ، ويقول له : سر بنا في ذمة الليل وعهده ، فإنه يسترنا ، واعتسف السر ، ولا تخش الضلال عن طريق الحي ، فإن رائحة طيب أهله ، ترشدنا إلى الحلة التي هم بنا نزول .

قال الصفدي : " وتأتي (إلى) . بمعنى (مع) وهو قليل ، قال بعضهم ، في قوله - تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)⁽¹⁾ ، يعني مع أموالكم ، وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت بمعنى (مع) لأمكن أن تقدر بمعنى (مع) في كل مواطنها ، كما يقدر ابتداء الغاية في (من) في كل مواردنا ولا يمكن ذلك في (إلى) فلا نقول في : سرت إليك ، إنها بمعنى مع "⁽²⁾ .

اعترض الدماميني قائلا : " هكذا تكون الإلزامات القوية ، ولعمري إنه يلزم على هذا إنكار أن تكون للتبعيض مثلا ، إذ يقال هذا التقدير : لو كانت مفيدة للتبعيض يصح تقديرها مبعضة في كل الأماكن ؛ لكنها ليست كذلك ، فلا تكون للتبعيض ، كما أن (إلى) لما لم يصح أن تقدر في كل الأماكن (مع) لم يأت القول بأنها ترد بمعناها ، ولا شك في أن إنكار التبعيض لهذا الوجه لم يقل به أحد ولا يعرف لمقدم ولا متأخر "⁽³⁾ .

فالخلاف بين الصفدي والدماميني هو أن (إلى) قد تأتي بمعنى (مع) وهو قليل وليس بشيء ، لأنها لو كانت بمعنى (مع) تساوي شيئا ؛ لقدرت بمعنى (مع) في كل مواطنها ، وهذا هو رأي الصفدي ، أما الدماميني فذكر أنه إذا كانت (إلى) بمعنى (مع) قليل وليس بشيء ، [فمعنى التبعيض لـ (إلى) وهو قليل أيضا وليس بشيء ، لأنه لا يصح أن تقدر به في كل الأماكن . ؟ إلى آخره

قال المرادي : " واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى ابتداء الغاية وجميع الشواهد عندهم متاويل "⁽⁴⁾ .

(1) الآية 2 من سورة النساء .

(2) الفيت المسح 376/1 ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي 86/2 ، وقد ذكر الإمام الأنصاري أن (إلى) في بيت الطغرائي بمعنى (مع) انظر شرح اللامية للأنصاري ، ص 60 .

(3) نزول الفيت ، نسخة 1 - لوحة رقم 29 .

(4) الحنفي الثاني في حروف المعاني للمرادي ، ص 389 .

وتكون (إلى) لمتنبي الغاية ، كقول القائل: إنما أنا إليك ، أي أنت غايتي وقد تقع في مكان (مع) كقوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (1) ، أي: مع الله (2) فإلى بمعنى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية ، فمثالها في المكان قوله - تعالى -: (مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (3) ، ومثالها في الزمان قوله - تعالى -: (ثُمَّ أَتُوا الصَّنَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (4)(5).

أما الرضي فقد ذكر أن (إلى) لا تستعمل إلا في معنى انتهاء الغاية الزمانية والمكانية ولا تستعمل في غيرها إلا مجازاً ، ويفسر ما ذكره ابن مالك بورود إلى بمعنى مع قئين ، كما في قوله - تعالى -: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) بأنها بمعنى الانتهاء أي: تضمونها إلى أموالكم ، وكذلك قوله - تعالى -: (وَأَيُّدِكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ) (6) أي مضافة إلى المرافق ، والذود إلى الذود إيل : أي مضافة إلى الذود (7).

وبنه ابن مالك بقوله للمصاحبة عن التي بمعنى (مع) ، فكل معنى ، على أنها تكون بمعنى (مع) كقوله - تعالى -: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (8) واستشهد على أن (إلى) بمعنى (مع) بقول الشاعر (9):

فَلَمْ أَرْ غُذراً بَعْدَ عَشْرِينَ حِجَّةً .. مَضَتْ لِي وَعَشْرٌ قَدْ مَضَيْنِ إِلَى عَشْرِ

ولم يذكر ابن مالك بأنها إذا جاءت بمعنى (مع) أنها تجعل معناها في كل موضع آخر ترد فيه ، فـ(إلى) لها في كتب النحو ثمانية معان هي :

الأول: انتهاء الغاية مطلقاً زمانية ومكانية وقد ذكرت له أمثلة فيما سبق.

(1) الآية 14 من سورة الصف .

(2) انظر حروف المعاني للرحلاني ، ص 65 .

(3) الآية 1 من سورة الإسراء .

(4) الآية 187 من سورة البقرة .

(5) انظر شرح التصريح على التوضيح ، لابن هشام 656/1 .

(6) من الآية 6 من سورة المائدة .

(7) انظر شرح الرضي على الكافية 271/4 ، وانظر المقرب لابن عصفور 198/1 .

(8) الآية 2 من سورة النساء .

(9) البيت ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ولم يذكر قائله ، ص 197 .

الثاني : بمعنى (مع) وتجدر الإشارة هنا إلى أن من اتخذ من أطلق عليها مصطلح المصاحبة والمعينة ، نحو : «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»⁽¹⁾ وذكر ابن هشام معنى (المعينة) وعرفه بأنه ضم شيء إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين ، ولا يجوز عندهم قولك : إلى زيد مال ، تريد : مع زيد مال⁽²⁾ .

ونكر اندماميني أيضاً معنى المعينة بأنه إذا ضمنت انشء إلى آخر ، سواء كان من جنسه أم لم يكن⁽³⁾ فمن مجئنا بمعنى (مع) قول الشاعر⁽⁴⁾ :

بَرَى الْخَبَّ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ .. وَيَوْمًا إِلَى يَوْمٍ وَشَهْرًا إِلَى شَهْرٍ

وقول الشاعر⁽⁵⁾ :

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى الْكَوَاعِبِ كَالذَّمَى .. بَيْنَ الْوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمٌ

الثالث : معنى التبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، نحو : «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ»⁽⁶⁾ .

الرابع : موافقة اللام⁽⁷⁾ نحو : «وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ»⁽⁸⁾ ، أي لك ، لأن الأمر يتعدى باللام .

الخامس : موافقة حرف الجر (في) نحو : «لَتَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽⁹⁾ وقول الشاعر⁽¹⁰⁾ :

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي .. إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

-
- (1) الآية 14 من سورة الصف .
(2) انظر مغني اللبيب 96/1 ، 97 . وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني 332/2 .
(3) شرح مغني اللبيب المسمى (شرح المزج) للدماميني 413/2 .
(4) البيت من الطويل ولم أقف على قتله وهو من شواهد شرح التسهيل 141/3 .
(5) البيت من الكامل ولم أقف على قتله وهو من شواهد شرح التسهيل 141/3 .
(6) الآية 33 من سورة يوسف .
(7) هناك من يطلق على هذا الموضع (الاختصاص) و(مرادفة اللام) ، انظر الكافية الكبرى للإسماعيلي ، ص 291 ، والنحو الوافي 402/2 .
(8) الآية 33 من سورة النمل .
(9) الآية 87 من سورة النساء ، انظر شرح الإسماعيلي 377/2 .
(10) البيت من الطويل ، وهو للنبغة الذبياني ، وهو من شواهد المغني 97/1 ، والهمع 20/2 .

السادس: موافقة حرف انجر (من) كقول الشاعر⁽¹⁾:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا .. أَيْسَقِي ، فَلَا يُرَوِّى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع: موافقة (عند) كقول الشاعر⁽²⁾:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّيَابِ وَذِكْرِهِ .. أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّائِلِ

الثامن: التوكيد ، وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءة بعضهم ^{مضمرة} «أَفْنَدَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ»⁽³⁾.

وفي قوله - تعالى - : «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»⁽⁴⁾ ذكر الفراء أن المفسرين قالوا قبيحا من أنصاري مع الله وهو وجه حسن ، وإنما جعلت (إلى) ك (مع) إذا ضمنت شيئا إلى شيء ، كقول بعض العرب : (إِنْ النُّودُ إِلَى النُّودِ إِيْلَ)⁽⁵⁾ . فإذا لم يكن هناك ضم لم تكن (إلى) ك (مع) ، فلا يقال في : مع فلان مال كثير ، إلى فلان مال كثير .⁽⁶⁾ مذهب البعض إلى أن (إلى) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع) كقولهم: اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي معه ⁽⁷⁾ فقد صرح بحملها معنى (مع) إذا جعلت بمعنى الضم وإلا فلا تكون.

وقد فسر الإمام الصفدي الآية الكريمة: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ» بأنه لما كان الأكل بمعنى الجمع والضم ، وليس بمعنى البلع والمضغ عذاه بـ (إلى) أي لا تضموا أموالهم إلى أموالكم لأن الضم سبب في الأكل ، فأقام المسبب مقام السبب كقوله - تعالى - : «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»⁽⁸⁾ ، وذكر في الآية انكريمة: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ» ، أن المعنى الذي قيل وهو: مع الله ، ليس كذلك

(1) البيت من الطويل ، قاله هو ابن أحمد ، كما ذكره ابن هشام في المغني 81/1 ، والهمع 20/2 .

(2) البيت من الكامل ، قاله هو أبو كبير الهذلي ، وهو من شواهد المغني 81/1 ، والهمع 20/2 .

(3) الآية 37 من سورة إبراهيم ، وقد أثبت الزمخشري القراءة وجعلها على النضعين في الكشف 559/2 .

(4) من الآية 14 من سورة الصف .

(5) قول العرب (النُّودُ إِلَى النُّودِ إِيْلَ) في القاموس : النُّودُ ، ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين ، وهو واحدٌ وجمعٌ أو جمعٌ لا واحدٌ له من لفظه ، أو واحدٌ جمعه أنواد ، وهو مثق : يُضْرَبُ فِي اجْتِمَاعِ الْقَبِيلِ حَتَّى يُوْدِيَ إِلَى الْكَثِيرِ ، القاموس 203/1 . باب الدال فصل الدال

(6) انظر معاني القرنين وإعرابه للفراء 201/1 وشرح التسهيل لابن مالك 141/3 ، والهمع 20/2 .

(7) ينكر المرادي أن هذا ما حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، انظر الجني 155 ، ووصف المباني في حروف المعاني ، للملطي 169 .

(8) الآية 188 من سورة البقرة .

• بلّ المعنى هو: من أنصاري إلى أن يتم أمر الله ⁽¹⁾ فالصفدي لم يجعلها بمعنى (مع) في كلتا الآيتين ، بسبب رفضه ثبوت هذا المعنى بها في جميع مواضع ذكرها ، وقد استحسن الفراء المعنى الأول أي أن تكون (إلى) في هذه الآية بمعنى (مع) ، نون أن يقيد بها بلزومها هذا المعنى في كل حال.

قال ابن يعيش: " لو كانت (إلى) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع) وأنت لو قلت : سرتُ إلى زيد ، تريد (مع زيد) لم يجز ؛ إذ لم يكن معروفاً في الاستعمال " ⁽²⁾ فوافق في كلامه الصفدي وخالف الفراء في كون الإتيان بها بمعنى (مع) في موضع يسوغ أن تكون بهذا المعنى في كل موضع يذكر ، بالرغم من أنها وردت بمعان أخرى ولم تلزمها في كل المواضع ، ولعل تخصيصها بحملها لمعنى الضم شرط في اعتبارها بمعنى (مع) هو المقياس الذي مكن من ورودها بعدة معان.

وذكر الصفدي أن مجيئها بمعنى (مع) ذكره الكوفيون وجماعة من البصريين ⁽³⁾ حاملين عليه قوله - تعالى -: ﴿وَأَتَيْنَكُمُ إِلَى الْمَرَاثِقِ﴾ ⁽⁴⁾.

ونسب الدماميني في شرحه على المغني للعكبري قوله: وليس بشيء ، أي مجيء (إلى) بمعنى (مع) ؛ فإن (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ولا قياس يُعضده ⁽⁵⁾ فلم يكن الصفدي إذن هو الوحيد الذي ذكر هذا الشيء ، فقد وافقه ابن يعيش والعكبري في ذلك.

وقد أورد الإمام ابن جماعة عند إعرابه بيت الطغراني موضع الشاهد ، قوله - تعالى - : ﴿أَمِنَّا الصُّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ⁽⁶⁾ فقال: " إن فعل الهداية في قوله أهدنا ، يتعدى إلى المفعولين ، بنفسه تارة ، وإلى الثاني بواسطة (إلى) تارة أخرى كما في بيت الطغراني ، وكما في قوله - تعالى -: ﴿وَأِنَّكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ " ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

أما ابن اقبرس فتهكمه واضح من الدماميني ، واصفاً عبارة الدماميني : (هكذا تكون الإنزيمات القوية) بأنها تيكّم على الصفدي في غير محله ، لأنّ كلام الصفدي إنما أجراه على طريق إلزام من جعل (إلى) بمعنى (مع) بحسب الوضع . وعدم

(1) انظر الغيث المسجّم 376/1 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 15/8 ، وانظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 311/1 .

(3) كالأخفش وابن حنيّ ممن غلبت عليهم النزعة البصرية ، والزجاج والزجاجي ، وابن السجري والسكاكي وابن سيده ، انظر شرح المزج للدماميني ، ص 413 .

(4) انظر الغيث 377/1 ، والنص منقول كاملاً في ارتشاف الضرب ج 450/2 .

(5) انظر شرح الدماميني على المغني 314/2 ، وانظر حروف المعاني للزحاحي ، ص 66 .

(6) الآية 5 من سورة الفاتحة .

(7) الآية 52 من سورة الشورى .

(8) إيضاح المبيم من لامية العم ، لابن جماعة ، لوحة رقم 45 .

افصاح الصفدي به وقع منه على سبيل السهو منه . وإلا فالاعتراض يكون حينئذ
مذكرا حتى للأغبياء . فضلا عن الإذكاء . وذكر أن نسبة عدم إدراك هذا الشيء
لمثل الصفدي قبيح (1) نعم تهكم اندماميني من الصفدي ينبغي ألا يكون ، ولكن
لا يعالج خطأه خطأ الإمام ابن أقيرس في تحيزه للإمام الصفدي.

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالثزول لابن أقيرس ، ص 171 .

وقال في البيت الثاني والعشرين:

قَدْ زَادَ طَيْبُ أَحَادِيثِ الْكِرَامِ بِهَا .. مَا بِالْكَرَائِمِ مِنْ جُبْنٍ وَمِنْ بَخْلٍ

معنى البيت:

زاد طيب الأحاديث بين الكرام إذا تسامروا ، حول ما يوجد في النساء الكرائم من الجبن والبخل ، وهاتان الصفتان محمودتان في النساء مذسوستان في الرجال.

قال الإمام الصفدي عند إعرابه لقول الطغراني (ما بالكرائم) : " قاعدة كل جار ليس بزائد ، ومجرور أو ظرف ، لابد وأن يتعلق بفعل أو بما فيه معنى الفعل ... والمتعلق إما أن يكون ملفوظاً به أو مقدراً ، والمقدر إما أن يكون لازم الإضمار أو لا ، ولازم الإضمار له أربعة مواضع ، الأول: أن يقع خبراً لذي خبر ، الثاني : أن يقع صفة لموصوف ، الثالث: أن يقع صلة لموصول ، الرابع: أن يقع حالاً لذي حال ... " (1)

اعترض الإمام الدماميني قائلاً بأن قول الصفدي : " كل جار ومجرور غير زائد لابد وأن يتعلق " ينتقض بعدة من حروف ليست زائدة ، ولا تتعلق بشيء كحروف الاستثناء وهي : خلا وعدا وحاشا ، فإنين لتحية الفعل عما دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، قال الشيخ جمال الدين بن هشام وهو كلام صحيح (2)

وذكر بأنه يمكن أن ينتقض أيضاً كلام الصفدي عن المتعلق لازم الإضمار الذي قال أن له أربعة مواضع بنحو : يوم الجمعة صمت فيه ، بنصب اليوم على الاستئصال ، فإن الظرف هنا متعلق بفعل مضمر وجوبا ، وليس هو شيئاً من المواضع الأربعة التي ذكرها الصفدي ، وبنحو: بالرفاء والنجين (3) أي أعرست والفعل الذي تعلق به هذا الجار لازم الإضمار من باب الأسثال ، مع أنه ليس واحداً من تلك المواضع الأربعة .

(1) الغيث المسج 412/1 والمحدث مفصل حيث قال الصفدي : " وما فيه معنى الفعل الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، والجار والمجرور والظرف ، إذا تعلقا باستقرار محض فالحرف والمجرور مثل : زيد في الدار - أي مستقر في الدار ، والظرف مثل : زيد عندك ، أي مستقر عندك والمتعلق إما أن يكون ملفوظاً به أو مقدراً ... " النص المذكور .

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 32 .

(3) الرقاء المذ : الالتئام والإنفاق ، انظر الصحاح مادة (رفأ) .

قد ذكر ابن هشام في مسألة (ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) أن حروف
الاستثناء وهي: خلا وعدا وحاشا ، خفوض بين المستثنى ، ولم ينصب كالمستثنى
بإلا ، لئلا يزول الفرق بينين أفعالا وأحرافا (1).

فالمفهوم من كلام الإمام الصفدي أن (حرف الجر غير الزائدة) لابد من تعلقه بفعل
أو بما يشبهه ، ولم يخرج من هذه الحروف شيء ، فحروف الجر من حيث التعلق
وعدم التعلق تنقسم إلى :

أ - حروف لا تتعلق وهي حروف الجر الزائدة وشبه الزائدة ، وهذه غير داخلة في
قول الصفدي .

ب- حروف لها متعلق وهي حروف الجر غير الزائدة.

ج- حروف جر غير زائدة وليس لها متعلق، وهذا ما اعترض به النمامي على
الصفدي ، والذي ذكره ابن هشام أن حروف الجر المتعلقة بالفعل يستثنى منها ستة
أمور هي:

1- الحرف الزائد كالباء في قوله - تعالى - : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (2) و من في قوله -
تعالى - : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (3) والزائد إنما دخل لتقوية الكلام وتوكيده لا للربط.

2- لعل في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، لأنها لم تدخل لتوصل عامل
بل لإفادة معنى التوقع .

3- لولا فيمن قال: لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، فهي أيضا جارة للضمير وبمنزلة
لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

4- رب في نحو: رب رجل صالح لقيته أو لقيت ، لأن مجرورها مفعول في الثاني
ومبتدأ في الأول، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن (رب) لها الصدر
من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التأكيد أو التقليل لا لتعدي
عامل (4).

5- كاف التشبيه ، ذكرها الأخفش وابن عصفور مستثنين بأنه إذا قيل : زيد كعمرو
فإن كان المتعلق مستقر فكاف لا تدل عليه .

(1) انظر مغني اللبيب 104/2 .

(2) الآية 28 من سورة الفتح .

(3) الآية 3 من سورة فاطر .

(4) هناك رأي آخر لـ (رب) في هذا المثال وإنما اقتصرنا على الرأي الأول تحنباً للإطالة في غير موضعها .

6- حروف الاستثناء وهي خلا عنا وحاشا . وقد ذكرناها سابقاً (1)

ذكر الإمام السيوطي أن الظرف والمجرور لابد من تعلقها بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً فقدّر إن لم يكن الجار زائداً أو شبه زائداً .

فمثال تعلقه بالفعل أو ما يشبهه ، قوله - تعالى - : ﴿أَلَمْ نَسْأَلْهُمْ عَنْ الْقُرْبَانِ﴾ (2) ومثال ما أول بمشبه الفعل قوله - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (3) ومثال ما يشير إلى معناه قوله : (فلان حاتم في قومه) تعلق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف قوله - تعالى - : ﴿وَأَلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ (4) وقال السيوطي : " إن حروف الجر استثنى منها الحروف الستة التي ذكرها ابن هشام في عدم التعلق " (5) وهو يريد ما ذهب إليه الإمام الدماميني في اعتراضه إذ أن الإمام الصفدي لم يذكر استثناءات للمتعلق بحروف الجر ولا في الظرف سوى قوله غير زائد ، والنواضح أن هناك حروف جر غير زائدة ومع هذا فهي لا تتعلق ، وهي : لعل ، ولو لا ، ورب ، وكاف التشبيه وحروف الاستثناء .

وهذا ما ذكره الإمام الدماميني في شرحه على مغني اللبيب حرفياً (6)

قال الإمام الشوكاني :

جملة ما جاء من الحروف .. بلا تعلق له موصوف

زائدها ثم لعل ولو لا .. ورب والتنبيه إمّا حصلا

(1) انظر مغني اللبيب 1/102 ، 103 ، 104 .

(2) الآية 6-7 من سورة الفاتحة .

(3) الآية 84 من سورة الزخرف .

(4) الآية 73 من سورة الأعراف .

(5) الأنبياء والنظائر للإمام السيوطي 1/249 .

(6) انظر شرح الدماميني على المغني 2/333 ، 334 ، 335 ، 339 ، وانظر الدرر اللوامع للشقيطي 2/346 .

سادسها خلا وحاشا وعدا .. إن خفضت ما بعدها أبدا(1)

ذكر ابن شملان أن الذي لا يتعلق بشيء من حروف الجر ، قسمان: الزائد والشبيه بالزائد وقال: " إن الشبيه بالزائد يقصد به ، لعل في لغة من جر بها ، ولولا . ويكون فيها الضمير مجرورا بها في محل رفع على الصحيح ، وربا ، خلا ، حاشا ، عدا ، على خلاف فيها "(2).

وقد عرف الزائد بأنه ما لا معنى له ولا متعلق ، وإنما جيء به للصلة والتوكيد نحو قولك : بحسبك درهم ، والشبيه بالزائد هو ماله معنى وليس له متعلق نحو: ربا رجل كريم نصحني.

فمعنى التعلق هو الارتباط ، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى ، وهناك أمور لفظية عند النحاة تمنع من التعلق بالجار والمجرور أو الظرف ، وإن كان المعنى يقتضيه ، فيقدرون له متعلقا محذوفا نحو : «إني لك من الناصحين» (3) فلا يعلقون (لك) بـ(الناصحين) وإن كان المعنى يقتضيه إذ المعنى : إني من الناصحين لك ، لوجود (أل) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل ، فهم يقدرون له محذوفا يفسره المذكور أي: إني من الناصحين لك من الناصحين (4).

فالمتعلق لازم الإضمار ، له مواضع ذكرها السيوطي وابن هشام وهي:

- 1- أن يقع صفة نحو قوله - تعالى - : «أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ» (5).
- 2- أن يقع حالا نحو قوله - تعالى - : «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ» (6).
- 3- أن يقع صلة نحو قوله - تعالى - : «وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ» (7).
- 4- أن يقع خبرا نحو قوله : زيدا عندك أو في الدار.

كما اعترض الدماميني على أن المتعلق اللازم الإضمار له أربعة مواضع إن هناك مواضع أخرى يضم فيها المتعلق وهي:

(1) انظر جامع الفوائد المنطوقة في النحو والصرف لابن شملان ، ص 26 .

(2) جامع الفوائد ، ص 26 .

(3) الآية 20 من سورة القصص .

(4) انظر معاني النحو ، لفاضل السامرائي 98/3 .

(5) الآية 19 من سورة البقرة .

(6) الآية 79 من سورة القصص .

(7) الآية 19 من سورة الأنبياء .

- 1- أن يكون مثلاً نحو قولهم: بالرفاء والبنين ، بإضمار أعرضت .
- 2- أو يرفعوا الاسم الظاهر ، نحو قوله - تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽¹⁾.
- 3- أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم الجمعة صمتاً .
- 4- انقسم بغير الجاء. نحو قوله - تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽²⁾ وقوله - تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدُنَّ أَتَانَكُمْ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

فالإمام الصفدي ذكر المواضع الأربعة الأولى ، ولم يذكر الأربعة الأخيرة ، وما أورده الإمام الدماميني من أمثلة غير خارج عن القاعدة كما اعتقد بل هو ضمن القاعدة الكاملة التي أقرها ابن هشام والسيوطي.

فمثال: يوم الجمعة صمتاً فيه ، ينطوي تحت حذف المتعلق شريطة التفسير ، والمثال: بالرفاء والبنين، تحت وقوع المتعلق مثلاً ، وهو يستوفي ما اعترض به الدماميني فالتعميم في القاعدة أوضح أن الاعتراض الثاني هو لعدم توسيع الإمام الصفدي في ذكر القاعدة كاملة .

وإضافة لهذا فقد ذكر ابن شملان آياتاً أخرى للإمام الشوكاني فقال: " أما مواضع وجوب حذف عامل الجار والمجرور هي في قوله :

يَجِبُ حَذْفُ مُتَعَلِّقَاتِ الظُّرُوفِ .. كَذَا كُلُّ مَا حَفِظَتْهُ الْحُرُوفُ

بِبَابِ الصَّلَاتِ وَأَمْثَالِهَا .. مَعَ الْخَالِ فَاعْلَمْ بِهِ وَالْوُصُوفُ

وَرَفْعِ الظُّوَاهِرِ تَفْسِيرِهَا .. كَذَا خَيْرَ قَسَمٍ بِالْحُرُوفِ"⁽⁵⁾

فعده الإمام الشوكاني المواضع الثمانية وهذا يدل على أن كتب النحو اتفقت في ذلك وأن الإمام الصفدي قصر عن إتمام القاعدة.

وقد ذهب شراح اللامية عند إعرابهم لبيت الطغراني إلى تقدير المتعلق فذكر الإمام ابن جماعة أن الجار والمجرور فيه متعلق بفعل محذوف لأنه صلة (ما) أي الذي كان بالكرائم ، والرباط الضمير المستتر فيه⁽⁶⁾.

(1) الآية 10 من سورة إبراهيم .

(2) الآية 1 من سورة الليل .

(3) الآية 57 من سورة الأنبياء .

(4) انظر معنى اللبيب 103/1 ، والأشباه والنظائر 250/1 .

(5) جامع الفوائد في النحو والصرف ، ص 27 .

(6) انظر البصاح المبيد لابن جماعة ، لوحة رقم 51 .

وهذا قرره أيضا الإمامان البطاوري والمنبأوي . من أن (بالكرائم) متعلق بفعل صلة الموصول ، و (من جين) بيان له (ما) فهو متعلق بمحذوف حال منها (1) .
 وبالنظر إلى هذه القاعدة ، يرى ابن أقبرس أنه ليس للصفدي فيها غير النقل وأن رأيه غير قاذح في القواعد الأكثرية والأغلبية فما حدث مع الصفدي في هذه المسألة ، يشبه ما ذكره بعض فضلاء الصرف من قاعدة قلب الواو ألفاً في (استحوذ) عملاً بالقاعدة الصرفية في إيراد قوله - تعالى - : «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ» (2) والقياس (استحاذ) فالخطب هين في هذا المقام وليس على الصفدي في ذلك شيء (3) ، وما ذهب إليه ابن أقبرس لا يعد اعتذاراً لأن الإمام الصفدي كان في وسعه أن يقول : ومن المواضع التي يضمن فيها العامل كذا وكذا ، ويكون في حل من اعتراض الإمام الدماميني .

(1) انظر شافية النجم للإمام البطاوري ، ص 31 ، وانظر تحفة الراي للإمام المنبأوي ، ص 35 .

(2) الآية 19 من سورة المجادلة .

(3) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ، ص 183 .

وقال في البيت الحادي والثلاثين:

فإن جئحت إليه فاتخذت نفقا .. في الأرض أو سلما في الجو فاعترل

معنى البيت : إن ملئت إلى حبة السلامة من المشاق والأخطار في مزاحمة الناس ، وفترت عن مكاسب الشرف ، فاجعل لك ممرا في الأرض تسكنه أو سلما ترقى عليه في الجو وبذلك تبعد عنهم .

قال الصفدي: " فاتخذ : الفاء جواب للشرط ، اتخذ : فعل أمر والفاعل مستتر فيه تقديره أنت (1) .

اعترض الدماميني قائلا بأن الصفدي ليس هو أول متسامح من النحاة في جعل الفاء جوابا للشرط ، بل غيره كثير ، وهو كلام غير معقول إذ الجواب مسبب عن الشرط ومعلوم أن الفاء لا يمكن تصور ذلك فيها ، وإنما الجواب ما هو واقع بعدها ، وهي رابطة بينه وبين الشرط (2) .

وقد انتقد ذلك على النحاة جمال الدين بن هشام في قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال : الفاء رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة (3) .

وقد وافق الإمام التميمي الإمام الصفدي في إعرابه لـ (فاتخذ) وجعل الفاء جوابا للشرط (4) وتبعه في ذلك الإمام العكبري (5) .

وخالفهما ابن جماعة النحوي (6) واعتبر أن (الفاء) رابطة لجواب الشرط ، وأن جملة (اتخذ) من فعل وفاعل مستتر هي جواب الشرط ، وتبعه الإمام البطائري (7) والإمام المنياوي (8) .

قال ابن مالك :

فعلين يقتضين : شرط قدما .. يتلو الجزاء وجوابا وسما

أي أن أسلوب الشرط يقتضي جملتين أي فعلين ، والثانية الأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، وله في ذلك تفاصيل وقال :

(1) الغيث المسحوم 57/1 .

(2) انظر نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 39 .

(3) انظر معنى اللبيب 652/2 .

(4) انظر مختصر شرح اللامية ، للتميمي ص 234 ، والمخطوط لوحة رقم 124 .

(5) انظر شرح اللامية للعكبري مخطوط ، لوحة رقم 223 .

(6) انظر شرح اللامية لابن جماعة لوحة رقم 67 .

(7) انظر شافية النجم للبطائري ، ص 41 .

(8) انظر تحفة الرائي للإمام المنياوي و ص 45 .

واقرن بفاحشاً جواباً لو جُعلَ .. شرطاً لأنْ أو غيرها لم يُجعلْ

أي إذا كان الجواب لا يصح أن يكون شرطاً ؛ وجب اقترانه بالقاء وذلك كالجملـة الاسمية ، وكفعل الأمر ، وكالفعلية المنفية فقال :

والشُرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ .. والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

فيجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء عنه بالشرط ، إن دل دليل على حذفه نحو : أنت ظالم إن فعلت ، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه بتقدير : أنت ظالم إن فعلت فانت ظالم ، وهذا كثير في لسانهم⁽¹⁾.

وإنما سقت هذا دليل على أن ابن مالك اعتبر أن القاء رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط ليس إلا فقد ذكر في النبيت الأول أن للشرط فعلين ، ثم ذكر أن جواب الشرط لو لم يصح أن يكون فعلاً بشروطه جاز اقترانه بالقاء ، ولم يقل أن تحل القاء محل الجواب بدليل أنه لو حذف هذا الجواب لدليل يدل عليه ؛ استغنى عنه بفعل الشرط وليس بالقاء⁽²⁾.

وذهب ابن هشام إلى أن القاء تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً وذلك في ست مسائل حصرها بالأمثلة⁽³⁾.

وهذا عينه ما ذكره ابن هشام في موضع آخر⁽⁴⁾ فالأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط ، أي صالحاً لأن يكون شرطاً ، فإن وقع جواباً أي غير صالح لأن يكون شرطاً ؛ فيجب حينئذ اقترانه بالقاء لتربطه بالشرط ، بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذ بينهما ، وتكون الجملة برمتها في محل جزم على أنها جواب الشرط .

وتسمى هذه القاء فاء الجواب ؛ لوقوعها في جواب الشرط ، وفاء الربط لتربطها الجواب بالشرط⁽⁵⁾.

وقد انتصر للصفاي ابن أقيرس ، فأورد أن كون القاء جواباً جرى في اصطلاحهم إطلاقه على القاء من باب الحذف بالاكْتفاء ، وذلك بقرينتين إحداهما الإصلاح والأخرى عقلية ، فيطلقون على القاء جواباً والمراد ما بعدها ، بقرينة

أحدهما ، لا صطرح .

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 27/4 ، 31 ، 34 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 76/4 .

(3) انظر مفتي اللبيب 183/2 .

(4) مفتي اللبيب وبيانه حاشية السوقي 1331 / 2 .

(5) انظر جامع النور العريضة ، للغلاييني 391 / 2 .

العقل والاصطلاح . وهذا خارج عن غرضه الذي بنى عليه انكتاب من تعقبه على الصفدي في سؤال أو جواب (1).

قال الإمام الصفدي : " قاعدة : جميع أفعال الأمر فاعليها يجب استتاره فيها ولا وجه لإبرازه إلا إن قصد التوكيد أو العطف على الفاعل كقوله - تعالى - : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (2) وعلى هذا فيرد على الشيخ جمال الدين بن الحاجب ومن تابعه في قولهم : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (3) فإن ضمير الفاعل المستتر في الأمر كلمة بإجماع النحاة ولم يتلفظ به . وأجيب بأن المراد باللفظ ما كان بالقوة أو بالفعل فإن انضمام المستتر في الأوامر كلياً لفظ بالقوة . أي في قوة المنطوق به ، ولهذا قال الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل : الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منوي معه كذلك ... (4) (5).

رد الإمام الدماميني معترضاً بأن كلام الصفدي فيه نظر من وجوه :

أولاً : إن كلامه منتقض ؛ لأن الضمير المستتر الذي هو فاعل فعل الأمر إذا قصد توكيده أو العطف عليه يبرز ، وهو خطأ ، فإن استتاره واجب في جميع الحالات ، سواء أكد ، أو عطف عليه أم لا ، فإذا قيل : (قُمْ أَنْتَ) فالضمير مؤكد لتفاعل المستتر ، ولا يقال إنه الفاعل وكذلك إذا قيل : (قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ) .

وذهب الإمام السيوطي إلى أن فعل الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، بأنه لا يصح في : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، الحكم بعطف زيد على فاعل قُمْ ؛ لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، فيجمل ما وقع من ذلك على أن (زيد) مرفوع بفعل دل عليه (قُمْ) أي : قُمْ أَنْتَ وَلِيقُمْ زَيْدٌ ، وعليه يحمل قوله - تعالى - : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (6).

ثانياً : أن ما أورده على ابن الحاجب نشأ من عدم التحقيق لمفهوم اللفظ الذي ذكره المحققين بأن اللفظ في الأصل مصدر لفظت الشيء من في أي رميته (7) ثم أريد به هنا ما يتلفظ به قلنا خروفاً أو كثرت ، وقولنا ما يتلفظ به أعم من أن يكون

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ص 208 .

(2) الآية 35 من سورة البقرة .

(3) انظر شرح الرضوي على الكافية 19/1 .

(4) انظر شرح التسهيل 3/1 .

(5) الفيت السمع 57/2 - 58 وقد ذكر في هامش ص 58 أن قول الصفدي : لا وجه لإبرازه إلا إن قصد التوكيد ، فمقتضاه أن الضمير المستتر الذي هو فاعل فعل الأمر يبرز عندما ذكر وليس كذلك بل هو واجب الاستتار في جميع الحالات ، والبارز إنما هو مؤكداً ولا يقال أنه نفس الفاعل .

(6) انظر الأثنياء والنظائر للسيوطي 4/46 .

(7) انظر لسان العرب مادة (ق) والصحاح مادة (لفظ) .

موجوداً في الخارج حتي يكون مسموعاً ، أو في الخيال حتي يكون مخيلاً غير مسموع ، فإتباعاً وضع الحقيقة الصالحة لوقوعها على الأفراد لم يدخل في مفهومه أحد الوجوديين الخارجي والذهني ، فعلى هذا دخل الضمير المستكن في (قَم) وأمثاله إذ يصدق على ذلك أنه لفظ بالتفسير المذكور فإن قيل : كيف يصح شمول اللفظ لما هو مخيل منوي ، والمخيل غير مسموع واللفظ مسموع ، فالجواب : أن اللفظ الموجود في الخارج هو المسموع ، واللفظ أعم من أن يكون موجوداً في الخارج ، أو مخيلاً في الذهن وما وضع لشيء لم يعتبر فيه الوجود الخارجي ، ولا الوجود الذهني ، فإن الوجود زائد على الماهيات ، واللفظ الموضوع للماهية لم يعتبر فيه الوجود كما لم يعتبر فيه سائر الصفات من الوحدة والكثرة وغيرها ، فقد وضح أن عبارة ابن الحاجب ومن تابعه لا يرذ عليهما شيء مما ذكره هذا الرجل.

ثالثاً : إن كلام ابن مالك في هذا الموضوع غير محرر وذلك لأن منويًا من قوله : أو منوي مع ذلك (1) صفة لموصوف محذوف تقديره أو غير لفظ منوي مع اللفظ ليدخل فيه مثل الضمير المذكور ؛ فإنه كلمة وليس بلفظ إذ لم يسمع في الخارج ولكنه غير لفظ ، وهو منوي مع اللفظ المسموع ، وهو (قَم) فيرد عليه أن غير اللفظ المنوي ، يشمل الخط المنوي ، والعقد المنوي والتصبية المنوية مع اللفظ ، فينبغي أن تكون كلها كلمات ، وقد سئم لأنها ليست بكلم ، وأيضاً معية المنوي لفظ أما بحسب مقارنتها في الخارج ؛ فيلزم أن يكون المنوي في الخارج ، وأيضاً يلزم أن يكون لفظاً فإن المانع من كونه لفظاً كونه منويًا ليس في الخارج ، وإن كان بحسب مقارنتها في الذهن ، فيلزم أن يكون المخيل لفظاً ؛ فيقع فيما فر منه ، أن يجاب عنه بأن المقارنة بحسب الزمان على معنى أنه في الزمان الذي وجد فيه اللفظ في الخارج تحقق المعنى المنوي في الذهن ، فلم يلزم شيء من المحذورات ، وأيضاً إذا صح إطلاق الاسم والكلمة على هذا المنوي ، فما المانع من إطلاق اللفظ عليه ؟ فكما صح أن يقال : إنه كلمة واسم ، صح أن يقال : بأنه لفظ فلا حاجة إلى هذه التعتقات ، فهكذا ينبغي أن يفهم هذا المحل على ما قرره بعض الأئمة (2) (3).

ذكر ابن يعيش أن الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف ، فاللفظة جنس للكلمة ؛ وذلك أنها تشمل المهمل والمستعمل ، فالمهمل يمكن انتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو : صص وكفف ، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال

(1) انظر شرح القليل 41.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 18/1 ، وشرح الرضي 19/1 .

(3) انظر مخطوطة نزول الفيث نسخة 1 - لوحة رقم 39 ، 40.

سببويه : كل كلمة لفظة ، وليس كل لفظة كلمة ⁽¹⁾ والأشياء الدالة خمسة : الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنسبة ، واللفظ ، فاللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال . وقوله : الدالة على معنى ، فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى ، وقوله : مفرد ، فصله من المركب نحو : الرجل والغلام ونحوهما مما هو معروف بالأنف واللام ... ⁽²⁾

وذكر الرضوي أن اللفظ في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة ؛ يُطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني وعلى أكثر منه ، مفيداً كان أو لا ، ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى أنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يُراد بمعنى المفعول ⁽³⁾

ذكر ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك ⁽⁴⁾ :

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم .. واسم وفعل ثم حرف الكلم

وقال أن الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ يشمل الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل والمستعمل وذكر من مواضع وجوب استئثار الضمير موضع فعل الأمر للواحد المخاطب ك(افعل) والتقدير : أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنه لا يحل محله الظاهر ، فلا تقول : افعل زيد ، فأما (افعل أنت) فأنت توكيد للضمير المستتر في افعل ، وليس بفاعل لأفعل لصحة الاستغناء عنه ، فتقول : افعل ⁽⁵⁾ .

(1) انظر الكتاب 24/1 .

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 18/1 ، 19 ، 20 .

(3) انظر شرح الرضوي على الكافية 23/1 ، 24 ، وشرح ابن عقيل 17/1 ، 18 .

(4) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 16/1 ، 17 .

(5) انظر شرح ابن عقيل 19/1 .

وقال في البيت انتاسع والثلاثين :

أَعْلَلُ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبُهَا .. مَا أَضْيَقَ الْعَيْشَ لَوْلَا فَسْحَةُ الْأَمَلِ⁽¹⁾

معنى البيت : أمتي النفس وأعتنيا برقبة الآمال ، وانتظار بلوغها وإدراكها فينتسع لها ما ضاق عليها من الدهر أو العيش ، ففي الآمال راحة للنفس .

قال الإمام الصفدي : " لولا : حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، وهي هنا امتناعية "⁽²⁾

اعترض الإمام الدماميني قائلاً : " قوله لامتناع غيره سهو ظاهر ، وصوابه لوجود غيره ⁽³⁾ إذ لولا الامتناعية هي الداخلة على جملة اسمية لفظية ، لترتبط امتناع مضمون الثانية بوجود مضمون الأولى ، نحو : لولا زيد لأكرمك ، أي امتنع الإكرام لوجود زيد ، أما قوله الصلاة والسلام : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة "⁽⁴⁾ فظاهر الورود على كلام الجماعة ، إذ مقتضاه امتناع الأمر لوجود المشقة ، والواقع خلاف ذلك ؛ وإن المشقة منتفية والأمر موجود وجوابه أن التقدير : لولا مخافة المشقة أمرتهم أمر إيجاب ، فأمر الإيجاب ممتنع وخوف المشقة موجود "⁽⁵⁾

قتل ابن مالك :

على امتناع لوجود دللنا .. لولا ولو ما حيث باسم خصتنا

ف(لولا) تفيد امتناع شيء لثبوت غيره⁽⁶⁾

وقال⁽⁷⁾:

لولا ولو ما يلزمان الابتداء .. إذا امتناعاً بوجود عقدا

(1) تكررت بعض الروايات (الدهر) بدل (العيش) منها رواية الصفدي في الغيث 152/2 . وقد رواه الإمام ابن جماعة بقوله : ما أضيق العمر ، انظر إيضاح المبيهم لوجه 79 .

(2) الغيث المسح 152/2 وقد فصل الصفدي الحديث عن (لولا) وأقسامها ، واستشهد بآيات قرآنية ، وقد ذكر صواب ما قاله في هامش صفحة 152 وهو أن لولا حرف امتناع لوجود .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 47 .

(4) حديث صحيح رواه مسلم ، في كتاب الطهارة في باب السواك حديث رقم (252 ، 147/3) ورواه البخاري بلفظ (مع كل صلاة) في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة ، حديث رقم (887 ، 247/1) .

(5) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ ، لوحة رقم 47 .

(6) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ، 140/2 ، وانظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي 646/2 .

(7) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 4 / 44 ، وانظر حاشية الصنبلان على الأشموني 70/4 .

فتلزم لولا الابتداء ويكون الخبر بعدها محذوفاً وجوباً . ففي حرف شرط تدلّ على امتناع لوجود نحو : لولا رحمة الله لينك الناس (1) وتقتضي حينئذٍ مبتدأ ملزم فيه حذف خبره غالباً ، مثاله و قوله - تعالى - : «لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» (2) وقوله - تعالى : «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا» (3) .

وقول الشاعر (4) :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما .. أبقت نواهم لنا رَوْحاً ولا جسداً (5)

واعتبر الإمام الثميري أن رأي الإمام الصفدي في لولا بأنها حرف امتناع لا امتناع فيه نظر ؛ إذ المقرّر في كتب النحو أن (لولا) حرف امتناع لوجود ، تدخل على جملتين اسمية و فعلية ، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى (6) قال الإمام ابن جماعة النحوي : " ونقل عن الكسائي أن الاسم بعدها مرفوع بفعل مضمر تدلّ عليه (لولا) والتقدير هنا : لولا وجدت فسحة الأمل ، وهذا المذهب قوي لأن الظاهر في (لولا) أن فيها معنى الشرط " (7) .

وقد صرح جميع شراح اللامية بأن (لولا) هي حرف امتناع لوجود ومنهم من فصل فيها فتناول أنواعها ، وحكم الاسم المرفوع بعدها و سبب رفعه (8) وذهب سيويه والنجمي إلى أنها جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رُفِعَ بالابتداء والخبر محذوف (9) .

سبب رفعه الكتاب ٨ ص ٨١

وذكر المبرّد أن لولا هي حرف يُوجب امتناع الفعل لوقوع اسم ، تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا ، فقوله : لكان كذا وكذا إنما هو شيء لم يكن من أجل ما قبله ، ولولا إنما هي (لو) و (لا) جعلتا شيئاً واحداً (10) وذكر ابن السكيت في أماليه بأنها من الحروف المركبة ف (لو) معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره و (لا) معناها النفي

(1) انظر جامع الترمذ في العربية للغلاييني 751 / 3 .

(2) الآية 31 من سورة سبأ .

(3) الآية 21 من سورة النور .

(4) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب 470/1 و في الجنى الداني ص 596 .

(5) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 74، 75/4 . وانظر شرح قطر الندى ويل الصدي ص 252 .

(6) انظر مختصر شرح لامية العم ، للثميري ص 255 .

(7) انظر إيضاح المبيهم في شرح لامية العم لابن جماعة لوحة رقم 82 .

(8) انظر شرح الإمام العكبري . ص 227 ونشر العلم للحضرمي لوحة رقم 33 . وشرح اللامية للإمام الأنصاري ص 62 . وشافية العم للإمام الطائوري ص 51 . ونحفة الرازي للإمام المنبوي ص 55 .

(9) انظر المنبوي 287/1 . وانظر إيضاح المبيهم لابن جماعة لوحة 81 . وشرح تهذيب الفوائد للبرادي 559/2 .

(10) انظر المقضب 67/3 .

فلما ركبوهما بطلن معنياهما ، ودلت لولا على امتناع الشيء لوجود غيره واختصت بالاسم (1).

فلما ركبنا خرجت (لو) من حذوها و (لا) من الجحد ، إذ ركبنا فصيرنا حرفاً واحداً ، فإن الحروف إذا رُكِب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر (2).

ذهب ابن هشام إلى أن لولا تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: لولا زيد لأكرمته ، أما تقدير الحديث النبوي السابق (3) فهو: لولا مخافة أن أشق على أمّتي لأمرتهم أي أمر إيجاب ، وإلا لا نعكس معناها ، إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر ، وذكر ل (لولا) استعمالين آخرين هما:

أ - أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَوْلَا جَآؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (4) وقوله : ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ (5).

ب - الاستفهام نحو قوله - تعالى - : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (6) قوله : ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ (7).

ف (لولا) حرف فيه معنى الشرط ، يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهي عند البصريين كلمة برأسها غير مركبة من (لو) الشرطية ، و (لا) النافية لوجهين: أحدهما: أنها لو كانت كذلك لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها فاعلاً ، وليس كذلك لما تقرّر ، من أن الفعل بعد أدوات الشرط لا يحذف إلا مع وجود مفسر ، الثاني: إن (لا) النافية لا تدخل على الماضي إلا إذا كان دعاءً أو مكرراً ، هذا ومذهبهم أن الاسم بعدها مبتدأ ، وعليه ففسحة مبتدأ والخبر محذوف لدلالة لولا عليه ، وجود ماسد مسدّه - أي الجواب - وجواب لولا في بيت الطغرائي هذا محذوف والتقدير: لولا فسحة الأمل موجودة لمت حيرة من ذلك (8).

(1) انظر أمالي الشجري 76/2 . وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 44/4 .

(2) انظر الإنصاف في سبيل الخلاف لأبي سعيد الأنباري ص 80 - 81 .

(3) الحديث النبوي ورد " لولا أن أشق على أمّتي" الحديث في الصفحات السابقة .

(4) الآية 13 من سورة النور .

(5) الآية 16 من سورة النور .

(6) الآية 10 من سورة المنافقون .

(7) الآية 8 من سورة الأنعام .

(8) هنا ما أورده ابن جماعة في إيضاح البهم من شرح لامية العجم مخطوط لوحة 81 ، 82 ، وأورده المرادي في الجنى الداني ص 597 ، وأورده الأنباري في الإنصاف 80 - 81 - 82 .

ويجب كون خبر (لولا) كونا مطلقاً محذوفاً ، فإذا أريد الكون المقيد ثم يجر أن تقول: لولا زيد قائم ، ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: لولا قيام زيد لأتيتك.

وذكر الرّماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك أنه يكون كونا مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيداً كالقيام والقعود ، فيجب ذكره إن لم يعلم .

وذكر الإمام المرادي أن (لولا) دخلت على امتناع شيء لوجود غيره ، وقد يقال لوجوب غيره وفيه من قول ابن مالك : يلزمان الابتداء فائتان :

الأولى : أنهما لا يليها الفعل وما ورد منه فهو مؤول .

والثانية : أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء⁽¹⁾.

فالأولى أي (لا يليها الفعل) هناك من النحاة من جعله قسماً ثانياً لـ (لولا) فهي عنده على قسمين: أحدهما مختصة بالأسماء ، والآخره مختصة بالفعل ، ودون تأويل⁽²⁾.

فقول الشاعر⁽³⁾:

لا ذرّ ذرّك إني قد رميتهم .. لولا خذبت ولا عذري لمخذود

فلولا مع الأفعال هي حرف حض ، هو الحذف على إيقاع الفعل ، ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) هو الخبر ؛ لأنه جملة ، ولا ذكر للمبتدأ فيها ، وإذا لم يكن فيه ضمير للمبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، تعيّن حذفه⁽⁴⁾.

فالأمر كما وصفه العلماء هو أن (لولا) حرف امتناع لوجود ، ولو تتبعنا جميع كتب النحو لوجدناها امتناع لوجود بخلاف (لو) فهو امتناع لامتناع ، ومن هنا يرد ابن أقيرس بأنه لم تقع العصمة من السهو لبشر قط ، وإلا فالصفدي لا يجهل الفرق بين (لو ولولا) وقد يختلط ذلك سهواً ، فالخطب هين⁽⁵⁾.

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 364/2 .

(2) ذكره ابن الحاج في شرحه وأورد شواهد على دخول (لولا) على الفعل وذلك دونما تأويل للفعل ، انظر شرح ابن الحاج على شرح المكودي 178/2 .

(3) انشد ابن يعيش البيت ونسبها إلى الجموح الظفري ، شرح المفصل 2/ 135 وشرحها البيهقي في الخزانة 221/1 .

(4) انظر الصفوة الصفية في شرح الثرة الألفية ، لثقي الدين النيلي 306 / 2 .

(5) انظر تحكيم العقول ص 239 .

وقال في البيت الأربعين:

لَمْ أَرْضَ الْعَيْشَ وَالْأَيَّامَ مَقْبِلَةً .. فَكَيْفَ أَرْضَى وَقَدْ وَلَّتْ عَلَى عَجَلٍ

معنى البيت: ما رُضيت بالعيش في صباي في حال الرياسة والحكم ، إذ كانت الأيام مقبلة ، فكيف أرضى بالعيش وقد كبرت ، والأيام قد ولت عني .

ذكر الدماميني أن الصفدي قال : " فكيف: الفاء الداخلة على كيف جواب النفي " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " وكان الصفدي سميع النحاة يقولون بنصب الفعل المقترن بالفاء إذا وقع جواباً لأحد تلك الأمور الستة أو السبعة ، ويعتدون منها النفي ، ويمثلون له بقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، ويقولون معناه على أحد الوجهين : ما تأتينا فكيف تحدثنا (2) فاعتقد الصفدي أن الفاء إذا وقعت بعد النفي كانت للجواب ، فأخطأ من وجهين :

الأول : أنه جعل الفاء نفسها جواب النفي (3) وذلك غير صحيح ، إذ الجواب إن سلّم إطلاقه ، فإنما يُطلق على ما في حيز الفاء بعد أحد تلك الأمور لا على نفس الفاء إذ هي للعطف.

الثاني: أن الجواب إنما يُطلق على ما بعد الفاء الواقعة بعد النفي مثلاً إذا كان ذلك الواقع بعدها فعلاً منصوباً " (4).

ذكر ابن هشام تحت باب الفاء ، أنواعاً عدة من الفاءات وقسمها بحسب ما هي داخله عليه ، فذكر منها الفاء العاطفة ، والفاء الرابطة لجواب الشرط ومعناها الربط وتلازمها السببية وذكر لها ستة أمثلة ، والرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط نحو : الذي يأتيني فله درهم (5).

(1) لم يرد هنا النص في الغيث المسج بل الذي جاء في الغيث : " إن الفاء للتعقيب ، وكيف اسم مبني على الفتح " وربما اطلع الدماميني على نسخة أخرى قد أغربت فيه الفاء (جواباً للنفي) انظر الغيث المسج 172/2.

(2) المعنى الثاني : أن يكون الإتيان ونفي الحديث ، كقوله قال : ما تأتينا محدثاً بل تأتي غير محدث ، انظر حاشية الصبان 451/3.

(3) يُشار هنا إلى أن الإمام الذميري لم يُشر في إعرابه إلى هذه الفاء بل أعرب (كيف) بأنها اسم مبني على الفتح ، انظر مختصر شرح اللامية ص 258 ، وأيضاً ابن جماعة ذكر أن الفاء للترتيب وأعرب (كيف) بأنها عند سيويه اسم مبهم غير ظرف ومحل التصب إلى أنه مفعول ، انظر مخطوطة ابضاح المبهم ، لوحة رقم 82.

(4) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 48.

(5) انظر معني اللبيب 183/1 ، 184 .

وذكر الدماميني في شرحه على مغني اللبيب أن الفاء المفردة هي حرف مهملة خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم : إني ناصبة بنفسها للفعل المضارع ، في نحو : ما تئينا فتحشنا . وذكر للمبرد قوله : بأنها خافضة ، والصحيح عنده هو النصب بأن مضمرة ، وظاهر كلامهم أو صريحه أن الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المتكون من (أن) وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير : زرني فأكرمك هو : ليكن زيارة منك فإكرام مني ، واستشكله الرضي⁽¹⁾ بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ، واختار هو أن تجعل الفاء للسببية قال : وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة يُخلصه للحال أو الاستقبال ظاهر في الحال ... وذكر تفصيلات الفاء ومعانيها بعد ذلك⁽²⁾.

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السئلة الأشياء التي هي (الأمر ، النهي ، النفي ، الاستفهام ، التمني ، العرض) ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن) وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن الجواب مختلف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : إني فأكرمك ، لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت : لا تتقطع عنا فنجفوك ، لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت : ما تئينا فتحشنا لم يكن الجواب نفيًا وهكذا ... فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف⁽³⁾.

وأما البصريون فقالوا إنما هو منصوب بتقدير (أن) وذلك لأن الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ، لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول ، وحول المعنى إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ...⁽⁴⁾

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 63/4 .

(2) انظر شرح المزج للدماميني 807 / 2 .

(3) انظر الحنى الثاني في حروف المعاني ص 66 .

(4) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ص 109 .

وبعد فإِ جواباً نفياً أو طلباً .. محضين (أن) وسترّها ختم نصباً

ف(أن) تنصب وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بيا نفياً محضاً أو طلب محضاً ، ولكلّ مثله فمثل: النفى : ما تأتينا فتحدثنا ، ومثال الطلب وهو يشمل (الأمر ، النهي ، الدعاء ، الاستفهام ، العرض ، التحضيض ، التمني) ولكلّ منها مثاله (1).

واعترض ابن عصفور على وجهين من أوجه إعراب الفعل بعد فاء الجواب منتصراً لمذهب البصريين وسيبويه (2) وهذان الوجهان هما :

1- مذهب أهل الكوفة بأنّ النصب للفعل بعد الفاء بالخلاف وهذا فاسد ؛ لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ما قام زيد بل عمراً ، فنصب لمخالفة الثاني الأول ، وأيضاً فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني ، فيقال لهم : فلم انتصب الثاني ، ولم ينتصب الأول ؟ فدلّ هذا على فساد مذهبيهم .

2- مذهب الجرمي أنّ النصب بنفس الفاء واستدلّ بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقدّم دليل على أنّ النصب بإضمار أنّ ، فجعل النصب بها ، وهذا فاسد ، لأنّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضوع ، فينبغي أنّ تُحمل على ما ثبت لها من معنى العطف ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز إلا بإضمار أنّ ، لأنّ حروف العطف لا تنصب (3).

فالواضح من خلال ما مرّ ، أنّ الفاء ليست جواباً للنفي ، بل هي واقعة في جواب النفي ، ولا تنفي شيئاً وهي مجردة .

وقد ذكر الزجاجي أنّ الفاء قد تكون جواباً للجزاء ، وتكون عاطفة وأشار إلى أنّ سيبويه (4) ذكر بأنها واقعة في جواب الشرط (5).

(1) انظر شرح ابن عقيل 10/4 ، وحاشية الصبيان على شرح الأشموني 3 / 450 وأوضح المسالك 177/4
(2) انظر شرح حمل الزجاجي لابن عصفور 144/2 ففيه تفصيل أكثر وقد عرض لهذه المسألة سيبويه في الكتاب 419/1 والمبرد في المقتضب 16/2 .
(3) انظر شرح حمل الزجاجي ابن عصفور 144/2 .
(4) انظر تحكيم العقول ص 241 .
(5) الكتاب 419/1 ، وفقه اللغة للثعالبي ص 521 .
(6) انظر حروف المعاني للزجاجي ص 39 ، مسألة 106 .

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني : " أرضى : إنما كتب بالياء ، لأنه من رضىت " (1)

اعترض الدماميني بأنه قد تقدم مثل هذا الخطأ في مسألتي (يُشفى وماوى) (2) وفيه مناقشة من وجه آخر ، وهو دعواه أن رضى (ياني) وإنما هو واوي ، وأصله (رضو) لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة لازمة (3)

جاء في لسان العرب : رضى من الرضا مقصور ضد السخط ، يقال هو مرضى ، ومنهم من يقول مرضو ، لأن الرضا في الأصل من بذات الواو ، وتنشبة الرضا (رضوان ، ورضيان) الأولى على الأصل والأخرى على المعاقبة ، وسمع الكسائي (رضوان) في تنبيه الرضا ، وقد رضى ، يرضى ، رضا ، ورضا ، ورضوانا ، ورضوانا الأخيرة عن سيبويه ، قال سيبويه وقالوا : رضىوا ، كما قالوا غزيا أسكنوا العين ، ولو كسروها لحذف لأنه لا يلتقي ساكنان حيث كانت ، ولا تدخلها الضمة وقبلها كسرة ، وراعوا كسرة الضاد في الأصل فلذلك أقروها ياء وهي مع ذلك كلة نادرة ، قال الجوهري ، إنما قالوا رضىت عنه رضا ، وإن كان من الواو ، قال أبو منصور إذا جعلت الرضى بمعنى المراضاة فهو ممدود ، وإذا جعلته مصدر رضى يرضى ، رضى فهو مقصور (4)

والدليل على كون أصل الفعل (رضى) هو الواو وليست الياء ؛ ما ذكره الزمخشري في الأفعال ذوات الواو والياء الواقعتين موقع اللامين ، حيث ذكر أن الأفعال مثل : (دعى ، رضى) أصلها واوي قلبت واوها ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة فهي من باب قلب الواو إلى ياء (5) ، وذكر في القاعدة العامة للواو أن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء ، نحو : غزي ورضي وشأي ، في قولك : يغزيان ويرضيان ويشأيان (6)

- (1) الغيث المسج 172/2 .
- (2) يقصد بالمسألة هنا كلمتي (يُشفى ، ماوى) في البيتين الخامس والعشرون والسادس والثلاثون فقد قال الصفدي : " يُشفى يكتب بالياء لأنه من شفى " " والمأوى يكتب بالياء لأنه من أوى " .
- (3) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 48 .
- (4) انظر لسان العرب مادة (رضى) والصحاح مادة (رضا) .
- (5) انظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص 407 .
- (6) انظر شرح المفصل لابن يعيش 98/10 .

د. الجاربردي

وفي الصحاح ذكر الجاربردي⁽¹⁾ أن الأصل في كل كلمة أن تُكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء والوقف عليها ، فالواضح مما تقدم أن الفعل (رضي) واوي الأصل
كالفعل غزا ، وهذا ماقرره الإمام الدماميني .

وقد ذهب ابن أثير في انتصاره إلى أن قول الصفي : (لأنه من رضى)
يعني من مادة صورة رضى لا من جهة المأخذ الاشتقاقي ، لأن الإعلال لازم على
كلا المذهبين سواء كان مأخوذ من الفعل أو من المصدر⁽²⁾ .

سبحك المحسن

(1) الجاربردي : هو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي ، فقيه شافعي ، اشتهر وتوفي في تبريز
سنة 746 هـ - من أهم أعماله : شرح شافية ابن الحاجب ، انظر الأعلام 1/111 وشذرات الذهب 327/6 . وقد
ذكر صاحب الصحاح قول الجاربردي هذا . انظر الصحاح مادة (رضي) .
(2) انظر تحكيم العقول ص 242 .

وقال في البيت الثاني والأربعين :

وعادة النَّصْلُ أَنْ يَزْهِيَ بِجَوْهَرِهِ .. وليسَ يَعمَلُ إلا في يَدَيَّ بَطل

معنى البيت : إن السيف عادته أن يكون زهوه بجوهره ، ولكن ليس المراد منه إلا القطع والمضاء ، ولا يكون ذلك منه إلا إذا كان في يدي بطل يضرب به أي أنني في ذاتي كالسيف المجوهر لما حزنه من العلوم وملكته من ممارسة الأمور وسياستها ، ولكن لا نفع لها لأنها كامنة ، فأقول مفتخراً ، لو أنني باشرت أمراً وتوليت ولاية لظهرت محاسني في الخارج وبرز في الظاهر نفع ما عندي .

قال الصفدي : " أن يزهي : (أن) تكون زائدة ومفسرة ومصدرية ، فالزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها ، كقوله - تعالى - : (فلما أن جاء البشير) " (1) .

الضم حاصلاً

اعترض الدماميني قائلاً : "إن كان الزائد هو الذي دخوله مساو لخروجه ؛ لزم أن يكون المحيى به عارياً عن الفائدة ، فيمتنع وقوعه في الكلام البليغ ، فضلاً عن الكلام المعجز ، الذي ارتقى إلى أعلى درجات البلاغة ، فكيف يصح إطلاق الزائد على كلمة ، بل على حرف منها في القرآن ؟ مع التصريح بأن معنى الزائد ما ذكره الصفدي ، والحق هو أن الزائد هو الذي لا يضر خروجه ، ويفيد دخوله التوكيد لمعنى جيء به لتأكيد ، على أن جمعاً من فضلاء النحويين يتحاشون إطلاق الزائد على ما يقع في القرآن ، وإن كان مفيداً للتوكيد ، صوناً لحمى هذا الكلام الشريف ويسمون الزائد - بالمعنى المذكور - صفة " (2) .

وقد ذهب الإمامان الدميري وابن جماعة إلى أن (أن) حرف مصدرى ، ينصب الفعل المضارع ، ويخلص معناه للاستقبال وهو ما اختاره العكبري (3) .

لـ (أن) الخفيفة في كتب النحو أربعة مواضع هي :

1- أن المصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وتكون هي والفعل في معنى المصدر نحو : يسرنى أن تقوم يا فتى ، ومعناه : يسرنى قيامك ، وهو ما أعرب به الإمامين البطاوري والمنيأوي (4) (أن) في بيت الطغراني .

(1) من الآية 96 من سورة يوسف ، الغيت المسج 186/2 187 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 50 .

(3) انظر مختصر شرح اللامية للدميري ص 263 و إيضاح المبهم من لامية العجم لابن جماعة مخطوطة ، لوحة رقم 86 ، الإمام العكبري أشار إلى أن (أن) في بيت الطغراني حرف ناصب للفعل المستقبل ، انظر شرح اللامية للعكبري . ص 52 .

(4) انظر شافية النجم ص 56 ، وتحفة الرازي ص 58 .

2- أن المخففة من الثقيلة ، نحو : علمت أن يزيد خير من عمرو ، ومعناه : علمت أن يزيد خير من عمرو .

3- أن الواقعة في موضع (أي) الخفيفة ، أي تفسيرية كقوله - تعالى - : ﴿ وانطلقا فلما مثبث أن امشوا واصبروا على آيائكم ﴾ (1) معناه : أي امشوا ، ولا تقع إلا بعد كلام تام يُفسر بعد تمامه .

4- أن الزائدة توكيدا (2) كقولك : لما أن جاء ذهب ، ونحو : والله أن لو فعلت لفعلت فإن حذف لم تُلح بالمعنى (3) .

قال ابن يعيش : " وقد تزايد (أن) المفتوحة توكيدا للكلام ، وذلك بعد (لما) في قولك : لما أن جاء زيد قمت ، والمراد : لما جاء زيد قمت " (4) .

وقد أسهب الإمام المالقي في تفصيل الكلام على (أن) الخفيفة وذكر وجوهها الأربعة وهي : (المصدرية ، والمخففة من الثقيلة ، والتفسيرية ، والزائدة) وما يهمنا هنا (المصدرية ، والزائدة) باعتبار أن الإمام الدماميني أعربها في بيت الطغراني مصدرية ، و الإمام الصفدي أعربها زائدة .

ف(أن) المصدرية هي التي تكون صلتها في موضع المصدر مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت على ماضٍ أو مضارع ، قال - تعالى - : ﴿ إِنْ كَانَ لِلنَّاسِ عِجَابٌ أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ (5) تقديره : وحينا ، ونحو قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (6) وقوله : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (7) تقديره : عفوكم ، وصومكم ، وهي إن دخلت على المضارع خصته للاستقبال (8) .

و(أن) الزائدة هي ما تقع بعد (لما) وقبل (لو) على اطراد ، نحو : لما أن جاء زيد أحسنت إليك ، ونحو : أن لو قام زيد لخرجت ، ولا تزايد مع غيرها إلا شاذاً .

وذكر الدماميني للزائدة أربعة مواضع هي :

- (1) الآية (6) من سورة ص .
- (2) في الكتاب 1 / 475 : ووجه آخر تكون فيه لغوا ، نحو قولك : لما أن جاء ذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك ، وذكر ذلك أيضا في 3 / 306 .
- (3) انظر المقضب 1 / 187 ، 188 .
- (4) شرح المفصل 8 / 130 .
- (5) الآية 2 من سورة يونس .
- (6) الآية 237 من سورة البقرة .
- (7) الآية 184 من سورة البقرة .
- (8) انظر وصف المعاني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ص 197 .

- 1- (أن) الواقعة بعد (نمّا) التوقيفية ، وهي التي تكون بمعنى (حين) عند بعضهم⁽¹⁾ وسميت توقيفية نسبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه ، واحترز بها من (نمّا) النافية ومن (لما) الموجبة التي بمعنى إلا .
- 2- أن الواقعة بعد (لو) وقبل فعل القسم ، وهو رأي سيبويه وغيره من النحاة⁽²⁾ . وفي مقرب ابن عصفور أنها حرف جيء به لربط الجواب بالقسم⁽³⁾ .
- 3- أن الواقعة بين الكاف ومخفوضها وهذه الزائدة نادرة ، كقول الشاعر⁽⁴⁾ :

يَوْمًا ثَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ .. كَأَنَّ ظَبِيَّةً تُعْطَوُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية من جرّ (ظبية) .

- 4- أن الزائدة إذا وقعت بعد (إذا) كقول الشاعر⁽⁵⁾ :

فَامْهَلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ .. مُعَاطِي يَدٍ فِي لَحْجَةِ الْمَاءِ غَافِرٌ

وذهب الأخفش إلى أنها تُزاد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع وإن كانت زائدة ، إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل ، وقال أبو حيان : " مذهب أبي الحسن ليس بشيء ، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا تذهب إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف " ⁽⁶⁾ .

_____ وذكر ابن هشام أن النسب في عدم عمل أن الزائدة هو عدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف (نو) و(كان) كما في البيت السابق ، وعلى الاسم وهو (ظبية) في البيت السابق أيضا ، ثم ذكر أنه لا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد ⁽⁷⁾ .

(1) وذلك إن ولها فعل ماضٍ . وهو مذهب الفارسي . انظر الجنى الداني للمراذني ص 595 ، وانظر المساعد لابن عقيل 127/3 ، والأصول في النحو لابن السراج 157/2 .

(2) هم الرضوي في شرح الكافية 384/2 والمبرد في المقتضب 188/1 و 539/2 ، وابن مالك في التسهيل 2/233 وأبو حيان في الارتشاف 496/1 والسيوطي في الهمع 18/2 ، ومنهم من قال أنها مخففة من الثقيلة مع القول بزيادتها .

(3) انظر المقرب لابن عصفور 205/1 .

(4) البيت من الطويل وقد اختلف في قائله قيل : أرقم البشكري ، وهو شاعر جاهلي معاصر للنعمان بن المنذر وقيل : للباحث بن صريم البشكري ، كما في كتاب سيبويه 134/2 ، وقيل : لكعب بن الأرقم ، والشاهد فيه زيادة (أن) بين الكاف ومحرورها ، انظر الكتاب 134/2 ، والمنصف 128/3 ، والهمع 150/1 .

(5) البيت من الطويل وقاله أوس بن حجر وهو من قصيدة فلبية والصواب كما في النويان ص 71 ما نقله السيوطي في التصريح 233/2 وهو :

مُعَاطِي يَدٍ مِنْ حَجَةِ الْمَاءِ غَافِرٌ

وفي شرح شواهد المعنى 122/1 ، والشاهد فيه : زيادة (أن) بعد (إذا) .

(6) ارتشاف الضرب 1641/2 - وانظر معاني القرآن للفراء 377/1 ، وانظر شرح المزج للحماني 196/1 .

(7) انظر معاني اللبيب 55،56/1 .

وذهب ابن أثيرس إلى أن انصفاي ليس له في هذا غير النقل . وقد تقدم من
 الأئمة في هذا النحل الإمام القرطبي (1) فقد ذكر في تفسير الآية من سورة يوسف
 بأن أن زائدة (2) فكيف يصف الدماميني الصفاي بالجهل ، وهذا النحل غير محل
 تجهيل .

(١) القرطبي هو أبو عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي، من كبار المفسرين من أهالي قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر في صعيد مصر، توفي سنة 671 هـ من مؤلفاته: التذكرة بأحوال الموتى والأخرة، والجامع لأحكام القرآن، أنظر ترجمته في شذرات الذهب 335/5، والأعلام 322/5.

(٢) أنظر الجامع لأحكام القرآن 261/9.

قال في البيت الثالث والأربعين:

ما كنت أوتّر أن يمتدّ بي زمني .. حتى أرى دولة الأوغاد والسفل

معنى البيت: لو كان لي اختيار في امتداد أجلي ، ما كنت أختار بقائي وامتداد عصري حتى تنقضي دولة الكرام ، وأرى بعدها دولة اللثام والغوغاء.

قال الصفدي: "ما كنت: كان ناقصة إذا استوفت اسمها وخبرها ... وتامة إذا استوفت مرفوعها واستغنت به ، كقوله - تعالى - : «وإن كان ذو عسرة فنظرة»⁽¹⁾ وهي بمعنى وجذ ، وتأتي زائدة في مثل قول الشاعر⁽²⁾ :

سكرة بني أبي بكر تسمى .. على كان المظهمة الجباد

وقول الآخر⁽³⁾ :

فكيف إذا مررت بذار قوم .. وجيران لنا كانوا كرام

قلت: قد مثل بهذا البيت جماعة من أهل العربية شاهدا على زيادتها وهو مشكل لأنهم لم يقولوا بزيادتها وزيادة اسمها ، فإنها هنا مع اسمها ، أما في البيت الأول فمسلم أنها زائدة لأنها لم يصحبها اسمها ، وأما في البيت الذي أوردوه ، فيحتمل أن تكون على بابها مع التقديم والتأخير والتقدير : وجيران كرام كانوا لنا ، وهذا متجه ولم أر أحدا ذكره ...⁽⁴⁾

اعترض الدماميني قائلا: " أقول للقاتل بزيادة (كان) في البيت الثاني أن يمنع كرون الضمير المصاحب لها مرفوعا ، وتقدير البيت ذكره ابن عصفور ، وهو أنه قال : يتصور زيادة (كان) في هذا البيت على أن يكون أصل المسألة : وجيران لنا هم كرام و (لنا) في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل بـ (لنا) على نحو : مررت برجل معه صقر صائد به غدا ؛ لأن سيوييه قد نصّ على أن صقرا مرفوع بـ (معه) ؛ لأنه لو قدر المجرور خبرا لـ (صقر) لكانت النية به التأخير ؛ لأن النية

(1) الآية 280 من سورة البقرة .

(2) أنشد الغراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل . ولم يعرف العلماء له قائلًا ويزوي :

حيث بني أبي بكر تسمى .. على كان المظهمة الصلاب

والشاهد فيه : زيادة (كان) بين الجار والمجرور ، وتلخيص زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى ، انظر شرح ابن عقيل 260/1 ، وارتشاف الضرب 96/2 .

(3) قاله الفرزدق ، وهو من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وقيل يمدح سليمان بن عبد الملك ، جاء في ديوانه 290/2 ، والبيت من شواهد الكتاب 953/2 ، وارتشاف الضرب 97/2 .

(4) الغيث المسجم 200/2 .

الترجمة
لا بد من عصفور
ويصنع في قصور
الإعلاء

في الخبر أن يكون بعد ابتداء ، وإذا كان صفة و(صقر) مرفوع به ؛ كان في موضع لا ينوي به التأخير ، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجر أن ينوي به الوقوع في غير موضعه ، ثم زيدت (كان) بين (لنا) و(هم) لأنها تزداد بين العامل والمعمول فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ(كان) وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد اتصل بغير عامله في الضرورة ⁽¹⁾ .

وذكر الدماميني إن كان القول بزيادتها قد قصد به هذا ؛ فلا يرد عليه ما ذكره الصفدي ، من لزوم القول بزيادة (كان) مع اسمها . وأما تخريج البيت على التقديم والتأخير ، وأن الأصل : وجيران كرام كانوا لنا فاختراره المبرد ⁽²⁾ وذهب أكثر النحاة إلى أن (كان) في البيت المذكور ليست زائدة ، فقالوا : كانوا : كان واسمها ، ولنا : في موضع الخبر ، والجملة في موضع الصفة لجيران ، وكرام : صفة بعد صفة ، وذلك نظير قوله - تعالى - : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ⁽³⁾

قال ابن مالك :

وقد تُزَادُ كَانَ فِي حَسْوِ كَمَا .. كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقْدُمَا ⁽⁴⁾

أي تزداد (كان) بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي ، وشذ قول أم عقيل ⁽⁵⁾ :

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلٌ .. إِذَا تَهَسَّبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، وشذ قوله :

جِيَادُ بَيْتِي أَبْكَرُ نَسَامِي .. عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ ⁽⁶⁾

والشيئان المتلازمان مثل الصفة والموصوف ، ودليله قول الفرزدق :

(1) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 51 . وانظر هذه المسألة كاملة في شرح حمل الزحاحي لابن عصفور 416/1 ، 417 ، وأورد البيت :
وما علينا إذا ما كنت حارثنا .. ألا يجاورون إلاك ديار

وقال ابن الفراء أشده ولم يصبه ، وابن ابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة .
(2) انظر المقضب 117/4 .

(3) من الآية 155 من سورة الأنعام .

(4) بيت ابن مالك في شرح ابن عقيل 258/1 .

(5) أم عقيل : هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، وقوله : شذ ، أي شذ زيادة كان بلفظ المضارع ، وهذا البيت من شواهد شرح الأشوسني 118/1 ، وشرح ابن عقيل 261/1 .

(6) هكذا رواه ابن عصفور في شرح حمل الزحاحي 415/1 .

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِذَارِ قَوْمٍ .. وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا⁽¹⁾

وبين العاطف والمعطوف ، وبين نعم وفاعليها ، وبين المبتدأ وخبره ، والفعل ومرفوعه ، والنصلة والموصول .

وشرط الزيادة لم يشذ منه الزيادة بين الجار والمجرور عند ابن مالك⁽²⁾ بل على العكس ، فقد ذكر جواز زيادتها بين الجار والمجرور⁽³⁾ ، وأورد البيت :

سُرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

وأما زيادتها بين الصفة والموصوف في قول الفرزدق فقد أجازد سيبويه⁽⁴⁾ واعتبر أن (كانوا) في البيت السابق زائدة ، في حين أنكر الميرد زيادتها في هذا البيت بناءً على زعمه أنها تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وقدر هذا البيت على أن قوله ، لنا : جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بكان هي اسمها ، وغاية ما في هذا الباب أن الشاعر فصل بين الصفة والموصوف بجملة مؤلفة من كان واسمها وخبرها ، وهذه الجملة في محل صفة مجرورة لجيران .

قل الرضي : " اعلم أن (كان) تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب وذكر البيت :

سُرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

وكذلك قيل في قوله - تعالى - : «مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا»⁽⁵⁾ ، أنها زائدة ، غير مفيدة للماضي وإلا فأتين المعجزة⁽⁶⁾ ، وأما إذا دلت (كان) على الزمان الماضي ولم تعمل ، نحو : ما كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، فهي زائدة عند سيبويه⁽⁷⁾ .

أحسن

(1) وقد ذكر ابن هشام في أوضح المسالك بأن (كان) في هذا البيت ليست زائدة لرفعها للضمير . خلافاً لسيبويه ، انظر المعنى 340/1 .

(2) انظر شرح التسهيل 361/1 .

(3) وقد وافق الأشموني في شرحه 118/1 على ما قاله ابن هشام باعتبار توسط (كان) الزائدة بين الجار والمجرور شأنًا في تعليقه على البيت المذكور .

(4) اعتمد سيبويه على أن الزيادة تعني صحة سقوط اللفظة وإن عملت عند ذكرها باعتبار (كان) غير زائدة ، هي هنا ناقصة ، والضمير اسمها ولنا خبرها ، وباعتبارها زائدة فعلى إعمالها تامة والضمير فاعليها ، وعلى إعمالها قيل : الأصل : هم لنا ، انظر الكتاب 189/1 .

(5) الآية 29 من سورة مريم .

(6) قصد أن اعتبار (كان) مفيدة لسبب الماضي أي غير زائدة تضع مع المعجزة لأنه لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه كليم بعد انقضاء فترة الطفولة . انظر شرح الرضي على الكافية ، 191/1 .

(7) انظر شرح الرضي 191/1 .

سراء

وذهب الإمامان الذميري وابن جماعة في بيت الطغراني إلى اعتبار (كان) فعلاً
ماضياً رافعاً للاسم وهو هنا ضمير المخاطب المتصل به (1).

ذكر الصفدي عقب الكلام على قوله - تعالى - : (مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) تقدير
(كان) في الآية الكريمة تامة بمعنى وجد أو حدث بعيداً ، لأن عيسى عليه السلام لم
يُخلق ابتداءً في المهد ، وتقديرها زائدة أفضل .

لا يسلم الدماميني بأنه يلزم تقدير تمامها أن يكون المعنى أن أول خلق عيسى -
عليه السلام - كان في المهد كما قال الصفدي ، وأي وجه يدل على ذلك ، وما
ادّعه الصفدي أنه الأفضل والأجود ، رأى الدماميني أنه أردى الأقويين ! : لأن
الأصل عدم الزيادة (2) ، وقد نص بعض الأئمة على أن (كان) إنما تزداد في
ضرورة الشعر ، فتقدير الآية الشريفة عليه غير مناسب ، لاسيما والصفدي يعتقد
أن الزائد هو الذي دخوله في الكلام كخروجه ، فيلزم وقوع الكلمة في القرآن حشواً
لا فائدة في وجودها فقال الدماميني : معاذ الله من ذلك (3).

يمكن أن يكون وجه الدلالة أنه إذا انطبق المفهوم من وجد وحدث على الفعل
(خلق) وأمكن التفسير به ، وجعلنا (في المهد) متعلقاً به ، وجعلنا (صبياً) حالاً منه
لزم ذلك ، لأن اختيار أبي البقاء في إعرابه اختياراً أولياً ، وجاء في شرح الحاجبية
أن الأئمة قنروا الآية : بكيف نكلم من في المهد حال كونه صبياً ، وهذا صريح في
كونها زائدة في هذا المحل ، وتعليل الدماميني بأن الأصل عدم الزيادة فيه مخالفة
للغة العرب وأئمة النحو وتصريحهم بزيادتها في مواضع عديدة (4).

وما نقل عن أن (كان) لا تزداد إلا في ضرورة الشعر ففيه خلاف مشهور بين
البصريين والكوفيين في زيادة الأفعال الناقصة من عدمه.

فعند البصريين أنها لا تزداد إلا (كان) الناقصة فقط ، وعند الكوفيين أنها قد تزداد
أصبح وأمسى أيضاً ، وأجازه أبو علي الفارسي (5) ، ولم يقتد هذا بضرورة الشعر مع
قننه وتدرته ، وتساءل ابن أثير عن كيف يقتد المذهب الصحيح بالضرورة .

(1) انظر مختصر شرح اللامية ص 265 ، و إيضاح المبهم مخطوطة لوحة رقم 89 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 361/1 ، وقال أيضاً بشذوذ زيادة (كان) بين الجار والمجرور .

(3) انظر مخطوطة نزول النيث نسخة أ - لوحة رقم 51 .

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش 99/7 .

(5) هو أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي . أكرم أعيان زمانه في
علم العربية ، كان كثير من تلاميذه يقول عنه : هو فوق المبرد ، أخذ النحو عن جماعة من أعيان العربية ،
كفرجاج وابن السراج ، توفي سنة 377 هـ من مولده : الحجة والتكريم ، وابيكت الإعراب . نظر بغية
الوعاة 496/1 . ومعجم الأتباء 232/7 .

قال ابن مالك شذت زيادة أصبح وأمسى في قول بعض العرب : ما أصبح
أبردّها ، وما أمسى أدفاها ، و كقول الشاعر (1) :

أعاذلُ قولي ما هويت فأؤبى .. كثيراً أرى أمسى لَدَيْكَ ذُنوبِي

ذكر ابن الحاجب أن هذا الذي ثبت عند البصريين فلا يُقاس عليه لشذوذه وقلته ،
وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد (ما) التعجبية (2).

واعتبار النصفدي بأنه إذا جاءت (كان) في الآية تامة بمعنى وجد بعيد ؛ واعتبار
تقديرها في الآية زائدة أجود ، رد عليه الدماميني بأن تقديرها زائدة غير مناسب
لأنه يرى بأن لا يوجد في القرآن حشو .

وقد ذكر الزمخشري بأن (كان) تأتي لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ .
مبهم ، ويصلح للقريب وللبعيد ، وهو في الآية الشريفة للقريب ، والذال عليه سياق
الكلام ، وأنه جيء به للتعجب ، ووجه آخر وهو أن يكون (تكلم) حكاية حال
ماضية ، أي : كيف عهد قبل عيسى عليه السلام - أن يكلم الناس صبياً في المهد
فيما سلف من الزمان حتى تكلم هذا (3).

وذهب الإمام القرطبي في تفسيره إلى كونها تامة عن ابن الأنباري وعثله بأنه لو
كانت بمعنى وجَد أو حَدَث ؛ لاستغنت عن الخبر (4).

وقد فصل ابن جماعة الحديث عن (كان) الناقصة والتامة ، فاعتبرها أم الأفعال
الناقصة ، وهي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ، أي أن أسماءها دائماً تجعلها
مقررة وثابتة على صفة هي مفهوم أخبارها على أنها متصفة بمعاني الأفعال
الناقصة ، فمعنى : كان زيد قائماً ، أن زيد متصف بصفة هي القيام المتصف
بالكون أي الحصول والوجود في ما مضى ، لهذا قيل أن فاعلها الحقيقي هو مصدر
إخبارها المضاف إلى أسمائها ، إذ معنى جميع الأفعال الناقصة كينونة الشيء بعد
أن لم يكن ، وذلك الشيء هو مصدر الصفة التي هي أخبارها فتقدير قولنا : كان
زيد جالساً ، كان جلوس زيداً ، وصار زيد غنياً ، أي : صار غنياً زيداً ، أي وجَد
كل منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، وهكذا .

(1) البيت من الطويل ، ولم ينسده الأشموني 265 / 3 ، وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل 362 / 1 .

(2) انظر شرح الرضوي على الكافية 103 / 1 .

(3) انظر الكتاب للزمخشري 15 / 3 .

(4) انظر الجامع لأحكام القرآن 102 / 11 .

وإنما حُصِنَتْ هذه الأفعال نواقصاً ؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعيا . ولأنَّ من ذكر منصوبيا في تمام فائدتها . ولا يقال أنَّ جميع الأفعال المتعدية يتوقف معناها على ذكر المفعول ، فيلزم أنَّ تكون نواقص ، لأننا نقول أنَّ الأفعال التامة إنما تذكر ولا يقصد إسداها إلى من قامت به وهو الفاعل ، وإنما يحتاج إلى ذكر المفعول تنميماً للفائدة ، حيث يُراد بيان من وقعت عليه نحو : ضربت زيدا ، وليذا تكتفي بمرفوعيا إذا نزلت منزلة اللازم . كقولك : ضربت وأعطيت.

وأما الناقصة فإنما تكون مقيدة بما هو مسند في الحقيقة أي لأخبارها لا أنَّ تُسند إلى أسمائها على ما مرَّ تقريره ، وبهذا يظهر الفرق ، وهو أنَّ المفعول في الأفعال التامة قيدٌ لها ، والأخبار المُشبهة به في الأفعال الناقصة مقيدٌ بها⁽¹⁾.

وقد صرح ابن أثير أنَّ الصفدي قد نقل قبل استبعاد كون كان تامة أقوال الناس في هذا المقام نقلاً محرراً⁽²⁾.

(1) انظر هذا التفصيل في إيضاح المبهم في شرح لامية العجم ، لابن جماعة لوحة رقم 88 ، 89 .

(2) نقله ابن أثير في تحكيم القول ص 254 ، عن الخيز المسجم 202/2 ، 201 .

وقال في البيت السابع والخمسين :

تَرْجُو الْبَقَاءَ بِدَارٍ لَا تَثْبَاتَ بِهَا .. فَهَلْ سَمِعْتَ بِظُلٍّ غَيْرِ مُنْتَقِلٍ

معنى البيت : أترجو الخلود بدار هي في نفسها ، لا بقاء لها وهي أشبه شيء بالظل في كونها وفسادها .

قال الإمام الصفدي : " تَرَجُو : فعل مضارع وأصنعه أترجو ، فحذف همزة الاستفهام وهو جائز ، كقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي : (1) .

فوالله ما أدري وإن كنت ذارياً .. بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

تقديره : أسبع " (2) .

اعترض الإمام الدماميني قائلًا : " يجوز أن يكون تَرَجُو خبراً على حاله ، ولا حذف في الكلام ، كما قال المحققون في قوله - تعالى - : «وَبَلَّكَ نَمَّةً تُحْبِبُكَ عَلِيٌّ» (3) إنه خبر " (4) .

ثم استطرد معترضاً على معنى البيت الذي أورده الإمام الصفدي بأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل فحكي كلامه ، ثم عاد عليه بالإبطال (5) ، وفي هذا الموضع كذلك ، فإنه أخير بأن مخاطبه يرجو البقاء بدار كثيرة التحول سريعة الانقلاب غير ثابتة على منهاج مستقيم ، ثم أبطل ذلك بقوله : فهل سمعت بظل غير منتقل ، يعني أنك تفعل ذلك مع أنه لا ينبغي فعله ، إذ الدنيا بمثابة الظل الذي يلزمه الانتقال ، فرجاء البقاء في دار يلزمها الزوال وعدم الثبات على حالة خطأ ، وربما كان هذا الوجه أولى لسلامته من دعوى الحذف (6) .

(1) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، والبيت في ديوانه ص 556 ، وهو من مقطوعة مطعنها :

لقد غرّضت لي بالخصم من بلى .. مع الحجّ ثمن سئيرت بيمان

(2) الغيث المحم 409/2 .

(3) الآية 22 من سورة الشعراء .

(4) مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 61 .

(5) هذه عبارة ابن هشام في المغني حين أورد الآية (هذا ربي) وقال إن المحققين على أنه خبر . ثم إن مثل ذلك يقوله أوردها الإمام الدماميني في نزول الغيث لوحة 61 . وفي شرحه على المغني ص 55 . انظر المغني

36/1 ، 37 .

(6) انظر مخطوطة نزول الغيث لوحة رقم 61 .

وهذا الكلام هو ردّ على كلام الإمام الصفدي عند إيراده معنى البيت فقد ذكر أنه أخذ يضرب للمخاطب مثلاً في الخارج ، فقال له مستقيماً : فهل سمعت بظلم غير منتقل ؟ وهذا إلزام له لأنه يضطره إلى أن يقول : لا ، ما رأيته (1).

ذهب الإمام ابن جماعة النحوي في إعرابه لبيت الطغراني إلى أن ترجو : هو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت) والبقاء : مفعول به ، والجملة في محل نصب على أنها حالة من قول : يا وارذا سور عيش ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة على أنها وصف نه في المعنى ، وكذا إن جعلتها جملة إنشائية على أن الهمزة للاستفهام مرادة كقوله تروح إلى الحي أم تبتكر ، وعليه فالجملة مستأنفة في معنى الإنكار (2).

واختاره الإمام العكبري في شرحه للامية إذ المعنى عنده كيف ترجو النوام بدار كثيرة التقل والازعاج بأهلها ، ثم ضرب مثلاً فقال : هل حدثت بأن ظلم الأشجار والأشخاص وغيرهما استمر نوامه ؟ واستفهامه على سبيل الإنكار وأيضاً إيراده لأداة الاستفهام وكيف ، يدلان على أن هذه الجملة فيها معنى الاستفهام والأحرى أن يكون بالهمزة في (ترجو) (3) بل أن معنى الاستفهام في بيت الطغراني قرره جميع شراح اللامية فهم يرون بأن هناك أداة استفهام إنكاري مقدرة في قول الطغراني (ترجو) فقد أورد الإمام الحضرمي السؤال عنه وهو : فهل سمعت بظلم غير منتقل ؟ فالتقدير : أترجو البقاء ، بهمزة الإنكار (4) أي على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري ، والمعنى أترجو البقاء والخلود بدار الدنيا وهي في نفسها لبقاء لها وهي أشبه شيء بالظل (5) . وقرر الاستفهام الإنكاري كذلك الإمام المنياوي ، وجعل معنى البيت : أتومل النوام في دنيا لا استقرار لها في ذاتها فهي في ذلك كالظل المتولد من حركة الشمس التي لا وقوف لها (6) وذكر الإمام الذميري المعنى المراد من عدم استقرار حال الدنيا وتشبيهها بالظل في انتقاله وعدم استقراره قال - تعالى - : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ (7)(8).

- (1) انظر الغيث المسجم 412/2 .
- (2) انظر إيضاح المبهم لابن جماعة لوحة رقم 115 .
- (3) انظر شرح الأمية للإمام العكبري ص 237 .
- (4) انظر شرح نشر العلم للإمام الحضرمي ، لوحة 42 .
- (5) انظر شافية الدجيم للإمام البطاوي ص 76 .
- (6) انظر تحفة الراشي للإمام المنياوي ص 76 .
- (7) الآية 45 من سورة الفرقان . وذكرها الإمام الصفدي في الغيث المسجم 412/2 .
- (8) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام الذميري ص 301 .

فمن الواضح أن جميع شراح التلامية قدروا معنى الاستفهام في قول الطبراني ولم يقدروا (ترحر) على أنها خبر على حاله ولا حذف فيه كما ذهب إليه الإمام الدمشقي .

وأما الآية الكريمة «وَبَلَّكَ نِعْمَةً تَنْمُو عَلَيْهَا» (1) فقد اختلف النحاة فيها فمنهم من قدر الاستفهام ، ومنهم من لم يُقدره ، فذهب الأخفش عند تفسير الآية إلى ما نصّه : " فيقال هذا استفهام ، كأنه قال : أو تلك نعمة تمنها علي ؟ " (2)

وقد أنكره النحاس حيث ذكر هذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تُحدث معنى وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا شيئاً قاله انفراداً حيث ذكر : يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك ، وحكى : ترى زيداً منطلقاً بمعنى أترى (3)

وذهب غيرهم من علماء النحو ، بأن حذف همزة الاستفهام يجوز عند أمن اللبس وهو من ضرورات الشعر ، وهو ظاهر في قول الشاعر (4) :

لعمرك ما أدري وإن كنت ذارياً .. شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَبْقَرٍ

وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة السالف الذكر ، والشاهد فيهما حذف ألف الاستفهام لدلالة أم عليها (5) وذكر ابن يعيش جواز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه (6)

وذكر ابن مالك أن الحسن أو الحسين أخذ ثمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه فنظر إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخرجها من فيه ، فقال عليه الصلاة والسلام : أما علمت وفي نسخة أخرى ، ما علمت (7) فمن روى ما علمت ، فأصله : أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة ، وحذفت همزة الاستفهام لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها ، كقوله - تعالى - : «وَبَلَّكَ نِعْمَةً تَنْمُو عَلَيْهَا» أراد أو تلك نعمة .

(1) الآية 22 من سورة الشعراء .

(2) معاني القرآن للأخفش 461/2 ، والهمع 240/2 .

(3) انظر معاني القرآن 461/2 ، وحروف المعاني للزحاحي ص 19 .

(4) البيت من الكامل وهو للأسود بن يعفر التميمي ، جاء في شرح شواهد المغني ص 51 ، وفي الهمع 132/2 .

(5) وفي شرح الأشموني 101/3 .

(6) انظر الكتاب 174/3 ، 175 .

(7) انظر شرح المفصل لابن يعيش 154/8 .

(8) الحديث أخرجه البخاري في : 24 كتاب الزكاة ، تحت رقم 57 - باب صدقة التمر عند حرام التمر ، وفيه يُترك الصبي فيمن تمر الصدقة .

بهمزة عواصر
سبحك تحويج
السراة ان
من كسبت
السراة ان

ومن ذلك أي من حذف همزة الاستفهام قراءة ابن محيصة (سواء غلبهم اللذتهم أم لم تذرهم لا يؤمنون) (1) والتقدير : أنذرتم ، ومنه قراءة أبي جعفر : (سواء غلبهم استقرت نيتهم) (2)

ومن حذف الهمزة نظهور المعنى قول الكمي (3) :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب .. ولا لعباً مني ، وذو الشيب يلعب
ومثله قول الآخر (4) :

فأصبحت فيهم أمينا لا كمغش .. أتوني فقالوا : من ربيعة أم مضر ؟
أراد : أمن ربيعة أم مضر ؟

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصح قوله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا ذر ! عيرته بأمة ، أراد اعيرته ؟ " (5) ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : " أتاني أنت من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرقه بالله شيئا ، دخل الجنة ، قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق " (6) أراد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أولان زنى وإن سرق ؟

ومن حديث ابن عباس : " أن رجلا قال : إن أمتي ماتت وعليها صوم شهر ، فأقضيته ، أراد : فأقضيته ؟ " (7) (8)

ذكر ابن الحاجب أن حذف الهمزة شاذ ، وإنما يقع للضرورة ، ويسره أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، وحمل ابن الحاجب على الأخفش في حذفه همزة الاستفهام في الآية الكريمة ، وذكر بأن الحذف هنا ، لا يوقع في الإلباس بالخبر ، ضرورة أن ما أخبر عنه ، ليس

- (1) الآية 6 من سورة البقرة .
- (2) الآية 5 من سورة المذقون .
- (3) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي من مطلع قصيدة له من البهائم جاء في النور 81/3 . وفي اليمع 69/2 . والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام ، قال ابن هشام : أراد : أو ذو الشيب يلعب .
- (4) البيت من الطويل وهو لعمران بن حطان ، وهو من شواهد التصحيح والتوضيح ، ص 88 .
- (5) الحديث أخرجه البخاري في 2 كتاب الإيمان ، رقم 22 باب المعنسي من أمر الجاهلية .
- (6) أخرجه البخاري في 23 كتاب الجنائز ، رقم 1 باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا إله إلا الله .
- (7) أخرجه البخاري في : 30 كتاب الصوم ، رقم 42 باب من مات وعليه صوم .
- (8) انظر التصحيح والتوضيح لابن مالك ص 88 ، 89 .

بنعمة بل هو نعمة ، فكيف يتوهم الإخبار بأنها نعمة ؟ وإنما المقصود الإنكار المتوصل إليه بالهمزة المحذوفة (1).

فيذا وجه التنبه بين عدم تقدير حذف الهمزة في بيت الطغرائي عند الدمايني ، وبين عدم تقديرها عند ابن الحاجب في الآية النكرية.

وذكر القراء أن حذف الهمزة في الكلام حسنٌ جائز إذا كان هناك ما يدل عليه (2) وقد جاءت همزة الاستفهام محذوفة في القرآن الكريم ومنه قراءة ابن أبي عملة علة في قوله - تعالى - : ﴿سَأَلْتُكَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ (3) بالرفع والتقدير : أفتال فيه؟ وقيل في قوله - تعالى - : ﴿وَذَا الثُّورِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ (4) إن التقدير : أظن أن لن نقدر عليه ؟ وكذلك قوله - تعالى - : ﴿تَلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ (5) إذ التقدير : أتلقون إليهم بالمودة ؟ فحذفت الهمزة تخفيفاً ، في الأيتين من سورة الشعراء ، ومن سورة الأنعام ، وذكر تقدير الأخفش بحذف الهمزة في الأيتين (6).
قال الإمام الدمايني أن الأصل في أدوات الاستفهام هو الألف ، ولهذا خصت دون بقية الأدوات الاستفهامية بأحكام ، أحدها جواز حذفها مفردة عما تدخل عليه ، فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال ، وأورد قول عمر بن ربيعة المخزومي ، وقول الكُميت الأسدي ، وقال اختلف النحاة في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا .. عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالْثَرَابِ (7)

قيل : أراد أتحبها ؟ فهو كلام إنشائي حذف منه همزة الاستفهام ، وقيل أنه خبر أي : أنت تحبها .

(1) انظر أمالي ابن الحاجب 113/3 . والهمع 132/2 .

(2) انظر معاني القرآن للقراء 4/86-87.

(3) الآية 217 من سورة البقرة .

(4) الآية 87 من سورة الأنبياء .

(5) الآية 1 من سورة الممتحنة .

(6) هذا النص ورد كاملاً في الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، للدكتور مصطفى أبو شادي ص 105 ، 106 .

(7) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن ربيعة المخزومي انظر نيواته ص 43 ، والثرر 63/3 ، وشرح شواهد

المعنى ص 39 ، والأعالي 87/1 .

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا .. وَالْبَيْنُ جَارٌ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَذَلَا

فحذف همزة الاستفهام والتقدير : أَلَحْيَا ؟

وقد أجاز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره الدماميني وذكر وجهاً آخر لا همزة تقدر معه ، ويجوز أن يكون (أحيا) من باب أفعل التفضيل فحذف المضاف إليه في الأول استغناء عنه في الثاني : كأنه قال : أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت والأخفش قاس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله - تعالى - : ﴿فَذَا رَّبِّي﴾ (3) ومثله قوله - تعالى - : ﴿وَبَلَدٌ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (4) وقال الدماميني بأن تخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه ، يقتضي أن غيره يخالف ذلك ، وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس جائز في الشعر (5).

قال المرادي : " وهو ظاهر مذهب سيبويه ، قال : والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم لكثرته نظماً ونثراً " (6) رد الدماميني بأن الحذف كثير مع عدم وجود (أم) والأحاديث شاهدة على ذلك رغم قول ابن الحاجب ذكر أن حذف الهمزة شاذ ، وإنما تقع للضرورة (7).

أما ابن أقيرس فقد رد على الدماميني بعدم التسليم بأن عدم تقدير حذف همزة الاستفهام في (ترجو) أولى ، بل أن حذف همزة الاستفهام أكثر وأشهر من أن يذكر وفي هذا الوجه من التكلف على الصفدي ما لا يخفي (8).

- (1) البيت من البحر البسيط وهو للمتنبي . انظر ديوانه 282/3 ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 625/2 .
- (2) يجب الإشارة هنا إلى أن الإمام السامري عندما أورد قول الكمي قال : لا يتعين هذا شاهداً على حذف الهمزة ، لجواز أن يكون ما حذف فيه حرف النفي للقرينة ، أي : ذو الشيب لا يلعب . انظر شرح المزج 67/1
- (3) الآية 77 من سورة الأنعام .
- (4) الآية 22 من سورة الشعراء .
- (5) الأمالي لابن الحاجب 114/3 . وذكره ابن هشام في المغني 36، 37/1 .
- (6) الجنى الداني للمرادي 241/2 .
- (7) انظر شرح الدماميني على مغني اللبيب 1/ 55 ، 56 ، 57 .
- (8) انظر تحكيم العقول لابن أقيرس ص 294 .

المبحث الثاني

اعتراضات نحوية في باب الأسماء

وقال في البيت الثالث :

فِيمَ الإِقَامَةِ بِالزُّورَاءِ لَا سَكْنِي .. بِهَا وَلَا نَاقَتِي فِيهَا وَلَا جَمَلِي

معنى البيت : لا شيء إقامتي ببغداد ، ولا علاقة لي بها ، وضمنه المثل الشهير (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) يُضرب لمن يتبرأ من أمر ، متضجراً من تلك الإقامة وموتخاً نفسه على الإقامة بها ، ويسمى هذا عند أهل البدع ، عتاب المرء نفسه.

قال الإمام الصفدي : " لا سكاني : هذه لا أنفي تنفي انجنس ، وسياقي الكلام عنينا عند قوله :

فَلَا صَدِيقَ إِلَيْهِ مُسْتَكِّي حُزْنِي .. وَلَا أُنَيْسَ إِلَيْهِ مُنْتَهِي جَذَلِي

سكاني : منصوب والأصل سكتا لي⁽¹⁾ وإنما نصب لأنه اسم لا ، وأضيف لياء المتكلم ، والفتحة مقدرة على التون ، بها : الباء للظرفية والهاء : ضمير يرجع للزوراء ، وعلامة الجز لا تظهر لأن المضمرات مبنيات ، ولا : هي كذلك لنفي الجنس ، ناقتي : اسم لا وقد أضيف لياء المتكلم ، والفتحة مقدرة على التاء ، ولا جملي : إعرابه كما تقدم⁽²⁾ اختار هذا الإعراب الإمام البطاوري وجعل كل من سكاني ، وناقتي وجملي ، منصوبات لأنها أسماء لـ (لا) النافية للجنس⁽³⁾.

قال الدماميني معترضاً : " لا التي تنفي الجنس إنما تدخل على النكرات ، وكل واحد من (سكاني وناقتي وجملي) مضافة إلى معرفة إضافة محضة ، فيكون معرفة قطعاً ، وإذا كان معرفة فكيف يصح أن يقال أنه اسم (لا) التي لنفي الجنس " (4).

قاسم (لا) مبني على الفتح تقديراً ، وإنما يُبنى اسم لا معها إذا لم يفصل بينهما ، وكان مفرداً أي ليس مضاف ولا مشبهاً بالمضاف في الذهن .

وإنما اشترط في مدخول (لا) التي تنفي الجنس أن يكون نكرة ، لأنها وضعت لنفي الجنس ، وهو أمر واحد متعقل في الذهن ، ففيه يستلزم نفي جميع الأفراد لاستحالة بقاء شخص مع انتفاء حقيقته . فلو كان معرفة لكان خاصاً لتقييده بموجب التعريف ، ففيه نفي خاص وذلك يستلزم النفي العام ، فلا يكون حينئذ لتحقيق النفي

(1) نقل عن كلام الصفدي في الغيث المسج أن سكاني : منصوب والأصل سكتا لي . أما ما عارضه به الدماميني أنه أعرب سكاني : مبني على الفتح ، ويبدو من ذلك أن الدماميني وقع على نسخة أخرى قد شكر فيها إعراب البناء ، والدليل على أن ذلك لم يكن تحريفاً من الدماميني ، هو أن ابن أقرس الذي تعقب الدماميني في انتقاداته للصفدي لم يخطئه في نقله النظر تحكيم العقول لابن أقرس ص 11 ، 12 .

(2) الغيث المسج 111-112/1 .

(3) انظر شافية الدجج على لامية العجم ، ص 9 .

(4) المخطوطة نسخة 1 - اللوحة 8 ، 9 .

أما قونهم : لا رجال في الدار ، فإنما جاء لأن نسبة الجمع هنا إلى تفاصيل جعل
الجنس رجالا كنسبة المفرد في قونك : لا رجل (1).

إذا تقرر هذا فدعوى الصفدي أن (لا) في البيت المذكور لنفي الجنس مثلها في
قوله : فلا صديق إليه مشتكي حزني ، باطلة ؛ لأن اسم لا في (لا صديق)
نكرة ، وهناك هو معرفة أي في (لا سكني) .

وقد عزز الدماميني كلامه بذكر ما جاء من أمثلة في كلام العرب ظاهرها أن اسم
لا النافية للجنس معرفة ، وباطنها أنه وإن جاء معرفة فإنه مؤول بنكرة ، كقوله
عنه الصلاة والسلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر
بعده (2) وكقولهم : قضية ولا أيا حسن لها ، وكقول الشاعر (3) :

لا هيثم الليلة للمطبي .. ولا فتنى مثل أبي خبير

وقول ابن الزبير الأسدي (4) :

أرى الحاجات عند أبي خبيب .. نكدن ولا أمية في البلاد

فعلى تقدير التذكير ، فكل المعارف في المثل السابقة متأولة بنكرة .

وقد ذكر ابن عقيل عن شرح ابن مالك أن لا النافية للجنس لا يكون اسمها
وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك معرفة فهو مؤول بنكرة
بلا شك ، وقد اختلف العلماء في وجه تأويله ، فذهب ابن الحاجب إلى أنه
مؤول بلا مسمى بهذا الاسم ، فيكون المعنى إذا هلك كسرى فلا مسمى كسرى
بعده ، وقس البواقي على هذا ، وذهب بعضهم إلى تقدير : فلا مثل كسرى ، ولا
مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ف(مثل) نكرة على كل حال فهي لا تتعرف
بالإضافة ملفوظا بها (5).

ورد ابن مالك التأويل الثاني بتقدير (لا مثل) لا يصح اعتباره من ثلاثة أوجه :

(1) انظر المخطوطة نسخة - لوحة رقم 9.

(2) حديث صحيح وتمامه : " والذي نفسي بيده لتتفق كنوزهما في سبيل الله " أخرجه البخاري في كتاب
المناقب ، في باب النوة في الإسلام ، رقم الحديث 361/9 ، 418/2 ، وأخرجه مسلم في كتاب شرائط الساعة
باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ، رقم الحديث 2919 ، 18 - 40 .

(3) لم أقف على قائله وهو من شواهد كتاب سيويه 354/1 ، وشرح المفصل 103/2 والمقتضب 362/4
وأشباين الشجري 329/1 ، والخزانة 98/2 .

(4) هو عبد الله بن الزبير الأسدي من أهل الكوفة ، انقطع إلى مدح مصعب بن الزبير ، انظر ترجمته في معجم
الشعراء 59/1 ، والأغاني 217/14 ، والخزانة 345/1 ، وقد جمع شعره الدكتور عبد الله الجبوري ونشره سنة
1974 م .

(5) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/2 .

1- ذكر (مثل) بعده كقولہ : يكي على زيد ولا زيد مثله ، فتقدير مثل هذا قبل زيد . مع ذكر مثل بعده وصفاً أو خبراً يستلزم وصف الشيء بنفسه أو الإخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع.

2 - أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا ، فإذا قدر (مثل) لزم خلاف المقصود ، لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذلك المثل .

3 - أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل سامع ، فلا يكون لنفيه فائدة نحو : لا بصرة لكم ولا أبا حسن لها ولا قریش بعد اليوم .

وأما التأويل الأول بتقدير (لا مسمى) فلا يصح اعتباره ، فإن من الأعلام المعاملة بهذه المعاملة مسميات ، كابي الحسن ، وقیصر ، فتقدير ما كان هكذا بـ (لا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسمياته) لا يصح .

وذهب إلى أن الصحيح هو أن يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، أي يقدر بما يليق به فمثلاً يقدر : لا زيد مثله بـ (لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله) ويقدر لا قریش بـ (لا بطن من بطون قریش بعد اليوم) ويقدر : لا أبا حسن لها ، ولا كسرى وقیصر : بـ (لا مثل أبي الحسن ، ولا مثل كسرى ولا مثل قیصر) وأيضاً لا بصرة ولا أمية⁽¹⁾.

وذكر الدماميني رأيه في هذا قائلاً : " ثم اعلم أن بيت الطغراني وإن صح أن يقال التقدير فيه : لا مثل سكني بها ولا مثل ناقتي فيها ولا مثل جملي ، فهو أميل عن مقصده ، لأن قصده الإشارة إلى المثل المشهور (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)⁽²⁾ والتقدير المذكور يمنعه عن هذا القصد " (4) (3)

فهو يرى أنه لو سلم جدلاً بأن التقدير بـ (مثل) صحيح للزم أن يكون اسم (لا) في كل المواضع الثلاثة معرباً ، لأنه مضاف ، وغاية الأمر أن يكون إعرابه تقديرية ، ألا ترى قولهم : ولا أبا حسن لها ، كيف أعربوه لتعذر البناء فيه ، فلا يكون المضاف من قوله : فلا سكني ولا ناقتي ولا جملي مبتدأ ، والصفدي قد

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك 323/1 ، والكتاب لسبويه 396/2 ، وارتشاف الضرب لأبي حيان 1307/3
(2) (3) المثل (لا ناقتي فيها ولا جملي) أصله أن الصدوق العدوية كانت زوج زيد بن الأخت العذري وله بنت من غير ما تسمى الفارعة كانت تسكن بمعزل في خباء ، فلهج بها رجل يدعى شيباً لغية أبيها فطاعته وكانت تركب كل عشية جمل أبيها وتطلق معه لثبة بيضاء فيها فرج زيد فالدرك في طريقه الكاهنة فأخبرته برؤية في أهله يزوجه فدخل عليها فعرفت الشر في وجهه فقالت : لا تعجل واقب الأثر لا ناقتي فيها ولا جملي فصار ذلك مثلاً في التبري . انظر المثل في حمرة الأمثال 391/2 ، والمستقصى في أمثال العرب 267/2 .
(4) (3) المخطوط نسخة أ - اللوحة 10 .

صرّح بينائه في بيت الطغراني ، وأن فتحة البناء مقدّرة وهذا على رأي الندماميني لا وجه له .

وذكر الندماميني تعزيزاً آخر لكلامه في اعتراضه على هيئة سؤال ، فإن قلت: من النّحاة من يدعي أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنى دائماً في الحالات الثلاث فيمكن أن يحمل كلامه على ذلك ومنهم الإمام الأنصاري في شرحه ، فاعتبر أن (لا) لنفي الجنس كالتّي بعدها وسكني و وناقتي وجملي ، مبنيّات على الفتح بها ، ذهب إلى أن لا النافية للجنس خاصة بالنكرة ، وسكني وناقتي وجملي مضافة لمعرفة إضافة محضة ، وأما نحو : لا رجالاً في الدار ، فعلى معنى جنس الرجال ، ويجوز جعل (لا) عاملة عمل ليس والمضاف مرفوع تقديرًا ، على أنه اسمها والجار والمجرور في محل نصب على أنه خبرها (1).

وأعربها الإمام الدميري على البناء بتقدير: لا سكن لي (2) حيث قال : قد وقع للصفدي من كتابه هذا (3) أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب إعراباً تقديرياً وذلك عند إعرابه لقول الطغراني (4) :

طالَ اغْتَرَابِي حَتَّى حَنُّ رَاحِلَتِي .. وَرَحَلَهَا وَقَرَى الْعَصَالَةَ الذُّبُلَ

طالَ : فعل ماضٍ ، اغترابي : فاعل ولم يظهر الرفع لأنه مضاف إلى ياء المتكلم ، فالرفع ضمة مقدرة على الياء ، وكذا إعراب راحلتي فيه ، قال الندماميني : " فتبين أنه لم يجعله هنا مبنيًا ، بل جعله معرباً إعراباً تقديرياً ، كما هو مذهب الجمهور فلم يبق وجه لحمل كلامه على أنه تمسك برأي من قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم " (5) فهو يقصد أن يسميه متناقضاً.

ذكر الزمخشري أنّ من حق اسم لا النافية للجنس أن يكون نكرة ، وذكر سيبويه أنّ كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (رَبِّ) حسن لك أن تعمل فيه (لا) فهي لا تدخل إلا على نكرة والسبب في ذلك أنّ (لا) لنفي فيه شمول ولا يحصل به (لا) نفي فيه شمول إلا إذا دخلت على نكرة (6).

(1) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري لوحة 2 - 3 .

(2) انظر مختصر شرح لامية العجم للدميري لوحة رقم 21 . أمّا الإمام المنيوي فقد أعرب (سكني) وما بعدها مبتدأ ، والياء مضافة إليها . وبها: متعلق بالخبر ، انظر تحفة الرازي ص 12 .

(3) قصّد أنّ له في موضع آخر من كتابه (الغيث المسجم) شهادة بأنّ المضاف لياء المتكلم معرب و بعكس ما جاء في إعرابه لشاهد هذا الموضع .

(4) البيت السادس من لامية العجم .

(5) المخطوط نسخة أ - اللوحة 11 .

(6) انظر شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين ، لابن يعيش 502 / 1 . والكتاب 206/2 .

والسؤال الذي طُرح هو أن الأصل في الحروف التي تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة أخرى ، أنيّا لا تعمل ولا النافية من هذا القبيل . وكان من حقها ألا تعمل فكيف عملت ؟

أجاب الدماميني على هذا السؤال بأن (لا) هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات (1).

أو أن تجعل (لا) نظيرة لـ (إن) في العمل ، إذ تكون (إن) تأكيداً للإيجاب ، و (لا) تأكيداً للنفي ، ولما كان عملها حملاً على إن ، ضُغفت ، فلم تعمل إلا في النكرة (2) تنزيلاً لمكانة الفرع عن مكانة الأصل .

قال ابن هشام : " والحق أن (لا) الواقعة في بيت الطغراني هي (لا) النافية التي تلغي مثلها في : لا زيد في الدار ولا عمرو ، وليست بمعنى ليس ، ولا لنفي الجنس والظرف المستقر بعده خبراً عنه وكذلك ، لا ناقتي فيها ولا جملي ، وخبر هذا المبتدأ الأخير محذوف لدلالة المتقدم عليه " (3).

ويمكن جعلها العاملة عمل (ليس) فيكون المضاف مرفوعاً تقديره على أنه اسمها والجار والمجرور في محل نصب على أنه خبرها ، وهنا نشير إلى أنها هي أيضاً لا تعمل إلا في النكرات ، ومدخولاتها في البيت معارف ، فقد خالف ابن هشام في ذلك ابن جني وابن الشجري (4) في أنهما قالاً بأن (لا) تعمل في المعارف ، ويشهد لرايهما قول النابغة :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا .. سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (5)

ذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل أي : لا أرى باغياً ، فحذف الفعل وجعل باغياً دليلاً عليه ، وهو أولى من جعل (لا) رافعة لـ (أنا) اسماً ناصبة باغياً حالاً ، فإن إعمال (لا) في المعارف غير جائز بالإجماع (6).

(1) انظر نزول الغيث نسخة - لوحة 11 ، وانظر الجني الداني في معرفة حروف المعاني للمراذي ص 290 وانظر شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لابن مالك 1 / 254 .

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي سعيد الأنباري 1 / 313 ، وحاشية ابن حمون بن الحاج على شرح المكوذي 1 / 185 .

(3) معنى التيب لابن هشام 1 / 242 .

(4) نقل عن ابن جني في تخلص الشواهد لابن هشام ص 401 ، وابن الشجري في أماليه 1 / 284 أن (لا) تعمل في المعارف .

(5) وقيل النابغة الجعدي ، أنشد ابن الشجري في أماليه 1 / 282 ، وصدر البيت فيه :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مِتَغ ..

(6) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1 / 325 ، وشرح ابن عقيل 1 / 315 ، وفي تخلص الشواهد ص 401 .

ذكر ابن أقيرس قد أخذ الشيخ بدر الدين الدماميني في اختياره إعراب بيت
النضرائي هذا إمكان جعلها عامة عمل نيس قال : ويكون المضطرب مرفوعاً تقديراً
على أنه اسمها والجار والمجرور في محل نصب على أنه خبرها ثم أورد على
نفسه كونها لا تعمل إلا في النكرات ، فأجاب بأن هذا خالف فيه ابن جني وابن
السجري من النحاة فانظر كيف سعى إلى تصحيح كلامه بما فيه الخلاف ، ولا
يخفى المشهور فيه (1).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمام الصفدي في الغيث المسجّم ذكر في إعرابه
سكتي : وجه النصب ولم يذكر وجه البناء ، فحينئذ لا يكون هناك اعتراض للإمام
الدماميني . ونعنه وقع على نسخة وقع فيها إعراب البناء فقدم اعتراضه على هذا
الأساس.

(1) انظر تحكيم القول بأقول البدر بالنزول ص 92.

وقان في البيت السادس:

طالَ اغْتَرَابِي حَتَّى حَنَ رَاحَتِي .. وَرَحَلَهَا وَقَرَى الْعَسَالَةَ الذُّبُلَ

معني البيت :طالَ اغترابي ومواصلتي الأسفار ، حتي حنت راحتي إلى الوطن
وسمت الغربة وحَنَ رَحَلَهَا أيضا ، وحنفت ظهورُ رماحي أيضا لطول وضعها على
عواتق الركبان ، حتى أطل القوم في لومي على كثرة السير.

قال الإمام الصفدي : " الذُّبُل ، مجرور على أنه صفة للمجرور وهو العسالة ..."
وهذا وافقه فيه الإمام الدماميني ، وكل شراح اللامية في إعرابهم للبيت
المذكور، أما موضع الاعتراض فهو قول الإمام الصفدي : " والصفة لها شروط
وهي أن يكون فيها أربعة من عشرة ، وهي الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير
والتأنيث ، والتعريف والتكثير، والرفع والنصب والجر، وبما أن الذُّبُل صفة ففيها
أربعة من هذه العشرة وهي :

1- الجمع ؛ لأن الذُّبُل جمع ذابل.

2- التعريف.

3- التأنيث.

4- الجر. (1).

وإنما ذكر الصفدي (انتأنيث) لأنه جمع ، وكل جمع مؤنث وقد استحسن قول
الشاعر :

قُلْتُ لِمَا تَجْمَعُوا .. وَبَسْرِي تَحْدَثُوا

لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ .. كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ (2)

اعتراض الدماميني قائلا: " جرى الصفدي في إطلاق الصفة التي تتبع الموصوف
في أربعة من عشرة ، على ما وقع لكثير من النحاة ، والصواب تقييد هذه الصفة
بالحقيقة كما قاله الشيخ ابن هشام (3) ، وإلا فالصفة السببية إنما تتبع موصوفها في
اثنين من خمسة :

(1) الغيث المسجم 164/1، 163. وورد البيت في حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل 52/2: إن قومي
تجمعوا.

(2) ذكر الدماميني في حاشية المخطوطة بأن البيتين للزمخشري وأن بعضهم نسبته إليه ، انظر نزول الغيث
نسخة أ- لوحة رقم 14.

(3) انظر مغني اللبيب 65/2.

واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما (1) فهي فيما كاتفعل ، تقول : مررت برجلين قائم أبوهما ، ورجال قائم أبوهما ، إلا أن النصفة إذا وقعت جمعاً جاز فيها الأفراد والتكسير في سعة الكلام تقول : مررت برجلٍ قاعدٍ غنمائه ، وقعود غنمائه (2).

قال ابن مالك :

وليُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا .. لِمَا تَلَاكَ (أمرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا)

وعرف النعت وذكر قسميه الحقيقي الدال على معنى في المتبوع نحو: رُبُّ رجلٍ طويلٍ، والسببي الدال على معنى فيما يلبس المتبوع نحو: رُبُّ رجلٍ قصير ثوبه وأن القسمين الحقيقي والنسبي يوافقان المنعوت مع الإعراب في التعريف والتذكير، ويجريان في المطابقة وعدمها كالفعل ، فيوافقه النعت الحقيقي في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث ، وكذلك النعت السببي إن لم يرفع ظاهراً نحو: جارية حسنة الوجه ، أو حسنة وجهها (3) وذكر أن النعت الدال على معنى في المنعوت هو نعت خالص (حقيقي) والنعت الدال على معنى في الملابس هو نعت سببي (4).

فالنعت الحقيقي يتبع منعوته في عشرة أشياء كما ذكر الصفدي في (الدُّبُل) والنعت النسبي يتبع منعوته في خمسة أشياء على سبيل الإجمال وهي الرفع والنصب والجر، والتعريف والتذكير فقط ، أما على التفصيل فيتبع منعوته في اثنين من تلك الخمسة كقولك : مررت بقوم كريم أبوهما ، ف(كريم) لم يتبع (قوماً) إلا في التذكير والجر (5).

(1) أضداد الأفراد : هما التنثية والجمع ، وضد التذكير هو التأنيث .

(2) المخطوطة نسخة 1 ، اللوحة رقم (15) .

(3) انظر شرح ألفية ابن مالك المعروف بتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوريني . 480 / 2 .

(4) جاء في الصفوة الصفية في شرح الثرة الأنفية لتقي الدين النبلي ، هذا التعريف بمعنى آخر هو (أن النعت الحقيقي هو أن يكون النعت للمنعوت ، والنعت السببي ألا يكون النعت للمنعوت بل يكون لشيء من سببه ومنه) 710 / 2 .

(5) انظر عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك 537 / 1 ، وانظر شرح الثرة اليتيمة للإمام الحضرمي ، تأليف

الإمام محمد بن علي المالكي ص 438 ، 439 .

وواضح أن الصفدي لم يُنكر ذلك ، بل أطلق الصفة " ذُبُل " إطلاقاً عام ولم يقتيدها وهذا وجه اعتراض الدماميني على كلامه . حيث ذكر أن الصواب تقييد هذه الصفة لا إطلاقاً!

وقد رد ابن أثير على الإمام الدماميني كلامه بأن الإمام الصفدي لم يقتيد الصفة ، قال : " لا يخفى على ذي لب مثل هذا الكلام ، أي أن الإمام الصفدي لم يتطرق إلى تقييد الصفة لا لجهله بها ، بل لإجمال الموضوع وإطلاقه عامة " (1).

قال ابن الحاجب : " ويُوصَف بحال الموصوف وحال متعلقه ، نحو : مررت برجل حسن علامة ، فالأول (2) يتبعه في الإعراب ، والتعريف والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والثاني (3) يتبعه في الخمسة الأولى ، وفي الباقي كالفعل " (4).

وذكر الرضي أن حال الموصوف أي هيئته وصفاته ، وهو الكثير نحو : رجل قائم ، ومضروب ، وحسن ، وحال متعلقه قد يجعل وصفاً لذلك الشيء لتنزيله منزلة الحال ، نحو : مررت برجل مصري حمارة ، في حصول الفائدة بذلك ، والسببي إن كان منوطاً فهو يجري على الأول رفعاً ونصباً وجراً بلا خلاف فيه بينهم نحو : مررت برجل ضارب أبوه زيذا ، وضارب أباه زيذاً (5).

وذكر ابن هشام أنه يجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ومن التعريف والتذكير ، وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها نحو : جاءتني امرأة كريمة ، وكريمة الأب ، وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز ، أعطى حكم الفعل ولم يتغير حال الموصوف نحو : مررت برجل قائم أمة (6).

فللأسف بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ونصب وجر ، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد وتثنية وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتين ، وبحسب التذكير والتعريف حالتين ، فهذه عشره أحوال للاسم ، ولا يكون الاسم

(1) تحكيم العقول يقول البز بعد النزول ص 112 .

(2) يقصد بالأول : النعت بحال الموصوف .

(3) يقصد بالثاني : النعت بحال متعلق الموصوف .

(4) أمالي ابن الحاجب 65/3 .

(5) النظر شرح الرضي على الكافية 302/2 .

(6) انظر أوضح المسالك 213 / 3 .

عليها كلها في وقت واحد ، لأن بعضها متضاد ، فلا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجزوراً ، ولا معرفاً منكراً ، ولا مفرداً مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً (1) (2) .

وأوضح الإمام السجاعي أنه إنما يجتمع في الاسم منيا في الوقت الواحد ، أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ، ووقع في عبارة المعتبرين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك ، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً وهما : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير ، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتذكير (3) .

ولا يجوز تخالف النعت ومنعوته في الإعراب لأن ذلك يحل بالتبعية ، ولا تخالفهما في التعريف والتذكير ، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتذكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه .

فخلاصة الكلام في ذلك أن النعت ينقسم باعتبار معناه إلى نعت حقيقي ونعت سببي .

فالحقيقي : هو ما دل على معنى في نفس منعوته الأصلي ، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي ، وعلامته أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت وحكمه مطابقة للمنعوت وجوباً غالباً في أربعة أمور تجتمع فيه من عشرة ، وهي التذكير والتأنيث ، والتعريف والتذكير ، والإفراد وفروعه وفي حركات الإعراب الثلاث .

والسببي : وهو الذي دل على معنى في شيء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت نحو : هذا بيتٌ متسعٌ أرجاؤه ، نظيفةٌ غرفته ، وعلامته أن يذكر بعده اسم ظاهر غالباً مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصب عليه معنى النعت وحكمه أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً ، حركة الإعراب ، والتعريف والتذكير ويطابق سببيه في أمر واحد ، هو التذكير والتأنيث (4) .

وفي موضع آخر قال الإمام الدماميني معترضاً : " أما قول الصفدي عن اثببت التالي :

(1) في شرح ابن عقيل 194/2 : أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميراً وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهراً .

(2) انظر شرح التصريح على التوضيح في النحو ، لابن هشام 110/2 .

(3) انظر حاشية السجاعي ص 501 ، 502 .

(4) انظر النحو الوافي ص 352 ، 353 .

لا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ .. كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ

أَن كُنَّ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا يَصْنَعُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ : قَامَ الزَّيْدُونَ الْقَاضُونَ ، إِذَا سُنَّ عَنْ هَذَا النَّحْوِ ، هَلْ يَتَّبِعُ مَنَعُوتهُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ؟
فَإِذَا قَالَ : فِي التَّذْكِيرِ فَقَدْ أَقْرَبَ بِبَطْلَانِ قَوْلُهُ : كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ ، لِأَنَّهُ هَذَا جَمْعٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مُؤَنَّثٍ ، وَإِنْ قَالَ فِي التَّأْنِيثِ سَقَطَ الْكَلَامُ مَعَهُ رَأْسًا ، وَهَذَانِ الْبَيِّنَاتُ اللَّذَانِ اسْتَحْلَاهُمَا يُنْسَيَانِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (1) وَالَّذِي سَمِعْتُهُ فِي ثَانِيهَا :

لا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ .. فَهُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ

وَهُوَ صَحِيحٌ بِحَسَبِ الْفَلْظِ وَالْمَعْنَى ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ اعْتِرَاضُ " (2) .

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ أَقْبَرَسٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى الدَّمَامِينِيِّ ، بِأَنَّهُ قَوْلُ كُلِّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ هِيَ لَيْسَتْ مِنْ عِنْدِ الْإِمَامِ الصَّفَدِيِّ وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبٌ مَعْرُوفٌ مَنَسُوبٌ لِلْكُوفِيِّينَ (3) وَوَأَقْبَعِيهِمْ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ حَتَّى أَجَازُوا الزَّيْدُونَ خَرَجَتْ ، وَتَوَجَّيْهِهِ بِاعْتِبَارِ الْجَمَاعَةِ ، وَأَطْلَقَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ وَتَعَقَّبَ عَلَيْهِ فِي الْإِطْلَاقِ ، إِذْ عِبَارَتُهُ فِيهِ " وَيَأْتِي ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ كَضَمِيرِ الْغَائِبِ كَثِيرًا لِتَأْوِيلِهِمْ بِجَمَاعَةٍ " (4) مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : " وَإِذَا الرُّسُلُ وَقُتَّتْ " (5) .

وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي (الزَّيْدُونَ) وَنَحْوِهِ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ : الزَّيْدُونَ خَرَجَتْ ، وَكَانَ عَلَيْهِ تَقْيِيدُهُ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ (6) " وَكَفَى الصَّفَدِيُّ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ دَلِيلًا عَلَى قَوْلِهِ : كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ مَعَ اسْتِشْهَادِهِ بِقَوْلِ الْعَلَمَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ فَإِنَّ قُلْتِ : فَيُلْزَمُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، قُلْتِ : لَا يَضُرُّنَا هَذَا ، بَلْ عَلَى مَبْطَلِهِ دَلِيلُ الْبَطْلَانِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا مَوَازِئَ عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي نَقْلِ مَذْهَبٍ مَرْجُوحٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : فَيُجَرِّمُ جَمْعُ مُؤَنَّثٌ ، حِينَئِذٍ يَصِيرُ بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَجْرَدَ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا " (7) .

(1) هُوَ جَارُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَوَارِزْمِيِّ الزَّمْخَشَرِيِّ ، مِنْ أُنَمَةِ الْمُفَسِّرِينَ لِللُّغَوِيَّةِ ، وَلَدَ سَنَةَ 467 هـ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ 538 لِلْهِجْرَةِ ، لَهُ تَفْسِيرُ الْكَشَافِ ، وَالْمَفَصَّلُ ، وَاسَاسُ الْبَلَاغَةِ ، انْظُرْ مَعْجَمَ الْمُؤَلَّفِينَ 186/12 ، وَالْأَعْلَامَ 178/7 .

(2) الْمَخْطُوطَةُ نَسْخَةُ أ - اللَّوْحَةُ رَقْمُ 15 .

(3) انْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَّاحِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ 54/2 .

(4) نَصْنُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ 127/1 .

(5) الْآيَةُ 11 مِنْ سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ .

(6) أَيُّ : كَانَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ تَقْيِيدُ الْجَمْعِ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ بِدَلَالَةٍ مِنْ إِطْلَاقِهِ .

(7) تَحْكِيمُ الْعُقُولِ بِالْقَوَائِمِ الشَّرْعِيَّةِ 108 .

وذكر الصفدي عند شرحه لهذا الموضوع تعليق له على موضع آخر قال :
 "وعلى ذكر كلام الصوفية فحضرت يوماً في صفد⁽¹⁾ سنة ست وعشرين وسبع مائة
 بمجلس الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن الصياد النفاسي⁽²⁾ وقد علمت درساً عاماً
 تكلم فيه على سورة انضحى ، واستطرد انكلام علي قوله - صلى الله عليه وسلم -
 (قل : ما الإحسان؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه
 يراك)⁽³⁾ فذهب بعض الصوفية في هذا إلى أنه : فإن غبت عن وجودك ولم
 تكن رأيت ، وحسن ذلك ، وأحسنه من حضر فقلت أنا : هذا حسن لو ساعده
 الإعراب عليه ، فإن هذا شرط وجوابه ، وهما مجزومان ، ويكون اللفظ
 الصحيح : فإن لم تكن تراه حتى يصح المعنى ، فاعترف بذلك " (4)

فناقشه الدماميني بأن هذه الدعوى التي عارض بها الصفدي الإمام النفاسي
 تصح ، لو كان فعل الجواب في هذه الصورة مما يجب جزمه وهو ممنوع ، فقد
 ذكر الإمام جمال الدين بن مالك في التسهيل⁽⁵⁾ بأن الشرط إذا كان منفياً (لم) جاز
 رفع الجواب بكثرة وكفى بذلك حجة ، على أن الشراح قبلوا هذا منه ولم
 يتعقبوه ، وعليه يصح قولنا : إن لم يقم زيد يقوم عمرو ، ويتخرج عليه الحديث
 الشريف فلا يكون رفع الفعل المضارع الذي هو (تراد) مانعاً من دعوى كونه جواباً
 للشرط الذي هو : فإن لم تكن.

واستطرد الدماميني قوله : " على أنني لا أقول بأن (تراد) في الحديث الشريف
 جواباً للشرط ، وإنما أقول : إن العلة التي يتبجح الصفدي بالاهتداء إليها
 ووافقها شيخ المجلس عليها هي علة باطلة ، لا وجه لاستحسانها ولا للاعتراف
 بصحتها " (6)

وعليه رد ابن أقبرس معترضاً وذاكراً عبارة التسهيل (وإن صُدّر بمضارع
 صالح للشرط به، جُزم في غير الضرورة وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً ،

(1) صفد هي مدينة في جبال عمالة المطلة على حصن بالشام ، انظر معجم البلدان 412/3 .
 (2) هو أبو الحسن علي بن عتيق المعروف بابن الصياد ، عالم جليل محقق كان عالماً بالعربية وبالاصول
 والتفسير ، فقيه مالكي من بلاد المغرب وهو من شيوخ الصفدي لم ينكر فيما اطلعت عليه من كتب تراجم سفة
 وفاته ، انظر ترجمته في أعيان مصر 1217/3 ، والنثر الكاملة 95/4 .

(3) الحديث هو جزء من حديث رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أوله " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم -
 كان يوماً بارزاً للناس إذ أتاه رجل يمشي فقال : يا رسول الله ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته
 ورسوله ولقائه وتؤمن بالبعث الآخر ، قال : ما الإسلام ؟ قال الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة
 وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان ، قال : يا رسول الله ما الإحسان ... انظر صحيح البخاري كتاب
 تفسير القرآن باب (إن الله عنده علم الساعة) حديث رقم 4777 ، 513/8 . ومسلم في كتاب الإيمان باب : بيان
 الإيمان والإسلام والإحسان ، حديث رقم 1 ، 181/1 .

(4) الغيث المسجم 175/1 .
 (5) قرّر ذلك ابن مالك في شرحه التسهيل قال : " وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفياً بلم ... "

وجوازا إن كان الشرط ماضياً (قال ابن أم قاسم ⁽¹⁾ في شرحه بعد استشهاده على جواز رفعه بقول زهير: ⁽²⁾)

وإن أتاه خليل يوم مسألة .. يقول لا غائب مالي ولا حرم ⁽³⁾

ونحن الأنسة على جوازه في الكلام، وقال بعض المتأخرين : هو ضرورة ⁽⁴⁾ فعل الصفي اختار رأي المتأخرين فبنى عليه ذلك وهو واجب الجزم على هذا اثرأي وانضرورة لا تخرجه عن ذلك، وظهر من ذلك خطؤه نقلاً لأن المنفي بلم من زيادة نسخة ابن المصنف ⁽⁵⁾ ونحو أن ما قاله هذا المعترض كان حقاً على شيخ المجلس الجواز به، ولا شيء على الصفي، لاحتمال أن يكون قوله تشكيكاً عليه لا جيلاً بما في نسخة ابن المصنف، بقرينة أنه لو أراد منع كونه شرطاً وجواباً تحقيقاً، لألزمه بتغليب جملة (فإنه يراك) وهذا واضح الإلزام، إذ تصير ملغاة لا رابط لها بمعنى الكلام أصلاً، ويأن فيه تعسفاً بما يشبه إخراج النصوص عن ظواهرها ⁽⁶⁾.

فكل أدوات الجزم في البيت تقتضي جملتين، أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل يشد كونه مضارعاً دون (لم) ولا تكون جملة الشرط إلا مصدرة بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظاً أو تقديرًا، وهو إما ماضٍ مجرد من حرف النفي، ومن حرف (قد) لفظاً أو تقديرًا، وإما مضارع مجرد أو منفي بـ(لا) أو (لم).

وأكثر ما يُضمر إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضياً أو مضارعاً منفي بلم، نحو: إن زيد لم يأتني آت، وقد يُرفع الجزاء بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفيًا بلم ⁽⁷⁾.

- (1) هو بشر الدين الحسن بن قاسم المرادي عالم باللغة والتفسير، توفي سنة 749 هـ - من مؤلفاته: شرح التسهيل - وشرح الألفية - وتفسير للقرآن في عشر مجلدات - انظر الأعلام 211/2 وبغية الوعاة 715/1 والنور الكامنة 32/2.
- (2) هو زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة وكان يقيم في الحاجر من نهار نجد، واستمر تنوء فيه بعد الإسلام، وأشهر شعره معلقته التي مطلعها: أمن أم أوفى جنة لم تكلم .. بحوملة النراج فلم تنكس.
- (3) واشتهر أيضاً بحديثه، وتوفي سنة 13 قبل الهجرة، انظر معجم الشعراء 66/1، والأعلام 298/10 والأعلام 52/3.
- (4) البيت من البسيط وهو في ديوانه ص 91، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان مطلعها: قف بالنيار التي لم يغيها القدم .. بلى وغرما الأرواح والنجم.
- (5) قال ابن عقيل: "وقال بعض المغاربة إن الرفع ضرورة" انظر المساعد على تسهيل الفوائد 150/3.
- (6) ويعرف بابن النظم، وهو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ناظم الألفية، ولد بنمشق وكان إماماً في النحو له تصانيف منها شرح الألفية، وشرح التسهيل، توفي سنة 686 هـ، انظر بغية الوعاة 225/1 والأعلام 31/7.
- (7) انظر تحكيم العقول، ص 112.
- (7) انظر شرح التسهيل لابن مالك 77/4.

وتنفرد (نعم) بمصاحبة الشرط نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا يَبُلُّكُمْ﴾

وسأله (1) وقد ذكر ابن مالك أدوات جزم الفعلين فقال :

وَأَجْزَمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا .. أَيُّ مَثْنَى أَيْبَانَ أَيْبَنَ إِذْمَا

في هذه الأدوات كلها تجزم فعلين نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ تَذَرُوا مَا فِي الْأَنْفُسِ كُفٍّ أَوْ تُخْشَوْهُ

يُخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (2) وذكر بيت زهير السابق:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ .. يَقُولُ لَا غَالِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ

فجواب الشرط وقع مضارعاً (يقول) وهو مرفوع غير مجزوم بعد فعل ماضٍ هو (أتاه) ورفعته عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفاً ، وذهب المبرّد والكوفيون إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ؛ ضعفتم عن العمل في الجواب.

ومثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم ، تقول : إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومَ ، وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع كثير ، قال الرضي : " الجزم مختار والرفع جائز كثير " (3).

ذكر ابن أثير أن ذهب إليه الصفدي يحتمل أن العامل في الشرط هو العامل في جوابه ؛ وهو أعم من أن تكون الأداة أو فعل الشرط ، أو هما أو الجوار ، ففي ذلك خلاف فالكوفيون على أنه انجزم على الجوار كما ينجر الاسم على الجوار وذهب البصريون إلى أن الأداة هي الجازمة ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه (4).

(1) الآية 67 من سورة المائدة.

(2) الآية 284 من سورة البقرة.

(3) شرح الرضي على الكافية 201/3 ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك 26، 27/4.

(4) انظر شرح الأشموني 16/4 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 152/3.

وذهب الأخفش إلى أنه مجزوم بفعل الشرط ، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً⁽¹⁾ فالمنفي لم لم يعمل فيه الجزم غير لم، ولا أثر له (إن) في عمل الجزم في هذا المقام فمن ثم جاء الفعل المضارع الواقع جواباً مرفوعاً على أصله بالعامل المعنوي وهذه جهة توجيه القول بجواز رفعه فحسن⁽²⁾.

(¹) انظر شرح الرضوي 91/4، وحاشية الصبّان 15/4، وارتشاف الضرب 1877/4، والإنصاف في مسائل الخلاف 602/2.
(²) انظر تحكيم العقول ص 111-112.

وقان في اثبيت السابع :

وَصَحَّحَ مِنْ لَغَبٍ يَضْوِي وَعَجَّ لِمَا .. أَلْقَى رَكَابِي وَلَجَّ الرُّكْبُ فِي غَدْلِي

معنى البيت : هذا البيت كالذي قبله يبين ما لحقه في غربته ، ومفرده من المشاق والمتاعب حتى أن النوق تصيح من تحته ، والإيل ترفع أصواتها والرفاق يلومونه على مواصلة الأسفار .

قال الإمام الصفدي : " ورسموا الموصول بأنه ما افتقر إلى الوصل ، بجملة معبودة مشتملة على ضمير لائق بتمعني ، فلا يقال : جَاءَنِي الَّذِي أَكْرَمْتُهُ ، إلا والإكرام معبود عند المخاطب ... " (1) .

وقد أورد بعضهم على هذا (2) قوله تعالى - : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ (3) وقوله : ﴿ فغَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (4) و ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ (5) وهو كثير لأنه لا عهد للمخاطب بهذه الصلة (6) .

ثم استورد ذاكرة الجواب لسائل عن سبب الإتيان بالصلوات في الآيات القرآنية غير معبودة ؛ بأن هذا من أعلى طبقات البلاغة ، لأنها إذا وردت هكذا ، أخذ الذهن يسلك في كل مسلك ويسري في كل مسرى ، فلو قال تعالى : فغشيهم من اليم ما أغرقهم ؛ لكان الذهن قد وقف على ذلك من أول وهلة ، ولم يهبط وادياً من الهول ، فظهرت هنا الفائدة في مجيء الصلة مبهمة غير معبودة .

واعترض الدماميني خاص ، خص به عبارة الصفدي (بجملة معبودة) وتقديره أنه إذا اشترط في جملة الصلة أن تكون معبودة ؛ للزم خروج كثير من الموصولات عن رسم الموصول كـ(ما) الواقعة في الآيات الثلاث فلا يكون التعريف جامعاً حينئذ ، لا جدل أن اعتراض الدماميني لم يكن في دائرة الإعراب - إعراب ما

(1) الغيث المسجم 181/1 ، وأورد الإمام الصفدي مثلاً آخر لم يذكره الإمام الدماميني : " وإلا فالجملة التي وُصِّلَ بها غير معبودة ، ولا يقال : جَاءَنِي الَّذِي أَكْرَمْتُهُ ، لأن العائد غير لائق بالمعنى فإن التشبيه لا تطابق الأفراد ."

(2) أي لأن الجملة التي وُصِّلَ بها غير معبودة .

(3) الآية 10 من سورة النجم .

(4) الآية 78 من سورة طه .

(5) الآية 72 من سورة طه .

(6) الغيث المسجم 181/1 ، 182 .

الموصولة - فإنّ عدداً من العلماء اتفقوا في إعرابها (1) كما أعربها الصفدي ، وهي كونها موصولة تحتاج إلى صلة وعائد ، فجملة (ألقى) من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه وجوباً (صلتها) والعائد محذوف حذفاً مطرداً تقديره القاء ، وهو في موضع النصب لأنه مفعول .

قال الرضي : " الموصول هو ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد ، وصنّه جملة خبرية ، والعائد ضمير له ، وإنما وجب كون الصلة جملة ، لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له " (2) وأعطى أمثلة على كون الصلة معهودة عند المخاطب مثل : لقيت من ضريته ، (من) موصولة أي : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فأنصلة بحسب قوله ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول .

وذكر ابن مالك (ما) موصولاً حرفياً ، توصل بفعل متصرف غير أمر وتختص بنياتها عن ظرف زمان ، موصولة في الغالب بفعل ماضٍ اللفظ ، مثبت أو منفي بلم ، وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير (3) ، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج ، وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر (4) :

أخلامكم لسيقام الجهل شافية .. كما دماؤكم تُشفى من الكلب

والحكم على (ما) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف ، ومثاله في ذلك قول الشاعر الطغراني

(1) منهم ابن جماعة النحوي في إيضاح المبهم من لامية العجم ، مخطوطة ، اللوحة رقم 22 .
والإمام الذميري في مختصر شرح لامية العجم ص 101 ، 102 .

(2) شرح الرضي على الكافية 3/ 8 ، 9 .

(3) ذكر الإمام الصفدي أن " ما " اسم ناقص بمعنى الذي ، ولم يظهر الجر فيه في بيت الطغراني لأنه مبني لشبهة بالحرف في الافتقار ، وهذا خلاف لرأي ابن مالك في التسهيل ، انظر الغيث المسجم 1/ 181 وانظر شرح التسهيل 1/ 223 .

(4) البيت من الطويل ، وقطعه هو الكميت بن زيد الأسدي . انظر النور 1/ 54 .

(بِمَا لَقِيَ) فِيهِ وَصِيَّتِيَا فِي مَوْضِعٍ جَزْءٍ بِاللَّامِ (1).

وذكر الإمام الشاطبي أنه يشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أن تكون معلومة عند السامع وأشار إلى قول الجزولي (2) ولا تفيد المقصود إلا والصلة معلومة للسامع فإذا لم تكن معلومة له لم يفد الموصول معناه ، فكان كما لو لم يوصل وذلك نقض لغرض الوصل .

أما الإمام السيوطي فقد ذكر أن (ما) موصول حرفي خلافاً للمبرد ، والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش الذين ذكرهم ابن مالك في التسهيل وقال أنهم يعتبرون أنها اسم مفقود إلى ضمير .

وسواء كان الموصول حرفياً أو اسماً ، لابد له من صلة مكتملة لمعناه ، واتفق انحفاً على ضرورة أن يكون معهود معناها غالباً ، وإن اختلفوا في نوعها بين خبرية ، أو دُعائية بلفظ الخبر ، أو طلبية ، أو تعجبية ، وذكروا في ذلك شروطاً وتقسيمات وقد ذكر ابن هشام أن شرط جملة الصلة أن تكون خبرية معهودة إلا في مقام التهويل والتفخيم وهذا ذكره الإمام الأشموني أيضاً (3).

ولأن الصلة معرفة للموصول ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه ، والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلة معهودة ، كقوله تعالى - : «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ» (4) وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله - تعالى - : «كَمَثَلِ الَّذِي يَتْلُو بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً» (5) وقد يقصد تعظيم الموصول ، فنبههم صلته كقول الشاعر :

فَإِنْ اسْتَطِيعَ أَغْلِبْ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى .. فَمِثْلُ الَّذِي لَا قِيَتُ يَغْلِبُ صَاحِبُهُ (6)

(1) أعربه على هذا كل شراح اللامية انظر الإمام المعكري ص 210 ، وانظر نشر العلم للحضرمي لوحة رقم 7 وشافية الدحم ص 15 . وتحفة الزائي ص 17 ، وشرح الإمام الأنصاري . ص 58 ، وانظر شرح التسهيل 213/1 .

(2) ذكر الشاطبي أن رأي الجزولي ذكر في مقدمته ص 15 . وانظر المقاصد الشافية للشاطبي 479/1 .

(3) انظر أوضح المسالك 164/1 ، وشرح الأشموني 147/1 .

(4) الآية 37 من سورة الأحزاب .

(5) الآية 171 من سورة البقرة .

(6) البيت من الطويل ولم اعثر على قائله ، انظر معجم الهوامع للسيوطي 277/1 ، 278 .

ثم أشار الإمام الدماميني إلى أن جواب الصفدي بإبداء الحكمة في ورود جملة الصلّة غير معهودة في الآيات المذكورة وأمثالها، للإتيان بها في أعلى طبقات البلاغة ؛ لا يصح أن يكون جواباً لهذا الإشكال ، ورأى أن الإمام الصفدي متناقض فهو يلزم بأن تكون الجملة معهودة ، ثم يورد جواباً لأمثلة فيها الصلّة غير معهودة ، وهذا هو عين ما وقع به الاعتراض (1).

وهناك اعتراض آخر ذكره الإمام الدماميني وهو قول الطغراني (وضع من لغيب نضوي) فقد قرّر الإمام الصفدي أن هذه الجملة تغني عن أن يقول الشاعر فيما بعد (وعجّ لما ألقى ركابي) لأنّ المعنى واحد ، وكل منهما يغني عن الآخر فإن ضجيج النوق هو عجّ الركاب.

فعمد الصفدي في كتابه الغيث المسجّم إلى سرد عدد من أبيات القصيد شعراء أجلاء كالمتنبي ، وأبي نواس وابن الرومي ، وذكر تعليقات ابن وكيع وابن الأثير والأصمعي (2) لغرض واضح واحد وهو عدم استحصائه تكرار المعاني والألفاظ في البيت الشعري الواحد ، فهو يسمّيه (حشو) يفضل الاستغناء عنه.

والمهم من هذا أن الصفدي رأى أن بيت الطغراني هذا فيه تكرار ، وأن فيه معنى أغنى عن الآخر فلم التكرار ؟ وإنّ الدماميني لا يُسلم بأن معنى الجمليتين متحد ويقول : " فكنّ واحدة من الجمليتين - اللتين ذكرهما الصفدي - أفادت معنى لم تقدّه الأخرى ، وذلك أن معنى الجملة الأولى ، شكوى النضو لما وجدّه من التعب والإعياء فهذه حالة تختص بالنضو نفسه .

أما الجملة الثانية فمعناها : أن الركاب عَجّت (3) لما لقيه راكبها من المشقة

(1) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 17 .

(2) ذكر الصفدي في حاشيته [186/ 185] بيت المتنبي من البسيط :

العارض الهتن ابن العارض الهتن .. ابن العارض الهتن ابن العارض الهتن

ونذكر تعليق ابن وكيع عليه : لولا انتهاء القافية لمضى في العارض الهتن إلى آدم عليه السلام . وبانتهاء القافية علمنا أن عدد أبياته المستحقين المدح ثلاثة ..

- وذكر قول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً .. ويوماً له يوم الترحّل خامس

قال ابن الأثير في المثل السائر : مراده من ذلك أنهم أقاموا أربعة أيام . وما عجباً له يلبي بمثل هذا البيت السخيف على العمى الفاحش.

- وذكر قول ابن الرومي في المنسحب :

أحسنت لك الوجّه اغصاناً وكشياً .. فهين نوعان تفاح ورمّان

قال عبد الله بن طاهر : هذه دار البطيخ فقرأوا نسيبها تعلموا ذلك .

(3) العجّ : رفع الصوت والصياح . انظر لسان العرب مادة (عَج) وضع : صاح ، انظر لسان العرب مادة

والاعتساف⁽¹⁾ وحمل المتاعب . ففيه إيحاء إلى شدة وفرط الأهوال التي تحمّلها حيث عجت الركاب شفقة عليه ورحمة له ، فتقرّر بذلك بُعد المعنيين ، فأين أحدهما من الآخر ؟ فإن تقرّر ذلك يكون بيت الطغرائي خال من الحشو منفرد بمعنى مستقن لكنّ لفظ فيه " (2) .

وانتقد الإمام ابن أثير من كلام الإمام الدماميني بأن المراد من قول الإمام الصفدي (ورسموا) أي الرسوم في التعليمات الخطابية هو معرفة القواعد والضوابط ، كنية كانت أو أكثرية وإذا خرج شيء عن القاعدة والضابط ، صحّ الجواب عنه بإبداء النكتة ، كما في إخراج الكلام عن ظاهره لنكتة.

فإن قلنا: لا يحل ذلك في التعريفات ، قلنا : تلك التعريفات الحقيقية ، وهي غير مرادة في هذا المقام ، فإنه ليس المراد إلا معرفة ضابط صلة الموصول من أن القاعدة فيها أن تكون معهودة فإن خرجت عن ذلك فلحكمة.

أما في موضع معنى جملة (ضجّ وعجّ) فهو يرى أن الإمام الدماميني تحمّل في المعنى ، وخرج عن الغرض الأدبي ، لأن كلا من (ضجّ وعجّ) بمعنى واحد وهو رفع الصوت ، وكلا من (النضو و الركاب) واحد وهو الإبل ، وأما تحميل المعنى الاحتمالات العقلية فلا يقدح في التمسك بمواضيعها اللغوية.

فعلى رأيه أن جعل الجملة الأولى (وضجّ من لعب نصوي) قاصرة على شكوى النضو خاصة فيه نقص للمعنى ، أي لا معنى لذلك ، فالشكوى أيضاً كانت من الركاب أي الإبل ، فظهر له أن كلا الجملتين مفادها واحد (3).

(1) الاعتساف : السير بغير هداية . والأخذ على غير الطريق . لسان العرب مادة (حسف) .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 17 .

(3) انظر تحكيم العقول ص: 116-117 .

وقال في البيت العاشر:

وذي شَطَاطٍ كَصَدْرِ الرُّمَحِ مُعْتَقِلٌ .. بِمِثْلِهِ غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا وَكِلَ

معنى البيت : ربّ صاحب اعتدال قاسية كاعتدال صدر الرمح ، معتقل برمح مثله ضلولا واعتدالا ، لا يخاف المخاوف ولا يعجز عن شيء من شؤونه ، فوصف صاحبه بهذه الأوصاف وغيرها من الأوصاف التي تُطلب من رفاق السفر ، وهو اقتضاب على عادة التبغاء من الالتفات من فنّ إلى آخر كما هي الأساليب العربية ؛ تنشيطا للسامع.

قال الإمام الصفدي : " بمثله : جار ومجرور والهاء في موضع جرّ بالإضافة وهي ترجع إلى الرمح والجار والمجرور في موضع نصب مفعول لاسم الفاعل وهو معتقل ، كأنه قال : وهو معتقل مثله " (1).

قال الإمام الدماميني معترضاً : " الذي رأيته في نسخ هذه النقصيدة (بمثله) بالباء الموحدة وعليه شرح الصفدي ، ولا أعلم هل هذا الفعل الذي اشتق منه هذا الاسم وهو (معتقل) يتعدى بالباء أم لا ؟ " (2).

فالظاهر اعتبار الدماميني أنّ حرف الجرّ هنا (لاماً) وهي المسمّاة بـ (لام التقوية) مثلها في قولك : زيد ضاربٌ لعمرو ، ولكن هل تتعلق حينئذٍ ، لأنها التي قوت العامل حيث توهم فيه حصول الضعف الذي صيّرته بمثابة القاصر ؟ أو لا تتعلق بشيء ، لأنها بمنزلة حرف الجرّ الزائد ، لأنها لا تدخل في موضع إلا ويصحّ إسقاطها منه ؟ فإذا سلمنا أنّ هذا الفعل يتعدى بالباء ، وأنها متعلقة باسم الفاعل فكيف يقال : إنّ حرف الجرّ مع مجروره جملة مع تعقله بالظاهر ؟ نعم لو كان ظرفاً مستقراً لأمكن أن يقال فيه ذلك باعتبار أنّه نائب عن جملة ، إذ لا يصحّ فيما وقع من الصفة والصلة والجرّ والحال ظرفاً مستقراً ؛ أن يقدر بجملة (3).

والذي نصرّ عليه انجوهري في الصحاح أنه يقال : " اعتقل الرجل رمحه ، إذا وضعه بين ركابه وساقه " (4) فعدها بنفسه.

(1) الغيث المسجّم 256/1 . وهو أيضاً إعراب الإمام العكبري في شرحه للامية ص 211 . ونشر العلم لوحة رقم 10 ، وشرح الزميرى لوحة رقم 7 . وشرح اللامية للإمام الأنصارى ص 58 . وشافية النجم للبطّوري 18 ، وتحفة الراشي للمنيلاوي ص 20 .

(2) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 22 .

(3) انظر المخطوطة نسخة 1 - النوحة 23 .

(4) انظر الصحاح مادة (عقل) وذكره الدماميني في نزول الغيث ، لوحة رقم 22 .

ذهب الإمام الأنصاري في شرحه ثبت الضغرائي المذكور إلى أن البناء في (بمثله) يمكن جعلها زائدة ، فكان الشاعر قتل : معتقلاً مثله كالظاهر ، وقد نقل البناء بمعنى اللام المقوية ، وذكر الإمام ابن جماعة أن (بمثله) متعلق بـ(معتقل) والبناء للتعدي وهي داخلة في الحقيقة على موصوف محذوف ، يدل عليه الرفع أي : برمح مثله ، ولا يلزم منه وصف النكرة بالمعرفة لأن (مثل) من الأسماء التي لا تتعرف بالإضافة (1).

فلام التقوية هي التي عرفها ابن مالك وابن هشام بأنها المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (2) وقوله : (هَذَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ يَرْهَبُونَ) (3) أو بكونه فرعاً في العمل نحو: (فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ) (4) ونحو قوله - تعالى - (مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ) (5) ونحو : زيدٌ مُعْطٍ لِلدَّهْرِهِمْ ، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعه أبو علي ، ودولاب المبرد إلى زيادتها في (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) إذا فاجتماع التأخير والفرعية في العامل هما سبب زيادة لام التقوية (6).

وتزاد بين الفعل المتعدي ومفعوله زيادة مطردة كقول مجنون ليني :
أريدُ لأنسى ذِكْرَهَا فَكَيْتَمَا .. تَمَلُّ لِي لَيْلِي بِكُلِّ سَبِيلٍ

ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقول الشاعر: (8)

أَحْبَاجُ لَا تُعْطِي الْعَصَاةَ مَنَاهُمْ .. وَلَا اللَّهُ يُعْطِي الْعَصَاةَ مَنَاهَا

فلام التقوية ليست زائدة محضة، بل لما تُحْتَلَّ في العامل من الضعف الذي نزل به منزلة القاصر ، ولا معنية محضة لإضراء صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (9)

(1) أراد باللام المقوية للتعنية في دخولها على المفعول به ، وتختص بوجوب تصديرها ونعت محرورها ، انظر مغني اللبيب 1/428 ، وانظر شرح اللامية للإمام الأنصاري لوجه رقم 6 ، وإيضاح المبهم من لامية العجم لوجه رقم 28 .

(2) الآية 43 من سورة يوسف .

(3) الآية 154 من سورة الاعراف .

(4) الآية 16 من سورة البروج .

(5) الآية 101 من سورة البقرة .

(6) انظر مغني اللبيب 1/217 ، وإرتشاف الضرب 4/1709 ، وشرح الرضي على الكافية 3/420 ، ومعجم النور 4/205 .

(8) البيت من الطويل وهو لليلبي الأخيلية ، انظر شرح شواهد المغني 2/588 ، ومغني اللبيب 1/218 .

(9) انظر شرح التسهيل 3/148 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 2/195 ، وأوضح المسالك 3/32 ، وشرح

التصريح على التوضيح 1/644 ، وحاشية الصبان على الأشعموني 2/216 .

جاء في حاشية ابن حمدون على شرح المكدودي أن اللام المقوية زائدة محضة فلا تتعلق بشيء (1) والذي في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة ، وقد ذكر المرادي أن الزائدة لا تزداد إلا مع معمول به لمتعد إلى واحد وهي نوعان : القياسية التي تزداد مقوية لعامل ضعيف بالتأخير كما في آيتي سورتي يوسف والبروج السابقتين ، وغير القياسية وهي في غير ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ زِدْكُمْ ﴾ (2) (3) ومنه قول الشاعر : (4)

وَمَنْ يَكُنْ ذَا عَوْدٍ صَنْيَبٍ رَجَابِهِ .. لِيُكْسِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ

والمشكل في شرح التصريح أن تقوية العامل المتأخر عن المعمول مع أصلته في العمل فتقدير الآية من سورة يوسف : إن كنتم تعبرون الرويا ، فلما أخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام ، فالزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته ، فتكون متعلقة وغير متعلقة في أن واحد ويكون فيه جمع بين متنافيين (5).

واعترض ابن أقيرس على الدماميني قائلا : " هذه مشاحة لفظية لا كبير أمر فيها ، إذ لا يترتب عن ذلك فساد معنى ، ولا يخفى على الأصاغر ذهنا أن الاصطلاح بتقدير شيء مما يصح أن يقرر بجملة في الصناعة ، وبالجملة فلا فائدة في هذا البحث فلو كان ظرفا مستقرا لأمكن " (6).

وذكر الصفدي موضع آخر في البيت ذاته قال : " غير هيّاب : (غير) مجرور على أنها صفة لمعتقل ، فإن قلت : معتقل نكرة ، وغير هيّاب معرفة ، فكيف توصف النكرة بالمعرفة ؟ قلت : غير لا تتعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين متضادين ، وكانا معرفتين ، كما تقول : عجب من قيامك غير قعودك وعجب من الحركة غير السكون ، وهيّاب لم يُضاد معتقلا ، ف(غير) هنا نكرة مع وجود الإضافة " (7).

(1) انظر شرح ابن حمدون بن الحاج على شرح المكدودي 312/1 .

(2) الآية 72 من سورة النمل .

(3) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 356/1 .

(4) البيت من الطويل . نسب للصيب الأسود في شرح شواهد المغني 197 . والمغني 215/1 ، رقم 357 ، ذا عظم . انظر شرح تسميتك 148/3 .

(5) انظر شرح التصريح على التوضيح 644/1 .

(6) تحكيم العقول ص/ 143 ، وإليه أشار الإمام الأنصاري في إعرابه للبيت قال : " وجوز بعضهم كونه ظرفا مستقرا إما باعتبار أنه نائب عن الجملة ، والأصح فيم وقع من الصفة والمثلة والخبر والحال ظرفا مستقرا يقرر جملة ، انظر شرح لامية المعجم للأنصاري ، ص 58 .

(7) المغني المسجع 256/1 .

رد الإمام النعماني معترضاً: " بأنه لا وجه لإيراد هذا السؤال ، لأن من الظاهر أن (هياًب) نكرة محضة ليس فيه شيء من شوائب التعريف ، بالإضافة إليه لا توجب تعريفاً أصلاً (1) ولا يتردد أحد في أن (غير) هنا نكرة ، ولا يكون لإيراد السؤال شبهة أصلاً ، ثم الجواب في غاية السقوط لأن فيه تسليماً ، لأن (غير هياًب) لو وقع وصفاً لمضاد له كما في قولنا : مررت بمقدام غير هياًب ، كانت غير معرفة ، ولا يمتري في فساد ذلك أحد" (2).

وقد ذكر المبرد أن (غير) لا تتعرف أبداً ، وذهب ابن مالك في قوله - تعالى - : «مِرَاطُ الَّذِينَ أَلَعْتِ عَلَيْهِمْ*غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» (3) إلى أن غير وقعت بين متضادين ، وليس ذلك بلازم ، كقوله - تعالى - : «نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» (4) و(غير الذي) مضاف إلى معرفة وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين ولأن (الذين ألعنت عليهم) لم يقصد به تعيين ، فيؤى في معنى نكرة فيجوز نعته بنكرة حتى وإن كان لفظه لفظ معرفة (5).

وذكر ابن مالك أن (غير ، ومثل ، وحسب) لا تقبل التعريف لشدة إيهامها ، فإنه لا فرق بين قولنا : رأيت رجلاً غيره ، ورأيت رجلاً آخر ، ولهذا يحكم على (غير) بالتذكير وإن أضيفت إلى معرفة ، إذا كان الجنس واحداً ، فلا يزول التذكير بإضافة (غير ، مثل ، حسب) إلى المعارف إلا ما لا يعتد بزواله ، وقد يعني بـ(غير) مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها ، وأكثر ما يكون ذلك إذا وقعت (غير) بين ضدين كقول الشاعر : (6)

فليكن المغلوب غير الغالب .. وليكن المسلوب غير السالب

وذكر الزجاجي أن لغير ثلاثة مواضع ولكنه ذكر منها اثنين هما :

1- تكون استثناء بمنزلة إلا .

2- تحقيقاً بعد الجحد ، كقولك : ما عبد الله غير عالم .

(1) ذكر ابن هشام أنه لا تتعرف (غير) بالإضافة لشدة إيهامها ، انظر المعنى 1/158 .

(2) المخطوط نسخة أ- اللوحة 25 .

(3) الايتين 6 ، 7 من سورة الفاتحة .

(4) الآية 37 من سورة فاطر .

(5) انظر شرح التسهيل 227/3 .

(6) ذكر ابن مالك أن البيت لأبي طالب . وقوله :

يا رب إنا نخرجن طائفي .. في مقتب من تلكم المقاتب .

وذكر في موضع آخر من كتابه أنها بمعنى (بدل) (1).

رد ابن أثيرس على الدماميني بأن كونه لا وجه لإيراد السؤال البتة فممنوع
وبيان ذلك أن الإضافة المعنوية تفيد تعريفاً أو تخصيصاً ، والتخصيص نوع من
أنواع التعريف أيضاً ، فكانه قال : فكيف توصف النكرة بما فيه تعريف بالإضافة
بأجملة ؟ وأما كون الجواب في غاية السقوط فباطل ، فكيف هذا وهي قاعدة مقررة
في علم العربية غير منكورة (2) ... فالمشروط وقوع غير بين متضادين معرفتين ،
وما ذكره الدماميني في المثال بقوله : مررت بمقدام غير هباب ، أوقع (غير) فيه
بين نكرتين ، والعجب أنه بعد حكاية قول الصفدي : وكانا معرفتين وتمثيله بالحركة
غير السكون (3).

وقد ذكر أبو علي النحوي (غير) في باب ما جاء بمعنى (إلا) من الكلام فقال أن
الأصل في غير أن تكون صفة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (4)(5).

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور : " ولا وكل ، الواو
عاطفة ، ولا حرف نفي ، وغير للنفي فعطف النفي على النفي ، وكل : مجرور
بالعطف على هباب " (6).

اعترض الدماميني قائلاً : " صريح هذا الكلام منتقض لأن حرف النفي الذي هو
(لا) معطوف على كلمة (غير) التي زعم إنها موضوعة للنفي وكلمة (وكل)
معطوفة على هباب ، وهذا مذهب في الإعراب عجيب ، لأن عطف الحرف على
الاسم لم يعهد قائل به ، ولا يعرف له سماع في العربية ، وقد استشكل بعضهم قول

(1) انظر حروف المعاني للزجاجي ص 9 و ص 66 .

(2) القاعدة التي أشر إليها هي أن (غير) لا تتعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين متضادين وكلا معرفتين وهي
قاعدة منسوبة لابن السراج . انظر شرح الرضي على الكافية 210/2 . وتفسير البحر المحيط 28/1 .

(3) انظر تحكيم العقول بأفوك البدر بالغزول ، ص 145 .

(4) الآية 95 من سورة النساء .

(5) انظر الإيضاح لأبي علي النحوي 71/2 . وذكرها سيبويه في الكتاب 231/4 .

(6) الغيث المسجم 256/1 .

من ذهب في قولنا : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو ، إلى أن (إِمَّا) الثانية عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إِمَّا على إِمَّا بأن فيه عطف الحرف على الحرف فنعم ما نحن بصدد من باب أولى " (1) .

على هذا كان اعتراض الإمام ابن أقبرس بأن كلام الدماميني السابق هو كلام من لا نظر له في معاني الألفاظ إذ لا قدرة له بها من جهة القصور ، إذ أن معنى قول الصفدي عطف النفي على النفي يعني على المجرور من غير عطف أي أداة عطف ، وهذا ظاهر في تصحيح المعنى المراد (2) وذكر الإمام السهيلي أنه لا يجوز إضمار حروف العطف خلافاً للفرسي ومن قال بقوله ؛ لأن الحروف أدلة على معاني موجودة في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس المخاطب (3) .

على معاني في مسجودة

(1) المخطوط نسخة أم اللوحة 26 .

(2) انظر تحكيم العقول ص 146 .

(3) انظر نتائج الفكر السهيلي ص 263 ، والخصائص لابن جني 290/1 ، وشرح الأشموني 398/2 .

وقال في البيت الحادي عشر:

حَلَوُ الْفَكَاةِ مَرَّ الْجِدِّ قَدْ مُرِجَتْ .. بِشِدَّةِ الْبَاسِ مِنْهُ رِقَّةُ الْغَزْلِ

معنى البيت : إن هذا الصاحب حلو المزاج ، طيب الأخلاق ، كربه الجد فهو قد مُرِجَتْ فيه الحلاوة من رقة الغزل بالمرارة من شدة البأس ، وهذه من أجمل صفات المدح.

قال الإمام الصفدي : " والإضافة في (الفكاة) إضافة لفظية ، وليست بمعنى (من) لأن من شرط ذلك أن يحسن وصف الأول بالثاني ، لكونه بعضاً له ، ولا بمعنى اللام التي للملك لا بطريق الحقيقة ، ولا المجاز إلا بتكلف - أعني تقدير اللام - ويحسن أن تكون بمعنى (في) ويكون التقدير (حُلُوٌّ فِي الْفَكَاةِ) " (1).

اعترض الإمام الدماميني بأن ما استحسنته الإمام الصفدي من تقدير (في) للإضافة غير حسن ؛ " لأن الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال ، فلا يقدر فيها حرف من الحروف الثلاثة وهي : (اللام ، في ، من) مع أن كثيراً من النحويين أنكروا مجيء الإضافة المعنوية بمعنى (في) وتأول ما استشهد به على ذلك (2) ، وإذا قيل : زيد حُلُو الْفَكَاةِ ، فمعناه حلو فكاهته ، أو حلو الفكاة منه ، هذا مقتضى الصناعة ، والجاري على مصطلح القوم وتقدير (في) مانع من هذا المعنى في البيت ، فلا يصار إليه " (3).

وقد فصل الإمام الصفدي الحديث في نوعي الإضافة عند إعرابه لبيت الطغرائي هذا ، بين المعنوية التي لا يُنَوَّى بها الانفصال ، وتحدث بين المضاف والمضاف إليه تعليقاً لم يكن قبلها وتفيد الأول تعريفاً : كغلام زيد ، وتخصيصاً : كغلام رجل .

واللفظية ، وهي التي في تقدير الانفصال ، ويكون بين المضاف والمضاف إليه تعلق من غير جهة الإضافة ، ولا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ولكن فائدتها التخفيف والذي عمل في الثاني الجرّ هو تقدير حرفي الجرّ (اللام ، ومن) (4).

وهذا القسم من الإضافة التي قصدها الإمام الصفدي في إعرابه وهي (غير المحضة) وضبطها ابن عقيل بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه (يَفْعَلُ) أي الفعل

(1) الغيث السجم 271/1 .

(2) أثبت الإمام ابن مالك الإضافة بمعنى (في) وقال: أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في) وهي ثبقة في الكلام النصيح بالثقل الصحيح . انظر شرح عمدة الحفاظ 481/1 .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ. لوحة رقم 24 .

(4) انظر المزيد من التصيل عن موضوع الإضافة في الغيث السجم 270/1 ، 271 .

المضارع وهو كل اسم فاعل ، أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال قتل ابن ماثق :

وإن يُشابه المضاف بفعل .. وصفا ، فعن تنكيره لا يُعدّل
كرباً راجعاً عظيم الأمل .. مروع القلب قليل الحيل
وذي الإضافة اسمها لفظية .. وتلك محضة ومعنوية

وهذه الإضافة - أي غير المحضة أو اللفظية - تفيد التخفيف وفائدتها ترجع إلى اللفظ فإتينا على تقدير الانفصال (1).

وذكر الإمام ابن جماعة في إعرابه (لحلو الفكاهة) بأن الإضافة فيه غير محضة لإفادة التخفيف اللفظي إذ الأصل : حلو فكاهته (2) واختار الإمام الحضرمي أن يسمي الإضافة في (حلو الفكاهة) باللفظية من باب إضافة الصفة إلى ما فيه (أل) تعريفاً لوقوعها نعوتاً للنكرة المجزورة (3) أما الإمام أبو يحيى الأنصاري فإشار إلى أن الإضافة في حلو الفكاهة بمعنى اللام (4) وتفصيل كلامه أنه إن لم يصلح تقدير (من أو في) فالإضافة معنوية بمعنى اللام ، وقد أشار الإمام التميمي في إعرابه لبنت الطغراني المذكور بأن الفكاهة : مجرور بالإضافة وهي إضافة لفظية ، وليست بمعنى من ، وكذا الجدّ أما الإضافة في اليأس فهي بمعنى اللام ، وكذلك رقة الغزل ، فالإضافة فيه بمعنى اللام ، وذكر في الهامش أن حلو الفكاهة إضافته ليست بمعنى اللام أيضاً (5) طابق بذلك كلامه الصفدي خاصة أنه نوّه إلى استحسانه أن تكون الإضافة فيه بمعنى (في) ويكون التقدير : حلو في الفكاهة.

وقد فصل الإمام الجرجاني كلامه عن الإضافة غير المحضة ووصفها بأنها ما كانت لفظية غير معنوية وقسمها إلى أربعة أضرب هي :

- 1- اسم الفاعل إذا أضف وأريد به التثوين نحو : هذا ضاربُ زيدٍ غداً.
- 2- الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيف إليه نحو : مررتُ برجلٍ حسن الوجه .
- 3- إضافة (أفعل) إلى ما هو بعض له نحو : هو أفضلُ القوم .

(1) انظر شرح ابن عقيل على الالفية 37/36/3 ، وانظر شرح الأشموني 124/2-126.

(2) انظر إيضاح المبيهم لابن جماعة ، لوحة رقم 29.

(3) انظر شرح نشر العلم لوحة رقم 10.

(4) انظر شرح لامية المعجم للأنصاري 59.

(5) "نظر مختصر شرح لامية المعجم للإمام التميمي ص 151.

4- إضافة الاسم إلى النصفة نحو: (صلاة الأتوني) إذا أريد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس (1).

وصرح ابن مالك إلى أن اللام ، أو تقدير معنى اللام هو الأصل في الإضافة لذلك جاز أن نقحم بين المضاف والمضاف إليه في مثل : يا بؤس للحرب ، بمعنى يا بؤس الحرب ، ولأنها مقحمة بإضافتها مقذرة الزوال ، ثم بين أن الإضافة على ثلاثة أقسام إضافة بمعنى (في) وإضافة بمعنى (من) وإضافة بمعنى (اللام) ، وقد أغفل النحويين التي بمعنى (في) وذكر أنها ثابتة في الكلام الفصيح وقد ذكرته أنفاً ، ومثّل ابن مالك نه بقرن - تعالى - : (وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ) (2) وكقوله - تعالى - : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَانِهِمْ ثَرْيَصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) (3) وقوله - تعالى - : (بِأَسَاجِدِي السَّجْنِ) (4) وقوله تعالى - : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (5) وأورد من الشعر شواهد عديدة منها قول الشاعر: (6)

لَهُمْ سَلَفٌ شَمٌ طَوَالَ رِمَاحُهُمْ .. يَسِيرُونَ لَامِلَ الرُّكُوبِ وَلَا عَزْلًا

ومثله قول الشاعر (7) :

تَسَائِلُ عَنْ قَرَمٍ هِجَانٍ سَمِيدٍ .. لَذَى النَّاسِ مَوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورُ

ومثله قوله (8) :

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذِي طَلِيحٍ .. لِنَامُ السَّرُوعِ إِذَا زَمَتِ أَزَامُ

فابن مالك رأى أن معنى (في) في هذه الشواهد ، كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأن اعتبار معنى غير ممتنع ، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه ، وأما الإضافة بمعنى (من) فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة

شفا

(1) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني 186-185/2.

(2) الآية 204 من سورة البقرة

(3) الآية 226 من سورة البقرة.

(4) الآية 41 من سورة يوسف.

(5) الآية 33 من سورة سبأ.

(6) البيت من الطويل ولم أقف على قتله.

(7) البيت من الطويل لبحمان بن ثابت يرثي حمزة بن عبد المطلب وهو مطلع في شرح نيوانه ص 111 ، وشرح

الكافية الشافعية 908/2.

(8) البيت من الوافر ، ولم أقف على قتله.

إطلاق اسمه عليه ، والإخبار به عنه . وقال : " لتعلم أن كل إضافة سوى (في . من) هي بمعنى (اللام) " (1).

وزعم الزجاج (2) أن الجرّ بمعنى اللام ، نحو : دار زيد ، و بمعنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كنهه نحو : ثوب خز ، و شرطه أن يصحّ الإخبار بالثاني عن الأول ، وذهب قوم ومنهم ابن كيسان (3) والسيرافي (4) إلى أنه وإن لم يصحّ فيه الإخبار فإنه إضافة بمعنى (من) وذهب ابن السراج (5) والفارسي (6) وأكثر المتأخرين أنها إضافة بمعنى اللام (7).

أما اعتراض الإمام الدماميني بأنّ الإضافة اللفظية (غير المحضة) على تقدير الانفصال ، ولا يقدر فيها الحروف الثلاثة (من ، في ، اللام) وذلك أن الإضافة الغير محضة وهي كما ذكرها أبو علي النحوي على أربعة أضرب السابقة الذكر ، وليست بمعنى حروف الجرّ ، بل تلك التي بمعنى الحروف هي المعنوية ، فقد جعل الإمام الدماميني التقدير في البيت : حلو الفكاهة بمعنى حلو فكاهته ، مثل الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها في : مررتُ برجل حسن الوجه، وتقدير قوله : (حلو الفكاهة منه) ، مثل إضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، نحو : (أفضلُ منه) (8).

وذكر أبو العباس بن الحاج (9) ما اختاره الإمام الدماميني من أن الإضافة اللفظية غير المحضة ، هي التي يكون المضاف فيها شبيهاً بالفعل المضارع ، لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، وإنما هي لمجرد التخفيف وتسمى أيضاً بالإضافة المجازية ، وأما الإضافة المعنوية المحضة ، وهي التي يكون فيها حكم المضاف إليه الجرّ ، والإضافة تنقذر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

والثاني اجرزُ وانو من أوفي إذا .. لم يصلح إلا ذاك واللامُ خذا

(1) شرح التسهيل 221/3 ، 222 ، 223 . وانظر شرح عمدة الحفاظ 481/1 ، 482 .

(2) انظر رأي الزجاج في شرح الأشموني 237/2 .

(3) انظر رأي ابن كيسان في شرح الكافية الشافية لابن مالك 905/2 ، وفي شرح التسهيل 223/3 ، وشرح الأشموني 238/2 .

(4) انظر رأي السيرافي في شرح الأشموني 238/2 .

(5) انظر رأي ابن السراج في الأصول في النحو 5/2 .

(6) انظر رأي الفارسي في شرح التسهيل 223/3 .

(7) انظر ارتشاف الضرب 501/2 .

(8) انظر الإيضاح لأبي علي النحوي 212/1 - 213 .

(9) انظر حاشية ابن حنون على شرح المكنون 322/1 ، 323 .

أما ابن أثير من فقد ذكر أن الإضافة بمعنى (في) شائعة واردة في فصيح الكلام⁽¹⁾ وقرّر أن مجيء الإضافة بمعنى (في) لا يوجب خطأ في المعاني ، وأن غاية ما في الأمر أن يقال : مجيئها بمعنى (في) قليل ، وتعليل عدم ما استحسان الدماميني من كون الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال فواجب الرد بأن الصفدي لم يقدّر ما بمعنى (في) مع اعتبار كونها لفظية ، وإنما أجاز أن تكون معنوية بمعنى (في) بعد الحكم بكونها لفظية ، فلما جاز الأمر أن ترجيحاً وحسناً بالنظر إلى الأول والثاني ؟ كيف وهو بعد قوله : وليست بمعنى اللام التي للملك لا بطريق الحقيقة ولا المجاز إلا بتكلف أي تقدير اللام ، ومن هذا علم أنه لا موقع لقول الدماميني : وتقدير (في) مانع من هذا المعنى⁽²⁾.

فخلاصة الموضوع أن الإمام الصفدي استحسن كون الإضافة اللفظية في بيت الطغرائي بمعنى (في) على الرغم من أن علماء العربية صرحوا بأن اللفظية هي إضافة الوصف العامل إلى معموله ، ولا علاقة لتقدير أحد حروف الجر الثلاثة بل ذلك خاص بالإضافة المعنوية⁽³⁾ أما ما ذهب إليه الإمام الدماميني من قوله أن كثيراً من النحويين أنكروا مجيء الإضافة المعنوية بمعنى (في) فابن مالك ذكر شواهد لذلك وغيره من علماء العربية أوردوا أمثلة لتقدير معنى (في) منها آيات قرآنية ، منهم الإمام الجرجاني⁽⁴⁾ وابن الحاجب⁽⁵⁾ وابن مالك⁽⁶⁾ الذي قال أن مذهب الجمهور⁽⁷⁾ ألا يقدروا معنى (في) في الإضافة المعنوية بل اكتفوا بتقدير : (من ، واللام).

(1) ذكر ذلك في ارتشاف الضرب 1800/4 ، وأوضح المسالك 85/3 ، وشرح التسهيل 223/3 .

(2) انظر تحكيم العقول ص 150 .

(3) انظر شرح ملحة الإعراب ، لأبي القاسم الحريري ، ص 132-133 ، ومعاني النحو لفاضل السامرائي 102/3 .

(4) ذكر الإمام الجرجاني أن هناك إضافة تقتضي (في) وذلك نحو : فلان ثبت الغتر ، أي ثبت في الغتر ، والغتر هو المكان الصلب ، انظر المختص 185/2 .

(5) ذكره ابن الحاجب في أماليه ص 326 ، وابن هشام في المعنى 216/1 .

(6) انظر شرح التسهيل 221/3 ، وعمدة الحفاظ 481/1 .

(7) ذكر مذهب الجمهور أبو حنّان في الارتشاف 501/2 ، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك 376/1 .

وقان في البيت الخامس عشر :

تَنَامُ عَيْنِي (1) وَعَيْنُ النُّجْمِ سَاهِرَةٌ .. وَتُسْتَحِيلُ وَصَبَغَ اللَّيْلُ لَمْ يَجِلْ

معنى البيت: أشتغل عني بالنوم ، وتركني وحدي أعاني الأفكار ، وضوء الكواكب باقٍ لعدم طلوع النهار؟ وأتحول عني وتركني وحدي وسواؤ الليل باقٍ لم يتغير حاله بطلوعه ؟ فهو يوتخ صاحبه على ما ذكر ، ويشكو طول الليل عليه.

قال الإمام الصفدي: "عينٌ : مرفوع على أنه مبتدأ ، و النُّجْمُ : مجرور بالإضافة والإضافة هنا معنوية وهي مقدرة باللام (2) وسَاهِرَةٌ : مرفوع على أنه خبر للمبتدأ والأحسن أن تكون منصوبة على انحال ، والخبر محذوف كما قرئ (وتختصبة) بالنصب (3) ومعناه : ونحن نرى عصبه ، وكذلك تقدر هنا، عينُ النجم تُرى سَاهِرَةٌ، وفي تقديره هكذا توبيخ له لكونه من ذوي الحواس وقد نام عنه واستحال عليه وهذان غير حاسنين أي : عينُ النجم ، وصَبَغَ اللَّيْلُ " (4).

اعترض الدماميني قائلا: " إن الظاهر هنا هو رفع (ساهرة) على الخبرية ، وأما نصبه على أن يكون حالا من مقتر فبعيد ، إذ فيه تقدير ما لا حاجة إليه، وتكلف لما هو مستغن عنه " (5).

فالإمام الصفدي يرى أنه إذا جعلت (سَاهِرَةٌ) خبرا لعين النجم ، و (صَبَغَ) مبتدأ و (لم يجل) خبر وكانت الجملة في الموضعين في تقدير الحال ذهب معنى التقريع والتوبيخ الذي تقرر ويعود المعنى : أتنام عني والحال من النجم والليل كذا ؟

فأشار بأن الأحسن إعرابيا حالا ، وقد وافقه في ذلك الإمام الذميري في شرحه نلامية حيث ذكر أن الأحسن أن تكون (سَاهِرَةٌ) منصوبة على الحال والخبر

(1) جاءت في روايت أخرى لفظ (عني) بدلًا من (عيني) إلا أن معنى البيت يتناسب مع كلمة (عني) وكذلك البيت الذي يسبقه :

فقلت أدعوك للجلي لتصرني .. وأنت تخذلني في الحايث الجلل

في كونه يخاطب صاحبه فاقول فيه ، أنت تخذلني وتنام عني .

(2) ذكر هذا الإعراب ، الإمام التميمي في شرحه للنامية المعجم انظر المخطوط لوحة رقم 85 ، وانظر أيضا مختصر شرح النامية ، مطبوع ص 55 .

(3) من الآية 14 من سورة يوسف ، وقرأها بالتصبيق الزال عن سيرة عن علي رضي الله عنه ، وهي قراءة شاذة ، انظر الكشاف 446/2 ، وانظر إملأنا من به الرحمن ، للعكبري 50/2 .

(4) النيث المسجم 340/1 ، 341 .

(5) مخطوط نزول النيث نسخة 1 - لوحة رقم 30 .

محذوف وفي تقديره هكذا توبيخه، وابن شنت قدرت (عين النجم) خبراً، والمبتدأ محذوف تقديره (وهذه) ويكون فيه المعنى زائداً في التوبيخ⁽¹⁾.

وذكر الإمام الدماميني بأنه تقرر في صناعة العربية أن الكلام إذا دار بين أن يحمل على وجه لا تقدير فيه، ووجه فيه تقدير، فحملة على ما لا تقدير فيه أولى، وذكر أن الإمام الصفدي لم يرضَ بدعوى المساواة بين الوجهين، أي في إعرابها خبراً أو حالاً، بل جعل المحتاج إلى التقدير أرجح، حين استحسن أن تكون (ساهرة) منصوبة على الحال، مع العلم أن هذا الوجه فيه تقدير.

فعلى تقدير معنى التوبيخ، في إعراب (ساهرة) حالاً يكون المعنى عند الصفدي هو: ألتام عيني وهذه عين النجم ترى ساهرة لأجلي؟ وتستحيل عليّ، وهذا صبيغ الليل يرى غير حائل؟ وإذا جعلت (ساهرة) خبراً لعين النجم فأت هذا المعنى⁽²⁾.

وقد أعرب الإمام العكبري في شرحه جملة (عين النجم ساهرة) حالاً، وجملة (صَبَّغَ الليل لم يحل) معطوفة أي أنها حال كذلك⁽³⁾.

وأشار الإمام الحضرمي إلى هذا الإعراب، وذكر في شرحه بأن جملة، (وأنت تخذلني) هي جملة حالية، وكذلك جملة (وعين النجم ساهرة) حالية أيضاً ولم يُعرج على كون (ساهرة) خبراً أو حالاً والمبتدأ محذوف⁽⁴⁾ أما الإمامين البطارقي والمنيأوي فقد أعربا (ساهرة) خبراً لعين النجم، والجملة من المبتدأ والخبر حال من الفاعل في (تتألم)⁽⁵⁾.

فالدماميني رفض دعوى الصفدي من أن كون (ساهرة) خبراً يفوت معنى التقرير والتوبيخ بعكس إعرابها حالاً، فهو لا يُسلم بأن وجه النصب يقتضي التقرير والتوبيخ دون وجه الرفع، وابن جماعة التحوي يرى أن في إعراب (ساهرة)

(1) انظر شرح الإمام المنيري على اللامية مخطوط لوحة رقم 86، ومختصر شرحه للامية، مطبوع ص 56

(2) انظر الغبث المسج 341/1.

(3) انظر شرح لامية العجم للعكبري، ص 214.

(4) انظر شرح نشر العلم للحضرمي، لوحة رقم 14.

(5) انظر شافية النجم للإمام البطارقي ص 23، وشرح تحفة الراعي، للإمام المنياوي ص 27

وجيهين وذكر أنه يُروى بالترفع على أنه خبر المبتدأ ، وبالنصب على أن الخبر محذوف تقديره : تراها وتشاهدها ، وعليه فساهرة : منصوية على الحال من مفعول الفعل المقتدر ، أي ضمير عين النجم فإن قيل لِمَ نَمَّ تجعل (عين النجم) خبر مبتدأ محذوف ، على أن التقدير : وهذه عين النجم ، و ساهرة حال منه على حد قوله - تعالى - : ﴿وَهَذَا بَعْثِي شَيْخًا﴾ ؟ (1) قلنا : عمل العامل المعنوي في الحال ضعيف مع وجوده في اللفظ ولهذا لا يجوز تقديمه عليه ، ولا ورد عاملاً في حالة الحذف في كلام فصيح بخلاف العامل اللفظي فإنه قد ورد عاملاً كونه محذوفاً في قوله - تعالى - : ﴿لَئِنْ أَكَلْتَ الذُّلْبَ وَتَخُنْ غُصْبَةً﴾ (2) .

وذكر ابن جماعة أن ما ذكره النصفدي من فوات معنى التوبيخ والتوبيخ على تقدير جعل جملة (وعين النجم ساهرة) حالاً من فاعل (تضام) وكذا جعل جملة (وصنع الليل لم يجل) حالاً من فاعل (تستحيل) فممنوع إذ لا فرق بين كون كل منهما حالاً ، وكونها مستأنفة في إفادة ذلك ولو عكس لربما قيل أنه أقرب على أن المعنى قد يختلف باختلاف التقدير (3) .

فوجه الرفع حسب رأيه لا يفوت معنى التوبيخ كما قال النصفدي ، على معنى التقدير ، بل أن وجه الرفع المقتدر والنصب كلاهما حال ، فجعل ما يحتاج إلى التقدير ، كالذي لا حاجة في التقدير له ، متساويين في المعنى .

وقد ذهب ابن أثير من كعادته للانتصار للنصفدي ، وقد تبين مما ذكره الدماميني وغيره من العلماء أن تقدير النصفدي قد لا يحتاج إليه إذ المعنى مع الرفع دال على التوبيخ والتقريع كدلالة النصب ، وإذا كان الأمر كذلك فما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إلى التقدير (4) .

(1) الآية 72 من سورة هود .

(2) الآية 14 من سورة يوسف .

(3) انظر البصاح المبيهم شرح لامية النجم لابن جماعة النحوي ، لوحة رقم 38 .

(4) انظر تحكيم العقول ص 168 ، 169 .

وقال في البيت العشرين:

فالحِيبُ حَيْثُ العِذِّ والأسْدَى رَابِضَةٌ .. حَوْلَ الكِنَاسِ لَهَا غَابٌ مِنَ الأسَلِ

معنى البيت : فصاحبي في مكانه حيث الأعادي والأسود مقيمة حول مسكنه ونالأسود غاباً من الرماح ؛ فهو يصف صاحبه بأنه مصون محجب لا سبيل إلى التوصل إليه .

قال الإمام الصفدي : " حيث : ظرف مكان وهو مبني على الضم ، وإنما بُني ؛ لأنه أشبه الحرف من حيث الاستعمال إذ كان يحتاج إلى صلة مثل (الذي) وتوصل بالجملة الاسمية كقولك : جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ ، وبالجملة الفعلية كقولك : جلستُ حيث يجلسُ زيدٌ وكان البناء ضمّاً لوقوعها موقع الغاية ، والغاية هي الخبر ، والخبر مرفوع وكذلك قبل وبعد " (1) .

قال الدماميني معترضاً : " إن هذا كلام غريب خارج عن نمط ما قرره الأئمة في هذا المحل ، والصواب أن يقال : إنما بُنيت (حيث) لاحتياجها إلى جملة معها ليتعين المقصود من وصفها ، وهو بيان مكان النسبة ، والنسبة المقصودة لا تكون إلا في الجملة ، تقول : (اجلس حيث جلس القاضي) معناه في المكان الذي ثبتت فيه هذه النسبة ، فلذلك احتجج إلى الجملة ، فوازنه في الاحتياج لجملة الموصول فبنيت لذلك ، وإنما بُنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات ؛ لأنها ظرف لازم للإضافة مثلها - أعني الغايات - وهي لا تضاف إلا إلى المفرد ، فكان القياس يقتضي أن تُضاف (حيث) أيضاً إلى المفرد فلما أضيفت إلى الجملة للوجه الذي ذكر كأنها لم تُضف ، إذ أن أثر الإضافة وهو الجر لا يظهر ، فكانها قطعت عن الإضافة ، والغايات إذا قطعت عن الإضافة بُنيت على الضم ، فبنيت هذه الكلمة كذلك " (2)

فالصفدي ذهب إلى أن المراد بالغايات الأخبار ، وأن (حيث) تقع في موضع الخبر فيكون لها شبهة به ؛ فبنيت على حركة شبيهة بالحركة التي يستحقها الخبر بالأصالة وهي الضم .

والدماميني ذهب إلى أن المراد بالغايات الظروف المقطوعة عن الإضافة ، فإن سيبويه وجماعة من المحققين قد نصّوا على أن الغايات لا تقع أخباراً لا صلوات ولا

(1) الفهيم المسم 382/1 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 29 ، وانظر الكتاب 291/3 ، والمقضب 346/4 والخصائص 57/3 ، وشرح المفصل 86/4 ، وشرح السبيل 232/2 .

صفات ولا أحوالا (1) فرد على ما قاله الصفدي من أن (قبل ، بعد ، حيث) بُنيت على الضم لأجل وقوعها موقع الخبر ، وذكر الدماميني أن الشيخ ابن هشام (2) قد استشكل قول هؤلاء الأئمة بأن الغايات لا تقع صلوات ، واستشهد بقوله تعالى - : (فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) (3) فهو في رأيه إشكال واضح .

وملخص ما قاله الدماميني في (حيث) هو :

أ- بُنيت (حيث) لاحتياجها إلى جملة ، ولتشبيهها بالغايات في كون كليهما لازم الإضافة .

ب- لكن الغايات لا تضاف إلا للمفرد ، و(حيث) لا تضاف إلا للجملة .

ت- فكان القياس أن تضاف (حيث) للمفرد تشبيها لها بالغايات .

ث- فلما أضيفت إلى الجملة كانت كأنها لم تضاف وقطعت عن الإضافة .

ج- أن أثر الإضافة وهو الجر لا يظهر عليها ، فبُنيت كالغايات لأن الغايات إذا قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضم .

عزوف بآسمة (هتاتل) - مصحح التباثل لعمري
لعمري أني كره

وتبنى (حيث) على الضم ، وعند بني يربوع وطهية تبنى على الفتح على كل حال في الخفض والنصب ، نحو : قعدت حيث قعد زيد ، ولا تُضم في لغتهم ، وعند بني الحارث بن أد وبني فقعس ، يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب .

كتاب لغة
حيث
الصح
3/1

وذهب ابن سيدة إلى أن أصل حيث هو (حوث) وقال اللحياني هي لغة طيء ، يقولون : حوث عبد الله زيد ، ومن العرب من يفتحها فيقولون : (حوث) والجملة التي تضاف إليها (حيث) شرطها أن تكون جملة خبرية اسمية أو فعلية مثبتة ، قال الرضي : " وإعرابها لغة فقعية ، ونذرت إضافتها إلى المفرد " (4) .

ترجم لحي
حي حوث نبي أسد أيهم ضلعس

(1) انظر الكتاب 233/4 ، والمقضب 173/3 ، 174 ، والارشاف 1816/4 ومعنى اللبيب 317/1 ، وشرح التصريح 342/1 ، ومعنى النحو للسامرائي 184/2 .

(2) انظر معنى اللبيب 317/1 .

(3) الآية 42 من سورة الروم .

(4) شرح الرضي 182/3 ، وانظر ارشاف الضرب 260 / 2 ، 261 .

وذكر الرّضي أنّ هذه الظروف إنما بُنيت عند قطعها عن المضاف إليه لمشابتها الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف ، فإن قلت: فيذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه ، فهل تبنى (حيث) معه كالأسماء الموصولة فهي تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟ فالجواب على هذا هو أنّ ظهور الإضافة فيها يرجح جانب أسمتها ، لاختصاصها بالأسماء⁽¹⁾.

وذهب ابن يعيش إلى أنه لما خرجت (حيث) عن بابها وجب أن يكون بناؤها على السكون ، لأن المبنى على حركة ما كان له أصل في التمكن ، وحالة يكون فيها معرباً نحو : يا زيد ، فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر ، إلا أنه انتفى في آخرها ساكنان ، وهما الياء والناء ، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكرة بعد الياء كآين وكيف ، ومنهم من شَبَّهها بالغايات فضمّها كقبل وبعد⁽²⁾.

ذكر أنفي (حيث) أربع لغات ، وهي حيث بالضم ، وحيث بالفتح ، وحيث بالضم وحيث بالفتح ، وهي مبنية في جميع لغاتها ، والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت⁽³⁾.

ومن العرب من يُعرب (حيث) وهي للمكان اتفاقاً ، وقد ترد للزمان والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن⁽⁴⁾ وتلزم الإضافة إلى الجملة اسمية أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر.

وذكر ابن جماعة أن سبب بناء (حيث) على الحركة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لكونها شبيهة بالظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً مثل : (قبل، بعد) ووجهه أن إضافتها في الحقيقة إنما هي إلى المصدر الذي تضمنته الجملة التي بعدها ولما مُنعت من الإضافة إليه وألزمنا الإضافة إلى لفظ الجملة ، صارت إضافتها كلا إضافة فكأنما قطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى⁽⁵⁾.

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 168 ، 169 .

(2) انظر شرح المفصل 4/ 91، 92 ، وشرح الرضي 3/ 170 ، ومعنى اللبيب 1/ 318 ، 319 .

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 4/ 91 .

(4) انظر معنى اللبيب بحاشية السوقي 1/ 300 .

(5) انظر إيضاح النيب من لامية العجم ، مخطوطة لوحة رقم 47 ، وانظر ارتشاف الضرب 4/ 1816 ، والمتنضب 3/ 174 .

وأما عن سبب تسمية هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة بالغايات فذكر الرضي أنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حُذِفَ المنسوب إليه وضمّت هي معناه ، كان من المستغرب أن تصبح غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه⁽¹⁾.

فإن قيل : كيف تشبه الغايات وهن مقطوعات عن الإضافة وهي مضافة ، كان الجواب : هو أن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر لفظاً فصاع التشبيه من هذه الحيثية⁽²⁾.

وذكر ابن يعيش بأن حيث شبيهاً بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ولا تُضاف إلى غير الجملة ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت (الذي) ونحوها من الموصولات في إيهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضيحاً فبنيت كبناء الموصولات⁽³⁾.

وهذا الذي قصده الإمام الصفدي حين قال: " إذ كان يحتاج إلى صلة مثل الذي⁽⁴⁾ إلا أن (حيث) وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها فإضافتها ليست بظاهرة ، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل ، فكان المضاف إليه محذوف.

أما ابن جماعة النحوي فقد ذكر بأنها ظرف مكان غير متصرف غالباً لشبهه بالظرف في الافتقار إلى جملة معه ، وإنما احتاج للجملة لأنه موضوع لمكان منسوب إلى نسبة ، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ، وأتى بالمثال الذي ذكره الدماميني وبالتقدير عينه⁽⁵⁾.

وهذا ما ذكره الدماميني فإن الغايات لما تضمنت المعنى النسبي كما ذكر الرضي كان حقها ألا تكون غاية ، وإنما تكون الغاية في المنسوب إليه ، فلما حُذِفَ وضمّت معناه سُميت باسم غريب إيداناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها ، أو سُميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في انطق بعد أن كانت وسطاً⁽⁶⁾.

(1) انظر شرح الرضي 169/3 . وانظر شرح ثخوار الذهب لابن هشام ص 163 .

(2) انظر شرح الرضي على الكافية ، 169/3 .

(3) انظر شرح المفصل 90/4 .

(4) الغيث المسجم 382/1 .

(5) انظر إيضاح المصباح من لامية العجم . لابن جماعة النحوي . مخطوطة لائحة رقم 47 .

(6) انظر شرح معنى الشيب المسمى (شرح المزيج) للدماميني ص 672 .

ذهب ابن مالك الى أن أنذر من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مقدرة ، أما الأخفش فذهب إلى أنها ظرف زمان ، ومنع نحو : وأنت حيث زيد جالس واقفاً ، لأن حيث لا تكون إلا ظرفاً ، وأجاز الكسائي أن تكون اسماً⁽¹⁾ .

وذكر المرادي أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز إضافة (حيث) إلى المفرد وما سمع من ذلك فهو قليل نادر . وأنه ذهب الرضي وابن عقيل ، أما الكسائي فأجاز إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سمع⁽²⁾ .

وذكر ابن يعيش أنه لا شيء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا (حيث) فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها ، ومن حق (حيث) من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة ، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة فأشبهت (قبل ، وبعد) في قطعها عن الإضافة⁽³⁾ .

وندر إضافة (حيث) إلى المفرد قال الشاعر⁽⁴⁾ :

ونطفئهم حيث الخبي بغد ضربهم .. يبيض المواضي حيث لي الغمام
وقول الآخر⁽⁵⁾ :

أما ترى حيث سهيل طالعا .. نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً
ومع إضافة حيث إلى المفرد ، يُعربه بعضهم بزوال علة البناء ، أي الإضافة إلى الجملة ، والأشهر بقاؤه على البناء ؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد .
وذكر الإمام الحضرمي أن قوله (العدا) مرفوع فاعلاً لاستقر المحذوف ، ولا يحسن كونه مجروراً بإضافة (حيث) إليه كما أعربه الشارح ، وأما قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا

فلا يُقاس عليه خلافاً للكسائي ، ولا ضرورة هنا ولهذا رفعه القائل :

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 53/1 ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص 163 .

(2) انظر مغني الثيب بحاشية الدسوقي 300/1 ، وشرح الرضي 177/3 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 46، 47/3 .

(3) انظر شرح المفصل 91/4 .

(4) البيت غير معروف القائل أورده الزمخشري مع عبارة واقتصر على ذلك للاختلاف الكثير في بقية البيت .

انظر المفصل 91/4 أيضاً ، وشرح الرضي 183/3 ، وشرح شذور الذهب ص 163 .

(5) البيت من الرجز . ولم أقف على قائله ، انظر عبارة الرضي : وقد امتلأت به كتب النحو شرح الكافية 183/3 ، واستشهد به ابن مالك وقال : وأعلم أنه يروى هكذا :

أما ترى حيث سهيل طالعا

.....

حيث الأراكة والكثيب الأعوس .. وإد يهيم به الفؤاد مقدس⁽¹⁾

أما ابن أقيرس فذكر أن تسمية الظروف المقطوعة عن الإضافة بتأليات هو اصطلاح نحوي ، وغاية ما وقع به الاعتراض هو قول الصفدي بأن (الغاية هي انخير) فإن كان الاعتراض على ذلك من جهة النقط فلا يضره ، وإن كان من جهة انمعنى ففيه نظر، وهذا النظر من حيث أنه قد اختلف كلام القوم في علة بناء الغيات على الضم لأنه أقوى الأحوال تنبيهاً على عروض سبب البناء ، فقد ذكر ابن الأنباري أن سبب بناء الغيات إما أنه لما حذف المضاف إليه بُنيت (قبل وبعد وحيث) على أقوى الحركات تعويضاً عن المحذوف وتقوية لها أو أنها بُنيت على الضم لأن النصب والجر يدخلها حركة الإعراب فتلتبس حركتا الإعراب والبناء ، فبئرها على حركة لا تدخلها ، وهي الضمة خوف الالتباس في أول الأمر⁽²⁾.

وفي موضع آخر من بيت الطغراني المذكور قال الإمام الصفدي: " لها : جار ومجرور خبر مقدم لأن المبتدأ نكرة ، (غاب) مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور ، و (من الأسل) جار ومجرور في موضع رفع صفة للأسد " ⁽³⁾.

اعتراض الدماميني قائلًا : " إن تحليل الصفدي بتقديم الخبر لأن المبتدأ نكرة دليل على أن الخبر عنده مصحح للابتداء بالنكرة ⁽⁴⁾ ، وعلى ذلك يكون تقديم الخبر واجباً ، وقوله : (ومن الأسل صفة لغائب) منقضى ، لأن النكرة قد تخصصت بالصفة الظاهرة ، فيجوز حينئذ الابتداء بها ، فلا يكون تقديم الجار والمجرور مصححاً ، ولا وقوعه قبلها واجباً ، ففي كلامه تدافع " ⁽⁵⁾.

(1) انظر نشر العلم الحضرمي لوحة رقم 19 ، والبيت ذكره ولم يذكر قائله .
(2) نقله ابن أقيرس في تحكيم العقول عن ابن الأنباري في أسرار البلاغة ، ص 174 نصاً .
(3) الغيث المسج 383/1 ، 384 ، هذا الإعراب هو ما جاء على لسان الإمام الصفدي في الغيث المسج 384/1 ، فإن قوله : (من الأسل) صفة (للأسد) ولكن الإمام الدماميني أورد إعراباً آخر بقوله : (من الأسل) صفة (لغاب) وهو ما وقع فيه اعتراضه على الإمام الصفدي ، ولربما وقع الإمام الدماميني على نسخة أخرى .
(4) انظر قول الإمام السيوطي في الهمع 332/1 .
(5) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 30 ، والإمام العكبري أعرب (من الأسل) متعلق بمحذوف لأنه صفة لغاب ، انظر شرحه للامية ، ص 218 ، وكذا الإمام الحضرمي ، انظر نشر العلم لوحة 19 ، والإمام البطاوري في شافية النجم ، ص 28 ، وانظر تحفة الرازي للإمام البخاري ، ص 33 ، أما الإمام ابن جماعة ، فقد أعرب (من الأسل) بأنه متعلق بمحذوف على أنه نعت لغاب . (ومن) لبيان الجنس والحيلة في محل رفع على أنها نعت للأسد ، انظر ايضاح المعجم ، لوحة رقم 47 .

فالتصدي اعتبر أن وجه تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ لأن المبتدأ نكرة، والدمامي رفض كلامه معتبراً أن تعليل تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ النكرة منتقض ، لأن النكرة تخصصت بالصفة الظاهرة فيجوز الابتداء بها ، ولأن من موزعت الابتداء بالنكرة هي أن توصف هذه النكرة نحو : رجلاً من انكرام عندنا .

وتجدر الإشارة هنا أن الإمام الصفدي فصل الحديث عن عدم جواز الابتداء بالنكرة ، إن الغالب فيها أن لا يفيد الإخبار عنها ، فإن أفادت ابتدي بها ، والنحاة في الغالب عدوا لها ستة مواطن عددها الإمام الصفدي كلها فأولها : أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر جار ومجرور ومقدم كما في بيت الطغرائي موطن الشاهد ، أو ظرف نحو : عندي درهم ، وثانيها : أن تعتمد النكرة على استفهام نحو : هل رجل في الدار ، أو على نفي نحو : ما أحد خير منك ، وثالثها : أن تخصص النكرة وتقرب من المعرفة ، إما بوصف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ (1) ، أو بإضافة نحو : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، ورابعها : أن يكون فيها معنى النداء نحو : سلام عليكم ، وخامسها : أن يكون فيها معنى التعجب ، وسادسها : أن يكون لها صدر الكلام ، نحو : من أبوك ، وكم غلام نبو (2) .

ذكر الرضي أن الأصل في المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، قال : " اعلم أن جمهور النحاة اجمعوا على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، فضابط تجويز الابتداء بالنكرة ؛ هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم عد لغوا (3) . ثم ذكر أن من مواضع وقوع المبتدأ نكرة أن يكون خبره ظرفاً أو جار ومجرور ، فلا مسوغ للابتداء بها إلا بكون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، وأما معنى التخصيص فعرفه الرضي (بأن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله) (4) .

وذكر ابن عقيل أن شرط حصول الفائدة من النكرة أو تقييد النكرة أن يتقدم الخبر عليها وهو جار ومجرور أو ظرف نحو : في اندار رجلاً ، فـ (رجل) مبتدأ مؤخر

(1) الآية 221 من سورة البقرة .

(2) انظر ذلك في الغيث المسجم 383/1 ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 303-307/1 .

(3) شرح الرضي 234/1 ، والمقرب لابن عصفور 85/1 .

(4) انظر شرح الرضي على الكافية ، 234 - 235 .

والجار والمجرور شبه الجملة (في انداز) في محل رفع خبر مقدم ، فلا بد مع تقديم الخبر وكونه شبه جملة ، أن يكون مختصاً وذلك بأن يكون للمجرور في النجمة مما يجوز الإخبار عنها، فلو قلنا : في دار رجل رجل ، لم يصح (1).

والأصل في الأخبار أن تؤخر لأن الخبر وصف في المعنى فحقه أن يتأخر ، ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو: في داره زيد ، وهم محجوجون بالسماع (2).

ولم يشترط سيبويه ، والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة فمن مسوغات الابتداء بالنكرة (3) : أن تخصص النكرة بوصف ، فتخصص النكرة (غاب) بالوصف الظاهر (من الأصل) مسوغ للابتداء بها وتأخر الخبر عنها .

أما ابن جماعة النحوي فأعرب (لها) بأنها خبر مقدم ولا يلزم تقديمه هنا لوجود مسوغ غيره، وإنما قدمه للاهتمام، وهو ظرف مستقر، و(غاب) مبتدأ مؤخر (من الأصل) متعلق بمحذوف على أنه نعت لغاب، و(من) لبيان الجنس، والجملة في محل رفع على أنها نعت للأسد، وهذا أولى من كونها حال، ويظهر ذلك بأدنى تأمل والرباط بين الصفة والموصوف الضمير المجرور باللام (4).

فيل يلزم من ذكر أمرين كل واحد منهما مصحح للابتداء بالنكرة فمعنى ما قرره الصفدي أن تقديم (لها) على (غاب) مصحح للابتداء به، ثم أعرب (من الأصل) صفة لغاب محلا، ولا يضره كون الوصف من المسوغات ، فإين التدافع (5)؟

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 196/1، وانظر المقاصد الشافية للشاطبي 512-211-210/1.

(2) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 169/1 .

(3) انظر شرح الأسموني لألفية ابن مالك ، 270/1-271 ، انظر الكتاب 128-129/1 .

(4) انظر إيضاح المبهم من لامية المعجم ، لابن جماعة النحوي ، مخطوط ، لوحة رقم 48 .

(5) انظر تحكيم القول ص 175 .

وهذا ما رد به الإمام ابن أقبر من منتصفا للصفدي فذكر أنه لا يلزم من ذكر امرين كل واحد منهما مصحح للابتداء بالنكرة ومن توارد التصححات هنا أن يوصف بالتدافع ، بل معنى ما قرره الصفدي أن تقديم (لها) على (غاب) مصحح للابتداء به ثم أعرب (من الأصل) صفة لغاب محلا ، ولا يضره كون الوصف من المسوغات فكيف يوصف الكلام بالتدافع ، وهو لم يقل بكونه صفة من أجل أن المبتدأ نكرة كما عتل به تقديم الخبر حتى يلزم ما ذكره الدماميني من اعتراض.

وذكر الأشموني أنه لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَجَلٌ مُّسْتَوٍ عِنْدَهُ﴾ (1) ومثله قولك : (درهمٌ عندي ، ورجلٌ قصداً غلامه) لاحتمال أن يكون التابع خيرا للمبتدأ ، وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة وحاجة النكرة إلى التخصيص ؛ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بها أكثر من حاجتها إلى الخبر (2) ومن أمثلة اختصاص النكرة الواقعة مبتدأ بالوصف قوله تعالى - : ﴿وَالْعَبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾ (3).

ومما تقدم يتضح أن اعتراض الدماميني كان على أساس إعراب الصفدي لـ (من الأصل) على أنه في موضع رفع نعت لـ (غاب) فعلى هذا يكون المبتدأ النكرة (غاب) مختص بالوصف ، وهذا مسوغ للابتداء به ، وهذا ما إتهم به الصفدي ووصفه بالتناقض ، لأنه قال في إعراب (لها) خبر مقدم لأن المبتدأ نكرة وهذا في حد ذاته يجعل تقديم الخبر واجبا ، لأنه لم يخصص النكرة ففي النيت جعل (من الأصل) في موضع رفع نعت لـ (الأسد) وليست لـ (غاب) مع أن الأصح في معنى البيت جعل الوصف للغاب إذ المعنى أن صاحبه في مكان تحيط به الأسود ، ولهذه الأسود غاب من الرماح تحاصرها ، فالرماح وصف لغاب وليس للأسد.

قال الصفدي بعد فراغه من إعراب البيت : " المعنى : أن خليلي مكانه حيث الأعادي والأسود رابضة حول كناسه ، وللأسود غاب من الرماح ، لو كان لي حكم

(1) الآية 2 من سورة الأنعام

(2) انظر شرح الأشموني 284/1 ، و عمدة الحافظ 168/1 ، أو البسيط في شرح جمل الزجاجي السبكي 536/1 .

(3) الآية 221 من سورة البقرة .

في البيت لقلتُ : فالحب حيث العدى كالأسد رابضة ، لأنه ينتهي إلى أن يقول : حول
الكناس لها غائب من الأسن ، والأسن هي الرماح التي أرادها في البيت ، والرماح
سما يختص بالأناسي . وأيضاً الأسود ليس من شأنها الأنفة بالناس حتى تكون
حزيم ، فإن قلتُ : أراد بالأسود العدى ، وذلك أنهم في الناس كالأسد ، فأطلق ذلك
عليهم مجازاً ، قلتُ : لا يتأتى له ذلك ، وهو قد عطف الأسد على العدى ، والعطف
يدل على المغايرة ، فالأسد غير العدى ، وأيضاً هو قطع الكلام عن العدى ، وما
ذكر لهم متعلقاً ، ووصف المحبوب بأن الأعادي محيطون به وحولهم الأسن ، وهو
أبلغ في المنع والتحصن من الأسود ، لأن الإنسان أبلغ في الاحتراز والحرس من
الأسد ، لأنه ذو عقل وتفكر ووهم ، وليس للأسد غير البطش ، وعلى الجملة ، فإن
الطغراني وصف محبوبه بأنه مصون محجب لا سبيل إلى الوصول إليه ⁽¹⁾.

اعترض الدماميني بأن ما قاله الصفدي أحق أن يتمثل فيه بقول القائل :

فعاقر ما تحتها طائل .. كأنها شعر الأبيوردي ⁽²⁾

فالصفدي على ما قال الدماميني فهم عن الطغراني ما لم يقصده ، وأخذ يعترض
على مقتضى ذلك الفهم الذي لم تحم حوله حوائم القصد ، حيث إنه اعتقد أن الأسد
هنا مستعمل في معناه الحقيقي ، وليس كذلك ، وإنما هو مستعمل على سبيل
الاستعارة في (الجماعة) الذين حاطوا الحي ، وعنوا بحراسة من في كناسه من
الغزلان الأنسية ، وجعل لذلك قوله (رابضة) ويجعل الرماح غائباً فجاء المعنى
في نهاية الحسن ⁽³⁾.

ولا يقال (فالحب حيث العدى) ، قرينة دالة على أنه لم يرد بالأسد معناه
المجازي ، وإلا كان عطف الشيء على نفسه فيؤى لا يسلم بأن الأسد هم العدى حتى
يلزم ذلك ، وإنما المراد بالأسد عنده هم فرسان الحي ، فيكون (العدي) مبتدأ خبره

(1) الغيث المسج 384/1 .
(2) البيت من السريع ، ولم أقف على قائله ، أنشد في الوافي بالوفيات 92/2 ، والأبيوردي : هو محمد بن أحمد
بن أبو المظفر ، لغوي مهير في اللغة وله تصانيف في الأنساب توفي سنة (508 هـ) ، انظر ترجمته في معجم
الأدباء 234/17 ، ووفيات الأعيان 444/4 ، والأعلام 316/5 .
(3) المخطوطة نسخة - لوحة رقم 30 .

محذوف أي : فالجيب موجود حيث العدى موجودون ، فالمقصود بـ(العدى) الرقباء ،
والوشاة المتتبعين لأثارة ، المتقصدين لمنعه عن نيل إربه ، وقصد بـ(الأسد) حماة
الحي من الفرسان الذين به (1).

رد ابن اثير من بأنه لا نزاع لعقل في إمكان حمل كلام الطغراني في هذا المقام
على كل من هذين التقديرين ، والإنصاف هو الانتظر في أيهما أرجح وأقعد من حيث
التمعنى ، وعلى تقدير إرخاء العنان ، اختار الدماميني في أن المراد بالأسد
انقرسان ، فمذا يلزم في حمته على المعنى الحقيقي من النقصان (2).

(1) انظر نزول الفيت نسخة أ - لوحة رقم (30) .

(2) انظر تحكيم العقول ، ص 177 ، 178 .

وقال في البيت الخامس والثلاثين :

إِنَّ الْعَلَا حَدَّثَنِي وَهِيَ صَادِقَةٌ .. فِيمَا تُحَدِّثُ أَنَّ الْعَزَّ فِي النُّقْلِ

معنى البيت: إنَّ المعالي أخبرتني وهي صادقة في أخبارها أَنَّ العزَّ موجود في التنقل من مكان إلى مكان . والاعتراب عن مكان نبا بساكنه ، إلى مكان يوافقه ويكتسب فيه المعالي.

قال الصفدي : " ما : اسم ناقص بمعنى الذي لا يتم إلا بصلة وعائد ، وهي في موضع جر ، تحدث : فعل مضارع وهو صلة ما ، والعائد محذوف ؛ لأنه فصلة تقديره : فيما تحدثه ، أَنَّ العز . أَنَّ : مكسورة لأنها محكية ... وهي وما بعدها في موضع نصب على أنه مفعول حدثتني وهو مفعول ثان ، وقوله : وهي صادقة ، جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، اعترضت بين قوله : حدثتني وقوله : فيما تحدث " (1).

اعترض الدماميني مناقشاً الصفدي في أربعة وجوه:

الأول : قول الصفدي بأنَّ (ما) موصولة بمعنى (الذي) مع إمكان جعلها مصدرية ويكون التقدير : وهي صادقة في حديثها وهذا أولى ؛ لأنَّ جعلها موصولة اسمياً يستدعي ضميراً عائداً وهو محذوف ، بخلاف ما إذا جعلت موصولة حرفياً ، وحمل اللفظ على ما لا حذف فيه أولى من حمله على ما فيه حذف .

الثاني: قول الصفدي بأنه كسرت إنَّ لأنها محكية أي : بالحديث ، بدليل جعل الجملة في محل مفعول حدثت في نظر ، لأنَّ مذهب البصريين أنه لا يلحق بالقول في الحكاية ما كان في معناها كالتداء والدعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منها مقول فتر قول يكون به المقول محكياً ، وهذا اختاره الشيخ جمال الدين بن مالك في شرح التسهيل (2) وأما الكوفيون فلا يقدرون قولاً واحداً ويجعلون القول محكياً بالفعل المتقدم الذي هو في معنى القول وما ذكره الصفدي هنا جار على هذا الرأي ، وهو خلاف المختار على أنَّ (حدث) يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منهما أصلهما المبتدأ والخبر ، فإذا وقع في موضعها أنَّ ومعمولاتها ؛ فتحت أنَّ وكان مجموع ذلك ساذجاً مسدداً للمفعولين كما وقع مثل ذلك في غلَم وأخواتها ... (3).

(1) الغيث المسجم 85/2 ، 86 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 96/2 .

(3) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 44 .

الثالث : ادعاء الصفدي في قوله بأن جملة (وهي صادقة) جملة اعتراضية لا محل لها مع إمكان حذفها على أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل حدث وهو انضمام العائد على (الحل) ... (1).

الرابع: ادعاء الصفدي أن قول الطغراني (فيما تحدث) متعلق بحدث حتى وقع الفصل بينهما بجملة الاعتراض ، ورأي الدماميني إمكان تعلقه بنفس تحدث فلا يقع فصل مع أن المعنى عليه ، إذ المقصود هنا تعلق الصدق بالحديث لا تعلق حدث بحديث آخر... (2).

وساقوم بطرح هذه الاعتراضات تباعاً :

أولاً: (ما) في بيت الطغراني ، قدرها الصفدي موصولة بمعنى الذي ، واعتبرها الدماميني مصدرية لها تقدير آخر ، فالمصدرية لا حذف فيها ، أما الموصولة فالعائد فيها محذوف ومالا حذف فيه أولى مما فيه حذف .

والظاهر من إعراب العلماء لبيت الطغراني أن (ما) يجوز أن تكون موصولة حرفياً (مصدرية) ويجوز أن تكون موصولة اسمياً ، فذهب الصفدي إلى أنها موصول اسمي بمعنى الذي وجملة (تحدث) صلة لأمحل لها من الإعراب ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف جوازاً لكونه معمولاً لفعل تام متصرف ، وهو الوجه الذي اختاره الإمام الدميري (3).

وذهب الدماميني إلى أنها موصول حرفي وجملة (تحدث) صلة له والتقدير : في حديثها ، ولا عائد من الصلة إلى الموصول لكون ما حرفاً وهو الوجه الذي اختاره الإمامين العكبري (4) والمنياوي (5) .

وذهب ابن جماعة والإمام الأنصاري والبطاوري (6) إلى جواز الأمرين ، فـ(ما) في بيت الطغراني إما مصدرية أو موصولة فإن كانت مصدرية تكون جملة (تحدث) من الفعل والفاعل هي عائدها ، وتكون (إلى العلاء) صلة (ما) موزولة بمصدر تقديره : في حديثها ، ويجوز أن تجعل موصولة وجملة (تحدث) صلتها ،

(1) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة 44.

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة 45.

(3) انظر مختصر شرح لامية العجم ، للإمام الدميري ص 242 .

(4) انظر شرح لامية العجم للعكبري ص 225 .

(5) انظر تحفة الرائي للمنياوي ، ص 50 .

(6) انظر شافية الدج للبطاوري ، ص 46 .

العائد محذوف لأنه منصوب ، (1) وإليه ذهب الإمام الأنصاري وجعل تقدير ما المصدرية : أي مذهبها (2).

ف(ما) المصدرية ليست اسم تختصر إلى ضمير وهذا مذهب سيبويه والجمهور فإذا قلت : أعجبتني ما قلت . فيقدرونه : قيامك ، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج في أنها اسم وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً فإذا قلت : أعجبتني ما قلت فالتقدير : القيام الذي قمته ، وحذف الضمير الذي في الصلة وتوصل بجمله اسمية عن رأي ، وهو مذهب طائفة منهم الأعلم الشنمري وابن عصفور (3) فما غير المصدرية اسم باتفاق ، وما المصدرية ذهب سيبويه إلى أنها حرف ، وذهب الأخفش والزماني والمبرد إلى أنها اسم موصول (4) .

وذكر ابن هشام هذا الشرط في (ما) الموصول الحرفي وسماها بـ(ما) المصدرية وأضاف بأنها توصل بجمله اسمية لم تصدر بحرف ، ومثاله لها قوله - تعالى - : ﴿بِمَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحِسَابُ﴾ (5) فالموصول الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وقد عرق ابن الوردي الموصول الاسمي بأنه ما افتقر إلى الوصل بجمله معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى ، والموصول الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بمصدر (6) ، فتقدير الآية باعتبار ما موصول حرفي أو بالأحرى مصدرية هو : بنسبتهم إياه ، وأما ما الموصول الاسمي فإنها في أصل وضعها لما يعقل وحده ، نحو قوله - تعالى - : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (7) أي الذي عندكم ينفد ، وقد تكون لما لا يعقل مع العاقل ، نحو : ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (8) وكقوله - تعالى - : ﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلً﴾ (9) وتكون للمبهم أمره ، كقوله : انظر إلى ما ظهر ، وكقوله - تعالى - : ﴿إِنِّي لَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ (10) .

(1) انظر إيضاح المبهم من لامية العجم لابن جماعة ، مخطوط لوحة رقم 72 - 73 .

(2) انظر شرح اللامية للأنصاري ، ص 61 .

(3) انظر المساعد في تسهيل القوائد ، لابن عقيل 1 / 173 .

(4) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 1 / 128 ، 139 ، وانظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 99-98/1 .

، وانظر الكافية الكبرى في علم النحو للإسعري ، ص 183 .

(5) الآية 26 من سورة ص .

(6) انظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح لألفية ابن مالك ، لابن الوردي 148/1 .

(7) الآية 96 من سورة النحل .

(8) الآية 1 من سورة الحشر .

(9) من الآية 3 من سورة النساء .

(10) الآية 35 من سورة آل عمران .

وقد قسّم المرادي (ما) الاسمية إلى سبعة أقسام هي : الموصولة ، والشرطية والاستفهامية ، والنكرة الموصوفة ، والنكرة غير الموصوفة ، والصفة والمبهمة ، أما الحرفية فقسّمها إلى ثلاثة أقسام هي : النافية ، والزائدة ، والمصدرية⁽¹⁾ ويسمى ابن مالك الموصولات الحرفية بما أثبتت الموصولات الاسمية في المعنى⁽²⁾ وترددت عبارة الموصول الخاص ويقصد به الاسمي ، والموصول المشترك ويقصد به الحرفي في كتب النحو الحديثة ، ومنها ما أطلق على الموصول الحرفي بالمتوي ، أي الموصول المتوي⁽³⁾

وقد ذكر الإمام الدماميني في شرحه عنى المغني ، قوله - تعالى - : ﴿فَاَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾⁽⁴⁾ بأن ما إما مصدرية أي : بالأمر ، وإما موصول اسمي أي بالذي تؤمره ، وأشار إلى أن الموصول الاسمي يحتاج إلى تقدير عائد كما في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ مَا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنَ﴾⁽⁵⁾ (الذي) يجوز كونها موصول اسمي أي : زيادة على العلم الذي أحسنه فاحتاج إلى عائد ويجوز أن تكون موصول حرفي فلا يحتاج إلى عائد ، أي تماماً على إحسانه .

وربما جعلنا ما في بيت الطغراني ، موصولا اسمياً لسبب ؛ وهو أن ما الموصولة الحرفية أي المصدرية ، يقلّ وصلها بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بلم ، وفي قوله : فيما تحدث ، الفعل هنا مضارع غير منفى بلم ، رغم ذلك فالقلة ليست العدم ، وربما هذا البيت من القليل الذي ورد ، خاصة وإن ابن عقيل قد ذكر أن الموصولات كلها سواء حرفية أو اسمية يلزمها صلة وعائد لأنق بالموصول (وما) الموصولة توصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضياً نحو : أعجبتني ما صنعت ، وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفاً للجمهور⁽⁶⁾ ولعلّ الأولى في بيت الطغراني أن يقال : يجوز أن تكون موصولة ويجوز أن تكون مصدرية فتقدير الوجهين جائز .

رفض ابن أثير ما حكاه الدماميني ، وما ادّعاء من الأولويات ، فلم يسلم بأن جعل ما موصولا حرفياً أولى⁽⁷⁾ ، من جعلها موصولا اسمياً ، ودليله أن فيه التأويل

(1) انظر توضيح المقاصد للمرادي 138/1 .

(2) انظر عدة الحفظ وعنة اللفظ 148/1 .

(3) انظر هذه التسمية في حثية السجاني ص 205 . وفي معاني النحو ، لفاضل السمراني 55/1 . وفي النحو الوافي 313/1 .

(4) الآية 94 من سورة الحجر .

(5) الآية 154 من سورة الأنعام .

(6) انظر شرح التماميني على معنى اللبيب 450/2 ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي 42/2 ، 43 .

(7) أورد ابن هشام (أعجبتني ما صنعت) يجوز فيه كون (ما) بمعنى الذي ، وكونها نكرة موصوفة ، وعليهما فعائد محذوف ، وكونها مصدرية فلا عائد ، المعنى 223/2 .

مع مدخولها بالمصدر مع زيادة الهاء التي هي ضمير (حديثها) مع اعترافه باتحاد المعنى وصحته في كلا الإعرابين ، وخاصة أن كتب النحو لم تجعل الأولوية للموصول الاسمي على الحرفي ولا العكس ، بل فسرت الشواهد التي يمكن اعتبار الموصول فيها اسميًا وحرفيًا بقولهم : يجوز كونه اسميًا ، ويجوز كونه حرفيًا⁽¹⁾ .

ثانيًا : قول الصفدي : كسرت همزة (إن) لأنها محكية بالحديث .

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول خلافاً للكوفيين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكي ، وقد يغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره ، والعكس كثير ، والمراد بما في معنى القول النداء والذعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول فقيه مذهبان : أحدهما : أن يقتدر قول يكون به القول محكيًا ، وهذا قول البصريين وهو الصحيح ، لأن حذف القول استغناء عنه بالقول مجمع عليه في غير محل النزاع ، والآخر : أن يحكي المقول بما قبله إجراء له مجرى القول ، دون حاجة إلى تقدير وهو قول الكوفيين⁽²⁾ وصرح الإمام الأنصاري بأنه إذا قيل (إن) مكسورة لوقوعها بعد الحديث الذي هو كالقول ، ردّ بانه مذهب كوفي ، والبصريون على عدم اعتبار القول كالنداء ، والذعاء ، على أن للفعل (حدث) ثلاثة مفاعيل ، الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، فإذا وقع موضعهما (أن ومعمولها) فتحت همزة (أن) وكان ذلك ساذًا منذ المفعولين⁽³⁾ وهو ما اختاره الإمام المنبأوي⁽⁴⁾ .

وذكر ابن جماعة أن بيت الطغراني روي بفتح همزة (أن) وقال : "روينا عن شيخنا أبي محمد عبد الله ، وهو الصواب والمعول عليه"⁽⁵⁾ وهو ما ذهب إليه الإمام البطاوري⁽⁶⁾ .

وهنا أورد الإمام الذميري قول العلامة محمد بن بحر رحمه الله عن قول الصفدي بأن (إن) مكسورة لأنها محكية ؛ بأنه وهم ؛ لأنها تكسر إذا حكيت بالقول لا بما فيه معنى القول ، كقولك : حدثني فلان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي : بأنه قال ، وقد صرح بحرف الجر في قوله - تعالى - : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ

(1) انظر تحكيم المقول ، ص 225 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، 96/2 ، والهمع 81/2 .

(3) انظر هذا الرأي في شرح اللامية للأنصاري ، ص 61 .

(4) انظر تحفة الراي للمنباوي ، ص 50 .

(5) انظر إيضاح المبهيم من لامية العجم لابن جماعة لوحة رقم 73 .

(6) انظر شافية العجم للبطاوري ، ص 46 .

أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْخَىٰ لَهَا⁽¹⁾ ، وعلى فتح همزة أن يكون المصدر المؤول مفعولا به ثانيا لـ (حدثني)⁽²⁾ .

فهو يقصد أن (إن) في بيت الطغرائي همزتها مفتوحة لأنها ليست محكية بالقول ، وهي في ذلك كالمجرورة بحرف الجر أي : فيما تحدثت بأن العز ، فيكون (أن العز) مصدر مؤول مفعول به ثاني لقوله (حدثني).

فيمزة (أن) على مذهب البصريين تكون مفتوحة ، لأنها ليست محكية بالقول ، وعلى مذهب الكوفيين تكون مكسورة ؛ لأنها محكية بالفعل المتقدم الذي هو في معنى القول ، وقول ابن أثير بأن هذا الموضع ليس باعتراض ، إذا لا ثمرة لهذا الخلاف ، ولا ينبغي عليه شيء . فهو كالفعل الواقع بين الفريقين في باب تنازع الفعلين ، وقد ورد التنزيل بما يشهد للفريقين ، قال - تعالى - : ﴿وَوَصَّيْنَا بَنِي إِسْرَٰهِيْمَ بِبَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾⁽³⁾ وقد قرأ بعضهم ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾⁽⁴⁾ ، يكسر الهمزة . قال : فهذه الجملة أي (أن العز) في محل نصب اتفاقا ، على مذهب البصريين النصب بقول مقتدر ، والكوفيين : النصب بالفعل المذكور (تحدث) ويشهد للبصريين التصريح بالقول ، وللكوفيين أيضا (5) .

وذكر الأشموني بأن المفتوحة تسد مسد مصدر وجوبا ، وإن المكسورة يسد المفرد وجوبا⁽⁶⁾ هو عين ما أورده أبو حيان في الارتشاف من أنها أي الهمزة إذا فلتحت أدلت عند أكثر النحاة بمصدر ، وهنا ورد أن خبرها جار ومجرور ، فإنه يُقدَّر بمصدر من لفظ الاستقرار العامل فيها ، فيكون التقدير : أن العز يكون في النقل أي : أن العز مستقر في النقل ، بأنه قد يكون جامدا فيقدَّر بالكون ، وهناك من قال بأن (إن) المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، وأن المفتوحة وما بعدها في موضع المفرد⁽⁷⁾ .

وذهب السهيلي إلى أن المفتوحة لا تقدر بالمصدر ، وإنما هي في تأويل الحديث كما قاله سيبويه⁽⁸⁾ وإنما التي في تأويل المصدر (أن) الناصبة للفعل ، وأما المشددة

(1) من الآية 4 - 5 من سورة الزلزلة .

(2) انظر شرح لامية العجم للدميري ، 242 ، وانظر هذا القول في نشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم 20 .

(3) من الآية 132 من سورة البقرة .

(4) من الآية 10 من سورة القمر .

(5) انظر تحكيم العقول ص 227 .

(6) انظر شرح الأشموني 409/1 .

(7) انظر توجيه اللمع ص 153 .

(8) انظر الكتاب 3 / 144 ، وارتشاف الضرب 139/2 .

فلا ، ألا ترى أن خبرها يكون اسماً أو ظرفاً أو مجروراً ، فهذا لا يشعر بالمصدر ، والمشهور أنها تنقتر بالمصدر فتفتح وجوباً (1) ، وقول الصفدي هنا جار على مذهب النكوفيين من جعلهم القول محكياً بالفعل المتقدم (حدثت) يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل ، الثاني والثالث منهما أصلياً المبتدأ والخبر فإذا وقع في موضعها أن ومعمولاتها فتحت همزة أن وكان مجموع ذلك ساداً من المفعول كما وقع مثلاً ذلك في علم وأخواته ، قال تعالى : «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىَّ سَيِّءٌ قَدِيرٌ» (2) ، ففتح أن هنا متعين وهي وما بعدها ساد من المفعول الثاني والثالث (3) .

وقد ذكر ابن عقيل أن همزة (إن) تكسر في مواضع منها : إن وقعت في جملة محكية بالقول نحو : قلت : إن زيدا قائم ، فإن لم تحك بل أجريت مجرى الظن فتحت نحو : أقول أن زيدا قائم ، أي : أظن ؟ (4) وهناك موضوع آخر وهو أن تقع محكية بالقول نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» (5) لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، فإنها للتعليل (6) .

فانداميني اعترض على قول الصفدي بأن (إن) مكسورة الهمزة ، ثم يعربها هي ومعمولها بمصدر مؤول ساد من مفعولي حدث ، فهذا ما يجعله يقول بفتح همزة (أن) لا بكسرها كما قال .

ثالثاً : قول الصفدي بأن جملة (وهي صادقة) جملة اعتراضية لا محل لها مع إمكان حملها على أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل حدث وهو الضمير العائد على (العلاء) ...

وزيادة تفصيل على هذا أن (وهي صادقة) مؤكدة لما قبلها (7) والإمام الحضرمي أشار إليها بقوله : " وجملة قوله : وهي صادقة ، اعتراضية لنكتة حسنة وهي تأكيد المعنى ، كما تقول : حدثني فلان وهو صادق ، فهو كتركيب الفرع للأصل " (8) ،

(1) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي 138/2-141-139 ، وفيه الخلاف في قول سيبويه حول (أول ما أقول أني أحمد الله) ، بجواز فتح همزة أن وكسرها .

(2) الآية 106 من سورة البقرة .

(3) هذا رأي النماميني واعتراضه كما جاء في المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 44 .

(4) شرح ابن عقيل على الألفية 314/1 ، وأورده السيوطي في الأشباه والنظائر 63/2 ، والحريري في شرح ملحة الإعراب 196 .

(5) من الآية 30 من سورة مريم .

(6) انظر هذا القول في شرح التصريح على التوضيح لابن مسلم 300/1-301 .

(7) انظر شرح لامية العمدة للإمام العكبري - ص 225 .

(8) نشر العمدة بشرح لامية العمدة - للحضرمي لوحة رقم 21 .

وهو ما ذكره الإمام البضاوري من أن جملة (وهي صادقة) معترضة قصد بها تأكيد صدق الحديث عند المخاطب ك : حدثني فلان وهو صدوق فيما يرويه ، طلباً للتأكيد في قبول ما يُؤتى به من الرواية (1) ، وكذلك هي جملة معترضة لزيادة التوكيد عند الإمام المنياوي (2) واختاره الإمام النعماني ووصفها بأنها قد زادت الكلام حسناً ، تأكيد الصدق عند المخاطب وهو أبلغ من قوله : إن العلا حدثني فيما تحدث أن العز في النفل ، وذكر أمثلة من الجمل الاعتراضية كقوله - تعالى - : (فَنَّا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ) (3) فاعتراض اعتراضين أحدهما أصل والثاني فرع .

الأول : اعتراضه بقوله : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ) بين قوله : (بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) .

الثاني : أنه اعتراض بقوله : (لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) بين قوله : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ) وبين (عَظِيمٌ) ، فقد أفادت الجملتان في الاعتراض من الجزالة والبلاغة (4)

وذهب ابن جماعة (5) إلى أن جملة (وهي صادقة) اعتراضية أو حالية فالجملة على الأول لا محل لها لأنها معترضة بين الفعل ومتعلقه ، والثاني فهي في محل نصب على الحال من فاعل (حدثني) وقال أن الوجه الأول أظهر ، فسار ، وهو الغالب في الآراء .

الرابع : قول الصفدي أن قول الطغراني (فيما تحدث) متعلق بحدث حتى وقع الفصل بينهما بجملة الاعتراض ، ورأي الدماميني إمكان تعلقه بنفس تحدث فلا يقع فصل مع أن المعنى عليه ، إذ المقصود هنا تعلق الصدق بالحديث لا تعلق حدث بحديث آخر...

(1) انظر شافية النعم البضاوري ، ص 46 .

(2) انظر تحفة الراي ، للمنياوي ، ص 51 .

(3) الآيات 75، 76، 77، 78 من سورة الواقعة .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم ، للنعماني ، ص 343 ، 344 .

(5) انظر ايضاح الميه لابين جماعة لوحة رقم 72 .

الإمام ابن جماعة جعل (فيما تحدث) متعلقة بـ(حدثني) على الوجه الأول وبـ(صادقة) على الوجه الثاني⁽¹⁾ وإلى جواز الأمرين ذهب الإمام الأنصاري⁽²⁾ وعلى تعلقه بالوجه الثاني ذهب المنياوي⁽³⁾.

ذكر ابن أقبرس أن هذه المناقشة غنية عن الكلام فيها ، إذ لا بدع فيما يراد في تعلق (حدث) بحديث آخر ، والجملة الاعتراضية والتي هي (هي صادقة) ثابتة تعلقها بالحديث تعلقاً معنوياً ، فثم معنى الذي ذكره غير ثابت ، فمن هنا يتضح أن قوله : فيما تحدث ، متعلق بـ(حدثني) لفظاً وإن تعلقه بـ(صادقة) معنوياً ، فلا يعتبر حينئذ فاصل بين المتعلقين ، فالإمام الدساميني حين قرّر إمكان تعلق (فيما تحدث) بالحديث نفسه أي (حدثني) وقرّر أن (صادقة) فاصلة لها مع أن التعلق بالفاصل معنوي ، إذ المعنى عليه ، فالصدق متعلق بالحديث ، ولهذا قال ابن أقبرس عن قول الدساميني : " أن المعنى الذي ذكره غير ثابت "⁽⁴⁾.

(1) انظر إيضاح المبهم ص 72 .
(2) انظر شرح اللامية للأنصاري ص 61 .
(3) انظر شافية النجم ص 46 ، وشرح اللامية للعكبري ص 225 ، وتحفة الراشي ص 51 .
(4) انظر تحكيم العقول ، ص 227 .

وقال في البيت الخامس والأربعين :

هَذَا جَزَاءُ امْرِئٍ أَقْرَأَهُ دَرَجَا .. مِنْ قَبْلِهِ فَتَمَنَّى فَسُحَّةَ الْأَمَلِ .

معنى البيت : هذا الذي أنا فيه من الغربة والفقر والعطشة وتقدم الأراذل . هو جزاء إنسان مات أقرائه واكفأوه ونظرأوه وتمنى انحية بعدهم .

قال الإمام الصفدي : " في اللغة : انجزاء تقول جزيته بما صنع جزاء وجازيته ، ويُقال : جزيته فجزيته ، أي غلبته مثل باكيته وبكيته ، أي كنت أبكي منه ، وهو أحد الأقوال في قول الشاعر (1) :

الشمس طالعة ليست بكاسفة .. تبكي عليك نجوم الليل والقمر

أي : تبكي عليك نجوم الليل والقمر فتبكيهم ، ومعناه على كل حال مشكل ، لأن الشمس إذا كانت طالعة غير كاسفة فكيف تكون باكية ، فكان ينبغي أنها غربت وكسفت وبكت " (2) .

اعترض الإمام الدماميني بأنه لم لا يجوز أن يكون العاملان ، وهما (كاسفة ، وتبكي) تنازعا الظاهر بعدهما وهو قوله : نجوم الليل والقمر ، وأعمل الثاني منهما على المختار عند البصريين ، وحذف المفعول من الأول ، لأنه فضلة مستغن عنه ولم يضم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع كونه فضلة مستغن عنه (3) .

فالمعنى أن الشمس طلعت ولم تكسف النجوم والقمر فلا نور يغلب نور غيرها من الكواكب ، فكان الزمن كنه نيل ، وإن كانت الشمس طالعة ، إذ لا اعتداد بظلوها مع فقد نورها ووجود الكواكب ظاهرة انور مع وجودها على أنها غلبت القمر ونجوم الليل في بكانها على هذا البيت ، وتلك في نظره مبالغة حسنة يرتفع معها الإشكال الذي أورده (4) .

(1) البيت من الكامل وهو لحريز في ديوانه ص 371 . وروايته فيه فالشمس ، وهو من مقطوعة يرثى فيها عمر بن عبد العزيز مطلعها :

تنعي اللغة أمير المؤمنين لنا .. ياخير من حج بيت الله واعتبرا .

(2) الغيث المسجم 218/2 . وقد ذكر فيما بعد أن قول (نجوم الليل والقمر) منصوبان بـ(كاسفة) لا بقوله : تبكي ، وتقديره : ليست بكاسفة نجوم الليل ولا القمر تبكي عليك . وإن في البيت تقدما وتأخيرا ، وعلى هذا القول اعترض الإمام الدماميني .

(3) انظر نزول الغيث مخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 51 ، ومثله : ضربت وضربني زيدا ، في جوار حذف المفعول الذي هو فضلة مستغن عنها .

(4) هذا رأي الإمام الدماميني في معنى البيت السابق .

أولاً قول الصفدي (وهو أحد الأقوال) يقصد هنا أن لببت جرير المذكور ثلاثة أقوال ذكرها الشريف المرتضى في أماليه ، ذكر الصفدي أحدها والقولان الآخران: أولهما : أنه أراد أن الشمس طالعة ، وليست مع طلوعها كاسفة نجوم الليل والقمر لأن عظم الرزء قد سلبها ضوءها فلم يناف: طلوعها ظهور الكواكب ، وثانيهما : أن يكون انتصاب ذلك (1) كما ينتصب في قولهم : لا أكلمك الأبد والذهر ، وما جرى مجرى ذلك فكانه أخيراً بأن الشمس تكيه ما طلعت النجوم ، وظهر القمر (2)(3).

قال ابن مالك :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ .. قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ .. وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

المتنازع هو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربت وأكرمت زيدا ، ومعناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهْمَلُ عنه ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأولي منهما .

فذهب البصريين إلى أن الثاني أولى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه (4) ولهم في إعمال ثاني العاملين أدلة من النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا كقوله تعالى ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ (5) فاعمل الفعل الثاني وهو أفرغ ، ولو أعمل الأول لقل : أفرغه عليه ، وكقول الشاعر (6):

وَلَكِنْ نَصَفْنَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ .. بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فاعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقل : سببت وسبوني بني عبد شمس .

(1) أراد الانتصاب "القمر"

(2) انظر أمالي المرتضى 53/52/1 .

(3) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 51 .

(4) انظر شرح ابن عقيل 134/2 .

(5) الآية 96 من سورة الكهف .

(6) البيت من الكامل هو للفرزدق ممام بن غالب ، وهو من شواهد الكتاب 39/1 ، والمفصل 94/1 .

وأما القياس فهو أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقصٌ معنًى ، فكان إعماله أولى ، وللكوفيين في إعمال أول العاملين أدلة من النقل والقياس ، فالتقل جاء عنهم كثير أيضاً كقول الشاعر (1) :

قَلَوْا أَنْ مَا أَسْغَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ .. كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

وأما القياس فهو أنّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل مثله إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به (2).

وصرح ابن مالك بعد هذا التفصيل إلى أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل (3).

فإعمال الأول قليلٌ عند سيبويه إذ لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك ، وهذا حكاية عن العرب ، وظاهرة أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره ، وقد يجوز ضربت وضربني زيذا ، لأنّ بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيذا منطلقاً ، وانوجه متى رأيت أو قلت زيذا منطلقاً ، فذل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أنّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وإنّ إعمال الأول قليلٌ ومع قنّته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني ، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وأعطى أمثله كثيرة منها قوله - تعالى - : «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» وقوله - تعالى - : «تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ» وقوله - تعالى - : «هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ وَأَكْبَرُ» (4) ومما يدلّ على رجحان إعمال الثاني أنه مبتعد عن ثلاثة أشياء منفردة يستلزمها إعمال الأول هي :

- 1- كثرة الضمير كما في مسألة : صليت ورحمهم وباركت عليهم.
- 2- توالي حروف الجرّ نحو : تبنت كما تبنت عنه عن زيد بخير .
- 3- الفصل بين الفعل العامل والمعمول ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

(1) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي . وقد استشهد به سيبويه 41/1 ، والأشموني رقم 407 . وقد أعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلًا) .

(2) انظر هذه المسألة في الإنصاف 1/ 86 ، 87 ، 89 ، وأوضح المسالك 198/2 ، وحاشية الصبّان 109/2 ، والجنّي المدني ص 287 ، وشرح التصريح 319/1 .

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 165/2 ، 166 ، 167 .

(4) الآية 176 من سورة النساء ، والآية 5 من سورة المنافقون ، والآية 19 من سورة الحاقة . ومنه : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم ، انظر الكتاب 39/1 ، 40 بتصرف.

وذكر سيبويه أن بعض الناس رجحوا إعمال الأول لأمر هي :

أ- ترجيح الأول موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق في قولهم : ثلاث من البط ذكور فأنثروا مقتض البط لسيقه فأسقطوا التاء .

ب- أن إعمال الأول مخلص من تقديم ضمير على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة في نحو : ضربوني وضربت قومك .

ج- أن إعمال الأول موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ، فإن جواب السابق منهما مفعول عن الجواب الثاني .

لكنه أورد جواباً عن ترجيحه هو لإعمال الثاني بأن الثاني قريب من محل التأثير ، ومسألة العدد المذكورة أيضاً معتبرة فيها القرب ، وعلى أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب نغم كقول الشاعر :⁽¹⁾

نَغْمَ امْرَأَ هَرَمَ لَمْ تُغْرِ نَائِبَةً .. الْاَوْكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَزْرًا .

وفي باب رب كقول الشاعر :⁽²⁾

وَإِذَا رَأَيْتُ وَشِيكَأَ صَدْعَ أَعْظَمِهِ .. وَرَبَّهُ عَاطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيئِهِ⁽³⁾

وذكر ابن عصفور أن مذهب البصريين إعمال الثاني لأنه لصيق بالمفعول فهو أولى أن يؤثر فيه ، ومذهب الكوفيين إعمال الأول لتقدمه⁽⁴⁾ .

وقد ذكره المبرد تحت إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر ، وإنما اختاروا إعمال الآخر ، لأنه أقرب من الأول ، إلا ترى أن اتوجه أن تقول : خشنت بصدرك وصدرك زيدا فتعمل البناء ، لأنها أقرب وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم : هذا جحر ضب خرب ، وإنما الصفة للجحر ، فكيف هي بما يصح معناه ؟⁽⁵⁾

فعلى ما تقدم من الكلام ، يجوز في بيت جرير أن يعمل العامل الثاني وهو قوله (تبكي) في المفعول (نجوم الليل والقمر) فتنصبه على اعتبار ما سبق من الكلام .

(1) البيت من البسيط ، وهو لزهر بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، انظر الثنوبر 151 رقم 70 . وفي التصريح 95/2 .

(2) البيت من البسيط وذكر سيبويه أنه من شواهد العيني 257/3 . وشواهد ابن عقيل 143 ، والمساعد 113/1 ، ولم يذكره قاله .

(3) انظر الكتاب 39/1 ، 40 ، وشرح التسهيل 165/2 ، 170 ، ومعجم الهوامع 355/2 .

(4) انظر المقرب لابن عصفور 250/1 .

(5) انظر المقتضب 72/4 ، والأشباه والنظائر 284/5 ، والمساعد 114/1 ، 120 ، وشرح شواهد الإيضاح للفارسي 89 ، 90 ، 91 .

قال الإمام الصفدي في البيت السابق لقول جرير :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ .. وَقَعْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا⁽¹⁾

"وأظن هذا البيت مما يرثي به عمر بن عبد العزيز ، أو عمر بن الخطاب ، ونصب (عمر) مُسَكَّنٌ لأنه عَلَّمٌ مفرد . فكان ينبغي أن يُنْشَى عَلَى الضَّمِّ"⁽²⁾ ، ثم ذكر في إعرابه وجوهاً منها : أنه أراد يا عمر بن الخطاب ، والمنادى المضاف يكون منصوباً ، ثم قطع الإضافة لانتفاء الوزن ، ومنها : أنه أراد (واغمراد) على التنبه وحذف الياء كما في قوله تعالى : (يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ)⁽³⁾ .

اعترض الإمام الدماميني بقوله : " هذا أيضاً من الأعاجيب ، فإنه يتوهم أنه إذا قيل يا عمر بن الخطاب كان المنادى منصوباً ، لأنه مضاف ، وهذه سقطه لا يغسل دنس عارها البحر ، فإنه لاشك ولا نزاع في أن (عمر) في البيت عَلَّمٌ مفرد غير مضاف ..."⁽⁴⁾

فقولهم يا حسن الوجه ، و يا جميل الأنف ، لا يجوز في حال الإضافة إلا النصب ، وتقول : يا زيد بن عمرو ، قلقت في (زيد) الفتح وهو اختيار البصريين ، وقاله ابن كيسان⁽⁵⁾ وهو أكثر في كلام العرب ، واختار المبرد⁽⁶⁾ أن الضم أجود ، وحركة (ابن عمرو) حركة إعراب إذا فتحت (يا زيد) في قول الجمهور ، لأنه مضاف إلى ما بعده ، وقال عبد القاهر⁽⁷⁾ هي حركة بناء لأنك ركبت مع زيد ، وجعلته بمنزلة (يا بن أم) و (يا بن عم) ذكر الإمام الدماميني أن (الابن) وقع صفة بين علمين مضافاً إلى العلم الثاني لا مضافاً إليه العلم الأول ، نعم إن أراد أنه لو قيل : يا عمر بن الخطاب ، لجاز بناء العلم المنادى على الضم كما في القاعدة ، فلا إشكال فيه وجاز فتحه إتباعاً لحركة الابن ، كما قالوا في قول الشاعر :⁽⁸⁾

يا حكم بن المنذر بن الجارود .. أنت الجواد بن الجواد المَحْمُود.

كذلك لأننا ذكرناه في المصنفات السابقة

(1) ديوان جرير ص 731 . وهو من شواهد المعنى 372/2 . وهو البيت السابق لبيت :
الشمس طلعة لبيت بكافة .. تبكي عليك نجوم الليل والقمر .

(2) المغني المسح 219/2 .

(3) الآية 84 من سورة يوسف .

(4) نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 52 ، وذكر أن الرثاء موجه لعمر بن عبد العزيز .

(5) انظر رأي ابن كيسان في الجمع 176/1 ، والمساعد 494/2 .

(6) انظر المقتضب 231/4 .

(7) انظر المقتصد في شرح رسالة الإيضاح 785/2 ، 786 .

(8) البيت من الرمن وهو لرؤبة بن الحجاج في ملحقات ديوانه ص 172 ، وبلا نسبة في المقتضب 232/4 .

ورصف المباني ص 355 .

فذكر الدماميني أن الشاعر كانه أراد وصف عمرو بـ(ابن) مضافاً إلى علم ففتح
لذلك ، ثم لما انتهى الوزن لم يمكنه من المجيء بالصفة ، فبقى العلم على حالة
الفتح ، التي كانت تجوز له مع ذكر الصفة فهذا له وجه ، وإن كان بعيداً ، لأن
عبارة الصفدي لا تساعد عليه (1).

واشترط النحاة للفتح شروطاً منها أن يكون (ابن) صفة للمنادي العلم ، مضافاً
إلى علم ، ولم يفصل بينه وبين منعوته ، فلو كان (ابن) بدلاً أو عطف بيان أو
مضادى مضاف أو مفعولاً بفعل مضمّر ، أو كان قبل (ابن) غير علم ، أو كان
مضافاً إلى غيره نحو : يا زيد ابن أخينا ، أو كان مفصّلاً بينه وبين منعوته
نحو : يا زيد الكريم بن عمرو ، لم يكن في (زيد) المنادى إلا الضم ، فالظاهر
عند الفراء (2) يُحيز فيه تقدير الفتح ، وقال ابن مالك : لا ينوي تبديل الفتح
بالضم (3) وقوله - تعالى : ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (4) فـ(الف) عيسى في موضع فتح
حملاً للقرآن على أشهر القولين (5).

واعترض الإمام ابن أثير من وجهين أولاهما : أن الإمام الدماميني عندما
اعترض في بيت جرير الأول بقوله : بأن كاسفة عاملة في نجوم الليل والقمر
على المعنى الذي ذكره منقول بحرفه من قول الجاربردي في سياق كلامه على
أفعال المطاوعة ، ثم أن الإمام الصفدي حكاها بمعناه عقب الكلام الأول ، وهذا لا
يمنع اعتراض الصفدي على القول الذي حكاها.

وثانيهما : أن الإمام الصفدي نقل مجرد نقل أقول في إعراب (عمر) بأن
أحدهما أنه أراد : يا عمر بن الخطاب ، والآخر أنه أراد : وأعمراه ، فحذف هاء
النسبة ، فليس له فيها إلا مجرد النقل ، فقال : " كيف يشنع عليه الإمام الدماميني
بمثل هذا التشنيع ، مع ما فيه من التدليس بإيهام كونه من عنديات الصفدي ، ولم
يتعقبه الصفدي لإمكان توجيهه ، وأن يكون التوجيه الممكن مراداً بالمقابلة ، فلم
يصادف تعقبه محلاً ، كما فعل هذا المتعقب الذي جعل من نفسه هدفاً مُعلًى " (6).

(1) انظر نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 52 .

(2) انظر رأي الفراء أيضاً في شرح التسهيل 394/3 ، والمساعد 495/2 .

(3) انظر شرح التسهيل 394/3 ، 395 .

(4) الآية 110 ، من سورة المائدة .

(5) انظر اوشاف الضرب 2188/1 .

(6) تحكيم العقول ص 257 ، 258 .

وقال في البيت السادس والأربعين :

وإنّ علاني منْ دوني فلا عجبٌ .. لي أسوّةٌ بانحطاطِ الشَّمسِ عن رُحلي

معنى البيت : إن علاني وارث لعلاني هو لاء الأسافل الذين كرهت دولتهم وأيامهم وهم دوني في كل شيء ، فليست أتعجب من ذلك ، فإن لي أسوّة وتسلياً عن ذلك يكون انتمس التي هي انثرا الأعظم . منحطة عن رُحلي الذي هو أكبر النجوم عند المنجمين وهو في الثلث السابع والثمن في الفلك الرابع .

قال الصفي : " دوني : اسم مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو دوني وحذف صدر الصلة إذا لم تطل ضعيف " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " الحق أنْ دوني هو ظرف مستقر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : استقرْ دوني ، أي : وإن علاني الذي استقرْ دوني في المكانة ، وأنا فوقه في الرفعة بالاستحقاق ، فلا يحتاجُ مع هذا إلى تقدير مبتدأ ، ويجري البيت به على سنن مستقيم سالم من الاعتراض مع أن الحكم على حذف صدر الصلة بالضعف ، إذا لم تطل الصلة هكذا على العموم باطل ، فإن الصلة إن كانت لـ (أي) جاز حذف صدر صلتها إجماعاً طالبت الصلة أو لم تطل " (2).

وذهب ابن جماعة إلى أنْ دوني في بيت الطغراني هي ظرف مكان غير متصرف دائماً عند سيبويه (3) ، وغالباً عند الأخفش وهو هنا متعلق بفعل محذوف لأته صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر فيه ، العائد إلى من ، ويجوز أن يتجرّد عن معنى الظرفية على رأي الأخفش ، ويكون في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير : من هو دوني ولا يخفى ضعف هذا الوجه (4).

قال ابن مالك :

إنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلْ وإنْ لمْ يُسْتَظَلَّ .. فَالْحَذَفُ نَزْرٌ وَأَبُو أَنْ يُخْتَزَلَ

ويقصد بهذا صدر صلة (أي) الموصولة فإنها تحذف وإن لم تطل الصلة مثل قواك : يعجيني أيهم قائمٌ ، وذلك إذا كان مبتدأ ، ولا يحذف صدر الصلة مع غير

(1) الغيث المسجم 246/2 .

(2) المخطوطة نسخة - ألوحة رقم 53 ، وانظر شرح ابن عقيل 146/1 .

(3) شكر سيبويه (نون) في معنيين : أحدهما أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير النسب ، وإنما تستعمل في معنى المكان تشبيهاً ، والثاني : أن تكون بمعنى حقيراً أو مستزلاً ، كما تقول : ثوبٌ نون . إذا كان رديئاً ، انظر الكتاب 410/1 ، وانظر شرح شعور الذهب ص 81 ، وحروف المعاني ص 22 والهمع 213/1 .

(4) انظر إيضاح المجهول لابن جماعة مخطوطة ألوحة رقم 94 .

(أي) من الموصولات ، إلا إذا طالت الصلة نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيداً فيجوز حذف (هو) فتقول : جاء الذي ضاربٌ زيداً ، ومنه قوله : ما أنا بالذي قائلٌ له سوءاً ، والتقدير : بالذي هو قائلٌ له سوءاً ، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل⁽¹⁾ .

وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : جاء الذي قائم ، والتقدير : جاء الذي هو قائم ومنه قوله - تعالى - : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾⁽²⁾ في قراءة الرفع ، والتقدير : هو أحسن⁽³⁾ .

وذهب الكوفيون إلى جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء أكان الموصول (أي) أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهبوا إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول (أيًا) مطلقاً ، فإن كان الموصول غير (أي) لم يجزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة .

فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير (أي) ، واستدل الكوفيون بالسماع ، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ، قالوا والتقدير : على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك في قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾⁽⁴⁾ ، قالوا : التقدير مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها ، وجوزوا في قولك : لاسيما زيدٌ ، إذا رفع زيدٌ ، أن تكون (ما) موصولة و(زيدٌ) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : لاسيما الذي هو زيدٌ ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ (هو) وجوباً فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير (أي) وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقين وليس شاذ⁽⁵⁾ .

فشرط طول الصلة في الحذف هو ما ذهب إليه البصريون ، وأيدهم في ذلك الإمام الصفدي من ضعف الحذف إن لم تطل الصلة ، ووافقهم عليه ابن هشام فقال : " ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أي) عند البصريين ، إلا "

(1) الملاحظ أن هذا ما أشار إليه الإمام الصفدي بقوله : " وحذف صدر الصلة إذا لم تطل ضعيف " فيناطت كثير الحذف نظر الخبث 246/2 ، وشرح التسهيل 207/1 .

(2) الآية 154 من سورة الأنعام .

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 150/1 ، 151 ، وشرح التسهيل 207/1 .

(4) الآية 26 من سورة النقرة ، وقراءة (أحسن) بالرفع قرأها الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، انظر معاني القرآن للزجاج 365/1 ، والكتاب 108/2 وشرح المفصل 85/2 ، وشرح ابن عقيل 151/1 . وقرأه (بعوضة) بالرفع ، انظر البحر المحيط 123/1 ، والمحتجب 64/1 .

(5) انظر شرح ابن عقيل 151/1 ، وانظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح ألفية ابن مالك لابن الوردي 161/1 .

إن طالت الصلّة إمّا بمعمول الخبر أو بغيره ، وسواء تقدّم المعمول على الخبر نحو قوله - تعالى - : «هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» ، أو تأخر نحو قولهم : ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً ، وحكاه الخليل ⁽¹⁾.

وذكر ابن هشام أن الكوفيين لا يشترطون في حذف العائد استطانة الصلّة جعله (2) وذكر أنه لا يكثر الحذف في صلة غير (أي) إلا إن طالت الصلّة ، وشذت قراءة بعضهم «ثَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» والكوفيون يقيسون على ذلك واستشهدوا بقول الشاعر: (3).

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَاةٌ .. وَلَمْ يَحْذَ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وذهب الإمام المرادي إلى أن الصلّة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نادراً أي قليلاً ضعيفاً فيها ، وليس بممتنع ولعل ذلك ما أراده الإمام الصفدي بعينه ، ومنه قراءة (أحسن) و (بعوضة) بالرفع ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يُقاس عليه (4).

وصرح الأشموني أن غير (أي) من الموصولات يتبع (أي) في جواز حذف صدر الصلّة وأورد الآيات القرآنية سابقة الذكر (5)(6).

وأشار الإمام الثميري في هامش كتابه أن (دوني) مبني على مذهب الكوفيين الذين جعلوا حذف الصلّة مقيساً وإن لم تطل (7).

قال ابن الخباز : " تستعمل (دون) على وجهين : اسم فعل في باب الإغراء نحو : دُونَك زيدا ، وظرف إمّا للمكان الحقيقي ، زيد دُونَك أي : مكانه أسفل من مكانك ، أو للرتبة في الشيء ، الناس دون الخليفة ، أي شرفهم دون شرفه ، وتجر (من) وتجيء (دون) غير ظرف ، نحو : طعام دون أي : رديء " (8).

(1) شرح التصريح على التوضيح للأزهري 172/1 ، وانظر مع الهوامع 90/1 .

(2) انظر مغني اللبيب 281/1 ، وشرح الثماميني على مغني اللبيب 503/2 .

(3) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 233/1 ، والذّرر 176/1 ، وشرح الأشموني 219/1 ، وشرح التصريح 144/1 .

(4) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 149/1 .

(5) انظر شرح الأشموني 218/1 .

(6) انظر شرح التصريح على التوضيح 142/1 ، و أوضح المسالك 234/1 .

(7) انظر مختصر شرح لامية المعجم للثميري ص 272 .

(8) تروحيه اللع شرح كتاب اللع لابن الخباز ، 193 .

وبعض النحاة جعلوا (دون) ظرف مكان نقيض لـ (فوق) نحو : هو دونه أي : أحط منه رتبة أو منزلة ، وتأتي بمعنى (أمام وخلف أو وراء) نحو : الشيء دونك ، أي : أمامك ، ونحو : قعد دون الصف أي : وراءه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية أي أنه مُعرب ، ولكنه يُبنى في بعض الأحوال وذلك إن قطع عن الإضافة نفضاً ومعنى ، نحو : جلستُ دون ، بالبناء على الضم . كما تكون في موضع نصب (1).

وفي جواز حذف الصلة إذا عملت أمران : أحدهما الجواز في الاسم غير أن ، كقول الشاعر : (2)

أَصِيبٌ بِهِ قَرَعًا سَلِيمًا كِلَاهُمَا .. فَعَزُّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَ وَتَرَعًا

أي : وعز ما أصيب به ، وثانيهما : الحرفي إن بقي معمول الصلة، نحو : أما أنت منطقاً انطلقت، أي : لأن كنت منطقاً، فحذف كان وهي صلة أن، ومعمولها باق (3).

ذكر الإمام الصفدي أن النحاة جوزوا حذف صدر الصلة إذا طال كقوله - تعالى - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (4) ، وقولهم : ما أنا بالذي قاتل لك سوءً ، لأن الصلة هنا طالت ، فجاز حذف صدرها، وأما الصلة في (دوني) فإنها لم تطل ، والمبتدأ مقدر الحذف والخبر هنا صلة (من) لأنها ناقصة تحتاج إلى صلة وعائد (5).

وذكر ابن يعيش عائد الصلة وسمّاه (الراجح) وأنه قد يحذف إذا كان مبتدأ وحكى سيبويه عن الخليل قوله : " ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً " (6).

وذهب الرضي إلى أن البصريين قالوا : إن كان صلة (أي) جاز الحذف بلا شرط غير أن يكون مبتدأ ولا يكون خبره جملة ولا شبه جملة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (7) ، وإن لم يكن في صلة (أي) لم يحذف

(1) انظر جامع الترمذ العربي ، للغلاييني ، 581/3 .

(2) البيت لتخصاء انظر النيران ، ص 80 .

(3) انظر مع الهمام 306/1 ، وانظر شرح التسهيل 214/1 ، وارتشاف الضرب 521/2 ، وانظر المعنى 281/2 .

(4) الآية 84 من سورة الزخرف .

(5) انظر الفيت المسجم 246/2 .

(6) انظر شرح المفصّل لابن يعيش 152/3 ، والنثر الوامع 175/1 .

(7) الآية 69 من سورة مريم .

إلا بشرط استطالة الصلة ، وأما الكوفيون ، فيجزون الحذف ، بلا شذوذ مطلقاً في صلة (أي) أو في غيرها ، ومع الاستطالة أو بدونها⁽¹⁾.

وذهب الأئمة الأنصاري والبطاوري والمنياوي إلى أن قول الطغراني (دونى) قيل فيه أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو دونى) واعترض عليه بأن موصول الصلة لا يحذف إلا إذا دلت دليل ، والحق أن (دون) ظرف مستقر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : استقر دونى⁽²⁾.

قال انصافى في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور: " فلا: انفاء جواب للشرط ، لا : لنفي الجنس ، وعجب : اسم لا "⁽³⁾.

اعترض الدماميني بأن كلامه مشتمل على ثلاثة أمور كئها باطنة:

الأول: أن الصفاى جعل الفاء جواباً للشرط ، وقد تقدم له نظائر نبهت إليه في أبيات سابقة.

الثاني : جعله (لا) في البيت لنفي الجنس ، وهو غير صحيح ، بل هي (لا) العاملة عمل (إن) ويبنى النكرة المفردة معها على ما كان يُنصب به ، والناظم لم يقصد ذلك وإلا لبني اسمها (عجب) على الفتح لتوفر موجب بنائه حينئذ.

الثالث : قول الصفاى أن (عجب) اسم لا ، وهذا باطل بما ذكر سابقاً له.

وقد أوضح ابن جماعة في إعرابه أن الفاء في بيت الطغراني هي الواقعة في جواب الشرط أي (رابطة) وأن (لا) نافية للجنس لكنها ألغيت ولم تعمل ، أو هي عاملة عمل ليس ، وأن (عجب) مبتدأ لكونه في سياق النفي ، أو اسم (لا) والخبر محذوف تقديره كذلك⁽⁴⁾ وإن قيل (لا) إذا ألغيت يجب تكريرها ، قلنا إنما يجب تكريرها في السعة ، وأما في الضرورة فلا⁽⁵⁾.

وإذا كانت هذه اللام لنفي الجنس ، وجب أن تدخل على نكرة ، وأن يُبنى النكرة المفردة الغير مفصولة عن اللام على ما كانت منصوبة به ، فيقال: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح ، وهذا عُرِض في البيت الثالث من هذه اللامية .

(1) انظر شرح الرضوي على الكافية 26، 27/3 ، وذكره السوطي في شرحه المسمى بالبهجة المرصية على ألفية ابن مالك ص 65 .

(2) انظر شرح لامية المحم للأمام الأنصاري ص 62 . و شافية النجم للبطاوري ص 61 . وتحفة الراى للمناوي ص 64 .

(3) الفتح المسج 246/2 .

(4) لا : هي النافية للجنس ، وعجب : اسم لا .

(5) انظر ايضاح المنبهم لابن جماعة النحوي مخطوطة لوحة رقم 95 .

وقد ذكر الإمام العكبري بأن (عجب) مرفوع بـ(لا) وخبرها محذوف تقديره: وجود أو حاصل ، واختاره الإمام البطاوري⁽¹⁾ وبقي شراح اللامية أيضاً⁽²⁾ والنواضح أن لا أحد من شراح لامية العجم ذكر أن (لا) في بيت الطغراني هي العاملة عمل (إن) كما قرره الإمام الدمايني ، بل ذهبوا في إعرابهم إلى إعراب الإمام الصفدي .

وقول الدمايني (والا لبنى الناظم اسم لا على الفتح) فقصد أن لو كان الطغراني قاصداً أن لا نافية للجنس لكان أعرب اسمها (عجب) مبني على الفتح لكنه هنا جاء مرفوعاً ، وهنا رد ابن أثير بأن نفي الدمايني لأن تكون (لا) في البيت لنفي الجنس في غاية القصور ، كونها تعمل عمل ليس وإن كان عملاً على قنة⁽³⁾ وقد ذكر ابن هشام أن (لا) تعمل عمل ليس كقول الشاعر⁽⁴⁾ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِيهَا .. فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

وتخالف (لا) (ليس) في ثلاث أمور ، أحدها : أن (ليس) عملها قليل حتى قيل بعدم وجوده ، والثاني : ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به ، وذهب إلى أنها تعمل في الاسم خاصة وإن خبرها مرفوع ، والثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات⁽⁵⁾ .

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور : " لي : جار ومجرور في موضع رفع ، لأنه خبر مقدم ، إسوة : مبتدأ ، وإنما تأخر المبتدأ لأنه نكرة "⁽⁶⁾ ولقد عرض لنا البيت التاسع عشر بقوله : (لها غاب من الأصل) بأن مبرز تقديم الخبر الجار والمجرور؛ هو كون المبتدأ نكرة ، وجعله مصححاً للابتداء به .

ذكر الدمايني أن رأي الصفدي في أن مَوْغ وجوب تأخير المبتدأ النكرة لأن الخبر جاز ومجرور وهم ، إنما مَوْغ تأخير المبتدأ النكرة في (لي إسوة) هو

(1) انظر شرح لامية المعجم للعكبري ، ص 231 ، وشافية النجم 61/1 .

(2) ذكر الإمام المنبلي أن " لا " يجوز أن تكون مفعلة في بيت الطغراني ، وعجب مبتدأ ، انظر تحفة الرازي ، ص 64 ، وانظر شرح اللامية للأنصاري ص 62 .

(3) انظر شرح الأشموني 266/1 ، وأوضح المسالك 284/1-285 ، ومعجم الهوامع 119/2-120 .

(4) البيت من الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب 28/1 ، وشرح شواهد المعنى 198 ، وقد أشرت إليه في البيت الخامس من اللامية .

(5) انظر معاني اللبيب 256/1، 255 ، وارتشاف الضرب 1295/3 .

(6) الغيث المسجم 247/2 .

العمل ، إذ أن (أسوة) عامل في قوله : بانحطاط الشمس ، فهو نظير قولك : رغبة في الخير خير ، فلا يجب تأخير المبتدأ للوجه الذي ذكره الصفدي .

وذكر ابن يعيش بأنه قد التزم تقديم الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً (١) وابن أقيس يرى أنه لا وهم فيه ، وأن الصفدي : " لم يذكر في عبارته إلا أن المبتدأ آخر لأنه نكرة ، أي أنه ملتزم التأخير لذلك في هذا التركيب ، وليس فيه التصريح بما مسوغ الابتداء به على تقدير التسليم فتأمله " (٢) .

قال ابن مالك :

ونحو عندي درهم ولي وطر .. ملتزم فيه تقدم الخبر

أي من مواضع وجوب تقديم الخبر ، أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، فيجب تقديم الخبر هنا ، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك (٣) فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو : رجل ظريف عندي ، وعندي رجل ظريف (٤) .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش 92/1 .

(٢) تحكيم العقول ص 263 .

(٣) انظر التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حبان 325/3 .

(٤) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 216/1 .

وقال في البيت التاسع والأربعين :

وإنما رَجُلُ الدُّنْيَا وَوَاحِدُهَا .. مَنْ لَا يُعَوَّلُ فِي الدُّنْيَا عَلَى رَجُلٍ

معنى البيت : ما أرى رجل الدنيا و واحدها الذي تفرد فيها بالحزم ولم يكن له فيها نظير إلا رجلا ساء ظنه بالناس ، وتجنبهم ، فلم يثق بأحد ولم يعتمد على أحد .

قال الصفدي : "إنما كلمة تقتضي الحصر، ومن الدليل على أنها للحصر أن (إن) تقتضي الإثبات، وما: تقتضي النفي ، فعند تركيبهما ، وجب أن يبقى كل واحد على الأصل لأن الأصل عدم التغيير ، فلما أن تقول : كلمة إن تقتضي ثبوت غير المذكور، وكلمة ما تقتضي نفي المذكور وهو باطل ، أو تقول: كلمة إن تقتضي ثبوت المذكور، و(ما) تقتضي نفي غير المذكور وهذا هو الحصر، وهي هنا للحصر" (1).

اعترض الدماميني قائلا : " اطلاقه على مجموع (إنما) كلمة مع أنها كلمتان ، ولا يقال: التركيب صيرهما في حكم كلمة واحدة ، فساغ الإطلاق بضرب من التساهل ، لأننا نقول : قد صرح هو بأنهما كلمتان ، وأن (إن) مقتضية للإثبات ، وأن (ما) مقتضية للنفي ، وأن تركيبهما لا يُزيل معناهما الأصلي عنهما ، فلو غذا كلمة واحدة ، للزم كون الكلمة الواحدة دالة على النفي والإثبات معا وهو باطل" (2).

ذكر ابن هشام أن الكلام فيها مبني على مقدمتين بإجماع النحويين ، إذ ليس أصل إنما (إن وما) بل أن (إن) من (إنما) هي التي كانت الرافعة الناصبة ، قبل وجود (ما) وإن (ما) هي الحرف التالي لنحو: ليت في قولهم : ليتما أخوك مُنطلق ، فعلى هذا تكون (ما) في (إنما) غير نافية لأنها إذ أشبهت ليتما وكأتما في تركيبها ، كانت (ما) الداخلة عليها هي ما الكافة .

(1) الفهيد المسجم 330/2 ، 331 . ومختصر شرح اللامية للتميزي ص 283 .

(2) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 56 .

والفرق بين (إنما) هذه وتلك التي تدخل عليها (ما) الكافة ، ذكر الإمام السيوطي بأنه ليس لعقل أن يفرق بين (إنما) هذه وتلك ، وأيضاً لم يقل أحدٌ بأن (إنما) على قسمين : مفيدة للحصر ، وغير مفيدة له (1).

قال الأشموني (ما) الكافة تدخل على ابن وأخواتها ، وتبطل أعمالها لأنها تُزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إهمالها لذلك نحو: إنما زيد قائم (2) فإذا اتصلت (ما) الزائدة بابن وأخواتها ففيه وجهان :

1- أن تكون كافة فتبطل عملها كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ﴾ (3).

2- أن تُعتبر مُلغاة ، فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها ، وهذا مسموع في (ليتما) وقد حكى في (إنما) وأجازته ابن السراج والنرجاج قياساً ، واختار سيبويه منع العمل في ابن وأخواتها عدا (ليت) ففيه جواز الوجهين (4).

وذكر الدماميني أن صاحب التلخيص ذهب إلى إنها أفادت الحصر ، لتضمنها معنى (ما) و (إلا) واستدل على ذلك بأمور ، منها قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (5) بالنصب معناه : ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة ، وهو مطابق لقراءة الرِّفْع ، ولقول النحاة (إنما) لإثبات ما يذكر بعدها ، ونفي ما سواه (6).

اعترض الدماميني بأن هذا خطأ ، لأن المحصور بإتما هو الجزء الذي لو كان التركيب بما وإلا كان واقعاً بينهما والمحصور فيه هو الجزء الأخير الذي يقع بعد إلا ، لو كان المحصر بها وبـ(ما) ، فيقول في حصر الموصوف في الصفة : إنما زيد كاتبٌ وما زيدٌ إلا كاتبٌ ، وفي حصر الصفة في الموصوف قولنا : إنما كاتبٌ زيدٌ وما كاتبٌ إلا زيدٌ ، فالمحصور في قول الطغراني : (إنما رجل الدنيا من لا يُعول)

(1) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 144/3 ، 145 .

(2) انظر شرح الأشموني 428/1 .

(3) الآية 171 من سورة النساء .

(4) انظر شرح التسهيل ، 32/2 ، وتوضح المقاصد والمسالك للمرادي 207/1 .

(5) الآية 115 من سورة النحل ، والآية 73 من سورة البقرة .

(6) أورده الدماميني في نزول الغيث لوجه رقم 56 ، أورده الصفدي في الغيث 331/2 .

هو الرجل ، وذلك واضح على أنه حيث فسر المعنى اقتضى كلامه هذا الذي قرّر
فالطغراني يريد أن الرجولية لا تنحصر إلا فيمن اتصف بهذه الصفة (1).

ذكر ابن جماعة في شرحه لبیت الطغراني أن (إنما) هي حرف توكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر، إلا إنها كفت عن العمل به (ما)، ثم أدرج معنى القصر في
شرحه لمعنى البيت وقال: " قد بالغ الطغراني في قصر الاتصاف بالرجولية الكاملة
وعدم النظير في أمور الدنيا على من ذكره... وأتى بالمبتدأ والخبر معرفتين
وب(إنما) المفيد كل منهما للحصر عند البيانيين، وأكثر أهل الأصول
والنحو، فالمبتدأ والخبر معرفتين كقولك: المنطلق زيد... فأفاد أن جنس المنطق
وزيد متحدان في الوجود الخارجي لامتناع حمل أحد المتمايزين فيه على الآخر
وهذا معنى الحصر" (2).

فر (إنما) المتضمنة معنى (ما و إلا) لقولهم (إنما) لإثبات ما يذكر بعدها ونفي
ما سواه ، ولصحة انفصال الضمير ، ثم القصر في بيت الطغراني هذا يجوز أن
يكون قصر قلب ، لقلب اعتقاد مخاطب فكأنه اعتقد أن الذي يعول على غيره هو
رجل الدنيا فرد اعتقاده بهذا الكلام .

ويجوز أن يكون قصر أفراد لقطع الشركة ، وكأنه اعتقد أن من يعول ومن لا
يعول كلاهما رجل الدنيا وواحدها ، فرد اعتقاده بأن قصره على من لا يعول بحيث
لا يتعداه إلى من يعول ، فإن قيل : الحصر هنا مستفاد من تعريف الجزأين كما
تقدمت الإشارة فيه (المبتدأ والخبر معرفتين) لا من (إنما) فما الزائدة في الجمع ،
قد يجمع بينهما لقصد المبالغة والتأكيد (3).

ذكر سيبويه أن (إنما) لا تكون اسماً ، بل هي كما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى
مثل: أشهد لزيد خير منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلا مبتدأ بمنزلة

كلام
مكتوب

(1) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 56 .
(2) مخطوطة ابضاح المبهم ، لوحة رقم 100 .
(3) انظر ابضاح المبهم مخطوطة لوحة رقم 100 .

وقد ذكر السيرافي أن سيبويه لم يُجز في (إنما) إلا الكسر⁽¹⁾.

وقد إعمال (إنما) وروى الأخفش والكسائي: إنما زيذا قائم ، بنصب زيد ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع ما (إلا) ليت⁽²⁾ فاسم إن وأخواتها إن قرنت بـ(ما) المزيده الغيت وجوبا إلا (ليت) فجوازا ، وليذا سُميت (ما) هذه كقفة لأنها كفت ما اتصلت به من الأحرف عن العمل ، وأزالت اختصاصه بالأسماء نظرا لإهماله ، وإنما جاز إلغاؤها نظرا إلى أن (ما) كافة في الجملة في وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح⁽³⁾.

قال ابن مالك⁽⁴⁾:

وَوَصَلَ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ .. إِعْمَالُهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ

أي إذا اتصلت (ما) الزائدة بإن أو إحدى أخواتها أحدثت أمرين :

الأول: كفتها عن العمل ، ولذا تسمى (ما) الكافة .

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية ، ولذا تُسمى (ما) المهيأة .

وذكر الإمام السيوطي أن الكلام في (إنما) في موطنين ، أحدهما لفظي ، والآخر معنوي ، أما اللفظي فمن جهة بساطتها أو تركيبها ، والمعنوي من جهة إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له ، أما المفيدة للحصر ، فاستدل إليها بأمور :

1- أن يفهمها أهل اللسان ، كما فهم عن الصحابة - رضي الله عنهم -

قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الماء من الماء)⁽⁵⁾.

(1) انظر كتاب سيبويه 130/3 .

(2) انظر المساند 329/1 .

(3) أورد نصه كاملا الحواري في شرح شذور الذهب 507/1 .

(4) انظر دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 257/1 ، وشرح ابن عقيل 332/1 . ومعجم البوامع 143/1

وشرح الجمل لابن عصفور 433/1 .

(5) أخرجه مسلم في صحيح 269/1 تحت رقم 343 بلب إنما الماء من الماء ، وهو حديث صحيح اختاره

الترمذي تحت رقم 81. بلب إنما الماء من الماء.

2- معاملة العرب للاسم بعدها كالتذي بعد (إلا) المسبوقه بالنفي ، وقولهم معاملة (ما) و (إلا) تمثيل ، وليس ذلك خاص بـ(ما) وذلك في قول الشاعر⁽¹⁾ :

أنا الضامنُ الراعيَ عليهمَ وإنما .. يدافعُ عن أحسابِهِم أنا أو مثلي
فيرو مثق قول الشاعر⁽²⁾ :

قد عَلِمْتُ سُلْمَى وَجَارَاتُهَا .. مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

3- أَنْ (إِنَّ) للإثبات ، و (مَا) للنفي ، والنفي والإثبات ضدان فلا يجتمعان في محل واحد ، فوجب أن يُصرَف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ليصح اجتماعهما ، وليس من الجائز أن يكون المنفي هو المذكور ، والمثبت هو ما عباه للاتفاق على أن قولك : إنما زيد قائمٌ ، مفيدٌ إثبات القيام لزيد ، فإذا كان ذلك باطلا تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد وإثباته لزيد ، ولا معنى للحصر إلا هذا .

4- أَنْ (إِنَّ) هي للتأكيد ، و (ما) هي حرف زائد للتأكيد ، فلمَّا أخذوا الحكم من بين مؤكدين كان مناسباً أن يكون مختصاً بالمسند إليه ، اختاره السكاكي وليس بشيء ؛ لأنه لازم له في قولك : إِنَّ زيدا لقائمٌ ، لأنَّ (إِنَّ) واللام معا للتأكيد ، ثم حين نقول: أحلفُ بالله إِنَّ زيدا لقائمٌ ، فإنك تجمعُ بين ثلاث مؤكدات وهي (القسم وإن واللام) ولا يفيدها هذا الحصر باتفاق .

وجاء في شرح ابن يعيش أن (ما) إذا زيدت غير كافة في الأحرف المشبهة بالفعل ، كانت مؤكدة بنحو : إنما محمدا قائمٌ ، وإذا زيدت كافة فهي للقصر وللتهينة

(1) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه 153/2 ، وفي شرح شواهد المغني 718/2 ، ومغني اللبيب 309/1 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 95/1 ، وجمع الهوامع 62/1 .
(2) البيت من السرب ، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص 167 ، وفي الكتاب 373/2 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 411 ، وله أو الفرزدق في شرح شواهد المغني 719/2 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 101/3 .

للدخول على ما لم تكن تدخل عليه ، وقيل : إنما زيداً منطلقاً فيجوز في (إن) الإعمال والإلغاء⁽¹⁾.

وأما شرح لامية العجم فذهب الأئمة العكبري والبطاوري والأنصاري إلى أن (إنما) أداة حصر لأنه أوضح أن المحصور هو الرجل ، والمحصور فيه هو من لا يقول على أحد ، فكان الظفرائي أراد : ما رجل الدنيا وواحدتها إلا الذي لا يقول على أحد فتبنيها بـ (ما و إلا) وذهب الإمام المنياوي أن (إنما) هي حرف لقصر أمر على آخر وقال أن أصله (إن) المشددة و (ما) الزائدة فهي مكونة من أداتين⁽²⁾.

وذهب ابن أثير إلى ما أشار إليه الصفدي في أثناء الكلام على كلمة (إنما) وإفادتها الحصر ، فكان الشاعر قال : ما رجل الدنيا وواحدتها إلا الذي لا يقول على أحد ، فالمحصور هنا (مَنْ لا يقول) يعني وإن أردت فأجعل المحصور بمعنى الكامل في الرجولية ، فاقترضى كلامه أنه يمكن أن يكون من باب قصر الصفة على الموصوف بهذا الطريق الاعتباري ، كأنه قال : إنما المعنى المغول رجلٌ ، وأن يكون من باب قصر الموصوف على الصفة ، كأنه قال إنما الرجل الذي لا يقول كما قال أولاً ، وهذا اعتبار صحيح هو الذي ينبغي أن يُحمل كلامه عليه ، نعم لو كان التفسير الذي نقل عنه بعد قوله : والمحصور هنا مَنْ لا يقول ، لكان فيه مخيلة ممكنة الجواب عنها بسقط لفظ فيه من الكاتب ، لكنه ليس الأمر كذلك ، بل هو كما قدّم⁽³⁾.

(1) انظر شرح المفصل 3 / 102.

(2) انظر شرح اللامية للعكبري ص 232 . وشافية الذم ص 65 ، وتحفة الزاني ص 66 . وشرح اللامية للأنصاري ص 63 .

(3) انظر تحكيم العقول لابن أثير ص 276 . 277 .

وَحُسْنُ ظَنِّكَ بِالْأَيَّامِ مُعْجِزَةٌ .. فَظَنْ شَرًّا وَكُنْ مِنْهَا عَلَى وَجَلٍ

معنى البيت : حسن ظنك بالأيام واعتقادك أن فيها خيراً . عجز منك وضعف رأي لأنك لم تختبر الأيام ولا أهلها ولا جريبتهم ، لتعلم ما هما عليه ، وهذا عجز ظاهر .

قال الصفدي : " بالأيام : جار ومجرور متعلق بظنك ، والباء للتعدية أو الإلصاق و الأيام : مفعول أول نلظن ، والمفعول الثاني محذوف دل عليه حُسْنُ ، كائنه قال : ظنك بالأيام خيراً معجزة ... وشرّاً : منصوب على أنه مفعول ثان لظن والأول محذوف تقديره : ظن بالأيام شرّاً " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " لو صدر هذا من مبتديء في فن العربية لعد من سقطته ، فكيف يقال : أن الباء الداخلة على الأيام متعلق بالظن ، والأيام : مفعول أول ؟ فهو يرى أن ظن تدخل على مفعولين أصليهما المبتدأ والخبر ، وإنما المفعولان هنا محذوفان اقتصاراً في الموضع الأول والثاني ، وأما شرّاً فليس مفعولاً أولاً ولا ثانياً ، وإنما هو صفة لمصدر محذوف أي : ظناً شرّاً ، وحُسْنُ حذف المصدر هنا ، لأن صفته المذكورة كثيراً ما تقع بدون موصوف " (2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمام الصفدي بعد إعرابه لـ(شرّاً) على أنها مفعول ثان لظن وأن مفعولها الأول محذوف ، أشار إلى أن النحاة منعوا حذف أحد مفعولي ظن ، وقالوا : إما أن يحذف مفعولاً ظن ، وإما أن يثبتا ، وذكر في هذا قول ابن مالك بأن الأصل أن لا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب ، لأنهما مخبر عنه ومخير به ، فلو حذف الأول بقي الخبر دون مخبر عنه ، ولو حذف الثاني بقي المخبر عنه دون خير ، فإن دل دليل على المحذوف منهما جاز الحذف ، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (3) أي لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون هو خيراً لهم ، وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما لكن بشرط الفائدة .

وأورد الصفدي قول ابن مالك أنه لو قال القائل دون تقدّم كلام ولا ما يقوم مقامه: ظننت مقتصرأ ، لم يجز لعدم الفائدة (4) ثم استطرد الصفدي بأن في بيت الطغرائي هذا دليل على المفعول الأول دليل ، فجاز حذف المفعول الأول لأنه

(1) الغيث المسح 334/2 ، 335 .

(2) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 57 .

(3) الآية 180 من سورة آل عمران .

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 72/2 .

مفهوم من سياق الكلام إذ معنى البيت عنده أنه قال أولاً : وحسن ظنك بالأيام معجزه ، فإذا قال فيما بعد : فضل شراً ، علم أنه أراد فظن بها شراً ، أي بالأيام وكذا في قوله : وحسن ظنك بالأيام . حذف المفعول الثاني ، فكأنه قال : ظنك بالأيام خيراً معجزه (1).

ذكر ابن مالك أنه لا يحذف أحد مفعولي ظن إلا بدليل ، لا يجوز لك في (ظننت زيدا منطقاً) أن تقتصر على منطق ، ولا على زيد ، فإن ذلك دليل على المحذوف جاز الحذف كقولك : قائماً . لمن قال : ما ظننت زيدا ؟ وزيدا ، لمن قال : من ظننت قائماً ؟ فقال :

ولا تجز هنا بلا دليل .. سقوط مفعولين أو مفعول

وهذا هو الصحيح من مذاهب النحويين (2) فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجر الحذف (3) (4).

ونص على ذلك الإمام الصفدي وقال أن سيبويه قرر أن لا أحد يخلو من ظن ، فلو قارنه سبب يقتضي تجدد مطنون ؛ جاز ذلك لحصول الفائدة ، كقوله - تعالى - : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (5) وكقول بعض العرب : من يسمع يخل (6).

وذكر أبو حيان أن المنع عند سيبويه والأخفش مطلق ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثر الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو قوله - تعالى - : ﴿اعْبُدْهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْاْ يُرَى﴾ (7) أي يعلم ، وقوله : ﴿وَلَقَدْ ظَنَّ الْمُوْءُ﴾ (8) ويسمى حذف مفعولي ظن وأخواتها معاً اقتصاراً ، أما حذفهما لدليل فيسمى اختصاراً ، وهو جائز إجماعاً نحو قوله - تعالى - : ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (9).

وذكر ابن هشام ما نقله ابن مالك (وأما حذفهما اقتصاراً ، أي لغير دليل فعن سيبويه) وهو المذهب الأول ، ونقل عن الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه

(1) انظر هذا الرأي في الغيث المسجم 335/2 ، 336 .

(2) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 45/2 .

(3) ورد نص " حذف مفعولي ظن بحصول الفائدة " هذا كاملاً في عدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك 245/1 .

(4) انظر النحو الوافي 53/2 . وانظر شرح ملحمة الإعراب للحريزي ، ص 155 .

(5) الآية 24 من سورة الحديد .

(6) انظر الغيث المسجم 336/2 ، ورأي سيبويه في الكتب 40/1 .

(7) الآية 35 من سورة النجم .

(8) الآية 12 من سورة الفتح .

(9) الآية 22 من سورة الأنعام ، وانظر ارتشاف الضرب 56/2 .

ابن طاهر والثلوبين المنع مطلقاً⁽¹⁾ ولا خلاف في جواز حذف أحد المفعولين إذا دل عليه دليل وأجازه الجمهور⁽²⁾ والثاني : مذهب أبي بكر بن السراج والسيرافي وجماعة من أتباعهم . أن حذفهما جائز اختصاراً واقتصاراً أي مع الدليل ودون دليل⁽³⁾ .

والثالث : أن حذف أحدهما إذا دل عليه الدليل . جائز عند ابن مالك ؛ لأن أصليهما المبتدأ والخبر وكل منهما يجوز حذفه مع ما يدل عليه ، واختاره الجمهور وهو الحق لأن المفعول في الحقيقة هو مصدر الخبر المضاف إلى المبتدأ .

فلا يجوز الحذف إن لم يدل دليل على الحذف ، لأن فيه استعمال هذه الأفعال على خلاف وضعها ، لأنها موضوعة إفادة الإعلام بأن النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة كما دلت عليه هذه الأفعال من علم أو ظن أو نحوهما ، فإذا قطعت عنهما غريت عن الفائدة إذ من المعلوم أنه لا يخلو الإنسان عن علم أو ظن في غالب أوقاته⁽⁴⁾ .

وبهذا يظهر أن (بالأيام) متعلق بالمصدر ، والباء فيه للظرفية والمفعولان محذوفان تقديرهما : وحسن ظنك بالأيام باقياً أو حاصلأ أو نحوه ، معجزة : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة في معنى التفسير ، فظن : جملة من فعل أمر وفاعله المستتر فيه العائد إلى المخاطب مستأنفة على أنها جواب للشرط المحذوف المذلول عليه بما تقدم أي : إذا عرفت هذا فظن شراً ، وشراً : مفعول مطلق ، والمفعولان محذوفان أي فظن بها شراً وغدرها حاصلأ أو نحوه ، مما يستقيم به المعنى .

وذهب بعضهم إلى أن المجرور في نحو : ظننتُ بزيدٍ خيراً ، هو المفعول الأول وخيراً مفعول ثاني له ، وعليه درج الصفدي فقدر المفعول الثاني في الأول والأول في الثاني⁽⁵⁾ .

(1) انظر المغرب 1/116 ، وارتشاف الضرب 2/56 .
(2) انظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري 1/377 ، وانظر الكتاب 1/40 ، وانظر أوضح المسالك لابن هشام 2/70 - 71 . وانظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص 262 .
(3) ذكر ابن مالك أن منع الاقتصار على الظن ونحوه هو مذهب سيويه والمحققين ممن تدبر كلامه كابي الحسن بن خروف ، وابن طاهر ، وأبي علي الثلوبين ، انظر الكتاب 2/368 .
(4) ذهب ابن السراج والسيرافي إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقاً ، عكس أن تقول : ظننتُ فتنقص . فيه على الفعل ومرفوعة تقريره تحصل بها الفائدة . ومطلقاً أي اقتصاراً واختصاراً دون تقييد بالفائدة وأشار ابن مالك أن ما دعاهم إلى ذلك هو الأخفش في كتابه : المسالك الصغرى ، فقال : والذي عندي أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقاً . بل مع قرينه محصلة للفائدة . انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/74 ، 75 . وانظر شرح الأشموني 2/69 ، 70 .
(5) سار الأئمة التميمري في مختصر شرحه للامية . والبطاوري والمنيوي في إعرابهم لبنت الطغرائي على هدي الإمام الصفدي في إعرابه لظن ومفعولياً . انظر مختصر شرح لامية العمم للميمري ص 285 ، وشقبة النجم للبطاوري ص 67 ، وانظر تحفة الراي على لامية الطغرائي للمنيوي ص 68 .

وقد ذهب الرضوي إلى القول بأنه في حال ذكر أحدهما ذكر الآخر ، بخلاف باب أعطيت ، فهو يقصد مفعولي (ظن) فإلها لا يحذفان معاً لعدم الفائدة بخلاف مفعولي أعطيت وأخواتها ، فيجوز أن يحذف بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما أمّا عن ظن وأخواتها فلا تحذف مفعوليهما دون دليل ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة من ذكرهما من دون المفعولين وأمّا مع القرينة فلا بأس بحذفهما ، وأمّا حذف أحدهما دون الآخر ، فلا شك في قبحه وسبب انقضاء هو أن المفعولين معاً كاسم واحد ، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فتو حذفت أحدهما . كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك فقد ورد ذلك مع القرينة (1).

وذكر الإمام السيوطي (2) أن الإمام السهيلي قد أنكر دخول مثل أفعال القلوب على المبتدأ والخبر وقال : أن ما حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعوليهما مبتدأ وخبر ، ويرد عليه السيوطي بأن هذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدا عمراً ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا من جهة التشبيه ، وقال أبو حيان والصحيح قول النحويين ، وليس دليلهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال (3).

قال المرادي : ظن لغير اليقين ، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر فإن كانت بمعنى إتهم ، تعدت إلى واحد كقولك : ظننت زيدا على المال أي : إتهمته أمّا المتعدية إلى اثنين أي مفعولين فهي الواقعة للتردد في وقوع الخبر أو المستعملة لليقين ، وقال : الحذف ضربان : اختصار واقتصار ، فلاختصار حذف دليل والاقتصار حذف لغير دليل ، فأما حذف مفعولي هذا الباب أو حذف أحدهما اختصاراً فهو جائز ، فمن حذفهما اختصاراً قول الكميت (4) :

بأي كتاب أم بآية سنة .. ثرى حبيبهم عاراً على وتحسب

أي : وتحسب حبيبهم عاراً ، ومن حذف الأول اختصاراً قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ﴾ (5).

(1) انظر شرح الرضوي على الكافية 149/4 .

(2) انظر معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع . للإمام السيوطي ج 2/222 ، 223 . وانظر الإيضاح لأبو علي الفارسي 131 . وانظر حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على الفقه ابن مالك 148/1 .

(3) انظر ارتشاف الضرب 57/2 . وانظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص 262 .

(4) البيت من الطويل وهو للكميت أبو المستهل بن زيد الأسدي الكوفي ، كان عالماً بالآداب واللغة وأخبار العرب . من أشهر شعره الهائميات . انظر الأعلام 233/5 — مرجع لوريان .

(5) الآية 180 من سورة آل عمران وقد سبق الإشارة إلى تغييرها في شرح التيسيل 72/2 .

ومن حذف الثاني اختصاراً قول عنقرة (1) :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ .. مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكَرَّمِ (2)

وقد أعرب ابن جماعة (ظنك) في بيت الطغرائي بأنها من الظن الذي يتعدى إلى مفعولين وقتل : وأعلم أن النحاة اختلفوا في جواز حذف مفعولي ظن ، فعلى مذهب سيبويه وأنجميور أنه لا يجوز حذفهما اختصاراً ، ويجوز اختصاراً ، ومعنى الاختصار أن ينزل الفعل منزلة اللازم ، بحيث لا يلحظ معه المفعول أصلاً والاختصار أن يحذف ويدل الدليل عليهما ، أما في بيت الطغرائي فيجوز أن تجعل المفعولين هنا محذوفين اختصاراً على مذهب السيرافي وابن السراج ولا تقتصر شيئاً أصلاً وهو الأظهر لضعف ما يدل عليهما (3).

ومنع ابن ملكون (4) حذف أحدهما اختصاراً وليس بصحيح ، وأما حذف أحدهما اختصاراً فلا يجوز ، لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، واختلف في حذفهما معاً اختصاراً على مذاهب المنع والجواز ، وبه قال الأكثر (5).

والجواز إن وجدت فائدة ، فإن لا فلا حذف وهذا اختيار سيبويه (6) حاصل هذا الكلام أن إعراب الصفدي ينحل إلى قولنا : الأيام خير الأيام شر ، وهو غير جائز من حيث الإخبار وفيه نظر ، إذ لا يستقيم ما ذكره صناعة ، والإمام ابن أقيرس انتصر للإمام الصفدي بأنه ساق كلام القوم في باب (ظن) وأحكام حذف أحد مفعولي ظننت ، وعلى حذف المفعولين اختصاراً وعلل كل موضع بما ذكر فيه من التعليل ، وذلك يذكره لقول ابن مالك ، وحذف مفعولي (ظن) مشروط بحصول الفائدة ، بحسب سياق الكلام إذ المعنى فيه حسن ظنك أن في الأيام خيراً عجز منك لأنك لم تخبر الأيام ولا أهلها ولا جربتها ، فهذا طريق تحصيل هذا المعنى المقصود عند الصفدي ، على تقدير الحذف ، وطريق إعراب الصفدي أسهل (7).

- (1) البيت من الكامل ، وهو لعنقرة بن شداد العجسي ، أشهر فرسان العرب في الحاهلية ، ينسب إليه ديوان شعر أكثره مصنوع . توفي حوالي سنة 22 قبل الهجرة ، انظر الأعلام 91/5 ، الشعر والشعراء ، 171/1 ، 175 .
- (2) استشهد به ابن حنون بن الحاج في حاشيته على شرح المكنوز 200/1 .
- (3) انظر هذه المسألة في إيضاح الميهم لابن جماعة مخطوطة لوحة رقم 102 .
- (4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، من أهم مصنفاته شرح الصلاة وشرح الجمل ، انظر بغية الوعاة 431/1 .
- (5) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 233/1 ، وانظر حاشية السجاعي ص 303 .
- (6) الاختصار أصل بلاغي يُراد به حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداعٍ يقتضيه ، انظر النحو الوافي 53/2 .
- (7) انظر تحكيم العقول ، ص 278 .

وقال في البيت الثاني والخمسين:

وَشَانْ صِدْقَكْ عِنْدَ النَّاسِ كِذْبُهُمْ .. وَهَلْ يُطَائِقُ مُغَوِّجٌ بِمُعْتَدِلٍ

معنى البيت : إن صدقك عند الناس لو صدقت لا يجد مسلماً عندهم لأن كذبهم لا يطابقه ، كما لا يطابق الشيء المعوج بالمستقيم ، فهو مؤكد لما سبق من أبيات، ينصح فيها الشاعر بأخذ الحذر من الناس، وعدم الوثوق بهم، وترك التعويل عليهم.

قال الإمام الصفدي : " كذبتهم : مرفوع على أنه فاعل شان ، وإنما تأخر عن المفعول به للضرورة في الوزن " (1).

اعتراض الإمام الدماميني بأن هذا من مساوئ كلام الصفدي ، فإن الفاعل هنا واجب التأخير من أجل أنه ملتبس بضمير يعود على شيء من متعلقات المفعول كقولك : ضرب الجالس في دار هندی غلامها ، فلو قُدّم لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع على المذهب الحق ، فهذا في رأيه بأن هذا هو سبب تأخير الفاعل عن المفعول فكيف يدعي الصفدي أنه من ضرائر الشعر (2).

ودعم الدماميني كلامه بدليل ، فلو افترض أن هذا الموضع لا يوجد فيه ما يوجب تأخير الفاعل ولا ما يوجب تقديمه لكان الجواب ثابتاً ولصح للمتكلم أن يقول : ضرب زيدٌ عمراً و ضرب عمراً زيداً ، ولا منع ذلك أحد من النحاة ، ولم يقل أحد بأن جواز ذلك مخصوص بضرورة الشعر (3).

(1) الغيث المسجم 356/2 .

(2) انظر نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 57 .

(3) تجدر الإشارة إلى أن الصفدي في هامش ص 356 من كتاب الغيث المسجم ذكر أن الصواب في تأخير الفاعل عن المفعول هنا كون الفاعل متصل بضمير يعود على ما يتعلق بالمفعول ، فلحقته لأدى إلى إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز في فصيح الكلام وربما وقع الدماميني على نسخة ذكر فيها الخطأ الذي ذكره في اعتراضه على الصفدي ، انظر الغيث 356/2 .

ذهب ابن جماعة إلى أن السبب في تأخر الفاعل (كذِبُهُمْ) في بيت الطغراني لأنه متصل بضمير يعود على ما يتعلق بالمفعول ، فلو قدمه لأدى إلى إعادة إلقاء الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز في فصيح الكلام (1).

وذكر الإمام أبو يحيى الأنصاري بأن (كذِبُهُمْ) فاعل مؤخر واجب التأخير لتثنيته بما يعود على بعض متعلقات المفعول ، لعدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (2) واكتفى باقي شراح لامية العجم بقولهم في إعراب البيت ، أن (كذِبُهُمْ) في بيت الطغراني المذكور هي فاعل مؤخر (3).

ذكر ابن عقيل قول ابن مالك:

والأصل في الفاعل أن يئصلا .. والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل .. وقد يجي المفعول قبل الفعل (4)

فالأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، من غير فاصل ، والأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وأن ينفصل عن الفعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل ، فمثاله في ذلك : عمراً ضربت زيدا ، وقال :

وشاع نحو : خاف ربه عمر .. وشذ نحو : زان ثور الشجر

أي : شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر كقول الأعشى : (5)

كناطح صخرة يوماً ليوهنها .. فلم يضربها وأوهى قرنة الوعل

(1) انظر إيضاح المبهم من لامية المعجم مخطوطة لوحة رقم 106 .

(2) انظر شرح لامية المعجم للإمام الأنصاري ، ص 63 .

(3) انظر شرح اللامية للإمام المكي لائحة رقم 234 ، ونشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم 40 ، وشرح اللامية للإمام السيوطي ص 15 ، وشرح الإمام الدميري ص 290 ، وفي شافية النجم للبطاوري ص 68 وفي تحفة الرازي للمبلاوي ، ص 70 .

(4) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2 / 79 .

(5) هو ميمون بن قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل لقب بالأعشى لأنه كان ضعيف البصر ، وكنى بأبي بصير ، أحد شعراء الجاهلية توفي سنة (7) هـ ، انظر ترجمته في الشعر والشعراء 609/2 ، والأعشى 17/24 ، والبيت من معلقته الشهيرة التي مطلعها :

ودع هزيمة إن الركب مرتحل .. وهل تطيق وداعاً أيها الرجل =

ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً وابن جني ، وقد أيدهما في ذلك الرضي⁽¹⁾ وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول ، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً .

فلو كان المفعول مشتملاً على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف ، نحو : ضربت غلاماً جاراً هندياً ، فمن أجازوه وهو الصحيح اعتبر وجه الجواز أنه عندما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم ، كان كعودته على المقدم ، لأن المتصل بالمتقدم متقدم ، وشد عكس ذلك نحو : زان ثوراً الشجر فنوره هنا فاعل والشجر مفعول به ، وإنما شد ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن الشجر مفعول متأخر لفظاً ورتبة .

وقد فصل ابن هشام الحديث في التقديم والتأخير بالجائز والواجب ، فالجائز كقوله - تعالى - : «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ»⁽²⁾ والواجب كقوله - تعالى - : «وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ»⁽³⁾ وذلك لأنه لو قدم الفاعل في الآية الثانية ف قيل : ابتلى ربه إبراهيم ، لزم رجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : ضربني زيد ، فلو قيل فيه : ضرباً زيداً إني ، لزم فصل الضمير مع إمكانية اتصاله ، وذلك لا يجوز أيضاً⁽⁴⁾ .

أما قول الدماميني : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيداً ، ففيه ذكر ابن هشام أنه يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل في نحو : ضربت عيسى موسى ، لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، فلو وجدت قرينة معنوية ، لجاز معه تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه ، لانتفاء اللبس في ذلك .

(1) انظر شرح الأشموني 407/1 .

(2) الآية 41 من سورة القمر .

(3) الآية 124 من سورة البقرة .

(4) انظر شرح قطر الندى وبلد الصدى لابن هشام ص 186 .

فالدمايني عاب على الصفدي قوله : إنما تأخر الفاعل في بيت الطغراني على المفعول لضرورة في الوزن ، ومما تقدم من آراء العلماء لا ترى أيًا منهم ذكر تلك العلة أي علة تناسب القافية.

وإذا كانت رتبة الفاعل التقديم ، فتأخره لابد له من عذر ، والعذر من جهة الصناعة هو ما ذكره الدمايني ، ولكن الصفدي سبق ذهنه في هذا الموضع إلى أن الشاعر اضطر في هذا البيت إلى أن يقول : وشأن كذب الناس صدقك عندهم ، فلم يمكنه المجيء بصورة هذا التركيب نظمًا ، وغیره عن مقام الصناعة وعن المذهب الصحيح⁽¹⁾.

فالوجه الصحيح للإعراب هو ما ذكره الدمايني ومتفق على قوله عند علماء العربية ولم يجد ابن أقيرس حجة للدفاع عن كلام الصفدي ، فاعترف للدمايني بالسبق وقال: والحق أحق أن يُتبع.

(1) انظر تحكيم العقول ص 280 .

وقال في البيت الثالث والخمسين :

إِنْ كَانَ يَنْجَعُ شَيْءٌ فِي ثَبَاتِهِمْ .. عَلَى الْعُهْدِ فَسَبْقُ السَّيْفِ لِلْعَدْلِ

معنى البيت : إِنْ كَانَ شَيْءٌ كَاللُّومِ عَلَى تَرْكِ الْمَوَائِقِ يَنْفَعُ وَيُظْهِرُ أَثَرَهُ فِي دَوَامِ اثْنَيْنِ مَوَائِقِهِمْ فَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَ السَّيْفُ اللُّومَ فَتَرُ أَجْهَدْتَ نَفْسَكَ فِي لَوْمِهِمْ عَلَى عَدَمِ وَفَائِهِمْ بِمَوَائِقِهِمْ لِأَيُّعُودِ ذَلِكَ بِفَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ طَبَعُوا عَلَى الْغَدْرِ وَعَدَمِ الصَّدْقِ ، فَهُوَ يَقْصِدُ بِهَذَا الْبَيْتِ اثْنَيْنِ مِنْ اسْتِقَامَةِ حَالِهِمْ.

قال الإمام الصفدي : " فسبق : انقضاء جواب انشروط ، وسبق : مرفوع على أنه مبتدأ واللام للتعدية ، وهي متعلقة بالخبر المحذوف ، وتقديره : فسبق السيف مُسْتَقَرًّا لِلْعَدْلِ " (1).

اعترض الدماميني قائلا : " بأن كلامه عن أن الفاء هي جواب للشرط ، قد تقدّم التنبيه عليه في موضع سابق (2) أما ادعاؤه بأن (السبق) مبتدأ و(العدّل) خبره ، واللام للتعدية ، فهذا كلام من لم يفهم هذا البيت ، ولا ألم بمعناه ، وتقديره الذي قاله : إِنْ نَفَعَ شَيْءٌ فِي بَقَاءِ عُهُودِهِمْ فَسَبْقُ السَّيْفِ ثَابِتٌ لِلْعَدْلِ ، فهل لهذا الكلام محصل ، أو يرتضي عاقل أن يقوله وإنما (اللام) هي لام التقوية ، نظيرها في قولك : أعجبتني ضرباً زيد لعمرى ، ولك أن تقول : هي متعلقة بالمصدر الذي هو السبق على أحد الوجهين في لام التقوية ، ويكون المصدر (سبق) إمّا مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، والدالّ عليه في الصورتين الكلام السابق ، والتقدير : إِنْ كَانَ شَيْءٌ نَافِعاً فِي ثَبَاتِ هَؤُلَاءِ عَلَى عُهُودِهِمْ ، فَسَبْقُ السَّيْفِ لِعَدْلِهِمْ نَافِعٌ أَوْ النَّافِعُ سَبْقُ السَّيْفِ لِعَدْلِهِمْ ، ويشير بذلك إلى أن العدْلَ لا يفيد فيهم شيئاً ، والنافع إنما هو المبادرة

(1) الغيث السجم 363/2 . وانظر مختصر شرح اللامية للتموري ص 292.

(2) ثبت عليه في البيتين 31 و 40. — سكتبت رستم المصنعة أصناماً

إلى تمكين السيوف من رقابهم فذلك هو المُجدي للغرض و المَحصل المراد لا غيره " (1).

ذهب الإمام العكبري في إعرابه لبيت الطغراني إلى أن (سبق) خبر لمبتدأ محذوف وتقديره : فالناجع سبقُ السيف للعدل ، فمعنى البيت عنده هو : أنه لو كان شيء من الأشياء يؤثر في ثبات هؤلاء على العهود لكان ذلك المؤثر سبقُ السيف للعدل ، فقوله : الناجع أو المؤثر ، هو المبتدأ المقدر (2) وذكر الإمام الأنصاري أن أقرب شيء إلى ثباتهم على ذلك وترك الغدر أن يعاملوا بالرَّهبة ويؤخذوا بالعنف ، وعبر الشاعر عن هذا المعنى بقوله : سبقُ السيف للعدل فـ(سبق) مبتدأ المعنى : إن كان شيء نافعاً في ثباتهم على العهود ؛ فسبقُ السيف لعدْلهم ، والخبر محذوف تقديره (نافع) أي : فسبقُ السيف لعدْلهم نافعٌ (3) وضمنه المثل العربي (سبقُ السيف العَدْل) وهو مثل يُضرب لمن يلام على شيء فات استدراكه ، وتعذر رده فاصله لضربة بن أذو وقيل (أذ) كان له ابنان سعد وسعيد ، فندت منه إبل فخرجاً في طلبها ، ثم بطنا عليه وأكثر من الاستشراف إليهما ، فكلما رأى شخصاً قال أسعد أم سعيد ، ثم رجع سعد ولم يرجع سعيد و فخرج في طلبه ، بينما هو يسير إذ لقيه رجل يُسمى الحارث بن كعب فتحدثا ساعة ثم قال له : قتلْتُ في هذا المكان شاباً من صفته كذا ومن هينته كذا ، وهذا سيفه فقال : ناولنيه فناوله إياه ، فقال بعض الحديث شجون ، وأرسلها مثلاً فضربه بالسيف حتى قتله ، فلامه قومه على قتله في الشهر الحرام فقال ضربة : سبقُ السيف العَدْل ، فأرسلها مثلاً (4).

(1) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 58 .

(2) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري ص 234 ، 235 .

(3) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ، ص 63 .

(4) انظر هذا المثل في جمهرة الأمثال 511/1 ، وإليه أشار جرير في قوله :

يكلّفني ردّ الغرائب بعدما .. سبقا كسبق السيف ما قال عاتله

وقال المتنبّي :

تركته في كلاب كحّ اعنيتها .. وسيفه في جلاب يسبق العَدْل

وقد ذكر الإمام العكبري أن أصل المثل أن رجلاً كان له أصدقاء فأراد امتحانهم في صلتهم فأحضر واحداً منهم وقال : قد نالني أمرٌ أريد منك المساعدة عليه ، فقال : وما هو ، قال : قتلْتُ فلاناً وأريد منك المساعدة على = حمولاته ودفنه ، فقال : قتلْتُ أمراً عظيماً ، واعتذر وخرج يخبر صديقاً ويعتذر إليه ويلومه أن فأحضر آخر وأخبره بذلك ، فقال : هذا سهل ، فقال : إني أخاف ، فقال : لا بأس عليك إذا أكفيت مؤنته وعلى رأسهما عبد واقف ، وهو عبد ممتحن الأصدقاء ، فقال له صديقه : هل عرف هذا العبد بهذا الأمر ، فقال : نعم ، فاستل سيفه

وقد ذهب الإمام ابن جماعة في إعرابه لبنت الطغرائي إلى أن سبق : مبتداً ،
والفاء رابطة لجواب الشرط به ، وهو مضاف إضافة محضة بمعنى اللام إلى
السيف المَعْرِف بلام الجنس ، من إضافة المصدر إلى فاعله و(للعذل)
يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن تجعل اللام لتقوية المصدر ، ويكون (للعذل) مفعولاً سبق أو تجعلها
زائدة والخبر محذوف تقديره : مثل هذه القضية ، والتقدير فيه كما ذكر الإمام
البطائري هو : إن كان يجري شيء في ثباتهم على العهود فحالهم مثل حال سبق
السيف العذل ، وذهب الإمام الأنصاري إلى أن اللام هي لام التعدية والتقدير فيه :
إن كان شيء نافعا في ثباتهم على العهود فسبق السيف لعذلم (1).

الثاني : أن تجعل (للعذل) في محل الخبر ، والتقدير : فسبق السيف مانع للعذل هذا
على وجه أول في المعنى أو أن تقول : فإن خبر محذوف لدلالة الشرط عليه والتقدير :
فسبق السيف ، والجملة على كذا تقدير في محل جزم على أنها جواب الشرط وهو
على وجه ثاني في المعنى (2).

إذ المعنى عنده هو : إن كنت تظن أنه ينفع شيء من اللوم والتعنيف في ثبات
الناس على ما يقطعونه من العهود ؛ فإن عذرهم قد سبق قبل اليوم فعلام هذا
التعنيف واللوم ؟

وذهب الإمام البطائري إلى تقدير البيت بقوله : إن كان شيء من الأشياء نافعا
في ثبات الناس على العهد كعذلم ولومهم على نقضها ، فهو من باب سبق السيف
العذل أي أن أمرهم في ذلك مفروغ منه ، وما بقي يفيد اللوم فيهم شيئا وضرب

= وضرب عنقه ، فلما لاه سيده وأخبره بالقصة فقتل : قد سبق السيف العذل ، انظر شرح اللامية للعكبري ص
235. المثل من أمثال أمالي القاضي 106/1 ، والمستقصى 169/1 ، وتمثال الأمثال 449/2 ، وشرح نشر العلم
بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي لوحة رقم 40 .

(1) انظر شافية الدج ، ص 70 ، وانظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ص 63 .

(2) انظر إيضاح المبهم بشرح لامية العجم للإمام ابن جماعة لوحة رقم 108 ، 109 .

لذلك المثل (1) فعلى هذا التعليل قرّر الإمام بأنّ (سبق) هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

بينما ذهب الإمام العنقاوي إلى تقدير معنى البيت : بأنّ لو كان شيء كقثوم على ترك المواثيق ينفع ويظهر أثره في دوام الناس على مواثيقهم فذلك مثل سبق السيف اللوم على ما حصل به ، فقله (سبق) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فذلك مثل سبق السيف (2).

وعلى هذا سار شراح اللامية في قولهم (سبق) خبر لمبتدأ محذوف وهو الوجه الثاني في الإعراب الذي قرّره الإمام الدماميني ، وقد أجمع شراح اللامية أنّ الفاء في (سبق) هي انداخلة في جواب الشرط ، وتجدر الإشارة هنا أنّه قد ورد في هامش الغيث المسج للصفاي قوله : الفاء جواب الشرط قد تقدّم له نظير والصواب جعل الفاء رابطة للجواب وأنّ الجملة بعدها هي الجواب ، وإنّ قوله بأنّ اللام للتعذية ، وهي متعلقة بالخبر المحذوف الظاهر ، جعل اللام للتقوية ن وهي متعلقة بسبق ، وسبق إمّا مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف والذال عليه في الصورتين انكلام السابق ، والتقدير: إنّ كان شيء نافعاً في ثباتهم على العهد فسبق السيف ناعلهم نافع أو فالنافع سبق السيف لعنلهم (3).

(1) انظر شافية النجم للإمام البطاوري: ص 69 ، 70 .

(2) انظر تحفة الرائي للإمام العنقاوي ص 71 .

(3) انظر هامش الغيث المسج 363/2 .

وقال في البيت الرابع والخمسين:

يَا وَارِدًا سُورَ عَيْشٍ كُلُّهُ كَذَرٌ .. أَنْفَقْتَ صَفْوَكَ فِي أَيَّامِكَ الْأَوَّلِ

معنى البيت : جرد الشاعر مثلاً من نفسه شخصاً يُخاطبه وهو ما يُسمى عند البلغاء بالتجريد ، وهو يلوم نفسه على تَمسكه بأذيال الدنيا ، مع قرب مفارقتها لها ويقول : يا من يريد بقية حياة كلها منعصة بالهموم أنفدت حياتك الخالصة من المنغصات في أيام الشباب السابقة ، أي فلا تراحم في هذه البقية وتتحمل لأجلها المشاق .

قال الصفدي : " واردة : نكرة غير مقصودة فليذا نصبه وهو اسم فاعل من ورد فهو وارد ، وسور : منصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " لم لا يجوز أن يكون نصب المنادى هنا ؛ لأنه مطول شبيه بالمضاف ، لأنه عامل فيما بعده على حد قولك : يا طالعا جبلا ، والتذكير هنا لا أثر له في النصب ألا ترى أنه لو كان المخاطب بهذا شخصاً معيناً ، لكان النصب واجباً لكونه مطولاً ، فدل على أن ذلك هو السبب لا التذكير " (2).

ذكر ابن عقيل قول ابن مالك :

والمفرد المتكور والمضافا .. وشبهة انصب عادماً خلافاً (3)

وذكر مثال المفرد النكرة غير المقصودة : يا رجلاً خذ بيدي ، ومثال المنادى المضاف : يا غلام زيد ، ومثال الشبيه بالمضاف : يا طالعا جبلا (4) على أن المقصود بشبيه المضاف هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة .

وقد ذهب ابن جماعة في إعراب بيت الطغراني إلى أن واردة : منصوب بيا لكونها نائية مناب الفعل المحذوف وجوباً ، وإنما لم يبيح على الضم مع أنه معرفة

(1) الغيث المسج 380.381/2 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم (59) .

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 214/3 .

(4) انظر النص كاملاً في شرح قطر الندي لابن هشام ص 202 ، 203 .

يتنداء ، لأنه أراد به نفسه ، نكونه شبيهاً بالمضاف ، من حيث أنه ناصب ، و
سور : مفعول بوارد وهو مضاف إلى عيش ، وأفرد الحديث عن النداء ، حروفه
وأنواع المنادى حتى وصل إلى قوله : وإن كان المنادى مضافاً أو شبيهاً به وجب
نصبه ، فتقول : يا عبد الله ، و يا ضارباً زيدا ، ومنه بيت الطغراني هذا ، ويقصد
هنا التثنية بالمضاف ، وأما المنادى النكرة غير المقصودة بالنداء بل المقصود واحد
غير معين من أفراد جنسه كقول الراعي : يا غافلاً والموت يطلبه ، فليس فيه إلا
التنصيب (1).

وأورد الرضي مصطلح (المضارع للمضاف) للتثنية بالمضاف ، وذكر أنه كل
اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما مفعول للأول نحو : يا طالعا جبلا ، و يا حسنا
وجبه ، و يا خيرا من زيد ، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون
المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (2).

والملاحظ عند الرجوع إلى شروح اللامية أن الشاعر يقوم نفسه ، أو يخاطب
نفسه ، وقد أتى باللفظ على صيغة اسم الفاعل (وارد) على هذا فهو ليس نكرة
غير مقصودة ، والأصح على هذا المعنى أن يكون شبيهاً بالمضاف في إعماله فيما
بعده (سور) مفعول به لاسم الفاعل.

وعلى الرغم من هذا فالآراء تسوّت في إعراب (وارد) فالإمام الحضرمي
أعربه نكرة غير مقصودة ولم يُعرج في شرحه على سبب معين لإعرابه (3)
واختاره الإمام الدميري فذكر أنها منادي نكرة ولم يبين نوعها (4) وأجاز الإمام
الأنصاري السنيكي الوجهين فأعربها بالتنصيب لكونها نكرة غير مقصودة أو لكونها
شبيهاً بالمضاف والسبب لعمله فيما بعده ، حيث أعرب سور بأنه مفعول به (5).

(1) انظر الإعراب كاملاً في إيضاح المنيح لابن جماعة مخطوطة لوحة رقم (110) .

(2) انظر شرح الرضي على الكافية 354/1 .

(3) انظر نشر العلم بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي ، لوحة رقم (41) .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام الدميري ، ص 294 .

(5) انظر شرح اللامية للإمام أبو يحيى الأنصاري ، ص 63 .

أما من جهة الشبيه بالمضاف ، فقد جاء الإمام ابن جماعة النحوي وقد ذكرت وجه إعرابه سابقاً ، وذكر الإمام البطاوري على وجه الخصوص فاعل (وارداً) فقال: " وارداً منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف لعمله فيما بعده وفاعله ضمير المنادى ، وسور عيش : مفعول به ومضاف إليه " (1) واختاره الإمام المنياوي (2) ولم يُشير الإمامان العكبري والسيوطي (3) في إعراب البيت إلا لقولهما: أن (وارداً) منادى منصوب.

وعرض ابن أقرس لما رآه لا اعتراض ، فهو لا يُسلم أن اعتراض الدماميني على إعراب الصفدي اعتراض ، وتساءل مُتهكماً ، أفصلح أن يكون هذا اعتراضاً في الواقع ؟ ثم لا يُسلم أن وجه إعراب الدماميني هو خير الوجوه ، إلا لما أدخله في حيز الجواز بقوله : لم لا يجوز (4) وهذا مدفوع بأن (وارداً) في بيت الطغراني من باب المنادى الشبيه بالمضاف.

وفي موضع آخر من بيت الطغراني هذا قال الصفدي : " كله : مرفوع على أنه خبر ، والجملة في موضع نصب لأنه صفة لسور ، وإن شئت في موضع جر لأنه صفة لعيش ، وهو أحسن " (5).

اعترض الدماميني قائلاً : " إن سبب جعله الجملة وصفاً للعيش ، أحسن من جعلها صفة للسور ؛ لأن المقام مقام شكاية من الدهر ، وذم لأبناء الزمان ، فالأولى وصف العيش بأنه جميعه كدر إذ هو المناسب لهذا الغرض بخلاف ما إذا جعل وصفاً لسور لما يقتضيه ذلك من تخصيص النكر بباقي العيش ، فبدل ذلك على اتصاف ما عدا ذلك من العيش بالصفو ، وهو غير مناسب " (6).

(1) شرح شافية النعم على لامية العجم للإمام البطاوري . ص 71 .

(2) انظر شرح تحفة الرازي على لامية الطغراني للإمام المنياوي . ص 72 .

(3) انظر شرح اللامية للعكبري ص 236 . و انظر شرح لامية العجم للإمام السيوطي . ص 15 .

(4) انظر تحكيم العقول ، ص 286 .

(5) الغيث المسجم 381/2 .

(6) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 59 .

ودليل الدماميني على كلامه هو ما أورده الصفدي في ذكره لمعنى البيت إذ قال : يا من ورد بقية (1) عيش كنه كدر ، لأي شيء ترد هذا الكدر ، فذكر لفظ البقية وذكر الضمير المضاف إليه (كل) ، فالبقية هي السور ، والضمير الياء المضاف (كل) أي كنه ، تدل على أن الجملة صفة للعيش وليس للسور أي البقية (2).

فالدماميني رأى أن الصفدي أغفل في كلامه أمرين مهمين هما :

أولاً : أنه إذا وقع لفظ يمكن جعله صفة للمضاف أو المضاف إليه ، فجعله صفة للمضاف أولى ؛ لأن المحدث عنه المقصود ، وإنما أتى بالمضاف إليه تكميلاً وتنميماً له ، فلم يكن بمنزلة في القصد ، والاهتمام في الذكر .

ثانياً : تمام البيت يشعر بأن الوصف إنما هو للسور لا للعيش بجملة ، إذ قد فرض الشاعر وجود الصفو في الزمن الماضي ، فجعل الصفة للعيش مقتضى لأن لا يكون شيء منه صافياً ، وهو خلاف ما دلل عليه البيت ، ومنافٍ لمقصود الشاعر .

وقد ذهب الإمام ابن جماعة إلى تأييد الإمام الصفدي في إعراب البيت وفي معناه حيث ذكر أن الجملة الاسمية (كنه كدر) في محل نصب نعت لـ (سور عيش) والرباط الضمير المضاف إليه (كل) (3) وقد أجاز الإمامان العكبري والأنصاري في الجملة الاسمية أن تكون في محل نصب صفة لـ (سور) أو في محل جر صفة لـ (عيش) وهو أحسن لأن المقام مقام مكانة ، وقد يوجّه الأول بأن رعاية المضاف أولى لأنه المقصود والمحدث عنه وتام البيت يعربان الوصف للسور لا للعيش (4). وقد ذكر الإمام الحضرمي (5) أن الجملة الاسمية (كنه كدر) في محل نصب نعت لـ (عيش) واختاره الإمام المنياوي (6).

(1) بقمت بالبقية السور .

(2) وقد ذكر هذا المعنى الإمام الذميري في شرح المختصر ، ص 294 .

(3) انظر تحكيم العقول ، ص 288 .

(4) انظر شرح الإمام العكبري للامية ص 234 ، وشرح لامية العجم للإمام الأنصاري السنيكي ، ص 63 .

(5) انظر شرح نشر العلم للإمام الحضرمي ، لوحة 41 .

(6) انظر شرح تحفة الراي ص 72 .

اعتراض ابن أقيرس على قول الدماميني بأن الأولى أن تكون الجملة صفة
 للمضاف إليه وذهب إلى منعه ، إذ لا تسليم أن ذلك مطلقاً ، إنما هو عند تساوي
 الحاث فيه . أمّا إذا ظهرت فائدة فلا يتساويان ، وذكر قول بعض المحققين في
 قوله - تعالى - : ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾^(١) فالأولى في الآية عود الضمير إلى
 المضاف إليه (خنزير) ، وإن كان المحدث عنه هو المضاف (لحم) لفائدة حكم
 نجاسة كل الخنزير ، وهذا مثله للفائدة التي ذكرها الصفدي ، وأمّا قول الدماميني
 الثاني: بأن تمام البيت يشعر بأن الوصف له في الزمان الماضي فليس بشيء؛ لأنه
 ثبوت نسبي (4).

حـ

① (١) من الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .
 ② (٤) انظر تحكيم العقول ، ص ٢٨٩ .

المبحث الثالث

اعتراضات صرفية ولغوية

وقال الطغراني في البيت الثاني :

مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرع .. والشَّمْسُ رَأْدُ الضُّحَى كالشَّمْسِ فِي الطُّفْلِ

معنى البيت: إنَّ مجدي في ابتداء أسري في أيام ولايتي ، مثل مجدي في آخر عمري وأيام عزلي عن مناصبي ، لأنَّ شرفي بمَا سبق ، كالشمس تستوي حالتها في أول النهار وآخره .

قال الإمام الصفدي : " قتل ابن السكيت (1) الشرف والمجد ، إنما يكونان بالآباء ، يقول: رجلٌ شريفٌ ماجدٌ ، نه آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم (2) يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف (3) قلتُ (4) قول امرئ القيس: (5)

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة .. كفايتي - ولم أطلب - قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤئل .. وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي (6)

يؤيد ما ذهب إليه ابن السكيت ، لأنَّ المجد المؤئل هو الموروث (7).

اعترض الإمام الدماميني قائلاً : "جعل الصفدي كون المجد المؤئل هو الموروث علة في تأييد ما قاله ابن السكيت وفي هذا الكلام منه دعوى انحصار المجد المؤئل

(1) ابن السكيت : هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف المعروف بابن السكيت ، ولد سنة 186 هـ ، اتصل بالمتوكل فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله من تدمره ، ثم قتله لسبب مجهول سنة (244 هـ) انظر الأعلام ص 96 ووفيات الأعيان 395/6 .

(2) أشار الإمام البيضاوري إلى هذا الرأي قائلاً : " لا يكون الرجل محبداً إلا إذا كان له آباء متقدمون في الشرف بخلاف الحسب والكرم فيكونان وإن لم يكن لأبائه شرف " انظر شافية الذم على لامية المعجم ص 6 .

(3) ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص 322/321 : " أسلوب القصر بـ (إلا) أي لا يكونان إلا بالآباء "

(4) القائل هنا هو الصفدي .

(5) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي الشاعر الحاهلي ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق وهو صاحب إحدى المعتقدات توفي سنة 80 قبل الهجرة ، معجم الشعراء 98/1 ، والأعلام ص 49 .

(6) البيتان من الطويل ، وهما في نيواته ص 39 من قصيدة مطلعها :

ألا عمَّ صَبَّاحُ أَيُّهَا الطَّلُّ البُلْبُلِي .. وهل يُعْمَنُ من كان في العصر الخالي .

(7) الغنيث المسج 87/1 .

في الموروث ، بشهادة ضمير الفصل فليت شعري من أين له هذا الحصر ومن الذي نصّ عليه من أئمة اللغة؟⁽¹⁾

ذكر الجوهري (2) بأنّ التائيل هو التاصيل ، يقال مجدّ مؤثّل وأثيل ، وأنشد قول امرئ القيس:

قلو أنّ ما أسقى لأدنى معيشة

وقدّ في مادة أصل (3) : رجل أصلّ الرأي أي محكم انّ رأي وقد أصلّ أصالة ، مثل ضخم ضخامة ، ومجد أصلّ أي ذو أصالة ، وليس في كلامه ما يشعر بأنّ المجد لا يكون إلا موروثاً ، بل مقتضاه أنّ المجد هو الشرف الثابت والحسب المحكم ، وكذا ظاهر عبارة غيره من أهل اللغة (4).

وذكر الإمام العكبري في شرحه أنّ المجد هو الشرف وأصله الكثرة (5) واختاره الإمام الحضرمي ، يقال مجدّ الرجل ككرم ونصر ، مجداً فهو مجيد وماجد (6).

ذهب الإمام الثميري إلى أنّ المجد لغة هو الكرم ، والمجيد الكريم ، وقد مجدّ بالضمّ فهو مجيدٌ وذكر أنّ الشرف والمجد يكونان بالأباء والحسب للرجل وإن لم يكن له أب وأورد بيتي امرئ القيس وعلق عليهما بأنّ المؤثّل هو الموروث ، وأنّ امرأ القيس أراد : كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب ، ولو أعملت (لم أطلب) في (قليل) لاستحال المعنى وليس هذا من التنازع لفساد المعنى (7).

وقد أورد الإمام الأنصاري الرأي الذي ذكره الصفدي وذكر أيضاً قول ابن السكيت حرفياً عند شرحه لمعنى المجد في بيت الطغراني المذكور (8).

-
- (1) المخطوطة نسخة أ - اللوحة رقم 8 .
 (2) انظر الصحاح مادة (أثل) .
 (3) انظر الصحاح مادة (أصل) .
 (4) انظر أيضاً لسان العرب مادة (أثل) وتاج المروس مادة (أثل) .
 (5) انظر شرح لامية العجم للعكبري ، ص 207 .
 (6) انظر شرح نشر العلم في شرح لامية العجم ، للحضرمي لوحة رقم 13 وقد ذكر الإمام السيوطي هذا المعنى في شرحه للامية ص 5 .
 (7) انظر شرح لامية العجم للإمام الثميري مخطوط لوحة رقم (15) .
 (8) انظر شرح لامية العجم للإمام زكريا الأنصاري مطبوع ص 57 .

وذكر الإمام المنياوي أنّ مجد مثل نهر مصدر مَجَدَ الرَّجُلَ كنصر وكرم ، وذهب الإمام البيضاوري إلى أنّ المجد هو الكرم والشرف ، وهو مصدر مجد ككرم فهو مجيد ، ولا يكون الرَّجُلَ مجيداً إلا إذا كان له أباء متقدمون في الشرف بخلاف الحسب والكرم ، فيكونان في الرَّجُلَ وإن لم يكن لأباه شرف (1) .

وعلى هذا تطابقت آراء العلماء مع ما ذكره الإمام الصفدي ولكن الإمام الدماميني ذكر بعد ذلك أنّ دعوى الصفدي مجردة لم تعضد بشهادة نقل ، فلا يُنتفت إليها ، وأنّ ذكره بيت امرئ القيس مؤيداً لكلام ابن السكيت هو باطل .

والسبب في قول الدماميني أنّ دعوى ابن السكيت منتقضة ، هو أنّ المجد من حيث هو أعم من أن يكون مؤثلاً أو غير مؤثّل ، لا يكون إلا من جهة الأباء ، والدليل الذي أورده على تقدير تسليم انحصار المنازع فيه أولاً ، لا يفيد إلا أنّ المجد المقيد بكونه مؤثلاً هو الموروث ، فكيف يدنّ على أنّ المجد مطلقاً لا يكون إلا موروثاً ، وهل ذلك من باب إقامة الدليل الخاص على المدّعي العام ؟ .

ردّ الإمام ابن أقيرس على هذا بأنّ مأخذ الحصر فمن صريح كلام ابن السكيت من قوله : الشرف والمجد إنما يكونان في الأباء (2) وكلمة إنما ، تفيد الحصر على الصحيح وإنما إطلاقه عليه بقيد التائيل الذي وقع وصفاً به فمأخذه كلام الجوهري ، لأنه فسّره بالتأصيل ، والتأصيل والأصل واضح إطلاقه على الأباء الذين هم أصول بالنسبة إلى الفروع الذين هم الأولاد ، فإذا أطلق الحصر على المجد المجرد عن وصف التأصيل ، فإطلاقه على الموصوف به بالطريق الأولي؛ أخذه الصفدي فهما من كلام القوم ، فإن قلت : من أين أخذ كون شعر امرئ القيس مؤيداً لنقل ابن السكيت ؟ قلت : من حكاية شراح شعره (3) في كونه

(1) انظر تحفة الرازي على لامية الطبراني ص 10 وشقبة الذم على لامية العم ص 7 .
(2) تحدر الإشارة إلى أن أسلوب القصر في نص ابن السكيت لم يكن باتماً ، بل كان نصّه كالتالي : " والشرف والمجد لا يكونان إلا بالأباء " فلاحظ خطأ الشيخ الصفدي في نقله لأسلوب القصر عن ابن السكيت ، كما يلاحظ متابعه الشيخ الدماميني ثم صنف في خطه نقل أسلوب القصر فجاء كما هو واضح .
(3) انظر ديوان امرؤ القيس ص 42 .

طالباً الملك مُدْعياً أنه في أصوله ولا يخفى كونه موروثاً إذا كان في أصوله وهو
يطلبه بعد فقد ، ويدل عليه قوله :

وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي

يعني في الأصالة (1) ويحتمل أن المجد مما يكتبه الرجل بنفسه بدليل قوله (أسعى)
والسعي إنما يكون بتحصيل ما لم يكن للإنسان قال الصفدي : " الوراثة لا يسعى
لها ، لأنها حاصلة ، هذا إن قلنا إن اللام هنا للتعليل وإن قلنا إنها لشبه الملك (2)
فإنرجح قول ابن السكيت (3) .

وذكر الصفدي في أثناء تفسير البيت السابق : " وقد أخذ الطغراني هذا المعنى
من أبي العلاء المعري (4) حيث قال :

واقفثهم في اختلاف من زمانكم .. والبذر في الوهن مثل البدر في السخر (5)

فيذا هذا ، خلا أن ذلك في الشمس وهذا في القمر ، ولكن قول المعري أُلطف
عبارة ، وأحسن بشارة وإشارة ، لأن الطغراني أغرب في لفظتي راد
والطفل ، وعذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة " (6) .

وكان اعتراض الدماميني بأن الإغراب في اللفظ هو الإتيان به غريباً ، وقد نص
بعض الأئمة على أن الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا

(1) انظر تحكيم العقول بالحوال البدر بالنزول لابن أقرس 87 .
(2) لام شبه الملك هي التي تقع بين ذاتين فثنيهما لا تملك حقيقة ، وإنما تختص بالأولى دون تملك من إحداهما
للأخرى نحو : السرج للذابة ، أو أولاهما لا تملك ، كقمت لي وأنا لك وقد تقع اللام قبل الذاتين نحو : لأخي ابن
تكي ، فإن وقعت بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، كقمت للاستحقاق ، وقد يعبر عن الجميع بلام الاختصاص
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 20/2 .
(3) هذا تعقيب للصفدي بعد إيراده لنص ابن السكيت ، انظر الغيث المسجم 88/1 .
(4) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن داود بن المطهر بن زياد بن ربيعة التوحي المصري ولد سنة 363 هـ
يمرءة النعمان وبها توفي سنة 449 هـ له تصانيف في اللغة والأدب تربو عن المائتين ، من أشهرها رسالة
الغفران ، وسقط الزك ، انظر معجم الشعراء 88/2 ، والأعلام 157/1 .
(5) البيت من البسيط ، هو في شروح سقط الزك للمعري 142/1 .
(6) الغيث المسجم 90/1 .

مأثوسة الاستعمال ، وعلى كل تقدير فالدمامي لا يستعمل بأن كلمتي (الراد والطفل) من الكلمات الغريبة كما قال الصفدي ولا من الغريب المستكره في الذوق (1).

وقد ذكر ابن أقيرس بأن قول المعري (وانبدر في النور) أنطف وأخف وأرشق من قول الطغراني (راد النضح) وأن لفظة السحر أنطف من انطفأ وأخف ، فالصفدي أراد بقوله : فأغرب ، الأمر النسبي لا الغريبة المفسرة بكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأثوسة الاستعمال ، لأن هذا مما يدركه الأصاغر فضلا عن الأكابر ، ثم أن نعت الصفدي بقوله : (عذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة) يعنى أن هذا الوصف قد اتصف به أبو العلاء في هذا البيت دون الطغراني ، وذكر بأن هذا حكم صحيح لا ينقض فيتعين تأمله بعين الأنصاف (2).

فالمفهوم من هذا الخلاف بينهما أن الإمام الصفدي أراد بكلامه المقارنة بين بيتي المعري والطغراني فذكر أن البيتين متشابهان في المعنى ، عدا أن المعري استعمل ألفاظا أرق من التي ذكرها الطغراني فقال الصفدي : قد أغرب الطغراني في لفظتي (راد والطفل) ولم يذكر لمعنى قوله أغرب إلا مقابله وهو كلمة عذوبة ، مما جعل ضده مدخلا للإمام الدماميني الذي فسر قوله أغرب بأنه من الغريبة التي هي الكلمة الوحشية الغريبة الاستعمال ، وذكر أن هذه الألفاظ في رأيه ليست من الغريب الوحشي ولا الثقيل المستكره ، وهذه نقطة الاعتراض التي بين فيها الإمام ابن أقيرس بأن الصفدي أراد بقوله أغرب (ابتعد عن اللفظ المراد) وليس كما ذكر الدماميني بقوله الغريبة هي الكلمة الوحشية ، مع أنه من الواضح للعيان أن ألفاظ المعري النطف وأخف وأرشق ، والدليل على الصفدي لم يقصد بـ(أغرب) معنى وحشية اللفظ ، أنه ذكر أن عذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة ، وهو بحسب رأيه ما اتصف به بيت المعري دون بيت الطغراني ، ولعل الإمام ابن أقيرس حين انتصر للإمام الصفدي رأى أن لا مأخذ على الصفدي في كلامه فهو عالم جليل ، وهذا الكلام في البلاغة لا يخفى على أصاغر الطلبة فما بالك برجل علم كالإمام الصفدي

(1) انظر المخطوطة نسخة 1 - اللوحة رقم 10 .

(2) انظر تحكيم العتول ص 90 .

له باع طويل في هذا العلم ، في حين أن الإمام الدمايني فسر الكلام كما جاء في
مقامه . وأخذ المعنى البلاغي المعروف لكلمة (انغرابية) وضيقه على بيت الطغراني
فلم يجد لانتفاظه وحشية ولا استتقال على السمع ، فلا يمكن اعتبار هذا الموضع
اعتراض بقدر اعتباره اختلاف في ذوق كل منهما واستشعاره للكلام.

وقال في البيت الثامن:

أريدُ بِسَطَةً كَفُ أَسْتَعِينُ بِهَا .. عَلَى قَضَاءِ حُقُوقِ نَلْعَلِي قَبْلِي

معنى البيت: أطلب بامتداد بعدي عن وطني ، وموالاتي السفر وتجشّم مشاقه ،
سبعة أي ثروة أساعد بسببها على أداء عادات ثابتة ثبوت مروءة جهتي للصفات
الشريفة.

قال الإمام الصفدي : " القبل: الطاقة ، يقال: مالي به قيل ، أي : طاقة " (1).

اعترض الإمام الدماميني قائلاً : " القيل : وإن كان بمعنى الطاقة ، فلا معنى له
هنا إذ لا ينتظم معه التركيب الواقع في البيت بالتفسير المذكور ، وإنما مراده شيء
آخر ، ومنه قول الجوهري : يُقال لي قيل فلان حقاً : أي عنده (2) فبهذا يفسر كلام
الطغراني ولا ينبغي أن يُقال فيه غير هذا ، ولا يحتاج معه إلى تمحل وتكلف " (3).

رد ابن أقيرس على الدماميني كلامه بأن دعوى عدم انتظام المعنى معه دعوى
باطلة منكورة للأذواق السليمة ، بل عند من له أدنى ذوق ومعرفة بأساليب الكلام
لأن انتظام الكلام معه هكذا ، على قضاء حقوق نلعلّي في طاقتي أو وسعي طبعاً
وسجية ، لا تكلف فيه ولا تمحل ، وذكر الإمام البطاوري أن قبلي بكسر القاف وفتح
الباء أي عندي وفي ذمتي ، ولي قبلي بكسر القاف أي عنده (4) وذكر الإمام
السيوطي أن معنى (قبيل) في بيت الطغراني هو الجهة قبلي أي جهتي (5) واختاره
الإمام الحصري ومنه قيل المشرق والمغرب أي جهتي (6).

والعجيب أن الإمام الصفدي صرح بهذا المعنى بعينه في الكلام على نصب
(قبيل) بأنه منصوب بنزع الخافض على أنه ظرف مكان ، فكانه قال : على
قضاء حقوق نلعلّي في طاقتي ووسعي ، وما أقدر على الإتيان به ، وهذا المعنى لا
ينكره أحد (74)

ثم انتقل الصفدي بالكلام إلى موضع آخر من بيت الطغراني قائلاً : " ولقد رأيتُ
بعضهم بالغ في إثبات اليد ، وأستشهد على ذلك بقوله - تعالي -

(1) الفيت المسج 213/1 وشرح الزميري على لامية العجم لوحة رقم 42 .

(2) الصحاح مادة (قيل) .

(3) المخطوطة نسخة أ - اللوحة رقم 20 .

(4) انظر تحكيم العقول ص 107 ، وانظر شافية الأجم على لامية العجم للبطاوري ص 14 .

(5) انظر شرح لامية العجم ، للسيوطي ص 6 .

(6) انظر نشر العلم بشرح لامية العجم للحصري ، لوحة رقم 8 ، ومخطوط شرح لامية العجم لزين العابدين

الأنصاري ، لوحة رقم 4 .

(7) تحكيم العقول يقول النير بالنزول ، ابن أقيرس 107 .

: (وَالسَّمَاءَ تَنجِيهَاً بِأَيْدٍ) (1) فسقطت من كلامه مقيدياً وتقيقت مدهة (2) وقالت له : الأيد هنا القوة ، ومنه الأيد والمؤيد والتأييد (3) فلو كان المراد به جمع يد لأثبت الياء في آخره فقيل : بـ (أيدي) ، لأن هذه الياء أصلية لا يجوز حذفها ، لأن أصل (يد) هو (يدي) والجمع يرذ الأشياء إلى أصولها " (4).

فكان للإمام الدماميني موقف واضح من استهزاء بخصمه ، إذ أنه قد بالغ في التشنيع عليه ، وأنه أجدر بالاستهزاء ، لأنه أورد كلاماً ساقطاً ، فذكر معترضاً : " فهل يقول من له الإمام بعلم العربية : أنه لو كانت جمع (يد) لقل فيها بـ (أيدي) بإثبات الياء لكونها أصلية ؛ وليت هذا الباحث الفاضل راجع أوائل الكتب المنتشرة بين المبندنين ، فاطلع فيها على كيفية العمل في (قاص) " (5).

فإن هذه الكلمة أي (أيد) على تقدير كونها جمعاً لـ (يد) تكون من ذلك الباب فيقال في حالة الرفع : (أيدي) استقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم اجتمع ساكنان ، الياء والنون ، فحذفت الأولى منهما لالتقاء الساكنين ، وفي حالة الجر استقلت الكسرة على الياء بعد كسرة ، فحذفت ، ثم التقى الساكنان فحذف أولهما فقل بـ (أيد) هكذا.

وقد وردت هذه الآية في باب التورية المرشحة عند بعض علماء البيان ، لأن كلمة (أيد) في الآية لها معنيان : بعيد وهو القوة ، وقريب وهو الجارية المخصوصة وقد أريد في هذه الآية المعنى البعيد ، وقرن بالقريب ما يلائمه وهو البناء فذكر الدماميني أنهم جوزوا أن تكون (أيدي) في الآية جمع يد (6).

قال الإمام الذميري : " إن قيل ما الفائدة في تشبيه اليد هنا ، فالجواب إن فسرنا اليد بالنعمة فالمراد نعمة الدنيا الباطنة والظاهرة ، أو ما يتعلق بالدنيا والآخرة ، أو أردنا القوة والمراد الاقتدار على الموت والحياة والخذلان والنصر ، أو الغنى والفقر ، وما أشبه ذلك " (7).

أما ما ذكره ابن أثير من أنه لا يسلم أن الآية من باب التورية أصلاً ، وسنده في ذلك أن اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء معنى يخصه لغة فتحتمله معنى آخر يحتمل لا لداع لطيف ، ولا لنكتة يحصل منها على معنى ظريف مستقبح عند أهل

(1) الآية 47 من سورة الذاريات .

(2) يقال : دحذت الحجارة ودهنيتها إذا دحرجتها ، انظر لسان العرب مادة (دهذه).

(3) انظر الصحاح مادة (أيد).

(4) الغيث المسجم 219/1 ، 220 .

(5) المخطوطة نسخة لـ لوحة 20 .

(6) انظر المخطوطة نسخة لـ اللوحة رقم 22 .

(7) شرح التمرري على لامية المعجم ، لوحة رقم 42 .

النزق من علماء هذا الفن ، فكيف بهذا المقام الذي يجب الاعتناء فيه بقيام الأدلة العقلية والنقلية على نفي كونه تعالى متصفاً بشيء من سمات المخلوقات ، وعلى نفي التجسيم والتشبيه بشيء من الكيفيات والخطب في ذلك عظيم .

ذكر صاحب الصحاح يند الرجل إذا اشتد وقوي ، والأيد والأد هو القوة أما قوله - تعالى - : «وَالسَّاءَ بَنَاتًا بِأَيْدٍ» فتمثيل وتصوير لعظمته تعالى ، وردة على من هاجم الصفدي واعتبر الآية من باب التورية المرشحة (١).

ومؤاخذة الدماميني بقوله : لو كان المراد جمع (يد) لاثبت الياء في آخره فقيل (بأيدي) فمراده في الوقف ، اثبت ابن الأنباري في أسرار العربية أنك ابن وقتة على المرفوع والمجرور من هذا النوع - أي نوع قاض المعتل - كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء وإثباتها ، واختلف في الأجود منها ، فقال سيبويه : الحذف وقال يونس : الإثبات ، وهو أوجه ، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف ، فوجب رد الياء (٢).

وإن كان كذلك ، فمن هو أولى بالتشنيع من المثبتين في صفاته تعالى ما لا يليق بمقام التعظيم (٣).

(١) انظر الصحاح مادة (أيد)

(٢) هي عبارة ابن الأنباري ، في كتابه أسرار العربية ص ١٤ وهو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري الملقب كامل الدين النحوي. كان من الأنمة المشار إليهم في علم النحو، سكن بغداد من صباه حتى مات، كان زاهدا عفيفا له مؤلفات منها أسرار العربية، ونزهة الألباء، توفي سنة ٥٧٧ هـ انظر الأعلام ٣٢٧/٣، وانباء الزواة ١٦٩/٢.

(٣) انظر تحكيم القول ص ١٠٧/١٠٨.

أسرار العربية
١٩٧

٥٧٧ هـ

وقال في البيت التاسع:

والدَّهْرُ يَعْكِسُ أَمَالِي وَيَقْتَبِعُنِي .. مِنْ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْكَدِّ بِالْقَلْبِ

معنى البيت : والزمن يردُّ عليَّ ما أرجوه ، ولا يعطيني إتياءه ، ويجعلني بعد التعب في السفر والتغريب راضياً بالرجوع بذل الغنيمة التي هي مطمحي في تكبُّد المصاعب .

قال الصفدي : " انجواب عن الإيراد الذي أورده عبد القاهر⁽¹⁾ هو أن الكلام إنما هو في اصطلاح النحاة ، وهذا المصطلح ، إنما هو فيما يُعرض لأواخر الکنم من الرفع والتنصب والجَر ، لا تصانف الكلمة تارة بالفاعلية ، وتارة بالمفعولية وتارة بالإضافة إلى غير ذلك ، فإذا قلنا : (خلق الله السموات والأرض) قلنا : هذه الكلمة المركبة المسموعة تسميها في اصطلاحنا فعلاً ، وفاعلاً ومفعولاً ، فرفعنا اسم الجلالة (الله) على أنه فاعل ، ونصبنا (السموات والأرض) على المفعولية ، ولا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقفناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى في الأصل قد وقع وتجدد ، لأن الألفاظ أدلة على المعاني والدليل غير المدلول ، ولأن الاسم غير المسمى وإلا لزم احتراق فم من تلفظ بالنار ، والصحيح أن الاسم غير المسمى ، ولزم إذا قلنا أعدم الله العالم وأقام القيامة وأما زيداً ، أن يكون هذا كله قد وقع الآن وتجدد ، ونحن نجد هذا باطلاً ، على أنني أعتقد أن الإمام رحمه الله⁽²⁾ كان يعتقد ببطلان الإيراد ، وإنما أورده مغالطة ، وإظهاراً لصناعة البحث لا غير⁽³⁾ .

اعترض الدماميني بأن الإيراد غير ذلك فهو أن المفعول به عبارة عما كان موجوداً ، فوجد الفاعل فيه شيئاً آخر نحو: ضربتُ زيداً ، فإن (زيداً) كان موجوداً والفاعل أوجد فيه الضرب ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً ، بل كان عدماً محضاً ، والفاعل يوجد ويخرجه من العدم ، والعالم في قوله: خلق الله العالم ، كذلك ، فإنه كان عدماً محضاً ، والله تعالى - أخرج من العدم إلى الوجود وهو مختار ابن الحاجب - وتبعه جمال الدين بن هشام فيه (4) .

(1) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - عالم النحو والبلاغة المتكلم على مذهب الأشعري والفقيه على مذهب الشافعي ، انظر ترجمته في الدرر الكامنة 174/3 ، وبنية الوعاة 2/355 .

(2) الإمام يقصد به الإمام عبد القاهر الجرجاني - الذي ذكره أولاً .

(3) الغيث المسجم 233/1 .

(4) انظر المخطوطة ، نسخة 1 ، لوحة رقم 23 .

وإلى ذلك ذهب الإمام السيوطي عند كلامه على إعراب قوله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ

اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾ (1) فذكر أن المهم معرفة أن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجاد، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون للمفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى نظير نهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى مُوجد للأفعال وللذوات كلها. ولا مُوجد لها في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى، ومن قال بهذا القول الذي ذكر الجرجاني وابن الحاجب (2)

وهو ما ذكره ابن الحاجب في شرحه الآية المذكورة حيث ذكر بأنه إذا قيل إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن تكون (السموات) مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دلَّ عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك لأننا على أن المخلوق هو الخلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقاً، وبين قولك: خلق الله السموات، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدتُ قعوداً، وقعدتُ القرفصاء، فإن أحدهما للتأكيد والثاني لبيان النوع، وإن استويا في حقيقة المصدرية وهذا أمرٌ مقطوع به بعد إثبات أن المخلوق هو الخلق (3).

والذي قال إن المخلوق غير الخلق وإنما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول: إن (السموات) مفعول به، مثله في قولك: ضربتُ زيداً، ولكنه غير مستقيم لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق (4).

وذكر الشيخ التبريزي في شرحه للحاجبية عن هذه الشبهة أنه لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء أكان موجوداً في الخارج نحو: ضربتُ زيداً، أو ما ضربته، أم لم يكن موجوداً، نحو قولك: عدمُ زيدٍ وبَيْتُ الدارِ، فإن الأشياء تتعلق بفعل الفاعل

(1) الآية 44 من سورة العنكبوت.

(2) انظر الأشباه والنظائر في النحو 90/91/4.

(3) انظر أمالي ابن الحاجب 702/703/2.

(4) انظر المعنى 317/2، مسجلة رقم 898.

حسب عقليته، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجها عن كونه مفعولا به (1).

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني (2) في شرحه للحاجبية أيضاً بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً، وإلا كان تحصيلاً للحاصل (3).

وقد استعظم الصفدي الإشكال، وذكر إن النحاة كيفما حاولوا رسم المفعول به لا يخلصون من إيراد عبد القاهر الجرجاني في إعراب (خلق الله العالم) فإذا قيل: خلق الله السموات والأرض، سميناً (خلق) فعل، والعلم الشريف فاعلاً والسموات والأرض مفعولاً به، لوقوع فعل الفاعل عليها من غير نظر إلى معنى المفعول، هل هو واقع أو غير واقع، وهو كلام طويل، لا طائل تحته، فإنه لا يخلو إما أن يريد بفعل الفاعل الفعل المصطلح عليه بين القوم، وهو الكلمة المقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو الظاهر من كلامه، أو الحدث المفهوم من الفعل الاصطلاحي ويقول معزراً كلامه بأن لا سبيل إلى الأول، لأن الفعل الاصطلاحي لا يتصور وقوعه على شيء أثبت، ولا يتصف به فاعل، ولا يقع على مفعول، ولا سبيل إلى الثاني، لأن وقوع الحدث المفهوم من الفعل على المفعول يستدعي تقدم وجود ذلك المفعول، ضرورة أن المفعول به ما كان موجوداً قبل إيقاع الفعل عليه فيعود السؤال ولا يوجد جواب عنه (4).

أما قول الصفدي بأنه لا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقفناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى في الأصل قد وقع وتجدد وقوله: لأن الألفاظ أدلة على المعاني والدليل غير المدلول، فاعترض الدماميني بذكر أنه وإذا كان الأمر كذلك،

(1) تاج الدين التبريزي: هو علي بن عبد الله بن أبي بكر التبريزي، ولد سنة (677هـ) بأذربيجان، من فقهاء الشافعية، له: المبسوط في الأحكام، وشرح الحاجبية مخطوستان، مات بالقاهرة سنة (746هـ) انظر بغية الوعاة 171/2.

(2) الأصفهاني: هو محمود بن عبد الرحمن، ولد في أصبهان سنة (674هـ) له شرح كافية ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي، توفي سنة (749هـ) انظر بغية الوعاة 278/2.

(3) كلام الإمامين التبريزي والأصفهاني نقلًا عن السيوطي في الأشباه والنظائر 91/4، 92.

(4) انظر الفيت المسموح 233/1.

أفيلزم من هذا عدم رعاية المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه ، وعدم اعتباره لو تدبر معنى قول النحاة المفعول به اصطلاحاً وهو ما وقع عليه فعل الفاعل (1).

وقول الصفدي أن الاسم غير المسمّى ، وإلا لزم احتراق فم من قال: نار (2) كان اعتراض النماميني هو على تنذير ادعاء أن الاسم هو عين المسمّى لا يلزم ما قاله الصفدي ، فإن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني الذهنية ، وهي صور ما في الخارج لا عينه ، ولا يلزم من دلالة اللفظ على الصور الذهنية أن تكون الأعيان الخارجية موجودة في اللفظ ، فالملازمة التي ذكرها ممنوعة ، وسند المنع مقبل هنا (3).

أمّا ابن أقبرس في تحكيمة فذكر أن الحصة يشهد هنا أي الكلامين أطول ، وقول الصفدي لا طائل تحتها نصيب ، نشأ عن عدم التأمل في المعنى ، فإن معنى كلامه راجع إلى ما أجاب به التبريزي في شرح الحاجبية ، وهو معنى شرط وجد المفعول به في الأعيان ، والإثبات شرط توقف عقلية الفعل عليه .

قول النماميني ويلزم القائل بهذا- يعني بشرطية الوجود- أن قولنا: أعدم الله العالم وأقام القيامة ، وأمات زيداً ، أن يكون هذا كله قد وجد الآن وتجدد ، وهذا باطل قطعاً فثبت عدم شرطية الوجود في الأعيان وعلم من هذا التقدير أنه لا موقع لما ذكره من التردد عند من له نظر حديد ، وعلم سقوط جعله قوله: ولا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقعناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى قد وقع وتجدد ، ظاهراً في كونه أراد أن الفعل الاصطلاحي قد وقع على المفعول به الاصطلاحي ، وأنه لا تعرض في ذلك إلى المعنى الذي وضع عليه اللفظ ، وإنما ظهوره فيما قُدم من عدم شرطية الوجود .

وأمّا كلام الصفدي : "والاسم غير المسمّى" فلا حاجة له في هذا المقام والصفدي إنما ذكره على سبيل الاستطراد وذلك لا ينسب له ، لأنه مسبوق به من دهر طويل ، وهي مسألة موضوعة في كتب الكلام ، وفيها خبط لا يعلم كنه حقيقته إلا الملّك العلام ، ولعلّ المتعقب بظاهر كلامه مقتون ، وباطنه من هذا الفاضل بالحسد مشخون ، وكفى الصفدي - رحمه الله - قول القائل:

ولا خلاق الله من حاسد .. فإن خير الناس من يحسد (4)

(1) انظر المخطوطة نسخة 1- لوحة رقم 22 .

(2) انظر الفهيم 233/1 .

(3) انظر المخطوطة لوحة 22 .

(4) انظر تحكيم العقول ص 137 ، 138 .

وقال في البيت الثالث عشر :

والركب ميل على الأكار من طرب .. صاح وآخر من خمر الكرى ميل

معنى البيت: أصحابي الذين تقدّموا في قولي : (ولج الركب في غدلي) منحنون على رحالهم ، فريق نشط يقظ لم يتغلب عليه النوم ، وفريق آخر خمل متناقل من تغلبه عليه.

قال الإمام الصفدي : "ميز : كان أصل ميل ، ميلا بضم الميم كما يقول : أحمر خمر ، ولكنهم استقلوا الضمة قبل حرف العلة ، وهو الياء ، فقبلوا الضمة إلى جنس ما بعدها فكانت كسرة ، كما في بيع وقيل ، وكما في ميعاد وميزان الأصل ضم أوائل هذه الأربعة ، ولكن فعلوا ما ذكرت لك " (1).

اعترض الدماميني قائلا : "هذا صريح في أن أصل كل واحد من (ميزان و ميعاد) مفعال بضم الميم ، وهذا لعمرى غاية العجب ، فإن كل من هاتين الكلمتين فاؤها واو ، لأن أصل (ميزان) مأخوذ من الوزن و(ميعاد) من الوعد ، فإذا كانت الميم مضمومة كما قال ، فما الموجب لقلب هذه الواو ياء ؟! مع أن الياء لو وقعت في هذا المحل ، وكان قبلها ضمة قلبت واوا كما في (موقظ و مؤسر) إذ أصلها (ميقظ ، مؤسر) هكذا بضم الميم ، وهما مأخوذان من اليقظة واليسر ، فقلبت الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة ، فلا وجه حينئذ لقلب الواو ياء في هذا الموضع ، ثم لا خلاف في أن وزن (ميزان وميعاد) (مفعال) بكسر الميم ، وإن هذه الكسرة أصلية فما هذا الخط ؟ " (2).

لا خلاف في أن الصفدي والدماميني متفقان حول أصل (ميل) وهو (ميلا) بضم الميم ، فاستقلوا الضمة قبل حرف العلة فقبلوا الضمة إلى جنس ما بعدها فكانت كسرة ، وهذا مثله مثل (بيع ، بئع) .

ذكر سيبويه في باب ما ثقل فيه الواو ياء ، أنه إذا سكنت الواو وقبلها كسرة ، مثل: ميزان ، ميعاد ، فترك الواو في (ميزان) أثقل ، من قبيل أنه ساكن بعد كسر فليس يحجزه عن الكسر شيء ، فقلب الواو ياء لمناسبة الكسر ، لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلب ياء كما في ميزان وميعاد ، فالياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة ؛ فإن زالت الكسرة أو تحركت ؛ رجعت الواو إلى

(1) الغيث السجم 304/1.

(2) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 28 ، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش 32/10.

أصلها كما في قولك في التفسير: موازين ، مواعيد ، موافيت ، وكذلك تقول في التحقير: مؤيزين ، مؤيعيد ، مؤيفيت (1).

فكلام الصفدي الذي اعترض عليه انداميني هو قوله في (ميزان ، ميعاد) أن انياء وقعت ساكنة بعد ضم ، فأوائل الكلمات مضموم ، وبسبب انتقال الضمة قبل الياء نطقاً ، قلبوا الضمة إلى جنس ما بعدها وهي الياء إلى كسرة ، قياساً على (مئل) فقد قلبت الضمة هنا كسرة ، لمناسبة الياء ، بل أن ميزان من وزن إذا ثقل شيء بشيء مثله ، كأوزان انثراهم ، وميعاد من وعد ، فجازوا به على الأصل ولم يجعلوه لأنه ليس بمصدر ، وإنما هو هيئة الحالة (2).

فالقاعدة هي أن (ميزان ، ميعاد) أصولها هي (موزان ، موعاد) ثم قلبت الواو إلى ياء لمناسبة الكسرة قبلها ، فأصبحت (ميزان ، ميعاد) كما ذكره سيبويه وهو مشهور في كتب النحو (3) ولهذه القاعدة عكس في كلمتي (موقظ ، مؤسر) إذ أصلهما (مُوقظ ، مُؤسر) هكذا بضم الميم بعده ياء ساكنة لأنهما مأخوذان من الیقظة والنَّير ، فقلبت الياء واوا لمناسبة الضم وهي على هذا.

وأما (بيع) فحصل لها مثلما حصل لـ(مئل) ، فقد وقعت الياء ساكنة بعد ضم فقلبت الضمة إلى كسرة لتتناسب الياء ، و(قيل) أصلها (قول) نقلت كسرة الواو إلى الحرف الذي قبلها بعد حذف الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر ، مثلها مثل ميزان و ميعاد.

ولم يرد في الغيث أن الصفدي قال : الأصل في ميزان ، ميعاد ، مفعال أو مفعال ، بكسر الميم وبضمها ، وذكر الدماميني في المخطوط فقط أن الأصل في ميزان وميعاد (مفعال) بكسر الميم .

لكن ابن أقيرس أورد أن الدماميني ذكر (مفعال) بضم الميم وربما اطلع هو على نسخة آخر ، ولا يُسلم بأن كلامه صريح في أن أصل (ميزان ، ميعاد) مفعال بضم الميم بل إن الأصل ضم ما قبل الواو الساكنة فيهما لاستئصال الانتقال من الكسرة إليها ولهذا قلبوا الياء واوا بعدها للمجانسة ، لا في موقظ و مؤسر ، ولكنهم لما أردوا بها اسم الآلة من الوزن أدخلوا الميم المكسورة في محل ما يستحق الضم ، وكان بحسب الأصل كما تقدم ، فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار (مفعالا) كما من حق اسم الآلة .

(1) انظر الكتاب 335/1 ، وانظر شرح المفصل 31/10 ، وانظر المختضب للمبرد 200-228 / 1 .

(2) انظر لسن العرب مدة (وزن) .

(3) انظر الصحاح مدة (وزن) ، وانظر النصف 287/1 ، وانظر الممتع في التصريف 437/2 ، وانظر الوجيز

في التصريف لعبد الرحمن الأنباري ، ص 47 .

فعلى هذا يحسن قوله: والأصل ضمّ أوائل هذه الأربعة ، أمّا في (ميزان . ميعاد)
فاعتبر أن الأصل ضمّ ما قبل النوار الساكنة، فصار إلى ما صار إليه بالتصريف (1).

(1) انظر تحكيم العقول لابن أثير من . ص 162.

وقال في البيت الخامس والعشرين:

يُشْقَى لِدَبِغِ الْغَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بَهْلَةً مِنْ غَدِيرِ الْخَمْرِ وَالصَّل

معنى البيت: يبرأ في بيوت رجال هذه القبيلة من أثرت فيه قنود نسانهم ، بشربة من غدير الخمر والعسل الذي هو كناية عن حلاوة الرضاب وتأثيره في نفوس راشقيه.

قال الصفدي: " يشقى : فعل مضارع مغير لما لم يسم فاعله ... ويكتب بالياء لأنه من شقيت " (1)

اعترض الدماميني قائلاً : " هذا يدل على معرفته بعلم الخط (2) ، فإن قوله : يُكْتَب بالياء لأنه من شقيت ، يدل على أن كونه من ذوات الياء هو الموجب لكتابتها بالياء ومقتضاه أنه لو لم يكن من ذوات الياء لكتب على خلاف ذلك ، مثل : ترجى فبسته من (رجوت) فليس من ذوات الياء ، فينبغي أن لا يكتب بالياء ، وهو خلاف المنصوص لأنمة الخط ، لأنهم نصوا على أن كل ألف تقع رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو : المغزى ، يغزى ، تنبئها على أنها تكتب في التثنية ياءً ، أو أنها مما يمال إلا فيما قبلها ياءً ، فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع صورة اليائين نحو : الدنيا ، واستثنوا من ذلك نحو : يحيى ، ربي ، غلمين فإنهما يكتبان بالياء فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً أو صفة ، ولم يعكسوا لاستتقال الصفة والفعل ، والألف أخف من الياء فأعطوا كلا ما يناسبه فانظر بعد ما بين هذا الكلام وما قاله الصفدي " (3)

ذكره سيبويه في باب ما كانت الياء والواو فيه لامات (4) أنهم إذا وقعن لاماتٍ أخذت اعتلالاً وأضعف ؛ لأنهن حروف إعراب وعليهن يقع التنوين ، وذلك نحو : غَزَوْتُ رَمَيْتُ .

فر (يَفْعُلْ) من الواو تكون حركة عينه الضمة أي من جنس لامة ، و (يَفْعُلْ) من الياء تكون حركة عينه الكسر أي من جنس لامة أيضاً ، فتكون في غَزَوْتُ (يَفْعُلْ) وفي رَمَيْتُ (يَفْعُلْ) .

فالقاعدة أنه إذا كان قبل الواو والياء فتحة ؛ اعتلت قلبت ألفاً ، كما اعتلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي

(1) الغيث المسج 442/1.

(2) قصد التذكير على الصفدي بهذه العبارة .

(3) المخطوطة نسخة أ. لوحة رقم 33 .

(4) انظر الكتاب 4 / 381 ، 383 .

بعدها ، كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث اعتُنت مما بعدها وذلك كقولك :
رَمَى ، يُرْمَى ، غَزَا ، يُغْزَى (1).

وهذا ينطبق على الفعل (يُشْفَى) في بيت الطغرائي كونه يأتي اللام ، فقد جاءت
الفتحة سابقة للياء ، (شَفِيتُ) فقلبت الياء ألفاً في (يُشْفَى) .

وذكر سيبويه أنه إذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة اعتلنا وقلبتا ألفاً ، وهو مطابق
لما أورده أبو حيان في الارتشاف فقد ذهب إلى أن الألف تبدل بعد فتحه متصلة
اتصالاً أصلياً من كل ياء أو واو تحركت في الأصل وهي لام مثال: غزا ، ورمى
، من رَمَى ، غَزَوْ ، فيبدلان ألفاً ، فنقول في التثنية : رَمَيَا ، غَزَوَا (2).

ذكر ابن مالك هذه القاعدة وهي أن كل واو أو ياء وقعت لا ما وتحركتا وانفتح ما
قبلهما تقلبان ألفاً (3).

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين فإن
حرف العلة ألفاً سواء كانت ياءً كان أو واواً ، نحو : غزا ورمى ، والسبب في ذلك
اجتماع ثقل المثليين ، أي فتحة العين واللام ، مع ثقل الياء أو الواو فقلبت الياء
والواو ألفاً لثقل الألف ؛ ولأنها لا تتحرك فيزول اجتماع المثليين ، ولأنه ليس للياء
والواو ما يُقلبان إليه أقرب من الألف ، لاجتماعهما معها في أنها جميعها حروف
علة ولين.

وأيضاً لما قلبت الواو إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها وهو
الياء في نحو : رَمَى ، وقلبت الياء المضموم ما قبلها حرفاً أيضاً من جنس
الحركة التي قبلها وهو الواو ، كذلك قلبت الياء والواو إذا انفتح ما قبلها حرفاً من
جنس الحركة التي قبلهما إلى الألف (4).

ذهب ابن أقرس إلى الاستتكار على رد الدماميني ذاكراً أنه من أين دُلَّ على
كونه من ذوات الياء هو الموجب حصراً ، ولا يخفى كون هذا الحصر لا طائل
تحته ، إنما غايته التكتُّ عما عدا ذوات الياء ولا يلزم من ذلك نفي ما يكتب بالياء
من غير ذوات الياء " لأن المُستفاد من التعليل بكونه من (شَفِيتُ) هو أن كل ما
كان من ذوات

(1) الكتاب 4 / 384 .

(2) النظر ارتشاف الضرب 1 / 144 ، 145 .

(3) انظر المساعد على تسهيل القوائد 4 / 161 ، 162 وأورده ابن جنى كاملاً في المنصف 2 / 111 ، 112 ، 113 .

(4) انظر المتع في التصريف لابن عصفور ص 335 ، 336 .

الياء يكتب بها ، وهو حكم صحيح مكثرت عما عداها ، والحاصل أن ما ذكره
الصفدي تقليل المفرد مما يكتب بالياء ، وما ذكره هذا المتعقب نقل الضابط الكلي
فيه " (1) .

(1) تحكيم العقول لابن أثير . ص 187 .

وقال في البيت الثامن والعشرين :

ولا أهَابُ الصَّفَاحَ البَيضَ تُسْعِدُنِي .. بِاللَّمَحِ مِنْ خِلَالِ الْأَسْنَارِ وَالْكِلَالِ

معنى البيت : لا أخاف ضرب السيوف انجراض الببيض من رجال هذه القبيلة ، ما دمتُ أحظى بنظر نساتيا إني ، أو بخفيف نظري نيا من ثقوب أستار بيوتين وحجلتين ، وهذا البيت في معنى ما قبله.

قال الصفدي : " وسألت الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية (1) سنة سبعمائة وثمانية عشر ، أو سنة سبعمائة وسبعة عشر بدمشق المحروسة عن قوله - تعالى- : ﴿وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ﴾ (2) ، فقلت : المعروف بين النحاة أن الجمع لا يوصف إلا بما يوصف به المفرد من الوصف ، فقال : كذا هو ، فقلت فما مفرد متشابهات ؟ فقال : متشابهة ، فقلت : كيف تكون الآية الواحدة في نفسها متشابهة ؟ وإنما يقع التشابه بين الاثنين (3) ... فالجواب عن متشابهات هو أن العرب نطقن بهذه الصيغة في أشياء ولم ترد بها المفاعلة كقولهم : طارقت النعل وعاقبت اللص... وإن قلت : إن الصيغة على أصل المفاعلة ، كان الجواب ، أن التشابه لا يكون إلا بين اثنين فما فوقها ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة ، كان كل منها مشابها للآخر ، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع ، وُصف الجمع بالجمع لأن كل واحد من مفرداته يُشابه الآخر " (4).

اعترض الدماميني قائلا : " لقد جرى الصفدي أيضا على عادته بالتبجح بالأمور السهلة ، وما اقتنع بذلك حتى لوح بتقدمه على الإمام تقي الدين بن تيمية ، حيث نسبة إلى العجز ظنا منه أن عدوله عن الجواب إلى الشكر قصور منه ، حيث قال الصفدي : فعدل بي من الجواب إلى الشكر ، وهذه المسألة أوضح من أن تخفى عن مثل هذا الإمام مع اشتهاها فيما بين القوم " (5).

(1) العلامة تقي الدين بن تيمية هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله القاسم الحراني ، ولد بحران سنة 661 هـ وتوفي سنة 728 هـ . انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 11 / 7 .
(2) من الآية 7 من سورة آل عمران .
(3) ذكر الصفدي ما جرى بينه وبين العلامة ابن تيمية أيضا في الوافي 14 / 7 .
(4) الغيث المسحوم 2 / 24 ، 25 ، 26 .
(5) المخطوطة نسخة 1 ، لوحة رقم 35 .

وكان الصفدي قد أورد قوله - تعالى - ﴿فَرَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتُلَانِ﴾⁽¹⁾ وقال: كيف يكون الرجل الواحد يقتل مع نفسه؟ فعدل ابن تيمية عن الجواب إلى الشكر، وقال: هذا ذهن جيد، وانتقل بعد لكلام آخر⁽²⁾.

اعترض الدماميني بأنه من أين يلزم الصفدي اقتتال هذا الرجل مع نفسه حتى يتعجب منه، فإن الاقتتال مُسند إلى ضمير الرجلين فهو واقع في محله، وتنزيله على ما ادعاه جماعة من أنه إذا وُصفَ المثنى أو الجمع بشيء، فلا بد أن يكون مفرد الصفة صالحاً لأن يتصف به المفرد أو المثنى أو المجموع، لأن إذا فرضنا كون الاقتتال واقعاً بين رجلين علمنا قطعاً أن كلا منهما اقتتل هو والآخر، ضرورة اشتراكهما في الحدث المذكور، فهذا الفعل المسند إلى الضمير المثنى لو أسند إلى ضمير المفرد، لصح اتصاف مفرد المثنى به باعتبار تعلقه بالفاعل الآخر، فإذا قلت: مررت برجلين يقتتلان، فاصل هذا التركيب: مررت برجل يقتل هو وآخر، ورجل يقتل هو وآخر، ثم ثني الرجل وأريد وصف المثنى بالجملة الفعلية، فلزم عود الضمير منه إليه فأسند فعلها إلى ضمير الرجلين، ولا شك في صحة تعقل الاقتتال بالنسبة إلى المثنى، فمن أين يلزم اقتتال الرجل مع نفسه؟

وبهذا أيضاً أجاب الدماميني عن الآية الشريفة من سورة آل عمران، فيقال: إن مفرد آخر هو أخرى، ولا يصح وصفه بمفرد متشابهات وهو متشابه ممنوع، بل يصح باعتبار تعلقه بشيء آخر يصح إسناد الحديث إليه بذلك الاعتبار، فالمعنى إذا آيات آخر كل آية متشابهة هي وغيرها من الآيات، ولكن لما أريد الجمع وهو مشتمل على الآيات التي وقع التشابه بينها لم يحتج إلى هذا التقدير، فعاد الضمير إليها لصحة تعقل التشابه حينئذ فيما بين المجموع⁽³⁾.

ثم ردّ الدماميني على الصفدي قوله: "إن العرب نطقت بهذه الصيغة ولم ترد بها المفاعلة كقولهم: طارقت النعل؛ فهو وهم؛ لأن الكلام إنما هو في التفاعل لا في المفاعلة، والفارق بين الصيغتين ثابت، فأيراده للمفاعلة في مقام التفاعل خطأ⁽⁴⁾.

(1) من الآية 15 من سورة القصص.

(2) انظر الفيت المسمم 24/2.

(3) انظر المخطوطة نسخة أ. لوحة رقم 35.

(4) انظر المخطوطة نسخة أ. لوحة رقم 35.36.

وذهب سيبويه إلى أن تفاعل يُلفظ بالمعنى الذي كان في فاعل ، كقولنا : تضاربنا وترامينا وتقاتلنا ، وقد يأتي (فاعل) ولا يراد به عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل نحو : نارلته وعاقبته وعافاه الله ، وذكر أن (تفاعل) لا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً ، ولا يجوز أن يكون مُعملاً في مفعول ، وقد يأتي (تفاعل) ولا يراد به الفعل بين اثنين نحو : تماريتُ في ذلك ، وتراءيتُ نه ، وتفاضيتُ (1).

ذكر ابن الحاجب أن الأصل المشترك فيه في بابي (المفاعلة والتفاعل) يكون معنى وهو الأكثر، نحو : ضاربته وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو : ساهمته أي قارعه وسابقته، وساجلته ، وتقارعنا وتسايفنا وتساجلنا ، ولا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق ، بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل ، فالحسن بن علي بن أبي طالب رحمه الله قال لشخص خاصمه : سفيه لم يجد مساقها ، ونحو : إن شتمتني فما أشاتمك ، فلا فرق من حيث المقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخلف مفردات إحداهما مفردات الأخرى ، فقولنا : ضارب زيد عمرا ، أي شاركه في الضرب ، وتضارب زيد وعمرو ، أي تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركاه شيء واحد مع تعدي الأول ولزوم الثاني (2).

(تفاعل) يكون للاشتراك في انفعالية لفظاً ، ولمطابقة (فاعل) الموافق لأفعل نحو : باعدته فتباعد ، و(فاعل) تكون لأقسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، ولاشتراك فيهما معنى نحو : ضارب زيد عمرا (3)، قال ابن عقيل : " فكل من (زيد وعمرو) صالح لجعله فاعلاً لفظاً ومفعولاً لفظاً مع أن كلا منهما في المعنى مفعول " (4).

وقد ذكر ابن يعيش أن صيغة تفاعل تكون بين اثنين فصاعداً وأورد أن صاحب الكتاب ذكر بأن فاعل يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقولك : ضاربته ، وقتالته ، فإذا كنت الغالب قلت : فاعلني ففعلته ، وبمعنى أفعلتُ نحو : طارقت النعل (5).

أما ابن أثير فقد أنصف الصفدي كعادته في ذلك وذكر أن الصفدي لم يتبجح ولم يُعجز ابن تيمية ، بل غاية الافتخار بأنه سأله سؤالاً حسناً ، وأن ما اعترض به

(1) انظر الكتاب 4/ 68، 69.

(2) انظر شرح شافية ابن الحاجب 1/ 100، 101، 102.

(3) انظر ارتشاف الضرب 1/ 170 - 174.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 2/ 603.

(5) انظر شرح المفصل 7/ 158، 159.

أرجع

الصاعبي في حقه اللفظة لابن فارس الرازي

في باب فعل لفظ المستكمل وهو ما حيز

الدمامي في قوله تعالى : (رَجُلَيْنِ يَفْعَلَانِ) بالتأويل الذي ذكره هو أمر لم يذكره الصفدي ولا عرض له .

وأما نسبته في جوابه الأول إلى أنهم ينفرد بين صيغة التفاعل والمفاعلة فمغالطة ، إذا لا يلزم من ثبوت الفرق بين النصبين الفرق بين معناهما إذا لا فرق بين ضارب وتضارب في اقتضاء النسبة فكما أن المفاعلة لا تكون إلا من الجانبين ، فكذلك التفاعل لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً .

فإن قلت : الآية واردة بصيغة التفاعل لا المفاعلة ، يرد ابن أقرس بأن لا أهمية تذكر لهذا الأمر ، فبالإمكان ردها إلى أن تكون صيغة المفاعلة في الآية بالتأويل ، أو بالقياس المعنوي أي بمعنى أن نطقهم بهذه الصيغة غير مراد بها المفاعلة ، وكذلك صيغة التفاعل يمكن إطلاقها غير مراد بها النسبة بين الأشخاص

وسؤال الصفدي في قوله (متشابهات) وكذلك (يقتتلان) بحروفه منقول من إعراب أبي البقاء العكبري⁽¹⁾ ، ليس للصفدي فيه تصرف لفظي ولا معنوي إلا لفظ كيف يكون الرجل الواحد يقتتل مع نفسه⁽²⁾ .

(1) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري ، أصله من عكبرا ، بلدة على دجلة ، ولد سنة 538 هـ ، من مؤلفاته شرح مفصل الزمخشري ، وشرح التلخيص ، وشرح أبيات الكتاب ، توفي سنة 616 ، انظر الأعلام 80/4 ، ونبذ الرواة 116/2 .
(2) انظر تحكيم القول ، ص 196 - 197 .

وقال في البيت الثالث والثلاثين :

رَضِيَ الذَّلِيلُ بِخَفْضِ الْعَيْشِ مَسْكَنَةً .. وَ الْعِزُّ عِنْدَ رَاسِمِ الْأَيْتُقِ الذُّلِّ

معنى البيت : يكتفي الضعيف بذل الحياة لضعفه وعدم قدرته على شريفها وقوة الحياة وشرفها عند تجشّم الشدائد بالحركة والأسفار من محلّ إلى آخر على النوق المروضة على الحركة والانتقال من المواطن التي ليس بها شرف حياة للمرء ، إلى ما يكون فيه ذلك .

قال الإمام الصفدي : " رضي الذليل بلين العيش ودعته مع وجود الذلّ مسكنة عند صاحب النفس الأبية ... قالوا من الكلم النوايح : كم لأيدي الرقاب من أيادٍ في الرقاب الأيدي : جمع اليد التي هي الجارحة ، والأأيادي : جمع اليد وهي النعمة ، هذا هو الصحيح وقد أخرجها عوام العلماء باللغة عن أصل وضعهما فاستعملوا الأيادي في جمع اليد الجارحة وتجد أكثر الناس يكتب إلى صاحبه المملوك يقتل الأيادي الكريمة ، وهو لحن وإنما الصواب : الأيدي الكريمة ، وقال أبو العلاء المعري⁽¹⁾ :

وَأَضْعَفَ الرُّغْبَ أَيْدِيَهُمْ فَطَغَنَهُمْ .. بِالسَّمْهَرِيَّةِ دُونَ الْوَحْزِ بِالْإِبْرِ

فجمع يد الجارحة على أيدٍ .

وقال أبو الطيب⁽²⁾ :

أَقَامَتْ فِي الرِّقَابِ لَهُمْ أَيْدٍ .. هِيَ الْأَطْوَأُ وَالنَّاسُ الْحَمَامُ"⁽³⁾

اعترض الإمام الدماميني بأن الإمام الصفدي أظنّ الكلام في ذلك في هذه التفرقة

انتي ذكرها ورتب عليها لحن الناس عموماً وخصوصاً ليست بصحيحة ، ولا

تؤثر عن إمام معتبر ، وقد أورد الدماميني قول الإمام الجوهري في أنّ اليد

(1) البيت من البسيط وهو في ديوان سقط الزند ص 20 والسهمرية : السيف ، وهو من قصيدة مطلعها :
يا ساهر اليرق أنظر أرقد التمر .. لعلّ بالجزع أعوانا على الشهر .

(2) البيت من الوافر وهو في نيواته 76/4 من قصيدة يمدح فيها المغيث العجلي مطلعها :
فراة ما تسليه المذام .. وعمرٌ مثل ما تهبّ الثمام .

(3) المغيث السجم 73/2 .

أصلها (يَدِي) على وزن (فعَّل) ساكن العين ، لأن جمعها : أيدي ويدي وهكذا جمع فعَّل مثل : فَنَسَ وَأَفْلَسَ فُلُوسٌ ، وَلَا تَجْمَعُ فَعْلٌ عَلَى أَفْعَلٍ ، إِلَّا فِي حُرُوفِ يَسِيرَةٍ مَعْدُودَةٍ مِثْلُ : زَمَنَ ، أَرَمَنَ ، جَبَلٌ ، أَجَبْتُ ، وَعَصَا ، أَعَصَى وَقَدْ جَمَعْتُ الْأَيْدِي فِي الشُّعْرِ عَلَى أَيْدِي ، قَالَ الشَّاعِرُ (1) :

كَأَنَّهُ بِالصَّخْصَحَانِ الْأَجَلِ .. قَطُنُ سِحَامٍ بِأَيْدِي غَزَلِ

وهو جمع الجمع مثل : أكرع و أكارع ، واليد : النعمة والإحسان تصطنعه ، وتجمع على يَدِي وَيَدِي مِثْلُ غَصْبِيْ وَعَصْبِيْ ، وتجمع أيضاً على أَيْدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (2) :

تَكُنْ لَكَ فِي قَوْمٍ يَدٌ يَشْكُرُونَهَا .. وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحَاتِ فَرُوضُ

واستطرد الدماميني بعد عرضه لكلام الإمام الجوهري موجِّهاً كلامه إلى بطلان قول الصفدي مقارنة بقول الجوهري ، مع أنَّ فيه ما يشهد بأنَّ الأيدي جمع الأيدي المراد بها الجوارح ، ولم يذكر أنَّ اليد المراد بها النعمة ، تجمع على ذلك لا هي ولا جمعها الذي هو أيدٍ ، وأشار إلى أنَّ الصفدي نقل كلام الجوهري المذكور في كتابه الذي سماه (النواهد على ما في الصحاح من الشواهد) (3) ولم يتعقب ذلك برّد ، ولا نقل ما يخالفه ، والذي يظهر من جهة قواعد الصرف أنَّ اليد لا تجمع على أَيْدٍ ، إذ لا قياس يؤدي إلى ذلك ، إلا أنَّ العرب نطقت بذلك ، فيكون من الشواهد التي لا يُقاس عليها ، وأمَّا ردُّ ماله أصل ثابت بالنقل من بعض أئمة اللغة مجرد رأي تخيله عمل شخص من المتأدبين ، فلا سبيل إليه بحال من الأحوال (4) .

(1) البيت من الرجز وهو منسوب لجندل بن المثنى الطُّهَوِيُّ ، في إصلاح المنطق ص 381 ، ومن غير نسبة في الخصائص 269/1 ، وشرح المفصل 85/5 .

(2) البيت من الطويل ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد الصحاح . مادنيدي

(3) اسمه كاملاً : حلى النواهد على ما في الصحاح من الشواهد ، وهو مخطوط .

(4) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 41 ، 42 ..

ذكر سيبويه أن أيّ هي على وزن أفعل جمع فعل لأنهم أنحقوا ما الحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب الحركة التي كانت فيه (1).

وذهب ابن يعيش إلى أن أصل يد هو يذّي على فعل ساكن العين نحو : ففس وكعب ودليله في ذلك أنه من الأسماء ساقطة اللام ، أي التي يرد إليها الحرف الساقط في التثنية ، فنقول في تثنية يد : يديان (2).

وهو ما اختاره ابن الشجري فاعتبر أن الأصل في يد هو يذّي وذلك لظهور الياء في تثنيتهما ، وأيضاً لقولك : يديتُ إليه يداً ، وقصدك في هذا أسديتُ إليه نعمة كقول الشاعر (3):

يَذِيْتُ عَلَى ابْنِ حَسَنَاسِ بْنِ بَذْرِ .. بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

فيجوز أن تكون اليد التي هي النعمة مأخوذة من التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسدى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذة من النعمة لأن اليد نعمة من نعم الله على العبد، ويدل على سكون عينها جمعها على أيذ، لأن قياس (فعل) في جمع القلة هو أفعل، مثل: أكعب وأبحر وأنسر، في جمع كعب وبحر ونسر ، ويأتي جمع اليد الجارحة في الأكثر على أيذ ، وقد جاء جمعها على أيادٍ في قول الشاعر (4) :

كَأَنَّهُ بِالصَّخْصَخَانِ الْأَجَلِ .. قَطَنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِ عَزَلٍ

وقول الشاعر (5) :

أَنكَرْتُ مَا تَبَيَّنَتْ فِي أَيَادِينَا .. وَاشْتِيَاقَهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ.

(1) انظر الكتاب 358/3.

(2) انظر شرح المفصل 152/4 و84/5.

(3) البيت لمعلل بن عامر الأدي كما جاء في معجم البلدان 38/3. وفي شرح المفصل 84/5، والخزانة 478/7.

(4) البيت من الرجز وقد سبق الحديث عنه في الصفحة السابقة.

(5) البيت لعدي بن زيد العبادي وهو من أشد أبي الخطاب الأخفش الكبر في مجلس مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس العلماء ص 162.

واليد التي هي النعمة جميعاً في الأكثر الأشهر على الأيدي، وقد جمعوها على الأيدي، وإنما الأيدي هو جمع انجمع كقوتك في جمع أكتب: أكاتب، كذلك يقولون في تثنية يد: يدان أكثر من قولهم يديان (1).

اعترض ابن أقيرس على الدماميني بأن الحق في هذا المقام أن هذا موضع نقل لا تصرف فيه من جهة العقل وكلام الصفدي يوضح اطلاعه نقلاً، وكلام الجوهري لا يصلح رداً عليه، إذ ليست اللغة منحصرة في كتابه فضلاً عن أن يكون مبطلاً له على أن كلام الجوهري صريح في كونه جمع الأيدي في الشعر... إلى آخره، وليس فيه أنه جمع اليد، وجمع الجمع ليس جمعاً لذلك الشيء، وصدق أن أيادي ليس جمعاً لذلك كما قاله (2).

(1) انظر أمالي ابن السجري 2/ 232، 231.

(2) انظر تحكيم العقول ص 216.

وقال في البيت الرابع والثلاثين :

فاندرا بها في حُور السبيد جفلة .. معارضاتٍ مثاني اللجم بالجذل

معنى البيت: ادفع بهذه النوق في أوائل الصحارى ، مسرعة مقابلات بأزمتهأ أعنة الخيل التي تصحبها في السير أي غير متأخرة عنها فيه ، فهو يحث على الاجتهاد في ترك أوطان الذل وطلب أوطان العلى بامتطاء الإبل والخيل على الإسراع في جوب الصحارى.

قال الصفدي : " مثاني : جمع مثنى من قولك : جاء القوم مثنى مثنى ، أي : اثنين اثنين " (1).

قال الدماميني معترضاً : " مثاني اللجم هي محل عطفها ، والمفرد مثنى من قولك : ثنيت الشيء إذا عطفته (2) فالمثنى اسم مكان صفة ، وأما كونها جمع مثنى المعنول ، فلا أعرف لاعتباره معنى ، ثم لو أراد الشاعر ذلك لم يصفه ولم يجمعه " (3).

جاء في لسان العرب : ثنى الشيء ثنياً ، ردّ بعضه على بعض ، ومثاني الوادي ومحاتيه هي معاطفه ، والمؤنث الثنتان فتأوه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت ، لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه وأصله ثنى ، بدليل جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء ، فنقلوه من وزن فعل إلى فعل ، كما فعلوا ذلك في بنت وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبريه ثنتان وقوله ثنيت الشيء جعلته اثنين ، وجاء القوم مثنى مثنى أي اثنين اثنين، قال أبو الهيثم آيات الحمد وسميت مثاني واحديها مثناة ، وهي سبع آيات ، والمثاني من أوتار العود الذي بعد الأول ، واحدها مثنى (4).

ذكر صاحب الكشف في قوله - تعالى - : ﴿ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُثَنِّيًا مَّثَانِيًّا ﴾ (5) أن المثنى جمع مثنى بمعنى مرّدد ومكرّر لما ثنى من قصصه وأنبائه وأحكامه وأوامره ونواهيه، ووعدّه ووعيده ومواعظه ، وقيل: لأنه يثنى في التلاوة فلا يُمل، ويجوز أن يكون جمع مثنى (مفعّل) من التثنية بمعنى التكرير والإعادة كما

(1) الغيث المسجم 79/2 .

(2) انظر لسان العرب مادة (ثنى).

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 42.

(4) انظر لسان العرب مادة (ثنى).

(5) من الآية 23 من سورة الزمر.

في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ النَّصْرَ كَرَّتَيْنِ﴾⁽¹⁾ بمعنى كَرَّةً بعد كَرَّةٍ (2) والمثنائي : جمع مثنى (مَقْعَل) من الثني وهو ما يعطف على رقاب الخيل (3).

وقد ذكر الإمام الصفدي أنَّ مثنى المعدول لا ينصرف لما فيه من العدل والصفة لأنه عدل به عن قوله اثنين اثنين فاعدل فيه تحقيقي ، وذكر قوله - تعالى - : ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (4) وقوله - تعالى - : ﴿فَالْيَكْبَرُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الشَّاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (5) أي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فمن الواضح أنَّ علماء العربية لم يفرقوا بين معاني (مثنائي) فذكروا لها معنى الثني وعطف الشيء على بعضه كما ذكروا معنى التكرار العددي لها ، ولم يميزوا بين المعنيين ولا جعلوا لأحدهما الأولوية في التفسير (6).

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني هذا : " معارضات : منصوب على أنه حالي ثانية وعلامة نصبه كونه مكسوراً لأنه جمع مؤنث سالم ، وإنما أعربوه هذا الإعراب ليقابلوا به الجمع المذكر السالم الذي كان الإعراب بالحركات هو الأصل فيه والإعراب بالحروف هو الفرع ... فجاءوا إلى جمع المؤنث فوجدوه فرعاً على جمع المذكر السالم فلم يعطوه إعراب الأصل في الجمع الذي هو بالحروف ، فأعطوه الإعراب الفرعي بالنسبة إلى الجمع وهو بالحركات ... ولا يعربون مما جمع بالألف والتاء هذا الإعراب المخصوص إلا ما له مذكر مُعرب بالحروف كقولك : مسلمون ، مسلمات ، قائمون وقائمات " (7).

اعترض الدماميني قائلاً : " لا يشك أحدٌ من أصاغر النطبة فضلاً عن غيرهم أنَّ هذا الحصر باطلٌ بمواضع لا تحصى كثرة ، فليت شعري ما يقول في أعلام الإناث كـ (زينبات وهندات) ... أيقول بإعرابها هذا الإعراب أم لا ؟ " (8)

ذكر المنبرد في باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة ، أنَّ ما كان مثل (هند) فإن جمعه هندات ، كما قلنا في مثل كسرى ، لأن (هند) اسم مؤنث فجمعت

(1) من الآية 4 من سورة الملك .

(2) انظر الكشف للزمخشري ص 184 .

(3) هذا ما جاء في مخطوطة إصباح المنيهم لابن جماعة لوحة 70 .

(4) الآية 1 من سورة فاطر .

(5) الآية 3 من سورة النساء .

(6) انظر الغيث المسجم 79/2 .

(7) الغيث المسجم 82/2 .

(8) مخطوطة نزول الغيث نسخة 4 - لوحة رقم 42 .

بِثَنَاءٍ وَلَمْ تَكُن فِيهَا هَاءٌ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ التَّاءُ مِنْ مُسْلَمَةٍ ؛ لِأَنَّهَا عِلْمُ التَّائِيثِ ،
وَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ فِي مُسْلَمَاتِ عِلْمِ التَّائِيثِ . وَمَحْتَلُّ أَنْ يَدْخُلَ التَّائِيثُ عَلَى التَّائِيثِ (1) .

أورد سيبويه في باب ما يكون واحدا يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون
واحدة على بنائه ومن لفظه ، إلا أنه تلحقه هاء التائيت ليتين الواحد من
الجميع ، أما ما كان (فعلا) وذلك نحو : لَوْزَةٌ وَلَوْزَاتٌ ، جَوْزَةٌ وَجَوَزَاتٌ ، بَيْضَةٌ
وَبَيْضَاتٌ (2) .

وقد ذكر الصفدي أنهم ألحقوا بهذا الباب ما ليس منه مثل عرفات ، تقول : هذه
عرفات . رأيتُ عرفات ، مررتُ بعرفات ؛ لأنه لا يقال في مذكره عرفون ، فيمنع
تصحيح كلامه بهذا التقدير .

واعتبر ابن أقيرس أن قصد الصفدي هو أنه لا يُعرب هذا الإعراب من الصفات
إلا ما له مذكر يُعرب بالحروف أصالة ، ويدل عليه قوله : وألحقوا بهذا الباب ما
ليس فيه بالحصر ، فهو صحيح في الصفات بالأصالة (3) .

قال الصفدي : " والأصل في هذه التاء أن تكون أصلية للتائيت في المفرد
مثل : شجرة ومسلمة ، أما إذا كانت غير أصلية مثل : رُواة ، فإنها تُعرب على
الأصل فتقول : هذه رواة ورأيتُ رواة ومررتُ برواة ، أو لغير التائيت أعربتُ
على الأصل أيضاً ، تقول : هذه أبياتٌ ، رأيتُ أبياتاً ، مررتُ بأبياتٍ ، لأن التاء في
المفرد لغير التائيت " (4) .

وذكر مستطرداً أنه سمع جماعة من الفضلاء يقولون ، قال ابن مالك :

وَمَا بَتَا وَأَلْفًا قَدْ جُمُعَا .. يُكْسَرُ فِي الْجَزِّ وَفِي التَّنْصِبِ مَعَا (5)

فقال الصفدي : قلت لهم : الشيخ ابن مالك قال : ما جمع بالالف وتاء ، وكلمة
(أبيات) ليست منه لأن التاء في المفرد أصل ، فيقولون : وكذلك (مسلمة) التاء فيه
أصلية ، فاعترض الصفدي عليهم بأن التاء الأصلية في مسلمة حذفت في الجمع

(1) انظر المختضب 221/2

(2) انظر الكتاب 3 / 593 .

(3) تجدر الإشارة إلى أن الصفدي في الغيث 82/2 ، قال : أنه لا يُعرب بالحركات من الجمع بالالف والتاء
المؤنث السالم إلا ما له مذكر يُعرب بالحروف نحو مسلمات مسلمون ، كما ألحقوا بباب الجمع المذكر السالم ما
ليس منه مثل : عرفات ، وأذرعات ، ولم يذكر الصفات هنا ، فما أصل كلام ابن أقيرس هذا ؟

(4) الغيث المسج 82/2 .

(5) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 73/1 .

كان أصله مسلمتات ، فاستثقل الجمع بين علامتي تانيث ؛ فحذفت التاء الأولى (1).

اعترض الدماميني بأن ما تُعطيه عبارة الصفدي هو أن المراد بالتاء المشار إليها من قوله : والأصل في هذه التاء أن تكون أصلية ، هي التاء الواقعة في المفرد المؤنث السالم ، وهو مراد من لم يطعم من العربية شيئاً ، فإن التاء الواقعة في المفرد غير الواقعة في الجمع قطعاً ثم لم يحقق مراده بالأصلية ما هو ؟ والظاهر أن الصفدي أراد أن يشترط أن تكون موضوعة للتانيث في المفرد بالأصالة أي أنها محضة للتانيث كما في (شجرة و مسلمة) ويرد عليه مثل : أخت وأخوات ، فإن هذا يُعرب إعراب الجمع المذكور ، فهذا اختلال فإن الهاء التي أراد أنها غير أصلية في التانيث هي للتانيث قطعاً .

ومن جهة أخرى فقد اعترض الدماميني بأنه أخطأ هؤلاء الفضلاء ، وأخطأ الصفدي معهم ، أمّا خطوهم فمن وجبتين :

الأول : أنهم جعلوا إعراب الجمع المؤنث بالكسرة في حالة النصب واستدلوا عليه ببين الألفية ، وهذا لم يقل به أحد من النحاة ، ولم يقل أحد إنه مسموع عن العرب .

الثاني: قولهم أن التاء في مسلمة أصلية نظيرها في كلمة بيت .

وخطأ الصفدي من جهة موافقته لهم على أن التاء في مسلمة هي تاء أصلية (2).

وقد ذكر الأشموني أن المثنى والجمع فرعان عن المفرد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، أي أن المثنى والجمع المعربان بالحروف هما فرع عن المفرد الأصل المعرب بالحركات ، أمّا قول ابن مالك (وما بنا وألف قد جمعا) أي: ما كان جمعا بسبب ملايسته للألف والتاء أي: كان لهما مدخل في الدلالة على جمعه (يكسر في الجر وفي النصب معا) كسر إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه ، أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه ولا يرد عليه نحو: أبيات وقضاة ، لأن الألف والتاء فيها لا دخل لها في الدلالة على الجمع (3).

وقد رد ابن أقيرس على كل هذه الاعتراضات بأنه ، لا يسلم أن الذي تعطيه عبارة الصفدي أنها التاء الواقعة في المفرد، بل المراد أن التاء الواقعة في جمع مسلمتات الأصل أن تكون التاء الواقعة في مفرده وهي (مسلمة) للتانيث، ومعنى قوله: أن تكون تاء مفرده أصلية للتانيث وبهذا أخرج نحو : رواة وأبيات ، والأصل في جمع هذه التاء أن تكون تاء مفرده أصلية للتانيث ، وهذا هو مراد الصفدي

(1) انظر لغت المسج 83/2.

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث لوحة رقم 43.

(3) انظر شرح الأشموني على التيقان مالك 102/1.

ومعنى كلامه وقال " لا يَتَخَيَّلُ عاقل أن التاء الواقعة في الجمع هي الواقعة في المفرد ، فإن قلت : الحصر صحيح بالنسبة إلى الصفات ، أي : لا يعرب من الصفات فلعن هذا مراده فلا يُرد بما ذكرته " (1).

(1) انظر تحكيم العقول ص 220 .

وقال في البيت السادس والثلاثين :

لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوعَ مَنَى .. لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا دَارَةَ الْحَمَلِ

معنى البيت : لو ثبت أن في الإقامة بالمكان الشريف الوصول إلى المرغوبات لاستمرت الشمس مقيمة دهرها في فلك الحمل ، أو لم تفارق الشمس فلكه لأنه أشرف بروجها ، وحينئذٍ فالتنقل للحصول على المطلوب لازم .

قال الصفدي : " المأوى : مجرور بالإضافة ولم يظهر الجر فيه ، لأنه مقصور ، وكتب بالياء لدخول الإمالة فيه ، ولأنه من أويث " (1).

اعترض الدماميني على اعتبار الصفدي أن (مأوى) كتب بالياء كون لامه ياء بدليل الإمالة ، وبدل أنه من أويث ، وليس ذلك هو السبب ، وإلا فما يقول هو في (مشتكى) فإنه يُكتب بالياء مع أنه من (شكوت) وإنما كتب بالياء لأن الألف متى وقعت رابعة فما زاد كتبت ياء ، سواء كان أصلها واوا نحو : مغزى ، أم ياء نحو : مأوى ، أم لم يكن شيء منها نحو : حبالي ، وقد تكرر للصفدي في الغيث المسجم مواضع من هذا القبيل .

قد فصل الدماميني الحديث في نظير هذا الخطأ في الخط ، عند الكلام عن البيت :

يُشْقَى لَذِيغُ الْعَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بَنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخَمْرِ وَالْفَصْلِ

في يُشْقَى ، ومثله في مأوى من أويث ، فإن كل واو أو ياء وقعتا لامين ، وتحركتا وانفتح ما قبلهما تفتحان ألفاً ، فالفعل أوي ، على وزن فعل يائي اللام تُقلب يائه ألفاً فتصبح (أوي) إذا دخلت عليه همزة أفعل فتصير ياؤه رابعة (2) والكلام فيه مثل ما قيل في يُشْقَى وهذا ما قرره الدماميني وسبق الحديث عنه في موضعه .

قال الصفدي موضع آخر من بيت الطغراني المذكور : " وتبرج من أخوات كان ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، والشمس : اسم تبرج ، ودارة : مفعول به ، ولا يكون خبراً للتبرج ، لأنها هنا تامة اكتفت باسمها ، وجوز أن تكون بمعنى يذهب ، وبمعنى يفارق " (3).

(1) الغيث المسجم 114/2 .

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ. لوحة رقم 46.

(3) الغيث المسجم 115/2 .

اعترض الدماميني بأن الصفدي إذا اعتقد أنها تامة فكيف يُسمى مرفوعيا اسما ؟ وإنما يُفعل ذلك في الناقصة ، لأن تلك هي ذات الاسم والخبر ، ألا ترى أن الفعل الذي هي بمعنى نحو : ذهب ، مثلا إذا قلت : ذهب زيد ، لا يقال في مرفوعه (زيد) إنه اسمه وإنما يُقال فاعل ، فكذلك يرح ، إذا كانت تامة ، ولا تجد نحويا يقول في كان زيد ، بمعنى وجد ، أو كفل ، أو غيرها من المعاني التي تكون باعتبارها تامة ، أن زيدا اسما ، بل هو فاعليا .

ذكر الإمام الذميري أن انتصاب (دائرة الحمل) إما على تضمين الفعل (تبرج) معنى تفارق فيتعدى بنفسه ، أي : لم تفارق الشمس دائرة الحمل ، وإما على نزع الخافض أي : لم تبرج الشمس في دائرة الحمل ، وقد أعربت بالوجهين وعليهما ف (تبرج) تامة لا ناقصة⁽¹⁾.

وهذه الأفعال الناقصة ، إنما سُميت بذلك ، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تُتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ، ويكون المرفوع حينئذ هو الفاعل لا الاسم لأنه الراجع المنتقل ، وأصل ما زال ، ما برح ، ما فتأ ، أن تكون تامة ، وأصل (برح) أن تكون بمعنى (زال عن مكانه) فتتعدى بنفسها ، و (برح) ، نحو : برحتُ بابكُ ومن بابكُ ، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل ، ولا يُقصر فيه ، يكون فاعلا له دائما ، وقد تُستعمل بعض الأفعال المصتردة بـ (ما) لتثني تامة ، نحو : ما برح من موضعه ، قال - تعالى - : ﴿لَنْ أَرْجُ الْآرْضَ﴾⁽²⁾ أما غيرها من (ما فتأ ، لا يزال ، مازال) ، فلا يستعملان إلا ناقصين⁽³⁾ وقد تكون (ما برح) تامة ، فتكتفي برفع المسند إليه على أنه فاعل لها ولا تحتاج إلى الخبر ، وتكون حينئذ بمعنى ذهب أو فارق ف (برح) تامة لازمة بمعنى (ذهب) أو ظهر ، ومنه برح الخفاء ، فُرب (ذهب وظهر)⁽⁴⁾

ومن معاني (برح) ملازمة المسند للمسند إليه ، ويشترط أن يتقدمها نفى أو نهي ولا يشترط في النفي أن يكون بالحرف ، فقد يكون بالفعل أيضا نحو : لست تبرح مجتهدا⁽⁵⁾.

وقد قسم ابن عقيل (كان) وأخواتها بحسب عملها أي رفعها للمبتدأ على أنه اسمها ، ونصبها للخبر على أنه خبرها إلى قسمين :

(1) انظر مختصر شرح اللامية للزميري ، 245 .

(2) من الآية 80 من سورة يوسف .

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 184/4 ، 185 .

(4) انظر ارتشاف الضرب 80/2 ، و عدة الحفاظ لابن مالك 209/1 .

(5) انظر جامع الدروس العربية - تلغلليني 464/3 .

أ- ما تعمل هذا العمل بلا شرط ومنها (كان ، بات ، أضحي ...)
ب- ما لا تعمل هذا العمل إلا بشرط وهو أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديرًا أو شبه نفي
ومنها (زال ، برح ، فقا ، انك) ومنها ما يُشترط أن تسبقه (ما) المصدرية
النظرية وهو (دام)⁽¹⁾.

والمغزى من هذا أن يتضح أنه لتعمل (برح) عمل كان وترفع اسم وتنصب خبر
فلا بد وأن يسبقها نفي أو شبه نفي وهو النفي والدعاء .

اعترض ابن أقيرس بأن الأمر في هذا المقام أهون من أن يذكر فيه مثل هذه
العبارات ، فمثل هذا ليس دأب المحققين ، والحاصل أن هذه مشاحة لفظية لا يبنى
عليها فساد معنى في عقد ولا نية ، فقله : اكتفت باسمها أي بالاسم الذي هو
مدخولها أي (الشمس) فسمّاه باسمها باعتبار النسبة فالخطب فيه هين⁽²⁾ وهنا تجدر
الإشارة إلى أن ما ذكره ابن أقيرس ليس صحيحاً ، إذ يبنى عليه فساد المعنى ،
فالفرق بين كون المرفوع بالفعل اسماً له ، وكونه فاعلاً واضح وتحديد المصطلحات
وفقاً للمذهب من سمة العلماء المحققين.

(1) انظر شرح ابن عقيل 1/ 237 ، 238 ، وتوجيه التمع ص 144 ، 146 .

(2) انظر تحكم العقول ، ص 233 .

الخاتمة

وفي نهاية الحديث وبعد دراستي لشرح قصيدة لامية العجم للشاعر الطغراني، هذه القصيدة التي تنمي في الإنسان روح الأمل وتربي العزة في النفس ومواجهة الأحداث بنفس مطمئنة وعزيمة قوية، وتزرع القيم النبيلة في الأجيال بما جاء في موضوعها من حكم ومواعظ تشد الهمة، وتجارب إنسانية راقية تربي الكبرياء والكرامة.

الخاتمة تعدل جيداً

وبعد أن خضت غمار هذه القصيدة التي كلما قرأتها زاد إعجابي بها لما تحمله من معان رائعة ، وتجربة إنسانية صادقة ، اقترح أن تدرس في مدارسنا وحتى في المستويين الإعدادي والثانوي من مراحل التعليم ، لما تمتاز به هذه القصيدة من حكم راقية ، هدفها السمو بالأخلاق وتربية الذوق في الأجيال والدفع إلى الاعتماد على النفس والإقدام ، إضافة إلى اقتراح أن تسجل هذه القصيدة صوتياً لتصبح أقرب إلى الأسماع نظراً لإيقاعها الموسيقي الحماسي المؤثر، وتحمل تجربة جادة في حياة الإنسان ، فالشاعر لم يترك حكمة إلا وأوردها ، وجعل منها شعاراً في حد ذاته ، وحرص على جمع تجاربه لتكون أفضل مرشد وأصدق نصيحة تقدم للأجيال ، ومن هنا كان اهتمام العلماء بهذه اللامية ، ليس فقط في شرحها ، بل أيضاً في تذوقها والإعجاب بمعانيها ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمام الصفدي بعد شرحه لهذه القصيدة في كتابه (الغيث المسجم) نظم قصيدة تماثل لامية العجم وتشابهها في الحكم ، كان قد ذكرها الدكتور: نبيل محمد رشاد وأشار إلى أنه وقف عليها في كتاب (نفحة اليمن) للشيخ الأديب أحمد بن محمد الأنصاري اليمني الشرواني ، وهي تقع في ستين بيتاً تحمل من أولها إلى آخرها حكماً ومواعظ ، فهي لا تختلف عن لامية العجم بل تكاد تكملها، وسأكتفي هنا بإيراد بعض أبياتها:

| | | | |
|----|---|----|--|
| ** | فَانصَبْ تُصَبُّ عَنْ قَرِيبٍ غَايَةِ الْأَمَلِ | ** | الْجَدُّ فِي الْحِدِّ وَالْحِرْمَانِ فِي الْكَسَلِ |
| ** | بِنَظَرِ الْقَلْبِ تَكْفِي مُؤْنَةِ الْعَمَلِ | ** | وَسِحْمُ بُرُوقِ الْمَعَالِي فِي مَخَالِيقِهَا |
| ** | صَبْرَ الْخَسَامِ بِكَفِّ الدَّارِعِ الْيَطْلُ | ** | وَاصْبِرْ عَلَى مَا يُؤَاتِيكَ الزَّمَانُ بِهِ |
| ** | وَلَا تُظَلَّ بِمَا أُوتِيَتْ فِي جَدَلِ | ** | وَلَا تُمَسِّنْ عَلَى مَا فَاتَ فِي حَزَنِ |
| ** | فَكُنْ كَأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ وَلَمْ يَقُلْ | ** | وَإِنْ يَلَيْتَ بِشَخْصٍ لَا خِلَاقَ لَهُ |
| ** | فَاكْتُمْ أُمُورَكَ عَنْ حَافِيٍّ وَمُنْتَعِلِ | ** | وَإِنْ أَرَدْتَ نَجَاحًا أَوْ بُلُوغَ مَنَى |
| ** | مَا نَالَهَا قَطُّ إِلَّا سَيِّدُ الرُّسُلِ | ** | وَاصْمُتْ فِيهِ الصَّمْتُ أَسْرَارًا تَضْمَنُهَا |
| ** | إِلَّا وَثِقْتَ بِحَبْلٍ مِنْهُ مُنْفَصِلِ | ** | هَذَا وَلَمْ أَرْتَضِ خَالًا ظَفَرْتُ بِهِ |

وأخيراً ... أتمنى أن يكون بحثي المتواضع هذا إضافة نافعة للغة العربية، وأن أنتفع به طلاب العلم جميعاً، والحمد لله وما أقويق إلا من عند الله.

فهرس المصادر والمراجع

| | القرآن الكريم براوية حفص عن عاصم |
|-----|--|
| 1- | ارتشاف انضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور : رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى 1998م. |
| 2- | أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنباري ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997م . |
| 3- | الأشياء والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، وضع حواشيه : غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 2001م. |
| 4- | إصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة 1987م |
| 5- | الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة انرساة بيروت ، الطبعة الثالثة 1988م. |
| 6- | إطالة نقدية على حكم وأمثال لاميتي العرب والعجم ، للدكتور أحمد علي المأخذي مجلة المسار ، العدد السادس ، السنة الثانية 1422 هـ / 2001 م ، شبكة الاتصالات الدولية . |
| 7- | أعيان العصر وأعيان النصر ، لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق : فالح أحمد البكور ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى 1988م. |
| 8- | الأعلام ، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ، الطبعة 15 ، 2002م. |
| 9- | الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : لجنة من الأدباء ، دار الثقافة بيروت ، الطبعة الثامنة 1990م. |
| 10- | أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1985م. |
| 11- | أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 12- | أمالي المرتضى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى 1954م. |
| 13- | إملاء ما من به الرحمن . لأبي النقاء العكبري . دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ. |
| 14- | أنباء الغمر بأبناء العمر ، للإمام الحافظ ابن حجر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية 1986م. |

| | |
|-----|--|
| 15- | إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية 1979م. |
| 16- | الإنصاف في مسائل الخلاف ، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية القاهرة ، بدون طبعة 1997م. |
| 17- | أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور: محمود مصطفى حلالي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 1998م. |
| 18- | الإيضاح ، لأبي علي النحوي ، تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية 1996م . |
| 19- | الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور : موسى بني العلي ، مطبعة العاني بغداد ، بدون طبعة 1982. |
| 20- | إيضاح الميهم من لامية العجم لابن جماعة النحوي ، مخطوط ، الهيئة العامة للأوقاف الليبية فرع طرابلس ، مكتبة الأوقاف العامة ، الرقم العام 1157 ، الرقم الخاص 811. |
| 21- | البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي ، تحقيق : أحمد أبو منعم وأخزون ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ . |
| 22- | البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : حسين بن عبد الله العمري ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى 1998م. |
| 23- | البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لأبن أبي الربيع السبتي ، تحقيق الدكتور : عياد بن عيد النبتيني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1986م. |
| 24- | بغية الطلب في تاريخ حلب ، لكمال الدين عمر أبي جرادة ، تحقيق الدكتور: سهيل زكار ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى 1988م. |
| 25- | بغية الوعاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، بدون تاريخ . |
| 26- | تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية للنشر ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 27- | تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور : محمد فهمي حجازي وآخرون ، نشر دار الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995م. |
| 28- | تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ، لعلي بن محمد بن أقبرس ، تحقيق ودراسة : أرحومة عبد المجيد أرحومة ، رسالة ماجستير 2006-2007ف. |
| 29- | تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986م . |

| | |
|-----|--|
| 30- | التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى 1997م . |
| 31- | تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، للدكتور : يحيى عطية عيانية ، عالم الكتب الحديث عمان ، الطبعة الأولى 2006م . |
| 32- | انتليقة على كتاب سيبويه ، لأبي الحسن الفارسي ، تحقيق الدكتور : عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى 1990م . |
| 33- | تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد سعوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1993م . |
| 34- | تمثال الأمثال ، لمحمد بن علي العبدري الشنيني ، تحقيق الدكتور : أسعد ذبيان ، دار المسيرة بيروت ، الطبعة الأولى 1982م . |
| 35- | توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد ذياب ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثانية 2007م . |
| 36- | توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمراي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية بيروت ، الطبعة الأولى 2005م . |
| 37- | جامع الدروس العربية للغلاييني ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الثانية بدون تاريخ . |
| 38- | الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، بدون طبعة وبدون تاريخ . |
| 39- | جامع الفوائد المنظومة ، لأبي العباس بن شملان ، المكتبة الإسلامية القاهرة ومكتبة الأمام الأتباتي صنعاء ، الطبعة الأولى 2006م . |
| 40- | الجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 41- | جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم عبد المجيد قطامش ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية 1988م . |
| 42- | جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق : ليفي بروفنسال ، دار المعارف مصر ، بدون طبعة وبدون تاريخ . |
| 43- | الجنى الداني في معرفة حروف المعاني للمراي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل 1983م . |
| 44- | حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي ، دار الفكر بيروت ، بدون طبعة 2008م . |
| 45- | حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الطبعة الثالثة 1326هـ . |

| | |
|-----|---|
| 46- | حاشية السجاعي للإمام أحمد بن أحمد السجاعي المصري ، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، للشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2009 م. |
| 47- | حاشية النصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق : ضه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ |
| 48- | الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، للدكتور : مصطفى أبو شادي ، مكتبة بولاق القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 49- | حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد ، دار الأمل الأردن ، الطبعة الثانية 1986 م. |
| 50- | انحلال في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، للبطلينوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، مركز ودود للمخطوطات . |
| 51- | خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة القاهرة 1989 م. |
| 52- | الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية القاهرة ، بدون طبعة بدون تاريخ . |
| 53- | دائرة المعارف الإسلامية ، لبطرس البستاني ، دار المعرفة . |
| 54- | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق الدكتور : محمد عبد المعين خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر أباد الهند ، الطبعة الثانية 1972 م. |
| 55- | الذرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1999 م. |
| 56- | الهاميني النحوي ، للدكتور عمر مصطفى ، نال بها شهادة الدكتوراه في النحو والصرف سنة 1997 ، شبكة الاتصالات الدولية ، مكتبة المصطفى الالكترونية . |
| 57- | ديوان ابن قلاقس ، تحقيق الدكتورة : سهام الفريح ، مكتبة المعل الكويت ، الطبعة الأولى 1988 م. |
| 58- | ديوان ابن نباتة المصري ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون تاريخ . |
| 59- | ديوان أبي الطيب المتنبي ، مطبعة دار صادر بيروت . |
| 60- | ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الخامسة ، بدون تاريخ . |
| 61- | ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية 1967 م. |

| | |
|-----|--|
| 62- | ديوان جرير ، شرحه وضبط نصوصه الدكتور : عمر الطباع ، شركة دار الأرقم بيروت ، الطبعة الأولى 1997م. |
| 63- | ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور : حفي حسنين ، والدكتور : حسن الصيرفي ، انبيئة المصرية للكتاب 1974م . |
| 64- | ديوان الخنساء ، شرحه : حمدوطماس ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية 2004م . |
| 65- | ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر بيروت 1964م . |
| 66- | ديوان سقط الزند ، لأبي العلاء المعري ، دار صادر بيروت ، بدون طبعة ، 1957م. |
| 67- | ديوان الطغراني ، مطبعة الجوانب قسطنطينية ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ. |
| 68- | ديوان عمرو بن معد كرب ، تحقيق : هاشم الطعان ، وزارة الثقافة والأعلام بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 69- | ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ . |
| 70- | ذيل تذكرة الحفاظ ، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني ، تحقيق : حسان الدين القدسي ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ . |
| 71- | الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى 2005م . |
| 72- | رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد الملقبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1985م. |
| 73- | الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، لشهاب الدين عبد الرحمن المقدسي ، تحقيق : إبراهيم الزبيق ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى 1997م. |
| 74- | السلوك لمعرفة دول الملوك ، لتقي الدين المقرئزي ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الكتب القومية القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ . |
| 75- | سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : خيرى سعيد ، دار الطباعة المكتبة التوفيقية ، بدون طبعة بدون تاريخ . |
| 76- | شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 77- | شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ . |
| 78- | شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدم له ووضع هوامشه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1998م. |

| | |
|-----|--|
| 79- | شرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي ، تحقيق الدكتور : عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى 2008م. |
| 80- | شرح تحفة الرازي للامية الطغراني ، لعلي المنياوي ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1313 هـ . |
| 81- | شرح التبيين ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد والدكتور: محمد بدوي المختون، مكتبة هجر للطباعة القاهرة ، الطبعة الأولى 1990م. |
| 82- | شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمرادي ، تحقيق الدكتور: ناصر حسين علي ، دار سعد الدين دمشق ، الطبعة الأولى 2008م. |
| 83- | شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر القاهرة ، بدون تاريخ . |
| 84- | شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور : صاحب أبو الجناح ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى 1999م. |
| 85- | شرح الدماميني على مغني اللبيب ، لأبي بكر الدماميني ، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عنابة ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2007م. |
| 86- | شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشره : أحمد أمين عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الأولى 1951م . |
| 87- | شرح الرضوي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، الطبعة الثانية 1996م. |
| 88- | شرح السيوطي على الفية ابن مالك ، المسمى البهجة المرضية ، إعداد الدكتور : زين كامل الخويسكي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، بدون طبعة 2000م. |
| 89- | شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون بيروت ، بدون طبعة 1982م. |
| 90- | شرح شافية الذجم على لامية العجم ، للشريف سيد المكي البطاوري ، مطبعة الأمنية ، شارع المأمونية بالرباط ، بدون طبعة ، 1945 م . |
| 91- | شرح الشافية الكافية ، لابن مالك ، تحقيق : أحمد بن يوسف القادري ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى 2006م. |
| 92- | شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة القاهرة ، بدون تاريخ . |
| 93- | شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تأليف: عبد الله بن برقي ، تحقيق الدكتور: عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، بدون طبعة ، 1985م . |

| | |
|------|--|
| 94- | شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 95- | شرح عمدة الحفاظ وعدة انلاظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 96- | شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة 11 ، 1963م . |
| 97- | شرح قواعد الإعراب ، لابن هشام ، تأليف ، محمد بن مصطفى القوجوي ، تحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الثالثة 2008م . |
| 98- | شرح لامية العجم لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمود محمد العاموري ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، بدون طبعة بدون تاريخ . |
| 99- | شرح لامية العجم ، لأبي زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ، تحقيق الدكتور : مهدي حمد شبيب ، مجلة جامعة الأنبار ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، 2009 م . |
| 100- | شرح لامية العجم ، للإمام جلال الدين السيوطي ، دققها : أحمد علي حسن ، مكتبة الآداب القاهرة ، بدون طبعة بدون تاريخ . |
| 101- | شرح لامية العجم ، مخطوطة لزين العابدين بن محي الدين الأنصاري ، المصدر : موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر ، رقم النسخة 313545 / أدب . |
| 102- | شرح لامية العجم ، مخطوطة ، لكمال الدين الذميري ، بخط سالم العائدي ، جامعة الملك سعود ، سنة 1263 هـ . |
| 103- | شرح المزج ، شرح مغني النقيب ، للإمام محمد بن أبو بكر الدماميني ، تحقيق الدكتور : عبد الحافظ حسن العسيلي ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الأولى 2007 م . |
| 104- | شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 105- | شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمين ، للخوارزمي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 106- | شرح ملححة الإعراب ، لأبي القاسم الحريري ، تحقيق الدكتور : فائز فارس ، دار الأمل للنشر عمان ، الطبعة الأولى ، 1991م . |
| 107- | شرح نشر العلم بشرح لامية العجم ، مخطوطة لجمال الدين عمر الحضرمي الشهير بـ (بحرق اليمن) المصدر : موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر ، رقم النسخة 313450 / أدب . |
| 108- | الشعر والشعراء : لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، الطبعة الثالثة 2001م . |

| | |
|------|---|
| 109- | شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ. |
| 110- | الصباح ، لإسماعيل الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة 1987م . |
| 111- | صحيح البخاري ، حقق أصوله ووثق نصوصه الشيخ : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، 1998 م . |
| 112- | صحيح مسلم بشرح النووي ، ضبط وتحقيق : رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار القاهرة ، الطبعة الأولى 2001م . |
| 113- | الصفدي وشرحه على لامية العجم دراسة تحليلية ، الدكتور : نبيل محمد رشاد ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الثانية 2002م . |
| 114- | الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية ، لتقي الدين النيلي ، تحقيق الدكتور : محسن بن سالم العميري ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 115- | صلاح الدين الصفدي ومؤلفاته للدكتور : محمد عايش ، مجلة منتقى أهل الحديث ، عمان الأردن ، سنة النشر 2004م ، عن شبكة الاتصالات الدولية. |
| 116- | الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي ، مكتبة القدس القاهرة 1355هـ . |
| 117- | الطالع السعيد ، للإدفعي ، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م . |
| 118- | طبقات الشافعية الكبرى ، لأبي نصر عبد الوهاب السبكي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 1992م . |
| 119- | طبقات صلحاء اليمن ، لعبد الوهاب البريهي اليمني ، تحقيق : عبد الله محمد موسى ، مكتبة الإرشاد صنعاء ، الطبعة الثانية 1994م . |
| 120- | العبر في خبر من غير ، للحافظ الذهبي ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1985م . |
| 121- | العيون الغامرة على خبايا الرامزة ، للدمايني ، تحقيق : الحسائي حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية 1994م . |
| 122- | غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، غني بنشره المستشرق : ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة 1982م . |
| 123- | الغيث المسج في شرح لامية العجم ، للإمام صلاح الدين الصفدي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة 2003م . |
| 124- | فرائد النحو الوسيمة شرح الدرر النيرة ، أرجوزة نحوية للشيخ سعيد الحضرمي ، تأليف : محمد بن علي بن حسين المالكي المكي ، تحقيق : محمود نصار ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 2008م . |

| | |
|------|---|
| 125- | فقه اللغة وسر العربىة ، لأبى منصور الثعالبى ، قرأه وعلق عليه : خالد فهمى ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998م . |
| 126- | فوات الوفيات ، لمحمد النكبى ، تحقيق الدكتور : إحسان عباس ، دار صادر ، بدون تاريخ . |
| 127- | قراءة فى لاميات الأمم ، مجلة التراث العربى دمشق ، الدكتور : محمود الربداءى ، العدد 83،84 ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية . |
| 128- | الكافية الكبرى فى علم النحو ، للإسعدى ، راجعه أ.د: محمد خليل جيجك ، تحقيق : إلياس قبلان التركى ، دار صادر بيروت ، مكتبة الإرشاد اسطنبول ، الطبعة الأولى 2007م . |
| 129- | الكامل فى التاريخ ، لمحمد الشيبانى ، تحقيق : أبو الفداء عبد الله القاضى ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية 1995م . |
| 130- | كتاب سبويه ، أبى بشر عمر بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، دار الجبل بيروت ، الطبعة الأولى 1991م . |
| 131- | الكشاف ، للإمام محمود الزمخشري ، دار الكتاب العربى ، رتبة وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، بدون تاريخ . |
| 132- | كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، حاجى خليفة ، دار إحياء التراث العربى بيروت ، بدون طبعة 1992م . |
| 133- | لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق : يوسف خياط ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ . |
| 134- | مجالس العلماء ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، بدون طبعة ، 1984م . |
| 135- | مجلة المسار ، العدد السادس ، السنة الثانية / 2001م ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية |
| 136- | المحتسب فى تبیین وجوه القراءات والإيضاح عنه الابن جنى ، تحقيق الدكتور : على النجدي ناصف ، والدكتور : عبد الحليم النجار ، القاهرة 1386هـ . |
| 137- | مختصر شرح لامية العجم ، للإمام كمال الدين الثميرى ، دار المنهاج ، الطبعة الأولى 2008م . |
| 138- | المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار المدني ، بدون طبعة 1984م . |
| 139- | المستقصى فى أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية 1987م . |
| 140- | معاني القرآن ، لأبى الحسن الأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتورة : هدى محمود قراءة مكتبة الخانجى القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990م . |

| | |
|------|--|
| 141- | معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة 1983م. |
| 142- | معاني النحو ، لفاضل السامرائي ، الطبعة الرابعة 2009م. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة 1980م. |
| 143- | معجم الإعراب والإملاء ، لإمين بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، 2000م |
| 144- | معجم البلدان ، لثبغادي ، دار صادر بيروت 1977م. |
| 145- | معجم الشعراء لمرزباتي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة الحلبي ، 1960م . |
| 146- | معجم المؤلفين ، تأليف : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بدون طبعة بدون تاريخ |
| 147- | مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع القاهرة ، بدون طبعة 2005 م. |
| 148- | مغني اللبيب وبهامشه حاشية الدسوقي ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثانية 2005 م . |
| 149- | المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، تحقيق الدكتور ، فخر صالح قدارة ، دار عمار عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2004 م . |
| 150- | المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، مركز أحياء التراث الإسلامي مكة ، الطبعة الأولى 2007م. |
| 151- | المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، للجرجاني ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحدث القاهرة ، بدون طبعة 2009م. |
| 152- | المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق غضيمة ، عالم الكتب بيروت ، بدون تاريخ . |
| 153- | المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارري ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى 1972م. |
| 154- | المتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الثالثة 1978م. |
| 155- | المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، للجوزي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1992م. |
| 156- | المنصف ، لابن جنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، منشورات وزارة المعارف العمومية ، الطبعة الأولى 1954م. |
| 157- | المنهل الصافي ، لجمال الدين بن تغري بردي ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، مطبعة دار الكتب المصرية 1956م. |
| 158- | نتائج الفكر ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م. |

| | |
|------|---|
| 159- | النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لأبن تغري بردي ، علق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة بدون تاريخ. |
| 160- | النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، بدون تاريخ. |
| 161- | نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة 1998م. |
| 162- | نكت اليمانيان في نكت العميان ، لصالح الدين الصفدي ، تحقيق: أحمد زكي ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 163- | نزول الغيث ، لأبي بكر الدماميني ، دراسة وتحقيق: يوسف فرج مريويص ، جامعة سبعة أكتوبر كلية الآداب ، قسم اللغة العربية شعبة الأدبيات ، سنة 2006/2005م. |
| 164- | نزول الغيث ، لأبي بكر الدماميني ، مخطوطة . |
| 165- | هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ . |
| 166- | همع الجوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ، بدون طبعة 2001م. |
| 167- | الوافي بالوفيات ، لصالح الدين الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2000م. |
| 168- | الوجيز في علم التصريف ، لعبد الرحمن الأنباري ، تحقيق الدكتور: علي حسن البواب ، دار العلوم القاهرة ، بدون طبعة 1982م. |